

معالم

الاقتصاد الإسلامي

الجزء الثاني

معالم
الاقتصاد الإسلامي
الجزء الثاني

تأليف: آية الله السيد علي الموسوي السبزواري.

منشورات مكتبة السيد السبزواري قدس سره.

الطبعة: الأولى (١٠٠٠ نسخة).

التاريخ: ١٤٤٣ هـ.ق / ٢٠٢٣ م

معالم

الاقتصاد الإسلامي

الجزء الثاني

آية الله

السيد علي الموسوي السبزواري

تقديم

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين وعلى أصحابه المنتجبين والخيرين.

ذكرنا في بحوثنا السابقة ما يتعلق بمفهوم الاقتصاد -تعريفاً ومصادقاً- وسردنا بعض المصطلحات التي تستعمل في علم الاقتصاد التي ترتبط بالبحث الذي نحن بصدد بيانه وهو معالم الاقتصاد الإسلامي وذكرنا ما يستحق بعضها من المناقشة والانتقاد بحسب الدليل والبرهان لبيان الحقيقة، إذ الموضوع في غاية الأهمية في حياة الإنسان المعاصر فقد تأثر بالاقتصاد حتى توغل في المادة فأصبح كائناً مادياً ونسي وغفل عن كونه من أكرم مخلوقات الله سبحانه، فقد أودع فيه من أعظم آياته لتوصله إلى الكمال اللائق به فينال السعادة العظمى في الدارين، ولكنه أعرض عن جميع سبل الهداية واختار ما يكون مصيره الشقاء والخسران فالموضوع الذي نحن بصدد الكلام فيه هو الحدّ الفاصل بين السبيلين -سبيل الهداية والسعادة وسبيل الشقاء والخذلان- فلا بُدَّ من بيان الحقيقة فيه، مع أنّه هو الذي يقيم نظام اقتصاده إما على مبادئ الدين التي تقوم على أسس قويمه وهي العدالة والأخلاق والشرعية وهدفه تحقيق السعادة القصوى للإنسان.

وإما أن يقيم اقتصاده على قوانين وضعية قائمة على جمع الثروة وتكثيرها وصرفها في إعمار الدنيا وملاذ الحياة الدانية، ولكنه لم يحصل إلا الخسران.

وفي هذا الكتاب نذكر ما يرتبط بكلا المنهجين في الاقتصاد بعدما ذكرنا في الكتاب السابق ما يرتبط بكلمة الاقتصاد وبعض المصطلحات الدائرة في هذا العلم حيث سنذكر بعض المفردات التي تذكر في علم الاقتصاد كثيراً، والنظريات الاقتصادية ومدارسها والمذاهب الاقتصادية، والمقارنة بينها وتقييمها، ثم اختيار الأفضل منها.

والكتاب يتألف من فصول:

نسأل الله العلي القدير التوفيق والسداد إنه بالإجابة جدير.

الفصل الأول

وفيه مطالب

المطلب الأول

فروع علم الاقتصاد

ضمن تقديم أمور

الأمر الأول

أنكر بعض العلماء والباحثين أن يكون للإسلام اقتصاد وإنّما الموجود بعض النشاطات الاقتصادية، كالبيع والإجارة والمزارة وغيرها مما هو مذكور في الكتب الفقهية المعروفة عند المسلمين بجميع مذاهبهم، ولعلهم يستندون في دعواهم هذه:

١- إمّا أن كلمة الاقتصاد لم ترد في التراث الديني من الكتاب الكريم والسنة الشريفة، وكلمات العلماء.

٢- وإمّا أن الاقتصاد بالمعنى المتداول في عصرنا الحاضر لم يكن في عصر التشريع؛ لنعرف رأي الدين الحنيف فيه.

٣- وإمّا أن العلماء والفقهاء لم يذكروه في مؤلفاتهم ولم يفرّدوا بالبحث حتى يعلن رأيهم فيه، وإنّما ذكره بعض الباحثين المتأخرين.

ومن أجل ذلك وغيره أنكروا أن يكون للدين الحنيف اقتصاد خاص به، وإنّما اعتمدوا على ما هو المتعارف في العصور الغابرة إلى أن ورد التشريع؛ فأمضى ما أمضاه وأبطل غيره على ما هو مفصل في كتب الفقه.

ويمكن الردّ عليها بوجوه:

الأول: إنّ عدم ورود كلمة الاقتصاد في التراث الإسلامي لا يمنع من معرفة أحكام علم الاقتصاد، لأنّ المكلف بحاجة إلى معرفة تكليفه بالنسبة إلى كل مفردة من مفردات هذا العلم بعد انتشاره في العالم وابتلاء المسلمين به في حياتهم اليومية، ويجب على الفقهاء استخراج الأحكام المتعلقة بها من الأدلة الشرعية الموجودة بين أيديهم، فإنّ الله تعالى لم يترك كل واقعة بدون حكم إلهي بها.

الثاني: إنَّ الأحكام التي يستنبطها الفقهاء من الأدلة الشرعية المعروفة في علم أصول الفقه بالنسبة إلى مفردات علم الاقتصاد هي التي تحدّد معالم الاقتصاد الإسلامي. وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

الثالث: لم يقل أحد من العلماء إنَّ عدم ورود مفردة في كتب القدماء يستلزم عدم الاعتناء بها وأنَّه لا حكم لها فإنَّ الحياة في تطور مستمر، وإنَّ المستحدثات قد تدرجت في الوجود من بعد ارتحال الرسول الأكرم ﷺ حتى ظهور الإمام المنتظر عليه السلام، والكتب الفقهية ملئى بالموضوعات المستجدة، وقد بين الفقهاء أحكامها الشرعية؛ فراجع.

الرابع: الحقُّ أنَّ الدين الحنيف قد تضمّن أروع التشريعات وأحكمها وأتقنها في الاقتصاد، إلا أنَّه كان مقتصرًا في عصر التشريع وما بعده على بعض النشاطات المعروفة عند عرف ذلك العصر، ولو كانت تلك الأحكام التشريعية قد جُمعت تحت عنوان خاص لكان هو علم الاقتصاد وإن كان بمسمّى آخر.

نعم؛ لا يمكن إنكار أنَّ علم الاقتصاد المعروف في عصرنا الحاضر قد اشتمل على كثير من الأمور التي لا يوافق عليها الدين الحنيف، وقد ذكرنا مكرراً أنَّ الاقتصاد الحديث مادي بحت، قد تأثر الإنسان المعاصر به فأصبح كائنًا ماديًا بعد أن كان روحانيًا أخلاقيًا.

ولعل من أنكر وجود اقتصاد إسلامي كان نظره الاقتصاد العالمي المادي المعاصر وهو صائب في ذلك، لكنه مخطئ إذا كان يريد جميع مفرداته؛ فإنَّ بعض تلك المفردات عرفية وبعضها أدركها العقل الإنساني خلال مسيرته التاريخية في هذا المضمار وتجاربه خلال نشاطاتهم الاقتصادية في حياتهم. والدين الحنيف بقوانينه الرصينة وتشريعاته الحكيمة

يُميّز الصحيح والصائب منها عن الفاسد والسقيم. وهذا ما نريد إثباته في بحوثنا الاقتصادية، وهو ما قصدناه من الاقتصاد الإسلامي، والله المستعان.

الأمر الثاني

ذكرنا في بحوثنا السابقة ما يتعلق بعلم الاقتصاد وقلنا أنّه بدأ في نطاق ضيق، وهو علاج المشاكل التي تطرأ خلال استغلال الإنسان الثروات الطبيعية واستعمال ما يملكه الفرد إذا زاحمه استغلال آخر، ثمّ تطور هذا العلم تطوراً هائلاً حتى استوعب أغلب مفردات الحياة التي يعيش فيها الإنسان، وتشعبت فروعه وأصبح لكل فرع علم خاص به، وشرّعوا قوانين ووضعوا نظريات وتأسست مدارس في هذا العلم الذائع الصيت الذي أشغل كل اهتمامات الإنسان المعاصر وأخذ جُلّ شعوره ومشاعره، وبه استقوى المستعمرون وتوسلوا به للسيطرة على الشعوب والبلاد، ونشبت بسببه الحروب واضطهدت الشعوب وعاش الإنسان في الشقاء وفقدان الأمان حتى استقر عصرنا الحاضر على الاستعمار الاقتصادي البغيض بأساليب مختلفة تحت مظلة القوانين والمنظمات الدولية التي جلبت الخراب والدمار بدل العمران والأمان. فلا بُدَّ أنْ نعيد النظر في الاقتصاد وتحديد معالمه وتشريع قوانين ترجعه إلى المسار الصحيح.

ومن أجل ذلك يمكن أنْ نستظهر تعريفاً مقبولاً لعلم الاقتصاد؛ وهو علم يبحث عن كيفية جمع الأموال وتخزينها واستثمارها، وتوزيع الثروات، وعلاج المشاكل التي تحدث من هذه الجهات.

ثمَّ إنَّه تقدّم في المباحث السابقة بعض التقسيمات التي ذكرها علماء الاقتصاد. وفي هذا الفصل نذكر بعضها الآخر وما يرتبط بالنظريات الاقتصادية، وقد ذكروا بعض التقسيمات التي كان لها التأثير في ظهور تلك النظريات وتأسيسها.

ومن تلك التقسيمات: الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، وغيرها مما سيأتي ذكرها. وقالوا بأنَّه على أساس هذا التقسيم يتم دراسة الظواهر الاقتصادية المختلفة، وحينئذ لا بدَّ من بيان أقسام الاقتصاد التي تعتبر أساس النظريات الاقتصادية ومدارسها.

وسنذكر الأقسام الاقتصادية ونقتصر على المهم منها التي تعتبر أساس النظريات الاقتصادية الحديثة، وهي:

الاقتصاد الجزئي:

ذكر الباحثون في الاقتصاد الجزئي أنَّه الذي يعني بدراسة قرارات الوحدات الفردية؛ كالمستهلك والأسرة والمؤسسة، وكيفية تفاعلها مع قرارات هذه الوحدات المختلفة لتحديد الأسعار النسبية للسلع والخدمات، ومن ضمنها عناصر الإنتاج، والكمية التي تباع وتشترى منها.

والهدف النهائي من هذه الدراسة هو التعرف على العوامل المختلفة التي على أساسها يجري توزيع الموارد الإنتاجية التي يمتلكها مجتمع ما في استخداماتها المختلفة.

ومن الواضح أنَّ السوق تشكّل المفهوم المركزي للاقتصاد الجزئي؛ حيث يجري فيها التعامل في السلع والخدمات وعناصر الإنتاج.

الاقتصاد الكلي

وهو يعني ذلك الجزء من الفكر الاقتصادي الذي يعني بدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، وأهمها؛

- الدخل القومي.
- الإنفاق الاستهلاكي الكلي.
- الادّخار الكلي.
- الاستثمار بمجموعه.
- التوظيف الكلي.
- كمية النقود.
- المستوى العام المتوسط للأسعار.
- ميزان المدفوعات.

وأهداف هذه الدراسة متعددة ومتشعبة نذكر المهم منها:

١- تفسير العوامل التي تحدّد قيم هذه المتغيرات الكلية، ومعدل التغير فيها من عام إلى آخر.

٢- تحليل الدور الذي يلعبه الإنفاق الحكومي، والضرائب والسياسة النقدية في تحديد المستوى العام للنشاط الاقتصادي، أي: مستوى الدخل القومي والتوظيف وغير ذلك.

٣- تتطرق هذه الدراسة إلى التعريف والتحليل التفصيلي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، وذلك للتوصل إلى معرفة الظروف التي يكون فيها النشاط

الاقتصادي في مجموعه في حالة توازن مستقر وفي حالة توازن حركي، وخصائص كل حالة من حالات التوازن.

وذلك يساعدنا في التنبؤ بالنتائج التي يمكن أن تترتب على التغير في أيٍّ من المتغيرات الكلية. وتعتبر دراسات (كينز) بداية الدراسات الاقتصادية الكلية.

وقد ذكر علماء الاقتصاد نماذج للاقتصاد الكلي:

منها: مجموعة من المعادلات التي تصوّر العلاقات المتبادلة بين المتغيرات الكلية (القومية)، ومثل النموذج الخاص بتحديد مستوى الدخل القومي متضمناً المتغيرات التي تحدّد هذا المستوى والتي تعمل على تغييره ونموه من فترة زمنية إلى أخرى، وهذه المعادلات هي:

١- إمّا أن تكون معادلات تعريفية تتحدّد وفقاً لتعريف معين خاص بالمتغير التابع. وهي لذلك أقرب إلى المتطابقات منها إلى المعادلات. مثل المعادلة الخاصة بالتبادل، والتي من المتعارف عليه تسميتها بمعادلة كمية النقود؛ (الناتج القومي $\times$ مستوى الأسعار = كمية النقود $\times$ سرعة تداولها).

٢- وإمّا أن تكون معادلات سلوكية تتحدّد وفقاً للتفاعل بين متغيرات مفسّرة معينة، ومتغير تابع معين. مثل: المعادلة التي تصوّر العلاقة بين الدخل القومي؛ كمتغير مفسّر، والاستهلاك القومي؛ كمتغير تابع، أو المعادلة التي تصوّر العلاقة بين سعر الفائدة؛ كمتغير مفسّر، والاستثمار؛ كمتغير تابع.

٣- وإمّا أن تكون معادلات توازنه تتحدّد وفقاً للتوازن بين متغيرات مختلفة بفعل حركة النشاط الاقتصادي وتفاعلاته، أو بفعل تقابل متغيرات معينة في سوق

معينة. مثل المعادلة التي تصوّر توازن هذا النشاط عندما يتعادل الدخل القومي والاستثمار والإنفاق الحكومي، والصادرات وعوامل التسرّب من هذا النشاط التي تتمثل في الاستيراد من الخارج.

هذه العلاقات الدالية بين المتغيرات المختلفة؛ سواء كانت متغيرات داخلية؛ أي تتحدّد من داخل النموذج -موضوع البحث- أم متغيرات خارجية؛ أي محدّدة سلفاً ومتغيرة بفعل قرارات من خارج هذا النموذج؛ هذه الدالية تكون مجموعة من المعادلات الآنية التي يمكن بإيجاد الحلّ الآلي لها تحديد قيم المتغيرات المجهولة تحديداً يأخذ شكل التنبؤ أو الإسقاط، حيث أنّه تحديد يبتني على فرضيات معينة خاصة بالعلاقات التي يتكون منها نموذج البحث، والتي تستمد صحتها من النظريات الاقتصادية الخاصة بها والتحليل القائم على أساس هذه النظريات، كالتحليل الكنزي مثلاً.

وذلك بالإضافة إلى الفرضية الهامة التي تكون أساساً لكل نموذج اقتصادي، وهي الفرضية الخاصة باستمرار النشاط الاقتصادي مستقبلاً في تفاعلاته الحالية وإن لم يمكن الجزم بها، حيث لا يمكن معرفة التغيرات العارضة التي يمكن أن تعترض مجرى النشاط الاقتصادي مستقبلاً.

والملاحظ على ذلك أنّ ما تقدم أحد أوجه الفرق بين الاقتصاد المادي والاقتصاد الإسلامي الذي يبتني على معادلات خاصة رصينة ليست فيها فرضيات فإنّ الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد الإسلامي هو الشريعة والعدالة والأخلاق.

الاقتصاد القومي

وهو الذي يدلُّ على أنَّ الهيكل الاقتصادي في مجموعه يتضمن جملة من النشاطات الاقتصادية المختلفة -الإنتاجية والمالية- الخاصة بمجتمع معين كما تدل عليه كلمة (القومي)؛ سواء كانت خاصة بالفرد أم بالمجتمع بمجموعه.

والاقتصاد القومي يتضمن مجموعة من الأنشطة الاقتصادية، وهي:

- الزراعة والصيد والقتنص.
- المناجم والمحاجر والمعادن.
- الصناعات التحويلية.
- الصناعات الإنشائية والبناء.
- إنتاج الكهرباء والغاز.
- المرافق العامة.
- الخدمات المالية وخدمات التوزيع (التجارة).
- الخدمات الشخصية وخدمات الترفيه.
- النشاطات الحكومية.
- نشاطات أخرى لا تدخل في البنود السابقة.

ومن تلك النشاطات يتكون الدخل القومي الذي هو المقياس للقيمة النقدية للتدفق الكلي للسلع والخدمات التي ينتجها النشاط الاقتصادي في مجتمع ما خلال فترة زمنية؛ كسنة مثلاً.

ويمكن حساب الدخل القومي بثلاث طرق تؤدي جميعاً إلى نفس القيمة إذا توفرت الإحصاءات الدقيقة عن العناصر المختلفة التي تحتاجها كل طريقة من هذه الطرق، وهي:

الطريق الأول: حساب مجموع قيم السلع والخدمات التي أُنتجت خلال عام مع تصحيح هذه القيم؛ آخذين في الاعتبار الضرائب غير المباشرة والإعانات وكذلك المبيعات بين المؤسسات، وذلك لتفادي الازدواج في الحساب حتى لا تحتسب قيم معينة مرتين أو أكثر.

الطريق الثاني: حساب مجموع ما دفع من دخول للقطاع المنزلي في مقابل ما قدّمه هذا القطاع من خدمات إنتاجية من العمل بكل أنواعه، وفوائد المدّخرات التي قدمها، وريع الأرض التي يمتلكها، وأرباح المشاريع التي يمتلكها يضاف إلى ذلك الأرباح التي احتفظت بها المؤسسات كاحتياطات.

الطريق الثالث: حساب مجموع ما أنفق على السلع الاستهلاكية وعلى السلع الإنتاجية، يضاف إلى ذلك الإنفاق الحكومي، وإنفاق المقيمين في الخارج على شراء السلع والخدمات التي تنتجها الدولة. وي طرح من ذلك ما أنفقه المقيمون في الدولة على شراء السلع والخدمات من الخارج (الواردات المنظورة وغير المنظورة).

ومبدئياً؛ لا بُدَّ أن تتساوى النتائج التي سوف نصل إليها باستخدام هذه الطرق الثلاث حيث أن مجموع ما ينفق على السلع والخدمات لا بُدَّ أن يساوي قيمة المبيعات من هذه السلع والخدمات خلال فترة الإحصاء. وهذه القيمة بالتالي يجب أن تساوي ما أنفقته المؤسسات على إنتاج هذه السلع والخدمات، أي مجموع الأجور والمرتبات والفوائد والأرباح والريع والأرباح غير الموزعة والتي تحتفظ بها المؤسسات كاحتياطات. إلا أنه

من الناحية الواقعية تؤدي مشاكل القياس إلى اختلاف النتائج الثلاث التي يجب اتباعها سوياً؛ حيث أنها تشكل الأساس الذي يعتمد عليه إعداد الحسابات القومية.

ثم إنَّ الدخل القومي يقيس تدفقات السلع والخدمات التي أنتجت في مجتمع ما خلال عام -مثلاً- ومن أجل ذلك يمكن أن يؤخذ مستواه كمؤشر على درجة رفاهية المجتمع، ومن الواضح أنه في الواقع لا يمكن أن يؤخذ مستواه كمؤشر على ما ذكر، إذ لا يمكن في الواقع أن يعتبر مؤشراً دقيقاً على ذلك.

ومن المعلوم إنَّ رفاهية المجتمع تتوقف على حجم التدفقات الإنتاجية من السلع والخدمات، كما تتوقف على كيفية توزيع هذه التدفقات بين أفراد القطاع المنزلي، أي بين وحداته المختلفة، كما يأتي بيانه في توزيع الدخل. كذلك تتوقف على نوعية السلع المنتجة، وعلى أحوال البيئة التي يعيش فيها أفراد المجتمع والتي يجب أن تتحسن نتيجة ارتفاع الدخل القومي، وهو غير حاصل في جميع الدول. وهناك عوامل أخرى كثيرة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار للاعتماد على الدخل القومي كمؤشر على الرفاهية المزبورة.

ولا ريب أنَّ الدخل القومي -كما تقدم تعريفه- هو المقياس للقيمة النقدية للتدفق الكلي للسلع والخدمات التي ينتجها النشاط الاقتصادي في مجتمع معين خلال فترة زمنية معينة. فهو لا يتضمن فقط الإنتاج المحلي، وإنما يتضمن كذلك الدخول التي يحصل عليها المقيمون في الدولة عائداً لنشاطاتهم في الخارج.

وعلى أساس أنَّ الدخل القومي يُحسب بدون الضرائب غير المباشرة يكون الدخل القومي على أساس ذلك مساوياً للنتاج القومي الإجمالي بسعر التكلفة فإذا طرحنا انخفاض قيمة

الأصول الرأسمالية بسبب استخدامها في الإنتاج المسمّى بـ(الاندثار) تكون النتيجة مساوية للنتاج القومي الصافي بسعر التكلفة، وهو المؤشر الواقعي عن السلع والخدمات التي تدل على مدى ما يتمتع به المجتمع من رفاهية خلال عام الاقتصاد.

الأمر الثالث

الاقتصاد على أقسام، وفروعه متعددة:

١ - الاقتصاد الطبيعي .

٢ - الاقتصاد القائم على التخطيط .

٣ - الاقتصاد الحركي الديناميكي .

٤ - الاقتصاد السوقي .

٥ - الاقتصاد الرأسمالي .

٦ - الاقتصاد الاشتراكي .

٧ - الاقتصاد الكلاسيكي .

٨ - الاقتصاد القياسي .

٩ - الاقتصاد المختلط .

١٠ - الاقتصاد المغلق .

١١ - الاقتصاد القومي .

١٢ - الاقتصاد التبادلي .

١٣ - الاقتصاد الكلي .

١٤- الاقتصاد الجزئي.

١٥- اقتصاديات الرفاهية.

١٦- الاقتصاد الدولي.

١٧- اقتصاد السوق الحرة.

وهناك أقسام أخرى مذكورة في كتب الاقتصاد. ولا ريب أنَّ ذلك مما يدل على اهتمام الإنسان المعاصر بالمادة واقتصادياتها مما خلبت مشاعرهم وشعورهم فنسو كل مفردات الدين الإلهي القويم الذي أعده الله عزَّ وجلَّ لتكميل الإنسان والوصول إلى الكمال اللائق به وهذا هو السبب في انتكاس الاقتصاد المادي الذي لم يجلب للإنسان إلا الشقاء وخسران الذات، ومن أجل ذلك لا مُلزم لدراسة كل واحد منها لخروجها عن موضوع بحثنا لكن نشير إلى بعضها الذي له ارتباط وثيق بالنظريات الاقتصادية.

الاقتصاد الطبيعي

وهو الاقتصاد الذي يندر أو ينعدم فيه استخدام النقود، وهو اقتصاد المراحل الأولى من تطور اقتصاد المجتمعات الإنسانية؛ حيث كان التبادل فيها يتم على أساس قواعد المقايضة بين الأفراد وتستعمل الخدمات البدائية لحاجتهم إليها، ولعل هذا النوع من الاقتصاد متحقق في وقتنا الحاضر في بعض التبادلات العينية. ويتصف هذا الاقتصاد بالبساطة ويقوم على التسامح.

الاقتصاد القائم على التخطيط

وهو الاقتصاد القائم على التخطيط الذي بسببه يمكن التخلص من العيوب التي تترتب على بعض خصائص النظام الرأسمالي.

كما أنَّه هو النظام الذي يسمح بإدارة اقتصاديات الدولة وفقاً لمتطلبات وأهداف محدّدة، فإنَّه -مثلاً- التوسع السريع في قطاعات الصناعات الثقيلة في مقابل بعض التضحية فيما يختص بالصناعات الاستهلاكية. وهذا التنظيم يوافق أولويات محدّدة سلفاً تكون في الواقع عملاً من الصعب تحقيقه في النظام الرأسمالي الخاضع لأجهزة السوق ودافع الربح. ومن المعتقد أنَّ النظام الاقتصادي القائم على التخطيط هو أفضل أداة لتوزيع الموارد الاقتصادية وفقاً لحاجات المجتمع في الدول التي تخلف نموها وليس لديها الإمكانيات التي تساعد على النمو بالسرعة المطلوبة في ظلّ أجهزة السوق ودافع الربح.

ولا ريب أنَّ هذا النوع من الاقتصاد مطلوب بحدّ نفسه مع قطع النظر عن النوايا التي ذكرت، وقد حثّ الشرع الحنيف -الذي تأسس على نظام دقيق وتنظيم منيف- على النظام والتنظيم في شؤون الحياة، وقد قال علي بن أبي طالب (عليه السلام) -في آخر وصية له لولديه الحسن والحسين (عليهما السلام)-: ﴿أَوْصِيَكُمَا وَجَمِيعَ وَآلِدِي وَأَهْلِي وَمَنْ بَلَغَهُ كِتَابِي بِتَقْوَى اللَّهِ وَنَظْمِ أَمْرِكُمْ﴾^١.

إلا أنَّ المشكلة الأساسية التي يواجهها هذا النظام هي ضخامة العبء الذي تتحمله أجهزة التخطيط واحتياجاتها تبعاً لذلك كإدارة ضخمة ومعقّدة يمكن أن تعاني من البيروقراطية؛ الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تناقص كفاءة القائمين بالعمل، وإلى البطء في اتخاذ القرارات، وحينئذٍ تحصل أخطاء هامة وخطيرة وإن كانت غير مكتشفة، وبذلك لا تصل الدولة في النهاية إلى ما حدّده من أهداف لخطتها.

١. نهج البلاغة؛ الرسالة ٤٧؛ من وصية له (عليه السلام) إلى الحسن والحسين (عليهما السلام) لما ضربه ابن ملجم لعنه الله.

إلاّ إنه إذا أرادت الدولة تصحيح مسارها لا بُدَّ أن تجد وسائل لعلاج هذه البيروقراطية الإدارية المدمّرة أحياناً، وحينئذٍ يكون هذا النظام هو الأفضل في تحقيق التصنيع والنمو بأقصى سرعة ممكنة.

وقد مارست أكثر دول العالم الاشتراكية والرأسمالية هذا النظام وإن اختلفت دول الشرق الاشتراكية المتقدمة صناعياً في تطبيق الاشتراكية بطريقة تختلف إلى حدٍّ ما عن طريقة تطبيقها في روسيا السوفيتية؛ حيث استخدمت أنظمة تعطي مديري المصانع حرية أوسع بالإضافة إلى الإعتماد إلى حدٍّ ما على جهاز السوق للتعرف على أولويات المستهلكين وهو قياسها بدقة أكثر، ويعني ذلك أن الدولة عندما يتم تصنيعها وتنقل إلى مرحلة الاقتصاد الاستهلاكي الجماهيري لا بُدَّ أن تقلل فيها درجة التخطيط والتوجيه، وتعتمد إلى حدٍّ ما على جهاز السوق وحرية الأجهزة الإدارية والوحدات الإنتاجية في تقرير ما ينتج من السلع الاستهلاكية المختلفة بما يرضي رغبات المستهلكين وفقاً لما تبين من جهاز الأثان.

الاقتصاد الحرّكي الديناميكي

وهو فرع من الفكر الاقتصادي، ويُعنى به تحليل حركة النشاط الاقتصادي مع الزمن، سواء كان هذا النشاط خاص بالسوق أم المؤسسة أم بالنشاط الاقتصادي في مجموعه.

إنّ التحليل الساكن (أي الستاتيكي) للنشاط الاقتصادي يقوم على أساس تحقيق التوازن الذي يجري العمل للوصول إليه، فإذا تحقق ينظر إليه على أنّه سوف يستقر ولن يتغيّر إلا بالانتقال إلى توازن جديد. وبذلك يفترض هذا النوع من التحليل علاقات بين المتغيرات المختلفة موضوع الدراسة، ولكن يفترض توفر شروط يجب توفرها حتى يتحقق التوازن

بين هذه المتغيرات؛ كتعادل العرض والطلب، وتعادل الإيراد الحدي والتكلفة الحدية، وتعادل الادّخار والاستثمار، وبعد ذلك يركز التحليل حول خصائص النشاط الاقتصادي موضوع البحث والدراسة بعد تحقق التوازن، فيبحث ما هي النتائج التي تترتب على ذلك وفقاً للفرضيات الاقتصادية التي اعتبرت أساساً لهذا التوازن؟ وما هي النتائج إذا كان الأساس هو سوق يسودها الاحتكار؟ إلى غير ذلك.

ومن الملاحظ أنّ التوازن بهذه الطريقة في التحليل يعتبر توازناً مستقراً أي (ستاتيكياً) لا يتغير إلا إذا تغيرت العلاقات الأساسية التي تقوم على أساسها. لكن يمكن القول بأنّ هذه الطريقة في التحليل وإن كانت مفيدة في بعض الموارد الاقتصادية ولكنها ليست طريقة واقعية؛ حيث أنّ كل شيء في الواقع يكون متغيراً مع الزمان.

ومن أجل ذلك اتخذ التحليل العنكبوتي في الاقتصاد الجزئي نموذجاً للتحليل الديناميكي الذي يوضح مجرى التغير في السعر والإنتاج خلال الزمن. كذلك في النمو الاقتصادي يجري تحليل العوامل التي تؤدي إلى تغيّر الدخل القومي مع الزمن، والتي تحدّد معدل هذا التغيّر.

كما أنّ في نظرية الدورة التجارية يجري تحليل العوامل التي تؤدي إلى التقلّبات الدورية في الدخل القومي خلال الزمن.

وفي كل الأحوال؛ إنّ الفكر الاقتصادي لا يزال يركز على تحقيق التوازن كهدف أساسي. ولكن يمكن لنا التعليق على كل ما ذكره علماء الاقتصاد في المقام وغيره؛ إنّ هذه الآراء والنظريات إنّما نشأت من ابتعادهم عن مبادئ الدين. فإنّ ابتغائهم للتوازن وكونه هدفاً

أساسياً في الفكر الاقتصادي يرجع إلى أنهم لم يؤمنوا بمبدأ العدالة الذي هو أحد أركان الدين الإلهي ومبدأ من مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

كما إنَّ البيروقراطية التي تحدث في الاقتصاد القائم على التخطيط إنَّما تكون لأنَّهم أعرضوا عن مبادئ الأخلاق الذي تميَّز به الدين الإلهي الذي هو الضامن لعدم وقوع تلك الممارسات البيروقراطية وعدم تعاطيها؛ لأنَّها من مساوئ الأخلاق التي يتعد عنها الفرد المؤمن.

ولكن ما يهون الخطب إنَّهم قالوا إنَّ أهمية الاقتصاد الديناميكي لا تنبع من فكرة التوازن والعوامل المؤثرة عليه، وإنَّما يعالج مسائل اقتصادية كثيرة تتعرض للتغير خلال الزمن، ولا يمكن دراستها وتحليلها إلا باستخدام هذه الطريقة من التحليل.

الاقتصاد السوقي

وهو أحد فروع الاقتصاد القومي الذي توزع فيه موارد المجتمع بين قطاعات النشاط الاقتصادي وفروعها المختلفة وفقاً لقواعد السوق الحرة، أي وفقاً لقوى العرض والطلب حيث تتجه الموارد إلى النشاطات التي يكون الطلب عليها قليلاً، إذ تنخفض أسعار منتجاتها. ومن المعلوم أنَّ السوق التي تترك لقوى العرض والطلب تلعب في السوق بحرية تامة من دون تدخل حكومي ودون قرار تنظيمي آخر، وتسمَّى هذا السوق بـ(السوق الحرة). لكن حريتها لا تعني خلّوها من قوانين الفضيلة والحسن التي يحكم به العرف السائد أو الدين.

كما أنّه لا بُدَّ أن لا تخلط بين السوق الحرة بالمعنى الذي ذكرناه، وبين السوق الحرّة التي توجد في بعض الموانئ وبعض المطارات لبيع السلع دون الرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة التي توجد فيها هذه الموانئ والمطارات.

الاقتصاد الرأسمالي

وهو النظام الاقتصادي السياسي الذي يعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أو تأجيرها من قبل الأفراد لتشغيلها لحسابهم الخاص وذلك في الحريات الثلاث؛

١- حرية إنتاج السلع المختلفة.

٢- حرية اختيار العمل.

٣- حرية الاستهلاك.

كل ذلك بهدف تحقيق أقصى الربح أو أعلى عائد ممكن، ولا ريب أن حافز الربح هو الذي يدفع إلى العمل والإنتاج والتنافس؛ سواء بين المستهلكين أم بين المنتجين وإنّ الأداة التي يسترشد بها المستهلكون والمنتجون في تقرير سلوكهم نحو الإنتاج أو نحو الاستهلاك والعمل إنّما هي الأثمان التي تتحدّد وفق قوانين العرض والطلب بحرية تامة دون أي تدخل أو توجيه.

ويعتبر دعاة النظام الرأسمالي إنّه خطوة إلى الأمام بعد انحلال النظام الإقطاعي؛ حيث حقق هذا النظام التطور الصناعي على أساس المصانع الآلية، وأوجد بذلك طبقة من العمل متحررة من القيود التي كانت مفروضة عليهم في ظلّ النظام الإقطاعي.

ولكن النظام الرأسمالي وإن ادّعى التحرير المزبور إلا أنّه استبدله خلال مسيرته وتحولاته بأشد أنواع استغلال العمال؛ حيث جعل الآلة تنافس العمال، فأوجد بذلك جيشاً من العمال العاطلين، واستطاع بهذا الجيش أن يضغط على مستويات الأجور؛ بحيث لم تساير زيادة إنتاجية المشتغلين بمساعدة الآلات، وبذلك ازداد فائض القيمة؛ بمعنى الفائض الذي يستحوذ عليه صاحب العمل من القيمة، وأدّى ذلك إلى تكوين ثروات ضخمة ساعدت على تحوّل المنافسة الكاملة إلى الاحتكارات، ثمّ تحولت هذه الاحتكارات الشخصية أو الوطنية إلى احتكارات عالمية، وأصبحت الأداة التي يستخدمها أصحاب رؤوس الأموال في إذلال الشعوب واستعمار أجزاء كبيرة من العالم واستغلال الجماهير فيها استغلالاً بشعاً، وأصبحت الزمرة التي تمتلك الثروة الفاحشة هي الحاكمة؛ توجّه الحكومات الأخرى أو تسقطها، ومن ثمّ صار النظام الرأسمالي أكثر نقمة على الدول والشعوب والأفراد من أيّ نظام اقتصادي آخر.

ولذلك رأى (ماركس) أنّ أصحاب رؤوس الأموال الذين لعبوا عند بدء النظام الرأسمالي دوراً ثورياً هاماً أصبحوا الطبقة التي تعوق المجتمع عن التقدم. كما أنّهم بتحوّلهم إلى طبقة مستغلة خلقوا النقيض لهم وهم الطبقة العاملة، ثم رأى أنّ الصراع بين الطبقتين سوف يؤدي في النهاية إلى انحلال المجتمع الرأسمالي وتحوّله إلى مجتمع اشتراكي تنعدم فيه الطبقات وتصبح فيه ملكية وسائل الإنتاج ملكية عامة تديرها الطبقة العاملة عن طريق ممثلها لصالح المجتمع في مجموعه.

لقد استخدم (ماركس) في تحليله هذا فلسفته المشهورة التي تقوم على أساس المادية التاريخية، وفكره الاقتصادي الذي يقوم على أساس نظرية القيمة وفائض القيمة.

ومن سخریات القدر أنّ فلسفته هذه لم تنجح في مهدها وانقلبت الشيوعية إلى رأسمالية دون العكس.

وسیأتی أنّ كلا النظامين الرأسمالي والاشتراكي لم ينجحا في مشروعيهما، وأصبحت المادة والمادية والفكر المادي هو المسيطر على الإنسان المعاصر، فصار إنساناً جسدياً بعيداً عن الأخلاق والروحانيات؛ كما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

الاقتصاد الاشتراكي

لقد ذكر العلماء للاشتراكية معانٍ متعددة، إلا أنّ الذي يرتبط بموضوع بحثنا منها الاشتراكية العلمية التي قيل في تعريفها وجوهاً:

منها: إنّها النظام الذي سوف يسود المجتمعات بعد زوال النظام الرأسمالي بسبب علاقاته الإنتاجية القائمة على حق الملكية (أي: الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج)، ودافع الربح، وجهاز السوق الذي يقرّر توزيع الموارد بين النشاطات الاقتصادية المختلفة تبعاً لقوى العرض والطلب على منتجات هذه النشاطات، واعتبار العمل سلعة يتقرر ثمنها في السوق كأيّ نوع آخر من الموارد.

والمنافسة بين الآلات والعمال في كل مرحلة من مراحل تطور هذا النظام وما يترتب عليه من وجود جيش دائم للعمال المتعطلين يضغط بشكل مستمر على مستويات الأجور الحقيقية، الأمر الذي ينعكس على السباق بين الأجور والأسعار، وتجسّد هذا السباق

بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية في التضخم الجامع المستمر الذي يعاني منه العالم في الوقت الحاضر.

ولذلك قامت الاشتراكية على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وعلى تخطيط توزيع الموارد بين النشاطات المختلفة بهدف تحقيق الصالح العام، فلا يعود هناك وجود دافع الربح كمحرك للنشاط الاقتصادي.

أما توزيع المنتجات؛ فإنه يترك للسوق، ولكن دون التوجيه السيء الذي يترتب عليه وجود طبقة ذات دخل مرتفع؛ كما هو الحال في النظام الرأسمالي.

والواقع؛ أن الاقتصاد الاشتراكي لا يمكن أن يحقق نتائجه المرجوة إلا بعد أن ترتفع الموانع التي هي كثيرة ومتعددة الجوانب، كالحروب التي تقام من أجل الاستحواذ على الموارد في مختلف أجزاء العالم.

ومن الجدير بالذكر أن الرأسمالية والاشتراكية خلال مسيرتهما طرأت عليهما نظريات جديدة، فلم تكونا على وتيرة واحدة، وشهدتا تبدلات وتقلبات عديدة في أسلوب تحقيقها؛ وسيأتي مزيد بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

الاقتصاد القياسي

وهو الاقتصاد المبني على استخدام الأدوات الرياضية والإحصائية في التحليل الاقتصادي فتبدأ الدراسة الاقتصادية القياسية لأي مسألة اقتصادية بخطوات عديدة، فإنه في البداية يقوم بتركيب نموذج رياضي يشتمل على المتغيرات المختلفة الداخلية والخارجية التي يرى الباحث ضرورة أن يضمناها النموذج.

وفي الخطوة الثانية يتم تحديد شكل العلاقات بين هذه المتغيرات المختلفة واختبارات المعادلات التي تعبر عن هذه العلاقات مع تحديد أي من المتغيرات سوف يعتبر مستقلاً، وأياً سوف يعتبر تابعاً عند معالجة نموذج الدراسة.

كما أن الخطوة الثالثة هي تعيين أفضل البيانات الإحصائية المتوفرة باستخدام الأساليب الإحصائية التي تحسب قيم معاملات النموذج.

والخطوة الرابعة استخدام أساليب الاستنتاج الإحصائي حيث تختبر الفرضيات التي تبني النموذج عليها، وذلك للحكم عليها بالقبول أو عدمه.

وبهذا يتبين لنا أن الاقتصاد القياسي يعني بالدرجة الأولى اختيار صحة النظريات الاقتصادية، وبالتالي يقدم أساساً علمياً للتنبؤات الخاصة بالظواهر الكمية، فمن باب المثال يقوم بتركيب نموذج للاقتصاد الكلي في تأسيس علاقة الاستهلاك القومي بالدخل التصرفي، كعلاقة الاستيراد بالدخل التصرفي، وعلاقة الضرائب بالدخل القومي، وعلاقة الاستثمار بسعر الفائدة، وبالإضافة إلى المتغيرات الخارجية، مثل الإنفاق الحكومي والصادرات والنقد المتداول.

وبعد إعداد البيانات الإحصائية الخاصة بهذه المتغيرات نستنتج المعادلات التي تصور علاقاتها سوياً ثم تُجرى الاختبارات الإحصائية للحكم على مدى صحة هذه المعادلات أي على مدى معنويتها في تصوير العلاقات موضوع الدرس.

فإذا تبين أنها ذات دلالة يمكن على أساسها التنبؤ بهذه المتغيرات الكلية لفترات مستقبلية ضمن عملية التخطيط الاقتصادي التي تقوم بها الأجهزة الحكومية المختصة.

وقد تطور هذا العلم تطوراً كبيراً أدى إلى التوصل إلى مجموعة من النظريات الرياضية والإحصائية على البيانات والنظريات الاقتصادية، فأصبح بالإمكان التحدث عن الاقتصاد القياسي، والاقتصاد التطبيقي.

الاقتصاد الكلاسيكي

لقد تكلم عن هذا النوع من الاقتصاد كل من (آدم سميث) في كتابه المعروف (ثروة الأمم) الذي نشر عام ١٧٧٥م، و(جون ستيوارت مل) في كتابه (مبادئ الاقتصاد السياسي) الذي نشر عام ١٨٤٨م.

ويستفاد من ذلك أن هذا الاقتصاد كان هو المسيطر على تلك الفترة التي كان السائد فيها أفكار وآراء (دافيد ريكاردو).

ويعبر عنها بعض الاقتصاديين بالاقتصاد الكلاسيكي، ويمتد هذا الاقتصاد من الفترة التي سيطر عليها آراء (دافيد ريكاردو)، وفي هذه الفترة ألف الكتاين المزبورين، ولقد ركّز بعض الاقتصاديين على الزراعة معتبرين أنّها النشاط الوحيد الذي يمكن أن يعتبر مصدراً للثروة الاقتصادية، إلا أن (سميث) أنكر هذا الرأي ووجّه الأنظار نحو الصناعة، وبين أهمية إنتاجية العمل بالنسبة إلى الثروة، وأنّ العمل هو المقياس الحقيقي للثروة.

وأقام (ريكاردو) نظريته على أساس رأي (سميث) في الأسعار النسبية التي تقوم على تكاليف الإنتاج والتي يلعب العمل دوراً أساسياً في تحديدها من دون أن ينسى تكلفة رأس المال التي اعتبرها عنصراً إضافياً. وإنّ الدور الذي يلعبه رأس المال لا يقتصر على تطوير إنتاجية العمل كمّاً وكيفاً فقط، ولكنّه يساعد كذلك في إعالة العمال خلال الفترة التي يتحقق فيها إنتاجهم، ويصبح إنتاجاً قابلاً للاستهلاك النهائي.

ويعتبر هذا الرأي أساس نظرية مخصص الأجور، حيث تعتمد الأجور على قوتين؛ قوة الطلب على العمل، وهي مشتقة من رأس المال المخصص لذلك، أي المدّخرات المخصصة لتمويل الأجور.

وقوة عرض العمل؛ الذي يعتبر محدداً في الأجل القصير. أما في الأجل الطويل فيتوقف على مستوى المعيشة الذي يحدده مستوى الكفاف، ولا يعني مستوى الكفاف الضروريات الأساسية التي يحتاجها العامل لكي يستمر في المعيشة فينجب ذرية تأخذ مكانه في العمل بعد أن يصبح غير قادر عليه، حيث أن مستوى الكفاف تحدده العادات، كما أنه قابل للتطور تبعاً لتطور مستوى ونمط المعيشة.

والاقتصاد الزراعي الذي يعتبر أساس الاقتصاد الكلاسيكي؛ لما فيه من الأهمية في حياة الإنسان، كما إن له من المميزات الكثيرة، وإن كان الانتقاد الموجه إليه هو أنه بعد تزايد عدد السكان وازدياد الحاجة إلى الإنتاج الزراعي مما يستلزم قلة المحصول والإنتاج والفائدة، وزراعة الأراضي الحديثة لا تنفي بالمطلوب لأنها الأقل خصوبة، وإن زراعتها تؤدي إلى ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية بسبب ارتفاع تكاليف زراعة هذه الأراضي الأقل خصوبة أو البعيدة المواقع. وحيث أن سعر المحصول في السوق لا بُدَّ وأن يكون سعراً واحداً يسود السوق بكاملها، لذلك يحصل أصحاب الأراضي فوق الحديثة، أي الأكثر خصوبة أو الأفضل موقعاً على فائض بسبب انخفاض تكاليف الإنتاج لديهم، وهذا الفائض هو الذي يسمى بـ(ريع الأرض) في اصطلاح (آدم سميث) الذي يعتبره نتيجة الخصوبة الطبيعية للأرض. إلا أن (ريكاردو) يعتبر الريع إنما ينشأ بسبب اختلاف

خصوبة الأرض إذا كانت الأراضي بنفس درجة الخصوبة، وأنَّ الخصوبة المنخفضة للأراضي الحديثة التي يضطر المجتمع إلى زراعتها بسبب تزايد عدد السكان هي التي تؤدي إلى ظهور الربيع بالنسبة للأراضي فوق الحديثة.

وكيف كان؛ فقد ادّعى أصحاب نظرية الاقتصاد الكلاسيكي أنها تميّزت بأمور لم تكن في غيرها من المدارس الاقتصادية الأخرى نذكر المهم منها:

١- إنَّ الاقتصاد الكلاسيكي يمتاز بالمنافسة في الفكر، فإنَّه بالرغم من كونه محرّكاً -بالذات- لنشاط الفرد، ولكن المنافسة الحرّة تضمن للمجتمع الخير بمجموعه، ولذلك لا يجب على الحكومة التّدخل باتخاذ أي إجراء يعوق هذه المنافسة الحرّة بين أفراد المجتمع في نشاطاتهم المختلفة.

٢- إنَّه لم يعط الاقتصاديون الكلاسيك اهتماماً كبيراً للموضوعات التي تتعلق بالاقتصاد الكلي، مثل الدورة التجارية، حيث أنَّهم يقبلون قانون (ساي للأسواق) الذي يقول بأنَّ كل عرض يخلق الطلب عليه، بمعنى أنَّ العرض -أي إنتاج سلعة ما- بمعنى إنفاق مبالغ معينة تصبح دخلاً للمشاركين في الإنتاج، وهي تتحول بعد ذلك إلى قوة شرائية، أي الطلب في الأسواق، فكل إنفاق هو دخل، وكل دخل لا بُدَّ أنَّ ينفق في السوق. وبذلك اعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أنَّ النقود لا يمكن أنَّ تطلب لكونها نقود، لأنَّ وظيفتها في رأيهم أنها أداة لتسهيل عملية التبادل فقط، وعلى هذا الأساس لا يصح أنَّ يحتفظ الفرد بالنقود -كنقود- حيث لا تطلب عليها إلا لغرض التبادل فقط.

٣- بناءً على هذا الرأي؛ إنّه لا شك في عدم إمكان حدوث عدم توازن بين عرض السلع والخدمات والطلب عليها، وبالتالي؛ لا يمكن أن تحدث تقلّبات اقتصادية، أي دورات تجارية.

٤- في رأي الاقتصاديين الكلاسيك؛ إنّ أيّ اختلال في التوازن هو اختلال مؤقت، وإنّما يصحّح نفسه بنفسه طالما أنّه ليس هناك تدخّل من جانب الحكومة أو من جانب أيّة هيئة من الهيئات، كنقابات العمال في مجرى النشاط الاقتصادي الحرّ، بمعنى الجري على أساس المنافسة الحرّة.

٥- إنّ من معتقدات الاقتصاديين الكلاسيك أنّ التوظيف الكامل هو القاعدة، وإنّ أيّ حالة غير ذلك هي استثناء، حيث أنّ أيّ زيادة في عدد العمال لا بدّ أن تؤدّي بفضل المنافسة فيما بينهم إلى انخفاض مستوى الأجور؛ الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع أرباب العمل على التوسع في الإنتاج والتوسع في توظيف العمال تبعاً لذلك، وإنّ استمرار الكساد ومطالبة العمال ليست إلا نتيجة حتمية لتدخل نقابات العمال وعدم قبولها لتخفيض الأجور.

ومن أجل تلك الأمور السابقة؛ اعتقد الاقتصاديون الكلاسيك بحتمية التعادل بين الادّخار والاستثمار عن طريق تغيرات سعر الفائدة، فإنّ سوق رؤوس الأموال ليست إلا سوق عادية يتعادل فيها عرض الأموال والطلب عليها عن طريق تغيرات سعر الفائدة، وهذا مما يشجع على الاستثمار فيزيد الطلب على الأموال، وتستمر هذه التغيرات حتى يتعادل الادّخار والاستثمار.

كما أنَّ زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطلب على الأموال فيرتفع سعر الفائدة ويشجع على زيادة الادّخار حتى يتعادل مع الاستثمار الزائد.

وبذلك نلاحظ أنَّ الادّخار والاستثمار يمثلان عرض الأموال والطلب عليها، والتعادل بينهما يتم في السوق عن طريق تغيرات سعر الفائدة، وهذه هي بعض قواعد الاقتصاد الكلاسيكي.

ولقد ظلّ الفكر الكلاسيكي مسيطراً على تفكير بعض الاقتصاديين حتى العصر الحاضر بالرغم من التقلّبات الاقتصادية الكثيرة والظواهر المختلفة التي أصابت النشاطات الاقتصادية خلال القرن العشرين.

والظواهر التي تحدث في مَرَّ الزمان مثل الاتجاهات الاحتكارية العنيفة، وعدم مرونة الأجور والأسعار بسبب القوانين التي تحددها الحكومات والتقلّبات الدورية المدمّرة التي عانى منها العالم خلال سنوات طويلة، والاتجاهات التضخمية وسط تزايد البطالة التي هي المرض الاقتصادي الحديث الذي يعاني منه العالم منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي، إلى غير ذلك من الظواهر والأحداث الاقتصادية.

وتظهر سيطرة الفكر الكلاسيكي من خلال الآراء التي أبدّاها (مارشال) في كتابه (مبادئ الاقتصاد) الذي نشر سنة ١٨٩٠م الذي جمع فيه مؤلفه بين الأفكار الكلاسيكية وبين التحليل الحدّي الجديد الذي أتى به غيره مثل (منجر) و(وارآس).

وقد حصل التناقض الكبير بين الكلاسيك كما هو كذلك، وبين أفكار الاقتصاديين الكلاسيك القدامى، والاقتصاديين الكلاسيك المحدثين التي تقوم أساساً على حتمية توازن النشاط الاقتصادي.

والاختلال الذي هو النشاط الاقتصادي في العالم والذي أطلق عليه في كتب الاقتصاد (الكساد الكبير) الذي أصاب النشاط الاقتصادي في الثلاثينيات من القرن الماضي، الذي اهتزّ الفكر الاقتصادي نتيجة استمرار هذا الكساد سنوات طوال من دون أن يعود التوازن تلقائياً، كما يعتقد الاقتصاديون الكلاسيك. مما اضطرت الحكومات إلى التدخل لمواجهة البطالة الحادة التي ترتبت على هذا الكساد المدمر.

ونتيجة لهذا الاهتزاز الفكري جاءت أفكار (كينز) في كتابه (النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود) توضح الأخطاء التي وقع فيها الاقتصاديون الكلاسيك، وتضع الأساس لفكر اقتصادي جديد يسمّى (الفكر الكينزي) الذي أصبح بالتدريج مسيطراً على الفكر الاقتصادي الحديث وعلى السياسة المالية التي تتبعها كثير من الدول.

والحاصل؛ إنّ النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة في السنوات الأولى لا سيما في كتابات آدم سميث وريكاردو أنّ سعر الفائدة هو معدل الفائدة على رأس المال المستثمر، ولذلك كان يعتبر دخلاً لرأس المال مثل اعتبار الربح دخلاً للأرض، ولكن بتطور النظرية الكلاسيكية أصبح ينظر إلى العوامل التي تحدد سعر الفائدة بتعقيد أكثر، حيث أصبح يعتبر نتيجة القوى المختلفة التي تؤثر على كلّ من عرض وطلب ورؤوس الأموال، فمن ناحية يتحدد الطلب وفقاً لتوقعات رجال الأعمال بالنسبة للأرباح، وهذه التوقعات

تعتمد على الإنتاجية الحديثة للاستثمارات، ومن ناحية أخرى يتحدد العرض وفقاً لاستعداد الأفراد للاذخار، وهذا الاستعداد يتوقف بالتالي على المعدل الحدي للترفضيل الزمني، أي المعدل الحدي للمفاضلة بين الحاضر والمستقبل.

فالأفراد يقارنون بين قيمة الدينار -مثلاً- بالنسبة لهم في الوقت الحاضر وبين قيمته في المستقبل (المعاد بقيمه أي: قدرته على إشباع رغباتهم وحاجاتهم) وهم يتخذون قرارهم هذا على أساس مقارنة سعر صرف الحاضر بالنسبة للمستقبل مع سعر الفائدة السائد في السوق، فإذا كان سعر الفائدة يفوق سعر صرف الوقت الحاضر بالنسبة للمستقبل يزداد الادخار، والعكس صحيح.

لذلك تبعاً للفكر الكلاسيكي يعتبر سعر الفائدة أداة التوازن بين الادخار والاستثمار، أي: الأداة التي تجعل المدخرات تتعادل مع الاستثمار المطلوب.

ومن هنا هاجم (كينز) هذا الرأي واعتقد أن هذا التعادل يتحقق عن طريق تغيرات الدخل القومي والنتائج القومي فيكون ارتباط سعر الفائدة أكثر ارتباطاً بالعوامل النقدية والسلعية وليس بالعوامل السيكولوجية الخاصة بالأفراد التي تتمثل في تفصيلهم الزمني. وسيأتي بيان ذلك أيضاً.

ولكن الانتقاد الذي يتوجه على كلتا النظريتين أنهما تعتمدان على أساس باطل في الشرع الإسلامي وهو سعر الفائدة الذي يحرمه الإسلام. وما يبتنى على باطل فهو باطل؛ وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله تعالى في بحث الاقتصاد الإسلامي.

ويمكن أن نعتبر أفكار (كينز) الاقتصادية أساس الاقتصاد الحديث بالرغم من أن آراءه لم تلق قبولاً عاماً إلا بعد نشر كتابه (النظرية العامة)، حيث قدّم تلك الآراء في نظرية متماسكة ضمن إطار تحليلي مقنع، ولعل السبب يرجع إلى أن آراءه ظهرت في ظروف خاصة؛ حيث أصاب الكساد وأغلب النشاطات الاقتصادية واستمر ذلك فترة زمنية كبيرة ولم يمكن التغلب عليه خلال مدة طويلة، كما أنه قد حدثت بعض التقلبات في النشاط الاقتصادي وكانت تنال اهتمام الاقتصاديين المتخصصين في موضوع الدورة التجارية. فإن أصحاب المدرسة الكلاسيكية كانوا يعتقدون أن مرحلة الكساد في الدورة التجارية تتميز بهبوط الأجور وسعر الفائدة، ويستمر الهبوط حتى المستوى الذي عنده يرى رجال الأعمال تحسّن في ربحية الاستثمارات الجديدة، فإن هذه الاستثمارات تؤدي إلى التوظيف والدخول، وبذلك ينتعش النشاط الاقتصادي من جديد إلى أن يصل ارتفاع الأسعار إلى المستوى الذي يؤدي إلى دورة عكسية، كما اعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن فشل النشاط الاقتصادي في النمو المستمر يعود إلى عدم مرونة الأجور، ولهذا اقترحوا قبول الاتحادات العمالية انخفاضاً عاماً في الأجور كعلاج الكساد الذي يصيب النشاط الاقتصادي من حين إلى آخر.

وقد انتقد (كينز) هذا الاقتراح واعتبر أن تخفيض الأجور يمكن أن يكون علاجاً ناجحاً بالنسبة إلى كساد يصيب صناعة معينة، أي: الاقتصاد الجزئي، ولكنه قد لا يكون صحيحاً بالنسبة للاقتصاد الكلي، أي الاقتصاد القومي في مجموعه، فإن التخفيض العام في أجور العمال يؤدي إلى نقص الطلب الكلي، وهو يلغي أثر انخفاض الأجور بالمقارنة مع أجر توظيف رؤوس الأموال.

وقد وقع رأي (كينز) هذا موضع النقاش؛ فأورد (بيغو) أحد الاقتصاديين عليه بأنَّ خفض الأجور يؤدي إلى خفض الأسعار، وبذلك ترتفع القوة الشرائية للأرصدة السائلة التي يحتفظ بها الأفراد والمؤسسات.

وكيف كان؛ فإنَّ (كينز) لا ينكر النظرية الكلاسيكية؛ حيث إنه يوافق على أنَّ تخفيض معدلات الأجور يمكن من الناحية النظرية أن يكون عملاً مفيداً، بشرط أن يكون ذلك على أساس جدول تفضيل السيولة، فانخفاض الأسعار يؤدي إلى ارتفاع القوة الشرائية للأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد والمؤسسات، وبذلك تزيد قدرتهم على الإقراض فينخفض سعر الفائدة في صالح الاستثمار.

ويمكن تلخيص آراء (كينز) في الأجور وسعر الفائدة، والادّخار والاستثمار وغيرها من المسائل الاقتصادية التي يعاني منها العصر الحاضر في الوجوه التالية:

١- يرى (كينز) أنَّ اهتمام العمال إنَّما يتجه أساساً للأجور النقدية، ولهذا ترفض نقابات العمال أيَّ تخفيض في الأجور النقدية حتى إذا كان انخفاضاً عاماً في الأسعار، ولذلك تكون مطالبة العمال بقبول تخفيض الأجور في أوقات الكساد مطالبة لا يمكن أن تلقى استجابة من العمال، لأنَّها مطالبة غير واقعية، مع أنَّ النظرية الكلاسيكية على خلاف ذلك؛ لأنَّها تفترض الأجور الحقيقية؛ حيث أنَّ العمال يقارنون بين المشقة الحديّة للعمل وبين المتعة الحديّة للأجر.

٢- يرى (كينز) أنَّ التعادل بين الادّخار والاستثمار إنَّما يتحقق عن طريق التغيرات في الناتج القومي -أي: الدخل القومي- وهذه التغيرات تكون وفقاً لمفهوم

مضاعف الاستثمار، بعد أن اعترفوا بأنّ التعادل المزبور لا يتحقق عن طريق سعر الفائدة، حيث أنّ سعر الفائدة يكون جزءاً بسيطاً من تكاليف الإنتاج، وتخفيضه لا يكون إلا بسيطاً بحيث لا يؤثر كثيراً على قرارات المستثمرين.

٣- إنّ سعر الفائدة يتحدد بالطلب على النقود وعرض النقود، والطلب على النقود، أي التفضّل النقدي يكون بدافع المعادلات ودافع الإحتياط، ودافع المضاربات.

٤- إنّ مستوى الناتج القومي الذي يتوازن عنده الادّخار والاستثمار ليس بالضرورة المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل، إلا أن (كينز) يرى أنّه في الغالب يتحقق هذا التوازن عند مستوى يقترن بتوظيف جزئي، فهذه هي الحالة العادية، وأمّا تحقق التوظيف الكامل هو الحالة الشاذة.

ويفسر (كينز) التوازن بين الادّخار والاستثمار على أساس أن الادّخار يساوي الدخل القومي ناقصاً الاستهلاك القومي، وهذا بدوره يساوي الاستثمار، وهذا بخلاف تحليل المدرسة السويدية في تفسير التبادل بين الادّخار والاستثمار.

٥- إنّ كمية النقود تلعب دوراً أساسياً في تحديد سعر الفائدة، حيث أنّها العرض الذي يقابل الطلب على النقود نتيجة الدوافع المختلفة التي تدفع إلى تفضيل السيولة، وليس حجم الإنتاج والاستثمار الذي يترتب عليه هو العامل الأساسي في تحديد سعر الفائدة؛ كما يظهر من الأفكار الكلاسيكية.

٦- هاجم (كينز) قانون (ساي) للأسواق الذي يفترض أن كل عرض يحقق الطلب عليه، وبذلك لا بُدّ أن يتحقق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، وإنّ

هذا التوازن يقتصر حتماً بتحقيق التوظيف الكامل، وقد بينَ (كينز) أنَّ التوظيف يميل في أغلب الأحيان إلى الاستقرار عند مستوى دون مستوى التوظيف الكامل.

٧- ومن النموذج الكينزي يتبين أنه إذا أمكن زيادة الميل للاستثمار أو الميل للاستهلاك لن يؤدي ذلك فقط إلى رفع سعر الفائدة، وإنما يؤدي بالدرجة الأولى إلى زيادة الناتج القومي والتوظيف.

٨- إنَّ زيادة معينة في الاستثمار تؤدي إلى توسع مضاعف في الدخل والتوظيف نتيجة أثر مضاعف للاستثمار الذي يتحدد بدوره بالميل الحدي للاستهلاك.

لقد أحدثت أفكار (كينز) انقلاباً كبيراً في الفكر الاقتصادي إلى درجة أنَّ بعض الكتاب أطلق عليها بـ(الثورة الكينزية). وأنَّ دراسة (كينز) للمفاهيم الكلية أدت إلى تطور دراسة الحسابات القومية، وغير خفي ما لهذه الدراسة من الأهمية القصوى في فهم تفاصيل الاقتصاد القومي وفي تخطيط تنميته.

تنبيه

لم تسلم أفكار ونظريات (كينز) من الانتقاد والنقاش من علماء الاقتصاد المعاصرين له ومن أتى من بعده ولا سيما النظرية العامة الكينزية، نذكر المهم من تلك الانتقادات:

منها: أنها تعالج حالات خاصة وجمود الأجور، وعدم استجابة الاستثمار لسعر الفائدة، وفكرة أنَّ هناك مستوى لسعر الفائدة يكون عنده الطلب على النقود مرناً مرونياً لا نهاية له.

ومنها: الانتقاد على تركيز النظرية على موضوع التوازن.

ومنها: الانتقاد على عرضها كنظرية جديدة يخالف الواقع، حيث أنَّها تتضمن كثيراً من العناصر التحليلية التي أشار إليها اقتصاديو مدرسة (كمبردج) -وهي إحدى مدارس الفكر الاقتصادي الحديث-.

وغير ذلك من الانتقادات التي يأتي ذكرها في مطاوي البحوث الآتية، وبصرف النظر عن كل تلك الانتقادات التي وجهت إلى النظرية العامة لكينز؛ يعتبر ما جاء به (كينز) في هذه النظرية إنجازاً كبيراً، سواء من الناحية النظرية أم من ناحية السياسة الاقتصادية العملية، فإنَّ (كينز) وضع في نظريته أسس دراسة الاقتصاد الكلي. ويأتي مزيد بيان عند ذكر المدرسة الكينزية.

الأمر الرابع

إنَّ الاقتصاد الحديث قد ابتلي بأمراض عديدة أهمها:

- ١- الكساد.
- ٢- ارتفاع الأسعار.
- ٣- الضرائب.
- ٤- القروض.
- ٥- سعر الفائدة.
- ٦- أجور العمال.
- ٧- الاستثمار والاستهلاك.
- ٨- البطالة.

وغير ذلك مما يأتي ذكره.

وقد حاول المفكرون الاقتصاديون بجميع اتجاهاتهم معالجتها كل بحسب وجهة نظره، إلا أنَّ سيطرة الفكر الكينزي على الفكر الاقتصادي الحديث وعلى السياسة المالية التي تتبعها كثير من الدول أدَّى إلى إضافة وظائف جديدة إلى الدولة الحديثة منها تلك الوظيفة التي تقوم على ضرورة تدخّلها للمحافظة على استقرار النشاط الاقتصادي باتّباع سياسة مالية معينة تحقق هذه الوظيفة. وعليه؛ يجب أن تستخدم الدولة الحديثة سياستها نحو الضرائب والقروض والمشروعات العامة لمنع التقلبات العنيفة في الأنشطة الاقتصادية. إلا أنَّ زيادة معدلات الضرائب والتوسع في الاقتراض والإنقاص من المشروعات، بالإضافة إلى السياسة النقدية، التي يمكن الحدّ من الرواج الذي يمكن أن تؤدي إلى تضخّم حاد. كما أنَّ تخفيض معدلات الضرائب وإنفاق الاحتياطات التي تجمعت من القروض وقت الرواج على التوسع في المشروعات العامة يمكن أن يؤدي وقت بدأ الكساد إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي إلى إيقاف الاتجاهات الهبوطية في الأسعار والأجور التي يمكن أن تؤدي إلى الكساد الحاد.

ولذلك يكون الجمع بين السياسة المالية والسياسة النقدية أداة فعالة في التخفيف من حدة ارتفاع الأسعار التي تميّز الرواج التضخّمي، وبالتالي؛ يمكن أن توقف الحركة التوسعية التي تصيب جميع المتغيرات الاقتصادية بشكل يؤدي إلى إصابة فئات كثيرة من المجتمع بأضرار اقتصادية بالغة؛ حيث إنَّ دخول هذه الفئات لا يمكن أن ترتفع بنفس معدل ارتفاع الأسعار.

كما أنّ الجمع بين السياستين يمكن أن يكون أداةً فعالة في وقف اتجاه الأسعار نحو الانخفاض حتى لا يتطور هذا الاتجاه الهبوطي إلى كساد يصيب جميع المتغيرات الاقتصادية إصابات خطيرة.

وفي خضم تلك الحوادث والمشاكل والانعكاسات نشأت نظريات اقتصادية لعلاجها ومن أهمها النظام الكينزي الذي يتألف من أمور عديدة ومن مجموعها تشكلت المدرسة الكينزية التي سيأتي التعرض لها.

النظام الكينزي

ذكرنا آنفاً بعض أفكار (كينز) وآرائه الاقتصادية ومن تلك تشكّل له نظرة خاصة بالاقتصاد سمي بالنظام الكينزي، والمراد به هيكل النشاط الاقتصادي على أساس العلاقات التي توحد بين بعض المتغيرات الاقتصادية وفقاً لتحليل (كينز) لكيفية عمل هذا النشاط. وهذه العلاقات مثل إنّ الدخل القومي يتكون من الاستهلاك القومي الذي يحدده ميل المجتمع إلى الاستهلاك، ومن الاستثمار الذي يتحدّد وفقاً للعلاقة بين الكفاية الحديثة لرأس المال وسعر الفائدة السائد في السوق.

ويتحدّد سعر الفائدة تبعاً لعرض النقود والطلب عليها بدوافع التفضيل النقدي والطلب عليها أي بدافع تفضيل السيولة.

أمّا الكفاية الحديثة لرأس المال فإنّها تتحدّد بتوقعات رجال الأعمال عن العلاقات المستقبلية لرأس المال وسعر عرض رأس المال إلى غير ذلك من العلاقات التي تكون سوياً النظام الكينزي.

مشروع كينز

في مؤتمر بریتون وودز عام ١٩٤٤م تقدمت وزارة الخزانة البريطانية باقتراحات حول إنشاء اتحاد دولي للمقاصة، وكانت هذه الاقتراحات من إعداد (كينز) ولهذا سميت بمشروع كينز. ويقوم هذا المشروع على أساس إجراء المقاصة بين الديون الدولية بين الدول الأعضاء في الاتحاد، كما يقوم الاتحاد بمنح التسهيلات الخاصة بحقوق السحب على المكشوف للدولة العضو التي يعاني ميزان مدفوعاتها من عجز مؤقت، كذلك للاتحاد عملة خاصة باسم (Bancor) التي تمنح على أساسها حقوق السحب على المكشوف، ويكون لهذه العملة سعر صرف بالذهب في المرحلة الأولى من تنفيذ المشروع، إلا أن ذلك لا بُدَّ أن ينتهي بعد هذه المرحلة حيث تقطع الصلة بين العملات المختلفة والذهب، وبذلك تحل محل الذهب في التمويل الدولي ويكون لكل عضو حصة في رأس مال الاتحاد على أساسها تتحدد التسهيلات الائتمانية التي يمكن أن تمنح له.

ثمَّ أنَّ من أقسام الاقتصاد:

الاقتصاد المختلط

وهو الاقتصاد الذي يتضمن عناصر مشتركة بين المشروع الخاص والمشروع الحكومي. والاقتصاد البريطاني نموذج جيد لهذا الاقتصاد وحيث يوجد قطاع خاص كبير ومجموعة من الصناعات المؤمنة، وفي الواقع يمكن القول بأنه في الوقت الحاضر كل نظام اقتصادي هو نظام مختلط إلى درجة معينة، كالاقتصاد الاشتراكي يحتوي على قدر بسيط من المشروعات الخاصة، كما أنَّ الاقتصاد الرأسمالي يحتوي على قدر معين من الصناعات التي تديرها الدولة.

الاقتصاد المغلق

وهو اقتصاد يفترض أنه لا يلعب دوراً في التجارة الدولية، وبذلك لا يتضمن نشاطات خاصة بالواردات أو الصادرات.

ومع أن مثل هذا الاقتصاد لا يكاد يوجد في الواقع إلا أنه من الافتراض -وهو يشكّل بداية مفيدة- عن دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وكيفية تفاعلها سوياً لتحديد مستوى الدخل القومي والتوظيف.

ومثل هذه الدراسة هي إحدى الوسائل التي تستخدم في الاقتصاد؛ حيث يبدأ التحليل بنموذج مبسّط للغاية ثم يندرج بإدخال متغيرات إضافية تؤدي إلى تعقيد النموذج شيئاً فشيئاً حتى يمكن الوصول إلى النموذج الواقعي؛ عندما يكون الدارس قد استوعب النماذج المبسطة.

ولا بُدّ من الإشارة إلى أن الوصول إلى النموذج الواقعي لا يمكن أن يتحقق تماماً، لأنّ النشاط الاقتصادي فيه من التعقيد والشمول الكثير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث لا يمكن تركيب نموذج يشملها جميعاً، خاصة إذا تذكرنا أنّ بعض هذه المتغيرات لا يمكن قياسه والتعبير عنه رقمياً ضمن النموذج، وعليه؛ فهو مهما تقدّمنا في الدراسة لا يمكن أن يكون نموذج التحليل واقعياً تماماً على أساس الأدوات العلمية المتاحة للباحث في المرحلة الحاضرة من التطور العلمي.

الاقتصاد القومي

ذكرنا في تعريف الاقتصاد الكلي ما يبيّن الاقتصاد القومي الذي يشير إلى النشاط الاقتصادي في مجموعه متضمناً لجملة من النشاطات الاقتصادية المختلفة.

وهذا الاصطلاح يستخدم للدلالة على الهيكل الاقتصادي في مجموعه متضمناً النشاطات الاقتصادية المختلفة - الإنتاجية والمالية - الخاصة بمجتمع معين، فإن كلمة (قومي) تستخدم للدلالة على هذا المعنى.

وإما كلمة الاقتصاد وحدها فيقصد بها: استخدام الموارد؛ سواء كانت خاصة بالفرد أم بالمجتمع في مجموعه؛ الاستخدام الأمثل لتحقيق أفضل النتائج بالنسبة إلى الأهداف المحددة سلفاً.

الاقتصاد التبادلي

وهو النظام الاقتصادي الذي يقوم على أساس التخصص وتقسيم العمل وبذلك يصبح الأفراد في حاجة إلى التبادل؛ إما عن طريق المقايضة أو عن طريق استخدام أداة معينة تلقى قبولاً عاماً في التبادل في الأسواق.

وقد تطورت أدوات التبادل حتى وصلت المجتمعات أخيراً إلى النقود الورقية الإلزامية التي تستند إلى قوة الإبراء القانونية، والتي تستمد قوتها من الطاقة الإنتاجية للمجتمع عندما تكون قادرة على سدّ حاجات الأفراد وعلى تصدير بعض الفائض إلى الخارج.

ولا يمكن أن يوجد في الوقت الحاضر نظام اقتصادي لا يلعب فيه النقود دوراً أساسياً كأداة للتبادل بحيث أصبحت جميع الأنظمة الاقتصادية أنظمة اقتصادية تبادلية.

اقتصاديات الرفاهية

ويعني هذا الفرع من علم الاقتصاد الأمور التالية:

١ - تعريف الكفاية الاقتصادية.

٢- تقييم الكفاية الاقتصادية لأنظمة معينة خاصة بتوزيع الموارد الاقتصادية.

٣- تحليل الأسس التي تبعاً لها يمكن الحكم على ما إذا كانت السياسات الاقتصادية

المتبعة قد ساعدت على تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

ويعالج الأمران الأول والثاني تحديد الشروط التي يجب أن تتوفر لتحقيق النهاية العظمى

للكفاية الاقتصادية، ثم اختبار أيّ درجة تتفق بعض الأنظمة الواقعية مع هذه الشروط.

وأما الأمر الثالث؛ فإنه يعالج تحديد المبادئ والاختبارات التي يساعد تطبيقها على الحكم

على ما إذا كانت بعض التغييرات المقترحة يمكن أن تؤدي إلى تحسين الرفاهية الاجتماعية.

ويعتبر اقتصاديو الرفاهية أن هذا الفرع من علم الاقتصاد، وهو دراسة علمية موضوعية

وليس دراسة أخلاقية؛ حيث أنه يدرس القوانين التي تحكم الزيادة أو النقص في شيء

معين يسمونه (الرفاهية).

وقد اهتم الاقتصادي (بيجو) بدراسة موضوع الرفاهية الاقتصادية، وهو عرفها بأنها

ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية العامة الذي يمكن قياسه نقدياً بطريق مباشر أو غير

مباشر.

وعلى أساس هذا التعريف يمكن أن تؤدي زيادة الرفاهية الاقتصادية إلى زيادة الرفاهية

العامة، وإن كان لا يبدو أن هناك ارتباط بينهما.

ويعتقد بعض الاقتصاديين أن دراسة الرفاهية الاقتصادية يجب أن تقتصر على تحليل

الأسباب والعوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق أكبر قدر من الاستقرار النفسي والمادي

والاجتماعي للفرد ضمن مجتمع معين؛ وهي بذلك تكون دراسة علمية إيجابية.

كما يعتقد البعض الآخر أنَّ دراسة الرفاهية الاقتصادية يجب أن تشمل وضع السياسة التي يجب أن تتبع لتحقيق الرفاهية، وبذلك تصبح الدراسة غير علمية خالصة حيث لا بُدَّ أن تأخذ هذه السياسة في الاعتبار الخلقيات السياسية التي ترتبط بالموضوع، وبذلك تخرج عن دراسة علم الاقتصاد. والأمثلة على ذلك أصبحت كثيرة؛ أمثال منع طائرات معينة من التحليق فوق مناطق معينة بسبب ضجيجها، أو إزالة مناظر طبيعية لإقامة المصانع الضخمة، أو استملاك أراضي زراعية لإقامة مطارات بجانب المدن، أو إقامة محطات توليد الطاقة النووية وما يترتب على ذلك من نقص في الرفاهية بالنسبة لبعض وزيادتها بالنسبة إلى البعض الآخر.

وبذلك ننهي الكلام عن فروع علم الاقتصاد وأنواعه وهناك أقسام أخرى أقل ارتباطاً بموضوع بحثنا يظهر حالها مما ذكرناه؛ فراجع.

الأمر الخامس

نذكر فيه بعض المصطلحات الاقتصادية التي طالما استخدمها الاقتصاديون في بحوثهم ولها التأثير في فهم الاقتصاد ومعالمه:

١ - الكفاية الاقتصادية

وهذه الكفاية تدرس من زاويتين:

الكفاية الإنتاجية

والكفاية الخاصة بتوزيع عناصر الإنتاج بين نواحي النشاط الاقتصادي.

والمراد بالكفاية الإنتاجية تحديد أفضل كمية من المستخدمات الإنتاجية التي يمكن الجمع بينها لإنتاج حجم معين من الإنتاج على أساس تكنولوجيا الإنتاج السائدة في صناعة ما، وعلى أسعار هذه المستخدمات.

فإنه على أساس أسعار المستخدمات الإنتاجية يمكن تحديد التكلفة الكلية لكل مجموعة من هذه المستخدمات واختيار تلك التي تكون تكاليفها أقل ما يمكن، وبذلك نلاحظ أن الكلفة الإنتاجية تربط بين الإنتاج والتكاليف، وذلك على أساس كميات المستخدمات اللازمة وأسعارها في السوق، وحينئذٍ يمكن تحقيق إنتاج معين بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر إنتاج ممكن بتكلفة معينة.

كما أن المراد من المفهوم الآخر للكفاية الإنتاجية وهو الذي يتعلق بطريقة توزيع الموارد النادرة في المجتمع على النشاطات التي تنتج السلع والخدمات المختلفة؛ بحيث يمكن لنا القول بأن موارد مجتمع ما قد وزعت بكفاءة إذا كان لا يمكن تغيير هذا التوزيع دون أن يؤدي ذلك إلى أن يصبح بعض أفراد المجتمع في وضع أسوأ عما كانوا عليه قبل التغيير. أما إذا كان التغيير مما يمكن أن يفيد البعض دون أن يحدث ضرراً للآخرين يكون التوزيع السابق للموارد أقل كفاءة، وهذا المفهوم في الكفاية الإنتاجية يطلق عليه اصطلاح (مفهوم بارتيو) وقد عنت المدرسة الخاصة باقتصاديات الرفاهية بدراسة الشروط التي يجب تحقيقها حتى يمكن أن يتحقق التوزيع الأمثل -أي الأكثر كفاءة- للموارد الإنتاجية بين النشاطات الاقتصادية المختلفة.

وقد كانت نتيجة هذه الدراسة التوصل إلى بعض الاقتراحات فيما يتعلق بالعوامل التي يمكن أن تضرّ بهذا التوزيع الأمثل، مثل وجود الاحتكار في الإنتاج أو في الشراء، والضرائب غير المباشرة، وغير ذلك.

٢- النمو الاقتصادي

والمراد به النمو المتواصل في الطاقة الإنتاجية للمجتمع الذي يؤدي إلى نمو الدخل القومي، وقد لعب تحليل النمو الاقتصادي دوراً هاماً في الفكر الاقتصادي الحديث خلال العقدين الأخيرين؛ حيث كان الاهتمام بمشاكل الدول النامية وعدم ملائمة الأدوات الاقتصادية التقليدية لتحليل هذه المشاكل أدى إلى مجموعة متكاملة من النظريات الوصفية والتحليلية التي تتعلق بدراسة مشاكل النمو الاقتصادي.

كما أنه من ناحية أخرى أدى الاهتمام بالتوظيف الكامل في الدول الرأسمالية الصناعية إلى السؤال؛ ما هي العوامل التي تحدد معدل نمو اقتصاد ما من عام إلى آخر؟

والفكر الاقتصادي لحد الآن لم يصل إلى إجابة محدّدة على هذا السؤال، على أن هناك اتفاق عام على أن معدل النمو يتوقف على عوامل كثيرة كمعدل التقدم ومعدل نمو القوة العاملة ومعدل التقدم التكنولوجي متضمناً التقدم في مهارة القوة العاملة والكفاية التنظيمية.

وقد تعددت نظريات النمو الاقتصادي التي تتميز بالتجريد والشكلية؛ حيث أعطت الاهتمام الكبير لدراسة الخصائص الرياضية لنماذج النمو التي تقدمها دون الاهتمام بارتباطها بالواقع التجريبي، ومن أمثلة هذه النماذج نموذج (هارود ودومار).

إنَّ الاهتمام العام بالنمو الاقتصادي ينبع من أنَّ ارتفاع معدل النمو يرتبط بارتفاع مستوى الرفاهية في المجتمع إذا بقيت العوامل الأخرى على ما هي عليه، مع أنَّ المقارنة بين معدل النمو في بريطانيا ومعدلات النمو في دول أخرى توحى بأنَّ معدل الرفاهية لا يرتفع في بريطانيا بالسرعة المتوقعة.

ويجب بعض الاقتصاديين على هذه الملاحظة بقولهم أنَّ الشعب البريطاني يفضل الاستهلاك الحاضر بالمقارنة مع المستقبل، أي أنَّ معدل تفضيله الزمني أكثر ارتفاعاً من الدول الأخرى، ولذلك يتميَّز الاقتصاد البريطاني بمعدل منخفض نسبياً، ويعتقد الاقتصاديون أنَّ الشعب البريطاني يجب أن يقلل من استهلاكه الحاضر حتى يمكن أن يزيد الادِّخار والاستثمار تبعاً لذلك ولكي ينمو الاقتصاد البريطاني بمثل السرعة التي ينمو بها اقتصاد الدول الأخرى.

لكن البعض الآخر من الاقتصاديين يرى خلاف ذلك ويعتقد بأنَّ هذا التفكير ليس إلا تفكيراً سطحياً فقط؛ لأنَّه يتجاهل الخسائر الفادحة التي أصيب بها الاقتصاد البريطاني بسبب الحرب العالمية الثانية وظهور ألمانيا واليابان كدول صناعية قوية تنافس بريطانيا منافسة حادة تجعل اقتصادها لا يمكن أن ينمو بالمعدل المرغوب فيه.

وكيف كان؛ فقد غيَّر التطور الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية الظروف التي كانت سائدة قبل الحرب والتي كانت تساعد الاقتصاد البريطاني على النمو بمعدلات مرتفعة للغاية، ولكن الاقتصاد قد وصل إلى مرحلة الشيخوخة؛ فهو يحتاج إلى تغييرات جوهرية حتى يستعيد عافيته.

وينتقد البعض الاهتمام الزائد بموضوع النمو الاقتصادي وعلاقته برفاهية المجتمع على أساس أنه ما لم يكن اهتمام بالتكاليف الاجتماعية التي يتضمنها النمو الاقتصادي والتي تترتب عليه كتكاليف تلوث البيئة، وتكاليف المناظر الطبيعية الجميلة التي تتحول إلى تجمعات صناعية قادرة إلى غير ذلك؛ فتكون فوائد هذا النمو من ناحية الرفاهية الاجتماعية مجرد فوائد وهمية.

وغير خفيٍّ إنَّ ما ذكره الاقتصاديون بمختلف اتجاهاتهم إنَّما يبتني على أسس مادية بحتة، وهي لا تكفي في جلب الرفاهية للإنسان ما لم يكن هناك استقرار نفسي روحي، وهذا الاقتصاد بمعزل عنهما بالكلية كما ستعرف إنَّ شاء الله تعالى.

ثمَّ إنَّ النمو الاقتصادي يمرُّ بمراحل خمس في المجتمعات المختلفة؛ ابتداءً من المجتمع الزراعي الفقير إلى المجتمع الصناعي المتقدم، وقد عالج (روستو) هذه المراحل في كتابه (مراحل النمو الاقتصادي).

وهذه المراحل هي:

الأولى: المجتمع التقليدي؛ من حيث أنَّ التمسك بالتقاليد الاقتصادية والاجتماعية المتوارثة يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الفرد وعدم قابليتها للزيادة.

ولكن الذي يمكن مناقشته في هذا الرأي أنَّ انخفاض الإنتاج لم يكن سببه الوحيد هو التقاليد الموروثة؛ حيث كان عيش الكفاف هو السائد في ذلك المجتمع والغالب على الناس عدم رغبتهم في جمع الأموال وكسب الثراء الفاحش. وبحسب الفرد إنَّ الرفاهية في ذلك.

الثانية: مرحلة تواجد الشروط الأساسية لإقلاع النشاط الاقتصادي في عملية النمو.

وهي مرحلة عبور المجتمع وتغلّبه على الأنظمة التقليدية التي كانت تحول بينه وبين بدء النمو، وبذلك يستطيع الاستفادة من ثمار التقدم العلمي والتكنولوجي.

الثالثة: مرحلة الإقلاع؛ وهي المرحلة التي يكون المجتمع قد تخطّى فيها نهائياً جميع العقبات التقليدية والمقاومة الملحة للنمو المستمر، وبذلك يصبح النشاط الاقتصادي قادراً على توليد استثمارات الخاصة وعلى تطوير تكنولوجيا إنتاجه وفقاً لظروفه الخاصة وبمعدلات مرتفعة كافية لجعل النمو يدفع نفسه بنفسه.

الرابعة: الاتجاه نحو النضوج؛ حيث النمو متواصل وحيث يجري تطوير صناعات جديدة وتقليل الإعتماد على الواردات ويزيد الاتجاه نحو التصدير، وحيث يصبح لدى المجتمع القدرة على استيعاب وتطبيق ثمار التقدم العلمي والتكنولوجي بكفاءة متزايدة.

الخامسة: مرحلة تقدم الاستهلاك الجماهيري؛ حيث مجتمع الكثرة بالنسبة للسلع المعمّرة والسلع الاستهلاكية المتطورة، وحيث يصبح إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية هي القطاعات التي تقود النشاطات الاقتصادية في مجموعه.

ويساعد هذا التحليل لمراحل النمو الاقتصادي في التوصل إلى النتيجة الهامة، وهي إنّ المساعدات الاقتصادية يجب أن تمنح للمجتمعات التي تمرّ قبل الإقلاع لمساعدتها على الانتقال من مرحلة الإقلاع، فإذا تحقّق ذلك تصبح هذه المجتمعات أكثر حركة وديناميكية وبذلك يتناقص احتياجها إلى المساعدة.

ولكن هذا التحليل لمراحل النمو الاقتصادي لم يلق استجابة واسعة بين الاقتصاديين المعنيين بالتنمية الاقتصادية؛ حيث إنّّه يبدو تحليلاً سطحياً ومبهماً وغير متكامل عندما

نرغب في الربط بينه وبين المشاكل الخاصة بعمليات التنمية في المجتمعات النامية؛ لأنه لا يساعد في حلّ هذه المشاكل.

ثم إنَّ الاقتصاديين يطلقون اصطلاح النمو الاقتصادي أيضاً على مدى تحقيق الدول النامية لنمو دخلها ونصيبها من هذا الدخل بحيث يكون ذلك مصحوباً بتغيرات جذرية في هيكلها الاقتصادي. وهذه التغيرات تشمل تزايد أهمية النشاط الصناعي بالمقارنة مع النشاط الزراعي، وهجرة العمال من المناطق الريفية المتخلفة إلى المناطق الحضرية الصناعية، وتناقص الإعتماد على واردات السلع الاستهلاكية الأكثر تقدماً والسلع الإنتاجية، وكذلك تناقص نسبة الحاصلات الزراعية والمواد الأولية ضمن صادراتها، وأخيراً تناقص الإعتماد على المساعدات الأجنبية لتمويل الاستثمارات، وبذلك يصبح لدى الدول النامية القدرة على أن تولّد نموها بنفسها ويقترن بهذه المتغيرات الاقتصادية تغيرات أخرى اجتماعية وسياسية، مثل تزايد الوعي لمصلحة المجتمع في مجموعه، وإصلاح نظام ملكية الأراضي الزراعية واستغلالها، وتقدم التعليم؛ خاصة في النواحي المهنية والعلمية وغير ذلك.

ومن الواضح أنَّ الهدف الأساسي لعملية النمو الاقتصادي هو رفع المعيشة وتحقيق الرفاهية العامة للمجتمع بمجموعه.

٣- الحرية الاقتصادية

المعروف إنَّه كانت في العصور السابقة لاسيما العصور الوسطى قيود على التجارة قد أعاقَت انتقال المجتمع من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي الصناعي. ومن أجل ذلك بدأت المطالبة بإلغاء هذه القيود وأصبح شعار العصر في ذلك (حرية العمل وحرية التجارة)

وقد ترتب على ذلك أن تركّز الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي للأفراد باعتبار أن تدخلها يعوق المجرى الطبيعي والمفيد للفرد والمجتمع في مجموعه.

وقد ظلّت هذه السياسة مهيمنة على الفكر الأوروبي حتى منتصف القرن التاسع عشر حيث بدأت تظهر عيوب الحرية المطلقة التي تمنع بها رجال الأعمال في نشاطاتهم الاقتصادية - كالاحتكار بأشكاله المختلفة، والتقلبات الاقتصادية نتيجة عدم التخطيط والتوجيه، واستغلال العمال وخاصة في المستعمرات؛ استغلالاً بشعاً- لذلك اضطرت الحكومات إلى التدخل بإصدار بعض القوانين المنظمة للعلاقات الاقتصادية بين العمال وأصحاب العمل، والتي تحدّ من الاحتكار من دون أن تقضي عليه، ثمّ كانت الدورات التجارية العنيفة التي أصابت النشاط الاقتصادي بأزمات حادة ترتب عليها بطالة أعداد كبيرة من العمال، حينئذٍ جاءت أفكار (كينز) لتضع المبررات بضرورة تدخل الحكومات بكل الوسائل الممكنة ومن خلال سياستها المالية والنقدية حتى تحافظ على استقرار النشاط الاقتصادي ونموه المتوازن.

وقد اتبعت آراءه كثير من الدول وأثمرت إلى درجة كبيرة حتى أصبحت أساساً للأنظمة الاقتصادية في معظم دول العالم.

٤ - الاحتكاك الاقتصادي

الاقتصاد من الأمور الاجتماعية؛ فهو كغيرها تطرأ عليه جملة من التغيرات، وهو أمر طبيعي من الناحية النظرية إذا حدثت بسلاسة وانتظام ولم يكن عائق يعوق مجراها، لكن تلك

السلاسة والسهولة والانتظام التي تبني عليها أسس التحليل الاقتصادي النظري، إلا أنه لا يمكن أن تتحقق من الناحية العملية لأنه لا بُدَّ من وجود عوائق وضغوط واختناقات مما تجعل تلك التغيرات تحتاج إلى وقت حتى تتحقق؛ لا سيما إنه يحتاج إلى خبرة اقتصادية لإيجاد الحلول لها. وتلك الضغوط والاختناقات والبطء هو الذي يسمى في لغة الاقتصاد بالاحتكاك الاقتصادي، وله أنواع مختلفة؛

ومن تلك الأنواع المجمّعات الصناعية في مناطق مختلفة بعيدة عن المدن لتخفيف ازدحامها، وهذا وإن كان أمراً مرغوباً في حدّ نفسه لكنه يصطدم بعدم وجود وحدات سكنية للعمال، وعدم وجود المرافق المختلفة في تلك المناطق؛ مما تجعل الحياة صعبة، فإنّ هذا النقص يشكل احتكاكاً اقتصادياً أمام هذه التجمّعات الاقتصادية.

٥ - المذهب النفعي

من الواضح إنّ الاقتصاد المادي بمجموعه إنّما يقوم على جلب المنفعة واللذة، وعلى هذا الأساس تأسست أغلب النظريات الاقتصادية الحديثة منها والقديمة.

ففي التعريف المعروف للمنفعة الذي قام على أساس قدرة السلعة أو الخدمة على إشباع رغبة أو حاجة إنسانية دون أن يكون هناك أي حكم أدبي أو أخلاقي فيما يتعلق بالرغبة في حدّ ذاتها، ومن أجل ذلك كانت المنفعة إحساس سيكولوجي غير قابل للقياس بوحدات مطلقة.

وهذا المفهوم هو الأساس في النظرية الكلاسيكية للطلب الذي يقوم على قانون تناقص المنفعة حتى زمان متأخر إلى أن قامت النظريات الحديثة في الاقتصاد، ومن هنا اعترض

بعض الاقتصاديين على النظرية الكلاسيكية بأنه إذا كانت المنفعة لا يمكن قياسها فإنه لا يمكن بناء نظرية افتراض إمكانية قياسها، ولهذا أعيد وضع نظرية الطلب على أساس الترتيبية؛ بناءً على إمكانية قيام المستهلك بترتيب كميات السلع تبعاً لأفضليتها بالنسبة له أو تبعاً لكونها سواء بالنسبة له، فإذا قلنا إنَّ المستهلك يعتبر أنَّ مجموعة معينة من السلع لها منفعة أكبر من المجموعة الثانية، وبالرغم من أنَّ النتائج التي تترتب على نظرية الطلب وفقاً لهذا التحليل لم تختلف عن النتائج التي تترتب على التحليل القائم على المنفعة التي يمكن قياسها، لكن التحليل القائم على مفهوم المنفعة وضع نظرية الطلب على أسس سليمة كما يقال.

والصحيح هو القول بأنَّ الاقتصاد برمته وإنَّ كان أحد عناصره المنفعة لكنها لا بُدَّ أن تكون المنفعة النزيهة التي تقوم على أساس العدالة والأخلاق؛ تحددها أحكام الشرع الحنيف وتهذبها قواعد الأخلاق، فليس مطلق المنفعة هي المطلوبة، فإنَّها ربما تكون مضرّة ولا تكون منفعة حينئذٍ، وعلى هذا الركن الوثيق قام الاقتصاد الإسلامي بخلاف الاقتصاد المادي الذي جعل المنفعة كل همّة واهتمامه حتى بلغ به الأمر أن جعل المتفّع -وهو الإنسان- هو المنفعة، فأخرجه من كونه كائناً أخلاقياً وأدرجه في قائمة السلع والبضائع، فاصطدم بعوائق كثيرة وآثار سلبية متعددة الجوانب وانتهى به الأمر إلى إنشاء نظريات اقتصادية لعلاج الأوضاع الصعبة التي أصابت الإنسان من جراء تلك الآثار السلبية ولم تنجح في رفعها بل زادت العناء والمشقة للإنسان؛ كما سنبين ذلك إن شاء الله تعالى.

ثم إنه لا بُدَّ من التنبيه على أنَّ تلك المصطلحات الاقتصادية التي ذكرنا بعضها فيما سبق من الكلام هي مفردات وضعية قد أقرها عرف العلماء الاختصاصيين في هذا الموضوع وقد أقرها العرف العام، والشرع الحنيف في مثل هذه الأمور العرفية إذا ورد الردع عنها إما بالخصوص أو العموميات الواردة في الكتاب والسنة فلا بُدَّ من طرحها، وإلا فإنَّ عدم الردع من المشرَّع فهو يكفي في التقرير والإمضاء لكن لا بُدَّ من عرضها على قواعد الدين الحنيف وأحكامه؛ لتصحيح ما يخالفها وتطهيرها من المفاصد الأخلاقية وتقويمها على الوجه الصحيح المرضي عند العقل والشرع.

المطلب الثاني

نبذة عن تاريخ الاقتصاد

وفيه بحوث . .

البحث الأول

ذكرنا في المطلب السابق بعض المفاهيم الاقتصادية التي لها ارتباط وثيق بالموضوع الذي

سيتم الكلام فيه، وهو دراسة المدارس والنظريات الاقتصادية.

ولا ريب أنَّ لعلم الاقتصاد روافد متعددة في تكوينه كعلم مستقل؛ منها تلك المفاهيم

التي ذكرنا بعضاً منها آنفاً، ومنها النظريات والنظم والمدارس الاقتصادية، ومنها تاريخ

الاقتصاد منذ نشأة الإنسان على هذه البسيطة، ومنها تقييم الاقتصاد كونه مادياً صرفاً أنَّه

مستند إلى أصول وقواعد دينية وأخلاقية، ومنها أحكام كل مفردة من مفردات الاقتصاد

من حيث القانون الوضعي أو القانون الشرعي، وغير ذلك من البحوث الكثيرة التي

بمعرفتها يتم تحديد كون الاقتصاد من سبل السعادة أو أنَّه يرجعه إلى القهقري وأسفل

سافلين، وقبل إيراد أهم تلك النظريات والمدارس ينبغي القول:

نقول إنَّه من المعلوم أنَّ النشاطات الاقتصادية من الأمور الاجتماعية التي ظهرت منذ

تكوين الاجتماع الإنساني، كسائر الأمور الاجتماعية؛ وإنَّ كانت بداية هذا النشاط بسيطاً

وساذجاً تبعاً لبساطة العيش وسداجة الحياة آنذاك.

فقد بدأت الحياة وكان همَّ الإنسان هو الحصول على ما يتقوت عليه، فبدأ بالأمر اليسير

المتداول الذي يتم اقتناؤه ببساطة كالصيد ثمَّ الزراعة ثمَّ التبادل في السلع، ثمَّ تطورت

النشاطات إلى المهن والحرف والصناعات وأنواع التجارة، ثمَّ نشأت العلاقات الاقتصادية

التي هي من ثمرات التفاعل الحضاري بين الأمم، ثمَّ توسعت وشملت جميع موارد الحياة؛

بل استوعب الاقتصاد جلّ حياة الإنسان ونفذ الفكر الاقتصادي في عمقه فلم يدع الفكر الاقتصادي مجالاً له حتى يفكر في غيره مما يرجع إلى سعادته أو شقاوته في الدنيا والعقبى التي تعتبر أهم بالنسبة إليه من الاقتصاد الذي غلب على شعوره ومشاعره فأصبح كائناً مادياً بعد أن خلقه الله عزّ وجلّ متكاملًا؛ روحانياً أخلاقياً مادياً فقد كرمه الله عزّ وجلّ فأحسن خلقه وميّزه عن سائر مخلوقاته، وقد أدرك الإنسان ذلك بفطرته واستشعاره بوجدانه، وإذا فكر في خلقه وما حوله من المخلوقات وما يجري حوله علم ذلك بوضوح.

البحث الثاني

لقد مرّ الاقتصاد في تاريخه بمراحل وتطور فيها تطوراً هائلاً، وتلك المراحل هي:

١- مجرد نشاطات خاصة، كالزراعة والصيد والصناعة اليدوية والتجارة، وقد

انصفت هذه المرحلة بالبساطة والسذاجة وبدأت من أبسط الأمور إلى أعلاها.

٢- العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والشعوب والدول.

٣- الفكر الاقتصادي الذي يوجّه الإنسان نحو ترتيب تلك النشاطات الاقتصادية

وتنظيم أمورها وحلّ المشاكل التي تحدث من ممارستها وقيام العرف بتنميتها

وإزالة العقبات التي تعوق عن تطورها؛ وإن كان الاقتصاد في كل أحواله لا

يخلو من فكر وتدبر.

٤- علم الاقتصاد الذي أسس على تنظيم العلاقات الاقتصادية وحلّ مشاكلها.

٥- مرحلة تأسيس النظريات الاقتصادية وتكوين المدارس والمذاهب الاقتصادية

المتنوعة.

ومن الجدير بالذكر إن الاقتصاد في جميع مراحل له لم يكن مقتصرًا على أمة أو حضارة معينة، فإن لكل أمة ثقافة وحضارة واقتصاد وأمور اجتماعية تختص بها، والتاريخ يثبت تبادل الحضارات والثقافات، وقد أثبت ذلك الكتاب الكريم في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ﴾^١.

وقد ذكر بعض الدارسين في الاقتصاد أن الفكر الاقتصادي بدأ من الحضارة اليونانية، أو الحضارة العربية أو غيرهما، لكنه لا يخلو من غرابة كما تقدم بيانه؛ إلا أن يكون المقصود أن دراسة الفكر الاقتصادي بدأت من الحضارة اليونانية، ولكنه غير صحيح لما تقدم من أن لكل حضارة فكر اقتصادي وإن كان متفاوتاً في الشدة والضعف.

ولا توجد دراسة كاملة عن الاقتصاد عند الإنسان القديم ولا سيما تلك الأقوام الضاربة في القدم سوى ما ورد في الكتب المقدسة التي منها القرآن الكريم الذي وصفهم بالقوة والتمكين في الأرض وإعمارهم لها، وآثارهم الباقية تدل على ذلك.

وما ورد في السنة الشريفة التي وردت عن المعصومين (عليهم السلام) حيث ذكر في بعض الروايات الواردة عن الأئمة الهداة (عليهم السلام) بعض نشاطات الأنبياء السابقين الاقتصادية، مثل ما ورد من أن آدم (عليه السلام) كان مزارعاً، ونوح (عليه السلام) كان نجاراً، وإن أول من خطَّ وخاط إدريس النبي (عليه السلام) وأن إبراهيم (عليه السلام) كان راعياً، وإن داود (عليه السلام) قد علّمه الله صنعة لبوس، وأن موسى (عليه السلام) كان راعياً أيضاً، وغير ذلك^٢.

١. سورة الحجرات؛ الآية ١٣.

٢. بحار الأنوار (ط. بيروت) ج ١٠ ص ٥٦-٥٧.

بل الاستفادة من الأخبار المروية عنهم عليهم السلام أنَّ أصول العلوم والمعارف والصناعات كانت بوحى إلهي ثم تفرعت إلى أصناف وأنواع كثيرة بجهود البشر الجبارة وتجاربهم الشاقة. إنَّ الاقتصاد بدأ في نشاط معيّن ابتداء الأمر كالزراعة أو الصيد ثم توسعت النشاطات بعد اختلاط الأقوام والأمم وتوسعت توسعاً هائلاً؛ لا سيما أنَّ بعض تلك الأمم قد اختصت ببعض النشاطات الاقتصادية وقد أبدعوا فيها وعرفوا بها حتى عصر العولمة الاقتصادية؛ فقد كانت الأمم الأوروبية في العصور الوسطى تتعاطى مهنة الزراعة وأمم أخرى اختصت بالتجارة حتى نشأ الاقتصاد الحديث بعد الثورة الصناعية الكبرى في أوروبا فاستولى اقتصادهم على جميع الدول لأسباب عديدة تقدم بيانها في الجزء الأول.

ومن أجل ذلك انصبَّ اهتمام علماء الاقتصاد والدارسين على الاقتصاد الغربي الذي تميز بوجود مدارس متعددة ذات أيديولوجيات مختلفة، وهي وإن اختلفت في كثير من الأمور لكنها اتفقت على أمور ثلاثة تميز بها الاقتصاد الغربي المادي عن الاقتصاد الإسلامي، وهي:

١- إنَّها وضعية بعيدة كل البعد عن تعاليم الأديان الإلهية.

٢- إنَّها مادية صرفة؛ هدفها الوحيد كسب الثروة وتنميتها واستثمارها بشتّى الوسائل.

٣- إنَّها بعيدة عن قواعد الأخلاق والجانب الروحي؛ وإن رفعت شعارات أخلاقية

كالعدالة والأمانة والصدق والوفاء ونحوها ولكنها خالية عن أصل روحي نفسي

فإنَّها تستعمل تلك من أجل المصالح الخاصة للدول الاستعمارية وليس من أجل

كونها من مكارم الأخلاق؛ كما سيأتي إثبات ذلك في البحوث الآتية.

ولذلك لا يهتم لعلماء الاقتصاد وأصحاب النظريات الاقتصادية في هذه المدارس السلوك الاقتصادي بقدر ما يهتمها المادية.

كما أنّها تؤمن بالصراع الطبقي.

وإنّما تؤمن بأنّ الوضع الاقتصادي في كل مجتمع هو الذي يحدّد أوضاعه الاجتماعية والسياسية بل عقيدته في الحياة.

وكيف كان؛ فقد مرّ هذا الاقتصاد بظروف صعبة وقاسية جراء الحروب ومضايقات الكنيسة وسلطان الإقطاعيين وثورة المزارعين ومعارضة الفقراء والاستعمار وغيرها مما هو كثير. ومن جراء تلك الحوادث كان الاقتصاد الغربي يتحول من مذهب إلى آخر. وظهرت نظريات وأنظمة ومدارس اقتصادية حتى تحقق الجدل والنقاش في القرن السابع عشر على كون علم الاقتصاد من العلوم الوضعية المحضة؛ بمعنى ليست له مضامين أخلاقية وقواعد معيارية، أو إنّ لا يخلو من الرؤية الفكرية والعقائد والأخلاق كما قرره (جون ستوارت ميل) وغيره الذين أكدوا على أنّ الاقتصاد لا بُدَّ أن يستند على افتراضات أخلاقية يعلو مستواها على العلم، إلا أنّ هذه النظرية وإن استندت إلى جذور دينية ولكنها اندثرت بمرور الزمان بعد ظهور نظريات مادية تدريجياً وإن حاول بعضهم درج الأخلاق في علم الاقتصاد بكل وجه أمكنه. كما تحقق ذلك في نظرية المنفعة الحديثة ونظرية القيمة وما تلاهما من تحليل لسلوك المستهلك الذي يبيّن خياراته على عوامل شخصية نسبية ذاتية، واعتبروا أنّ المنفعة هي الشيء الذي يبحث عنه الإنسان وأنّ إشباع الحاجات له مضمون أخلاقي، وعلى العالم الاقتصادي أن يدرس أذواق المستهلكين وحاجاتهم

لتكييف الإنتاج والفن الإنتاجي بموجبهما، وحينئذٍ أصبح للعوامل النفسية أثر في العلوم الاقتصادية، لكن الذي ينبغي الإشارة إليه هو أنه إذا اعتبرنا علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية فلا بُدَّ أن يتأثر بما يتأثر غيره من العلوم الاجتماعية كالأمور الأخلاقية والعوامل النفسية وغيرها، ولكن ذلك لا يعني أن الأخلاق جزء من علم الاقتصاد كما تدعيه تلك النظريات والتحليلات، وإن أدرجت الأخلاق فإنما تدرجها من أجل كسب الثروة والمصالح المادية كما تقدم بيانه آنفاً؛ فإن مكارم الأخلاق وفضائلها أسمى وأعظم وأجل من تلك النظريات المادية، إلا أن يراد بأن للاقتصاد أخلاقه الخاصة به وإن لم تكن من المكارم.

هذا كله قبل انتشار العلمانية، أما بعده؛ فقد قطعت كل علاقة أخلاقية مع الاقتصاد، كما أعلن جمع من علماء الاقتصاد أمثال (روبنز) البريطاني، و(فريدمان وسامولسون) الأمريكيين بأن علم الاقتصاد لا علاقة له البتة بالأخلاق وقيمه، بل هو محايد بين الوسائل والغايات. وسادت هذه الفكرة في عموم أوروبا وانتشرت في العالم، كما اتجه كثير من الأكاديميين الاقتصاديين في هذا الاتجاه.

نعم؛ وإن كانت هناك محاولات من بعض الباحثين الاعتراض على تلك الفكرة العلمانية وقالوا بعدم إمكان فصل علم الاقتصاد عن القيم والأخلاق أو جعله محايداً، مع الاعتراف بأن أفكارنا في جوهرها مليئة بالقيم. وعلى هذا الأساس قالوا بأن التحليل الاقتصادي كله يحتوي على قيم معيارية لا يمكن تجاوزها.

وهذا الصراع بين علماء الاقتصاد والباحثين الاقتصاديين قديم وحديث، لكن المدارس الوضعية المادية قد اتخذت موقفاً واحداً في تجريد الاقتصاد برمته من القيم الروحية

والأخلاقية خلافاً لما عليه الاقتصاد المستند على الدين؛ فإنّ من أهم أركانه العدل والأخلاق كما سيأتي بيانه.

وعلى ضوء ما تقدم يتحدد معالم كل واحد من الاقتصادين؛ الاقتصاد المادي الوضعي والاقتصاد الإسلامي.

البحث الثالث

نبذة تاريخية عن الاقتصاد وأدواره؛ وقد مرت الإشارة إليه فيما سبق، ومن المعلوم أنّه وإن لم يكن الاقتصاد بالمفهوم الحديث عند الأمم والمجتمعات والحضارات الغابرة ولكن أصل الفكرة موجودة في جميع العصور حتى العالم المعاصر أيضاً، وقد نفى بعض العلماء أن يكون للإسلام اقتصاد، ولعله يريد المعنى المعروف للاقتصاد، وسيأتي التعليق عليه. وكيف كان؛ فإنّ الأفكار الاقتصادية كانت موجودة منذ القدم في الحضارات والأمم، نذكر بعضاً منها:

١ - الفكر اليوناني

الذي تميّز اقتصاده بالتقسيم الطبقي، مع أنّه كان قائماً على نظام الرقّ، فقد قسّم فيلسوف يونان الكبير أفلاطون المجتمع اليوناني إلى ثلاث طبقات:

أ - طبقة المنتجين.

ب - طبقة الجنود.

ج - طبقة الحكام.

وقد ألغى الملكية الخاصة أيضاً، كما ألغى نظام العائلة بالنسبة لطبقتي الحكام والجنود، وكان يدعو إلى المعيشة المشتركة، مما جعل بعض المؤرخين ينسبون إليه الأفكار الاشتراكية. نعم؛ استثنى طبقة المنتجين، حيث أباح لهم حق امتلاك الأموال بالحدود التي تعينها الدولة.

وقد خالفه أرسطو؛ الذي دعا إلى بقاء الملكية الخاصة بعد تحليل بعض الظواهر والمشاكل الاقتصادية، ومن معتقداته أنه كان يقول بخطأ الإقراض بالربا الذي حرّمته شريعة موسى (عليه السلام) بل سائر الشرائع الإلهية.

٢- الأفكار الاقتصادية الرومانية.

اعتمد المجتمع الروماني على الزراعة وأنّ الحياة الاجتماعية يسودها الإقطاع والرق، وفي القرن التاسع الميلادي أصدر (شارلمان) عدداً من الأوامر سجّل فيها الإقطاعيات الصغيرة (فيسك)، وقسمت أراضي كل فيسك إلى قسمين:

١- أراضي خارجية؛ وهي أراضي الفلاحين.

٢- أراضي الدير التي يديرها الرهبان؛ وكلاء أو موظفي (ميجر).

ويعيش الأقنان (العبيد) في مزارع صغيرة تسمى (مانسر) تابعة للمالكي (المانسات) بعمالها، وهؤلاء الأقنان يسكنون في بيوت خشبية صغيرة ودكاكين أصحاب الحرف.

ويوفر الإنتاج عمال (مستعبدون) ملحقون بالحقل الرئيسي الذي يملكه الأسياد وإن كان القانون الروماني يعتبرهم أحراراً، ولكنهم مرتبطون بالأرض ويباعون مع الأرض عند بيعها.

وأما الوكيل (الميجر)؛ فقد كان يستخدم الفلاحين بالسُّخرة منحة أو لقاء السماح لهم بالتقاط الحطب من الغابة، وكان عليهم أن يدفعوا للدير عدداً من دنان النبيذ لقاء السماح لهم برعي الخنازير في الغابة، وأن يدفعوا جزية مقدارها أربعة سنتات عن كل شخص، كما يدفعون رأساً من الغنم في رأس كل ثلاث سنوات وثلاث دجاجات، وثلاث عشرة بيضة وزوج من الخنازير، وأحياناً كمية من الحنطة والنبيذ والعسل والشمع والصابون والزيت.

وكانت النساء المستعبدات مجبرات على حياكة قطع من القماش أو رداء للدار الكبيرة، ونماذج بشرية من العصور الوسطى^١.

ومما تقدم ذكره يظهر الفكر الاقتصادي الروماني بأنه كان يقوم على الاستعباد والرق والضرائب والزراعة.

٣- الفكر الاقتصادي عند الفرس

كان النظام الفارسي الاجتماعي يقوم على الطبقية، والنظام الاقتصادي يقوم على التجارة، حيث كانت واقعة على طريق الحرير والزراعة والصناعة، فكان التنوع الاقتصادي هو السمة المميزة له.

٤- ذكرنا سابقاً إنَّ الاقتصاد القديم قبل ظهور الأفكار الاقتصادية مجرد نشاطات اقتصادية فردية تتصف بالبداية والبساطة تبعاً لبساطة العيش والحياة في العصور الغابرة. ولكن بعد سقوط روما على يد الجرمان عمدة الإمبراطور الروماني إلى تقسيم أوروبا وتنصيب حكماً على تلك الدويلات لجمع الضرائب يدفعون قسماً

١. راجع إيلين بور؛ ط. بيروت.

منها إلى الإمبراطور إعانة له^١، كما استولى الحكام الجرمان على أراضي الفلاحين بالقوة وطبقوا عليهم نظام رقيق الأرض، فأصبح اقتصاد كل إقطاعية مغلقاً خلال العصور المظلمة، ومن هنا بدأت ظهور الأفكار الاقتصادية وإن مرت بمراحل.

البحث الرابع

بعد مرور تلك الفترة بدأت الأفكار الاقتصادية بالظهور في مراحل وفترات متعددة، وهي:

أولاً: فترة المدرسين

وهي الفترة التي كانت الكنيسة مركز مهنة التعليم، كالفلسفة والقانون واللاهوت. وفي هذه الفترة حكمت السلطة الدينية سلطتها على كل الأمور واحتكرت مهنة التعليم. وكان الإمبراطور يمثل السلطة الدنيوية. كما أن في هذه الفترة ساد نظام الوحدات الإقطاعية في الزراعة. وفي النظام الصناعي يسوده نظام الطوائف، أي: النقابات الحرفية، ولا يشعر الشعب إنه ينتمي إلى دولة معينة. وأما الأفكار الاقتصادية فكانت مطابقة لتعاليم الكنيسة يمثلها المدرسيون وعلى رأسهم (توماس الاكوينى)، والكنيسة لم تلغ التمييز الطبقي بزعم المفهوم المسيحي. غير أن المدرسين اعترفوا بنظام التجارة وحرية التعاقد، وأجازوا الربح المعقول والسعر العادل، ولم يجوزوا الربا في القرض إلا في حالات معينة. وفي هذه الفترة ظهرت المسيحية في طورها الثاني في التوفيقين؛ الذين قاموا بالتوفيق بين الأفكار الدينية والدنيوية، أي بين ما جاء به السيد المسيح (عليه السلام) وحوارييه وبين مقتضيات الإتيجار والأرباح والمعاملات السوقية.

١. يراجع النظم الاقتصادية لـ (رفعت محجوب)؛ ص: ٢٠. مكتبة النهضة؛ القاهرة.

ثانياً: فترة التجارين أو المدرسة التجارية

وهي الفترة بين القرن الخامس عشر والثامن عشر؛ التي سادت فيها آراء المدرسة التجارية عموم أوروبا، وكان هدف التجارين تحقيق الوحدة القومية والدعوة إلى تدخل الدولة لإسناد التجارين عسكرياً ومساعدتهم على تكوين الثروة المادية. كما أنَّ التجارين وقفوا ضد نظام الإقطاع وحكم النبلاء الذي كان سائداً، ولمنع الكنيسة من التدخل في الشؤون الاقتصادية. وقد ساهمت دعوات (ميكافيلي) للوحدة القومية، و(مارتن لوثر) للإصلاح الديني في انهيار نظام الإقطاع، وهروب رقيق الأرض إلى المدن للاشتغال في التجارة والأعمال الحرفية.

وتكوّنت مدن متعددة في هذه الفترة، منها مدينة (لندن) التي هي أول مدينة، وبلغ عدد سكانها في القرون الوسطى بحدود (٢٥٠٠٠) نسمة، كما تكونت مدناً أخرى بحدود (٥٠٠٠) نسمة إلى (١٠٠٠٠) نسمة.

وكان المتبع نظام المقايضة، إلا أنَّ التجارين شجعوا على استعمال النقود -الذهب والفضة- وبعد المحاولات العديدة في تثبيت نفوذهم في المجتمع أصبح التجار هم الهيئة الموجهة للاقتصاد في المدن، وتراكت أموالهم واجتمعت عندهم رؤوس الأموال الطائلة، ونمت الصناعات التي تخدم العمل التجاري، واستخدمت وسائل الري كالشلاطات والرياح لسقي المزروعات.

ومن المعلوم أنَّ هذا التقدم الاقتصادي في هذه الفترة لم يحصل إلا بعد اتصالهم بالدول الشرقية وشمال أفريقيا. وفي هذه الفترة تطور نظام المنافسة الحرة، والملكية الخاصة، وظهرت

طبقة العمال، كما أنَّ الدولة دخلت مع التجار في تأسيس كثير من الشركات للقيام بالتجارة الخارجية، كما في شركة الهند الشرقية في إنكلترا والشركة الهولندية.

وقد رافقت الحركة التجارية حركة النهضة الأوروبية، فتمَّ فتح الجامعات والكليات، وانتشرت المعارف والعلوم والفلسفات المختلفة، وبرز (ميكافيلي)؛ الذي طالب فصل الدين المسيحي عن السياسة، وغير ذلك من المفاهيم والموضوعات، والبحث عن هذه المدرسة طويل، ويمكن تخلص مبادئها بما يلي:

١- الدعوة إلى تعزيز الوحدة القومية، وتحقيق أكبر ما يمكن من القوة والثروة، أي: الاقتصاد للقوة.

٢- دعم الدولة القومية الاقتصاد الزراعي والتجاري والصناعي لتحقيق الثروة وجمع الذهب والفضة والمعادن الثمينة؛ باعتبار أنَّ الثروة تخلق النفوذ والقوة.

٣- تشجيع زيادة السكان، بحيث بلغ سكان أوروبا عام (١٦٠٠ م) حوالي (٧٠ مليون)، وازداد في عام (١٧٥٠ م) إلى (١٤٠ مليون) نسمة.

٤- اتَّصفت النظرة الاقتصادية بالطابع الوطني العدواني، وتسعى كلُّ دولة لتحقيق مصالحها الخاصة.

٥- تدفق المعادن الثمينة إلى أوروبا بعد الاستكشافات الجغرافية واكتشاف قارة أمريكا ورأس الرجاء الصالح المؤدي إلى الهند والإقبال على ثقافة الشرق؛ ممَّا أوجب كل ذلك زيادة ثروة أوروبا، كما أنَّ تجارة الرقيق إلى أمريكا درّت لأوروبا أرباحاً كثيرة.

٦- شعار المذهب التجاري (دعه حراً) وعليه امتلكت الدول المستعمرة كميات كبيرة من الذهب والفضة، لأنها أصبحت المسؤولة عن المستعمرات.

٧- إنها مدرسة رأسمالية صرفة.

٨- من معتقدات المدرسة التجارية أن سعر الفائدة يساعد على الإقراض، كما إنه يشجع التجارة والصناعة، ولكن هذه الفكرة لم تكن مورد قبول الجميع، فقد تصدى بعضهم لها بالرد والطعن وقالوا بأن المربين هم كذكور النحل في المملكة؛ يعيشون على الشهد ولا يعملون، فيجب على الدولة أن تفرض عليهم الضرائب^١.

كما أن من نتائج الأفكار الاقتصادية لهذه المدرسة أن ازدادت كمية النقود في الأوساط الأوروبية مما أدى إلى ارتفاع الأسعار للبضائع والسلع، وأوجب انتقاد الأفكار التجارية، فظهرت نظريات جديدة، منها نظرية (دفيد هيوم) المعروفة بـ(نظرية المنفعة)، وفي أواخر القرن الثامن عشر أخذت مصالح التجار تتعارض مع مصالح الدولة. كما ظهرت أفكار أخرى تدل على أن النظام الاقتصادي له قوانين ثابتة كقوانين العلوم الطبيعية، ومن ثم ظهرت بؤادر المدرسة الطبيعية في الاقتصاد، والتي سميت بعد ذلك بـ(الفيزوقراط) في منتصف القرن الثامن عشر.

ثالثاً: فترة الطبيعيين

عرفت آنفاً أن هذه المدرسة قد ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر بعد ظهور سلبيات مدرسة التجاريين، ولذلك فقد أثّرت مناقشات حول إمكانية استخلاص قوانين عامة تحكم الظواهر الاقتصادية مما كانت بداية ظهور هذه المدرسة وكان على رأسها (كيناي)

١. راجع معالم الفكر الاقتصادي لـ(عبد الرسول سلمان)؛ ص ٦٢؛ ط. بغداد؛ ١٩٦٦م.

الذي نشر نظريته في الضريبة على أثر نقصان دخل المزارعين وارتفاع الأسعار، وإن كانت المدرسة التجارية قد دعت إلى تخفيض أسعار المنتجات الزراعية، فجاءت آراء هذه المدرسة الجديدة الطبيعية لتلافي سياسة التجارين الرأسمالية، ويمكن تلخيص آراءها فيما يلي:

١- اعتقد الفيزوقراط أن الطبيعة البشرية تحتوي على دافع المنفعة الشخصية بحيث يدفع الإنسان للسعي حول منفعته وتحقيق مآربه الشخصية، وهذا الدافع هو الذي يحفز الإنسان الاقتصادي، ولذلك يعدّ المذهب الفردي الحرّ من تطبيقات هذه المدرسة، ويعتبر (آدم سميث) مؤسس هذا المذهب.

٢- الإعتقاد بعنصر المنافسة؛ التي هي حالة طبيعية تلازم النشاط الاقتصادي، فإنّ الفرد عندما يسعى لتحقيق منفعته الشخصية فإنّه لا محالة يتنافس مع الآخرين.

٣- كما أنّ من متعلقاتهم إنّ الثروة تعتمد على الإنتاج، وإنّ العمل الذي يحقق ناتجاً صافياً هو الذي يضيف شيئاً جديداً، ولذلك فإنّ الناتج الزراعي وحده هو الذي يكوّن الثروة، وأما التجارة والصناعة فإنّهما تعدّان نشاطين غير منتجين، والتجار والصنّاع هما طبقتان اجتماعيتان عقيمتان.

٤- الإعتقاد بترك النشاط الاقتصادي حراً للأفراد وعدم تدخل الدولة.

٥- تركيز هذه المدرسة على أنّ الثروة هي الإنتاج؛ خلافاً للمدرسة التجارية التي كانت تعتمد على النقود على أنّها هي الثروة.

٦- الاعتقاد بأنّ القوانين الاقتصادية لها صفة العمومية، وإنّها أزلية لا تتغيّر ولا يطرأ عليها التعديل على حدّ قول (كيناي).

٧- إنّ المصلحة الخاصة تؤدي بصورة غير مباشرة إلى تحقيق المصلحة العامة.

رابعاً: فترة الزراعة والمزارعين

في القرن الثامن عشر تطورت الزراعة في أوروبا، وشملت معظم أراضي أوروبا حتى الغابات والأحراش؛ لا سيما على عهد جورج الذي كان كثير الرغبة في الزراعة وله حقل نموذجي يشرف على تنظيمه، وكان يطوف في حقول إنكلترا وسافر إلى فرنسا للاطلاع على أساليب الزراعة فيها. وانتشرت زراعة القطن والحبوب والبطاطس، ومن ازدياد السكان جعل الفلاح يبيع أرضه وكوخه وينتقل إلى المدن حيث التجارة والصناعة وبناء الدور والمعامل والموانئ ومناجم الفحم.

لكن ارتفاع أسعار المواد الغذائية قد شجع بعض المزارعين وملّك الأراضي على الزراعة المكثفة وتسوية المرتفعات وقطع أشجار الغابات وافتتاح طرق جديدة للمؤسسات، واستخدام البادرات وغيرها مما استحدثت حينها، مما أدّى إلى تحسين الأرض وحفظ الخصوبة وذلك عن طريق تنويع المحاصيل الزراعية. كما أنّ اختراع الآلات الميكانيكية والسماد الكيماوي وغيرها مما أدى إلى سرعة الزراعة وزيادة الإنتاج، وإنّ جميع ذلك كان عاملاً مهماً في اشتغال الناس في الزراعة، وكان أغلبهم يحصلون على معيشتهم من العمل في الأرض، وأنّ الزراعة الكثيفة أدّت إلى زيادة الإنتاج الزراعي الواسع وإمكانية تصدير الحبوب وتربية الدواجن والرعي.

خامساً: فترة الثورة الصناعية

تقدم أنّه كما كانت الزراعة هي الشغل الشاغل في القرن الثامن عشر في المجتمع الأوروبي كانت صناعة النسيج هي أول شعب الاقتصاد في التطور في جميع أنحاء العالم، وقد سيّدت

إنكلترا صناعتها على صناعة الصوف، وقد كان معظم الأسر النبيلة في ذلك الوقت قد قام مجدها على صناعة النسيج، وكان ندف الصوف من العمليات الأولى الثانوية عند النساء والأطفال، بينما كانت للحاكة نقابات كما للقصّارين والصبّاغين والقصّاصين لبقايا الشعر من القماش ثمّ ينتهي المنتج إلى التجار ثمّ إلى المواطنين؛ كل ذلك أحدث الثورة الصناعية المعروفة التي تقدّم في فترتها المخترعات وانتقلت من صناعة النسيج إلى المصانع في إنكلترا؛ لا سيما المقاطعات الغربية منها، ثمّ عمّت صناعة الصلب مناطق (اللورين) المفعمّة بالمعادن المخلوطة بالتراب والفسفور الصالحة لصناعة الصلب؛ ممّا ساعد على إنتاج السكك الحديدية والسفن والقطارات.

ثمّ انتشرت الصناعات وتوسعت واتسع نطاق الأعمال والإنتاج وتوفير الدخول وخفض التكاليف والأسعار وحصل التركيز الصناعي عند الجميع؛ فأنشأت مصانع التعدين ومصانع السكر، كما نشأت الشركات والاتّحادات الصناعية، ونظام الترسّات والحماية الكمركية، ونشطت البنوك؛ فسيطرت خمسة بنوك كبرى على الاقتصاد البريطاني في القرن التاسع عشر.

كما نشأ في فرنسا اتّحاد بنوك الخصم والرهن العقاري وبنوك صناعية وتجارية، كما نشأت محلات كبرى للبيع بالجملة في مختلف العواصم.

كما صدرت نظم وقوانين في سبيل إعادة التصدير وتشجيعه، وتحريم تصدير بعض المواد الأساسية المهمة، ومنح التسهيلات المصرفية؛ لكسب الأسواق الخارجية والسيطرة الاستعمارية.

وقد دعا (روبرت أوين) الاقتصادي البريطاني إلى توحيد ساعات العمل لجميع عمال أوروبا وإلى تأسيس مكتب دولي للعمل مقرّه جنيف.

كما نشأت منظمات حماية الملكية التجارية والصناعية والفنية لتشجيعها وتنميتها ومكافحة الغش التجاري.

كما نشأت أنظمة البورصة والأسواق التجارية وشراء وبيع الأسهم والسندات وأنظمة التصدير والاستيراد والقروض الدولية.

وتقدمت الصحة العامة وتطورت صناعة الأدوية والعلوم الطبية، وتأسس مجلس الصحة العامة في إنكلترا عام ١٨٤٨م وقد تمّ تعميمه على أغلب المدن للوقاية الصحية.

سادساً: فترة الرأسمالية

في خضمّ تلك التقلّبات والأفكار والنظريات والنشاطات الاقتصادية ومنها انعقد المذهب الرأسمالي وانتشر بسرعة فائقة، واعتبرت الرأسمالية إصلاح رأس المال؛ سواء كان عملاً إنسانياً أم شيئاً مادياً من المواد الأولية الطبيعية التي لا تسدّ حاجات الإنسان بصورة مباشرة لكنها تدخل في عملية الإنتاج بحيث تتحول إلى سلع قابلة للاستهلاك الإنسان؛ كالعدد والمكائن وغيرها، فإنّ جميع ذلك يعتبر رأس المال، فهو مجموعة السلع التي تستخدم في الإنتاج والتي سبق إنتاجها من قبل.

كما أنّ رأس المال يشير إلى أشياء تستعمل في العمليات الإنتاجية الرأسمالية، كرأس المال الذي يملكه كل فرد أو المنظمات أو الاتحادات والشركات.

وقد أصبحت الرأسمالية نظاماً اقتصادياً سياسياً يعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أو تأجيرها من قبل الأفراد لتشغيلها لحسابهم الخاص وذلك في ظل الحرية الاقتصادية، وحرية إنتاج السلع المختلفة، وحرية اختيار العمل بهدف تحقيق الربح. إلا أن تطور الرأسمالية كنظام اقتصادي له مميزاته وعيوبه إنَّما تحقق بعد التركيز الرأسمالي، والحرية الفردية، وصيانة الملكية الفردية والإبداع والسياسة الاستعمارية. وسيأتي تفصيل الكلام إن شاء الله تعالى.

حصيلة البحث

بعد سرد ذلك الموجز يظهر أن الاقتصاد ابتداءً بالبساطة ومجرد نشاطات خاصة تحكمها العرف والعادات الموروثة، وقد وردت الشرائع الإلهية عليها وقررت كثيراً منها وصححت البعض الآخر، وشرعت أحكاماً لتصحيح أخطائها، وزادت قوانين شرعية لتثبيت دعائمها. وهكذا ساد الاقتصاد العرفي حتى القرن الثامن عشر الذي يعتبر من أهم القرون والفترات التي ظهرت فيها نشاطات اقتصادية متعددة ومتنوعة، وفي هذا القرن ظهرت أيضاً أكثر النظريات والآراء الاقتصادية ثم المدارس المختلفة، وتطورت تلك النشاطات الاقتصادية البدائية وتشعبت الصناعات والحرف والمهن وأنشأت المصانع المتطورة الحديثة، وبرز في هذا القرن أهم علماء الاقتصاد وانتشرت آراؤهم وحدثت مشاكل تناقض تلك الأفكار بعضها مع بعض، فكان الجميع سبباً في تأسيس مدارس اقتصادية متعددة ينصب اهتمامها في جمع الثروة بكل أشكالها - من النقود والمعادن الثمينة - وتخزينها، وتبعت الحكومات هذه السياسة فكانت النتيجة أن ظهرت الدول الاستعمارية، ومن هنا أصبح معرفة تلك المدارس ومدى تأثيرها في الاقتصاد العالمي.

ولإظهار عظمة الاقتصاد الإسلامي ينبغي ذكر تلك النظريات والمدارس الاقتصادية وذكر ما يتعلق بها من الانتقاد أو ما يحتاج إلى التصحيح، وبيان ما يكون منها موافقاً لأحكام الشرع الحنيف، نذكر أهم تلك النظريات والمدارس.

البحث الخامس

منهج البحث في بحثنا في الاقتصاد الإسلامي ليسهل على الباحث الوصول إلى المطالب وهو:

علم الاقتصاد.

النظريات والنماذج المفسرة لعمل الاقتصاد.

١- الكلي.

٢- الجزئي.

٣- الدولي.

٤- التنمية.

٥- التخطيط، وغيرها.

ويترتب على ذلك بحثان:

أحدهما: البحث عن الأسئلة والجواب عنها مثل:

١- كيف ينمو الاقتصاد والثروة؟

٢- كيف تستقر الأسعار والعملة؟

٣- كيف نؤمن شغل العمال؟

٤- كيف نعالج سعر الفائدة؟

٥- كيف نعالج البطالة؟

وغيرها من الأسئلة التي تواجه الاقتصاد العالمي.

والثاني: مصادر علم الاقتصاد:

أ- الدين.

ب- الشريعة.

ج- الأخلاق.

والتي نستمدّ منها:

١- الأحكام.

٢- القواعد العامة.

٣- القوانين الوضعية.

٤- التشريعات.

٥- الملكية.

وجميعها ترجع إلى:

١- الموارد الاقتصادية:

أ- الأرض؛ يُذكر فيها أحكام الأرض والخراج والموارد الطبيعية.

ب- المياه.

ج- المعادن.

د- النباتات الطبيعية.

هـ- النفط والغاز.

ويترتب عليها علم اقتصاد العبادات.

أ- الزكاة.

ب- الخمس.

ج- الكفارات.

د- النذور.

هـ- الأوقاف.

و- المواريث.

٢- النقود وأحكامها:

أ- البنوك والمصارف.

ب- الفوائد.

٣- أحكام العمل والأجور.

أ- العمل والعمال والإدارة.

ب- السلع.

ج- الخدمات.

٤- أحكام المكاسب والتجارة، وسائر النشاطات الاقتصادية.

٥- الإنتاج الزراعي والصناعات والخدمات.

أ- أحكام الإنتاج والخدمات وعقودهما.

٦- المؤسسات الاقتصادية.

أ- الحكومة.

ب- المشاريع والشركات.

ج- الأفراد.

وقبل الدخول في تفاصيل الكلام ينبغي سرد النظريات الاقتصادية ومدارسها والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، والتي من أهمها:

أ- الاقتصاد الاشتراكي.

ب- الاقتصاد الرأسمالي الحرّ.

وكلاهما يعدّان من الاقتصاد المادّي.

ج- الاقتصاد الإسلامي؛ الذي جمع بين الأخلاق والشرعة والمادة.

الفصل الثاني

أهم المدارس الاقتصادية المعاصرة

تمهيد

المدارس الاقتصادية كثيرة ومتعددة الاتجاهات وتتصادم في كثير من نظرياتها وأفكارها والكلام في كل واحدة منها في معرفة النظام الاقتصادي بمجموعه من النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي والنظام الإسلامي.

كما أنَّ البحث لا بُدَّ أن يكون بالمقدار الذي يبين معالم تلك المدرسة - أركانها ومقوماتها وإيجابياتها وسلبياتها - ولو كان على سبيل الإيجاز، وأما التفصيل فهو موكول إلى الدراسات المتخصصة التي تبحث عن كل مدرسة على حدة.

ومن الجدير بالذكر أنَّ المنهج العلمي في البحوث الاقتصادية إنَّما هو أحد منهجين معروفين:

١ - المنهج الاستنباطي الاستنتاجي المجرد.

٢ - المنهج الاستقرائي.

وكلا المنهجين وقعا مورد انتقاد المدارس الاقتصادية.

وقد انتقدت المدرسة التاريخية التي بدأت بالكاتب الألماني (ويلهلم روش عام ١٨٤٣م) المدرسة الكلاسيكية، واستخدمت المنهج الاستنباطي الاستنتاجي المجرد لعدم إيمانها بالمنهج الاستقرائي بل انتقدته؛ لاعتمادها على فلسفة تقديم المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

كما انتقدت الاشتراكية نظام المدرسة الكلاسيكية والأنظمة الرأسمالية؛ لقيامها على مبدأ المصلحة الشخصية، وتقسيم المجتمع إلى طبقتين متميزتين، واتخذت هذه المدرسة سبيل الانتقاد على المنهج الاستقرائي.

وفي خضمّ هذه الانتقادات نشأت مدرسة المنفعة الحديثة في منتصف القرن التاسع عشر وانتشرت أفكارها بسرعة فائقة، حتى أصبحت أسس الاقتصاد الحديث، وذلك لقيام معظم التحليل الاقتصادي الجزئي، والتحليل الاقتصادي الكلي على أساس التغير الحدي في الظواهر الاقتصادية المختلفة.

ثمّ إنّ المدارس الاقتصادية ونظرياتها كثيرة نذكر المهم منها:

١ - المدرسة الحديثة.

٢ - المدرسة الكينزية.

٣ - المدرسة النقدية.

٤ - مدرسة الركود التضخمي.

٥ - المدرسة العقلانية.

وغيرها من النظريات الاقتصادية نذكر كل واحدة منها.

المدرسة الحديثة

تأسست هذه المدرسة على مبدأ المنفعة -الذي نادى به (جرمي بنتام)- في مجال الفكر الأخلاقي للاقتصاد؛ باعتبار أنّ كل فرد هو أحسن من يقدر مصالح نفسه، وإنّ الفرد في سلوكه يسعى لتحقيق أكبر قسط من اللذة والمنفعة ويتفادى أكبر قدر من الألم، كما هو مبدأ فلسفة اللذة والألم. ومن أجل ذلك قدمت المدرسة الحديثة مبدأً إنّ قيمة السلعة تقاس بالمنفعة أو مقدار الإشباع، وأقامت تحليلها على أساس مقدار المنفعة للوحدة الإضافية، ولذلك سميت نظرية المنفعة الحديثة للقيمة بخلاف ما اعتقده الكلاسيك الذي حدّد قيمة السلعة بمقدار التكاليف المنفقة على إنتاجها.

وأما الماركسيون فقد اعتقدوا أنَّ قيمة السلعة تتحدّد بما تضمنته من ساعات العمل الإنتاجي الذي دخل في إنتاج السلعة، فالقيمة عند الماركسيين تساوى (قوة العمل التي ساهمت في إنتاج السلعة + كلفة المواد الأولية، والمكائن التي تمثّل عملاً متجسداً سابقاً).

غير أنَّ أصحاب الرأسمال يدفعون للعامل قيمة عمله ويأخذون الجزء الأكبر وهو القيم المتمثلة بالأرباح والفوائد والريع التي بمجموعها تمثل فائض القيمة.

ثمَّ إنَّ المدرسة الحديّة تشعبت إلى اتجاهين:

الاتجاه الرياضي؛ الذي يقوم على فكرة أنَّ الاقتصاد يمكن أن يكون علماً أكثر دقة وضبطاً باستعمال الرياضيات. وقد آزر هذا الاتجاه (الفريد مارشال) و(ارفتك فاش) الذين أكثرا من استعمال الرياضيات.

الاتجاه النفساني؛ الذي يؤكد على العوامل النفسية وتأثيرها على سلوك الفرد وتصرفاته الاقتصادية.

وتعتقد المدرسة الحديّة أنَّ الفرد يسعى للحصول على أكبر إشباع للرغبات عند استعمال سلعة ما، وعلى هذا الأساس فإنَّ قيمة أية سلعة تتوقف على مقدار الإشباع والمنفعة التي يحصل عليها الفرد، وليس على مقدار العمل أو التكاليف التي أنفقت. وسيأتي الوجه في تسمية هذه المدرسة بالحديّة. ويمكن تلخيص أفكار هذه المدرسة بما يلي:

- ١- الإعتقاد بأنَّ لكل وحدة من وحدات السلع -ولو كانت متماثلة أو متجانسة- لها منفعة تختلف عن منفعة السلعة الأخرى، ففي المثال المعروف إنَّ أول كأس من الماء للعطشان تختلف منفعته عن الكأس الثاني والثالث والرابع؛ إذ يتوالى تناقص منفعة الوحدات المستهلكة وهكذا يكون إلى آخر وحدة يستهلكها أو يحصل عليها الفرد وهي أقلُّ الوحدات نفعا، وإنَّ آخر وحدة تمثّل أقلُّ الوحدات نفعا، ولهذا

سميت هذه المدرسة بـ(المنفعة الحدية) وأن المستهلك يتوقف عن الاستهلاك في الوحدة الأخيرة، لأنها تمثل (المنفعة الحدية) ولأنه لو استمر بالاستهلاك لأصبحت المنفعة سالبة.

٢- الإعتقاد بأن تقدير المنفعة هو تقدير نفسي ذاتي، وكلما كانت السلعة نادرة زادت قيمتها، فإن الندرة لها التأثير الكبير على قيمة السلعة.

٣- إن المنفعة الحدية تتناقص كلما زدنا من استهلاك السلعة حتى تصبح المنفعة صفراً، فإذا زدنا بالاستهلاك بعد حد الصفر انقلبت المنفعة إلى ضرر وأصبحت سالبة.

٤- إن مجموع المنافع المتدرجة التي تحصل عليها من جراء استعمال واستهلاك الحاجات والسلع تمثل المنفعة الكلية.

٥- إن معدل المنفعة يمثل مجموع المنافع مقسوماً على عدد الوحدات المستخدمة منها، كما يوضحه الجدول التالي:

وحدات السلعة	المنفعة الحدية	المنفعة الكلية	المعدل
١	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢	٨٠	١٨٠	٩٠
٣	٦٠	٢٤٠	٨٠
٤	٤٠	٢٨٠	٧٠
٥	٢٠	٣٠٠	٦٠
٦	صفر	٣٠٠	٥٠
٧	٢٠-	٢٨٠	٤٠
٨	٤٠-	٢٤٠	٣٠

٦- إنَّ المنتج يستمر بالإنتاج طالما يكون إنتاجه محققاً له منفعة حتى يصل إنتاج الوحدة الأخيرة من المنفعة بحيث لو أنتج فوق ذلك الحدّ تبدأ الخسارة والمنفعة السالبة.

نعم؛ قد يستمر بعض الإنتاج رغم الخسارة لكن ذلك ليس بهدف إشباع المنفعة، بل بهدف المحافظة على آليات المشروع والمكائن والخبرات الفنية من التلف والانحلال.

٧- اختلف أصحاب هذه المدرسة -لا سيما منظرّوها- في ملاك قيمة السلع؛ فقد ذهب (ستانلي جفنس) صاحب المدرسة الإنكليزية إلى أنَّ القيمة للسلعة تعتمد على المنفعة الحديّة، إلا أنَّ هذه المنفعة تتأثر بمقدار ما هو معروض من السلع، وإنَّ عرض السلعة يزيد وينقص بسبب كلفة إنتاجها، ومن أجل قياس المنفعة ابتدع منحنيات السواء التي طبقها جمعٌ من الاقتصاديين.

وأما المدرسة الحديّة النمساوية فقد ذهب مؤسسها (كارل منجر) إلى أنَّ السلعة تمثّل منفعة لسد حاجة أو إشباع رغبة. وقسم السلع إلى نوعين: سلع للإنتاج أو سلع مكملّة وبيع للاستهلاك.

وكيف كان؛ فإنَّ أهم ما حققته المدرسة الحديّة في فلسفتها أنَّها ألغت فكرة فائض القيمة أو استغلال العمال، لأنَّها أثبتت أنَّ الذي يحدّد القيمة مقدار منفعتها لا مقدار ما تتضمنه من ساعات العمل.

وهكذا أصبحت فكرة المنفعة الحديّة أساس تحليل القيمة في الاقتصاد الحديث، وأصبحت بذلك آراء المدرسة الكلاسيكية في القيمة تعتمد على أفكار المدرسة الحديّة وصار لها مفهوماً جديداً.

وإذا كانت المدرسة الحديثة قد اتّبعَت في تحليلها النظري المنهج الاستنباطي وخالفت المنهج العلمي الذي اتّبعته المدرسة التاريخية، وهو الطريقة الاستقرائية، وكان (كارل منجر) أهم المدافعين عن الطريقة الاستنباطية، إلا أنّها استطاعت أن تقدم تحليلاً عملياً للقيمة وإن كان التحليل الاشتراكي الماركسي قد انتقد القيمة، وأصبحت هذه المدرسة من أهم روافد النظام الرأسمالي.

تطور المدرسة الحديثة

أصبح للمدرسة الحديثة الأهمية البالغة في إعادة أهمية المدرسة التقليدية الاقتصادية وتسمّت باسم الكلاسيك الجديدة، وأصبح لها أنصار ومدافعون عن النظرية الحديثة في أغلب الدول الأوروبية، فقد اتّبع كل من (بيجو) و(الفريد مارشال) ما بدأه (جيفوس) في إنكلترا حول تحليل القيمة التي جاءت به المدرسة الحديثة، كما أنّ في سويسرا خلف (فالراس) الاقتصادي المعروف (بارتيو). وفي النمسا اتّبع مفكرون لهم شأن كبير في الفكر الاقتصادي هذه المدرسة أمثال (بوهم بافراد) صاحب كتاب (رأس المال وسعر الفائدة) وغيره من علماء الاقتصاد.

فإذا كانت لهذه المدرسة هذه الأهمية الكبرى في الاقتصاد الحديث بل هذه النظرية هي أساس الفكر الاقتصادي الرأسمالي مما يقتضي تسليط الضوء عليها أكثر ليتّضح مواضع قوتها وصلاحتها، ومواضع ضعفها وفسادها.

١ - التحليل الحديث.

ذكر علماء الاقتصاد أنّ معظم التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي على أساس التغيّر الحدي في الظواهر الاقتصادية المختلفة التي هي موضوع دراسة هذين

الفرعين من التحليل، أو معدل التغيّر الحديّ في إحدى هذه الظواهر إلى التغيّر الحديّ في ظاهرة أخرى، مثال ذلك: إنّ المنفعة الحديّة، والتكلفة الحديّة، والإيراد الحديّ، والناتج الحديّ، والمعدل الحديّ للإحلال بين سلعتين أو بين عنصرين من عناصر الإنتاج؛ جميع ذلك من أدوات التحليل في الاقتصاد الجزئيّ. ثمّ الميل الحديّ للاستهلاك، والميل الحديّ للدّخار، والميل الحديّ للاستيراد وغيرها من المؤشرات الحديّة التي تعتبر أدوات التحليل في الاقتصاد الكليّ.

والتغير الحديّ هو زيادة طفيفة جداً أو نقص طفيف في القيمة الكلية لمتغيّر ما، والتحليل الحديّ هو تحليل العلاقة بين هذه التغيّرات الطفيفة في المتغيرات الاقتصادية التي تكون هناك فرضيات اقتصادية بوجود ارتباط بينها.

٢- التكلفة الحديّة.

والمراد منها التغير في النفقات الكلية الذي يترتب على تغيّر الإنتاج بوحدة واحدة فقط، أي التكلفة التي لا بدّ من أن تتحملها المؤسسة لإنتاج وحدة إضافية، وفي الغالب يفرّق بين التكلفة في الأجل القصير؛ وهي الزيادة في التكاليف التي تترتب على زيادة الإنتاج عند ما لا تستطيع المؤسسة زيادة جميع مستخدميها الإنتاجية، وبين التكلفة الحديّة في الأجل الطويل التي تعبّر عن الزيادة في التكاليف الكلية التي تترتب على زيادة الإنتاج بعد أن تصبح المؤسسة قادرة على تغيير جميع المستخدمين الإنتاجية ولا سيما الأصول الرأسمالية.

٣- التسعير على أساس التكلفة الحديثة.

وهو يحصل عن طريقة التبع في تسعير المنتجات على أساس تكلفتها الحديثة، لأنَّ الثمن يجب أن يحدد على أساس أن يكون عند المستوى الذي يحقق التوازن بين الطلب على السلعة وكميات إنتاجها التي ستعرض في الأسواق.

وحيث أنَّ التكلفة الحديثة تتغير تبعاً لتغير حجم الإنتاج لذلك يجب أن يتحدد الثمن عند تقاطع منحى الطلب مع منحى التكلفة الحديثة.

٤- النقود والقيمة.

التسعير إنما يعتمد بصورة جزئية على قيمة النقود؛ فإذا ارتفعت الأسعار ازداد حجم النقود، فإنَّ ذلك يعني هبوط القيمة، والعكس صحيح.

فلو تضاعف الأجر النقدي للعمال وارتفعت الأسعار للسلع التي يشتريها العامل بنفس المعدل فإنَّ ذلك يعني بقاء الأجور على حالها، فالأسعار نسبية ولا يمكن السيطرة عليها، فمثلاً إذا ارتفع سعر الحديد أو انخفض أثر على جميع المنتجات التي تعتمد على الحديد، وكذا سائر المواد الأولية، كالنفط والمطاط وغيرها. وهنا مطالب ومباحث أخرى ترتبط بالمدرسة الحديثة ذكرها العلماء في بحوثهم الاقتصادية ليس المقام موضع ذكرها؛ من شاء المزيد يراجع محالها.

نقد المدرسة الحديثة

لقد انتقدت جهات عديدة من مدارس اقتصادية أخرى وعلماء ومثقفين هذه المدرسة، وأما الدين فله وجهات نظر متعددة في مبادئ هذه المدرسة، نذكر بعض تلك الانتقادات في المقام ويأتي الأخرى في ضمن البحوث الآتية إن شاء الله تعالى.

نقد الاشتراكيين:

- ١- هاجم الاشتراكيون هذه المدرسة بأنها تدافع عن الحرية الاقتصادية وإهمال الطبقة الفقيرة، وأنها ركزت وأقامت تحليلاتها على مبادئ الاقتصاد الجزئي وأهملت الوحدات الاقتصادية الكلية. مثل الدخل والاستثمار والادّخار والاستهلاك الكلي.
- ٢- إنَّها اعتمدت في تحليلها على مذهب المنفعة لـ(جرمي بشام) باعتبار أنَّ القوى المحركة للنفس الإنسانية هي قوة اللذة والألم، حيث أنَّ الإنسان يحب اللذة ويكره الألم فيقارن بين اللذة والألم في سلوكه، وإنَّه يسعى لتحقيق أكبر قسط من السعادة والمتعة مقابل أقلَّ جهدٍ أو مشقة.

ولكن يمكن ردّ الانتقاد الأول؛ بأنَّ كلتا المدرستين -الحديثية والاشتراكية- قد أفرغت الإنسان من محتواه الروحي والأخلاقي، فلم يعد كونه كائناً أخلاقياً في الاقتصاد المادي فقد أصبح الإنسان كائناً مادياً، فهو كسائر أدوات الإنتاج عند الاشتراكيين، بينما اعتبرته المدرسة الحديثة كائناً ليس له هدف في حياته إلاَّ اتباع اللذة وجلب المنفعة، وأهملت الدافع النفسي نحو الخير والإحسان، والدافع الأخلاقي نحو العدالة.

وأما الانتقاد الثاني؛ فسيأتي الكلام فيه عند بيان معالم الاقتصاد الإسلامي الذي يقوم على أسس قويمه منها العدالة في الحياة وقوانين تشريعية حكيمة تضمن كل الحقوق التي فرضها الدين الحنيف. وهناك انتقادات أخرى سوف نتطرق إليها في البحوث الآتية.

إلا أنَّ الذي ينبغي التنبيه عليه أنَّ ما ذهب إليه المدرسة الحديثة من أنَّ قيم السلع وسعي الإنسان يقومان على اللذة والمتعة غير صحيح؛ فإنَّ هناك أسباب كثيرة فيهما كالرغبات

الشخصية غير المحددة والحاجات الخاصة والعرف والتقاليد أو العادات وأحكام الدين الحنيف، وقواعد الأخلاق.

ولقد نظرت المدارس الاقتصادية ومذاهبها لنظرية القيمة كل على مذهبه ونظريته؛ فالاشتراكيون أدخلوا فكرة الاستغلال عن طريق اعتبار قيمة المكائن والآلات والمواد الأولية على أنها عمل سابق وسموها رأس مال ثابت دائم أو (عمل ميت) وعمل حيّ. فتكون قيمة السلعة عندهم تتكون من العمل الحيّ والعمل الميت، أي (رأس المال الدائم الذي يمثل المواد الأولية والمكائن والآلات + رأس المال المتغير الذي يمثل قوة العمل). وسيأتي بيان نظرية الاقتصاد الإسلامي التي تعتمد على جمع المؤتلفات التي لها التأثير في تحديد القيمة، ولا تحيد هذه النظرية عن مبادئ الدين الحنيف التي هي أركان هذا الاقتصاد.

المدرسة الكينزية

مؤسس هذه المدرسة هو الاقتصادي (جونز مينارد كينز؛ ١٨٨٣-١٩٤٦م) أستاذ في جامعة كامبردج. أسهم في وضع التخطيط الاقتصادي لإنكلترا خلال الحرب العالمية الثانية، كما اشترك في مفاوضات (بريتون وودز) في أمريكا عام ١٩٤٤م في المؤتمر النقدي الدولي، وقد وضع في هذا المؤتمر نصوص اتفاقية صندوق النقد الدولي.

وله الكتاب المشهور الذي اشتهر به (النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود) وقد قيل أنه أحدث ثورة فكرية في التاريخ الاقتصادي.

ولقد ظهرت نظرياته في عصر ابتلت الرأسمالية الصناعية بأزمات متتالية، وبدأ الركود الاقتصادي والبطالة وغيرها.

ومن ثمّ هاجم (كينز) النظرية التقليدية في التشغيل التي تعزو البطالة إلى تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية، وإلى قوانين العمل، ونقابات العمال التي تفرض حدوداً معينة للأجور.

بينما يدّعي (كينز) أنّ تخفيض الأجور يؤدي إلى القضاء على البطالة تلقائياً، وقد دافع عن هذه النظرية الاقتصادي المعروف (بيجو).

ولمعرفة المزيد عن نظرية كينز لا بُدّ من معرفة أفكار وبعض الآراء الاقتصادية التي كانت معروفة آنذاك، كالمدرسة الكلاسيكية، والنظام الاقتصادي الحرّ، وبعض أفكار علماء الاقتصاد مثل (ساي) و(بيجو) وغيرهما:

أ- اعتقد (ساي) أنّه في نظام اقتصادي حر لا يمكن أن يحصل فائض إنتاج، فإنّ المنتجات تتبادل بالمنتجات، والعرض يخلق الطلب المساوي له، فالإنتاج يمثل طلباً على سلع أخرى، وإنّ كل زيادة في الناتج ستؤدي إلى زيادة مماثلة في الدخل ومن ثمّ زيادة في الإنفاق.

وربما يخطئ بعض المنتجين في تقديراته واتخاذ قراراته، بحيث يصبح الإنتاج غير ملائم مع الإنتاجات الأخرى، لكن الحرية التامة للمنتج في نظام الاقتصاد الحرّ تساعده على تعديل إنتاجه. وإنّ الشيء الوحيد الذي يؤثر على التشغيل التام هو نسبة الادّخار.

ب- اعتقد (بيجو) بأنّ الوصول إلى التشغيل يتم عن طريق قطع الأجور، لأنّ تقليصها يقلّل من تكلفة الإنتاج فيزداد الطلب على السلع مما يؤدي إلى زيادة التشغيل، وإنّه

توجد علاقات تناسبية بين الأجور النقدية والأجور الحقيقية، وهي علاقة عكسية، أي أنه كلما تهبط الأجور النقدية ترتفع الأجور الحقيقية والعكس صحيح، وذلك لأنَّ تخفيض الأجور النقدية يقلل من كلفة عوامل الإنتاج فتتخفض الأسعار بحيث يستطيع العامل من تحصيل متطلباته بسعر أقل فيزيد دخله الحقيقي.

ج- أفكار المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد، وقد عرفت فيما سبق بعضها نذكر البعض الآخر:

منها: إنَّ الادّخار والاستثمار يتعادلان بفعل معدل سعر الفائدة.
ومنها: إنَّ الطلب على النقود يتم لغرضين فقط؛ أغراض المعاملات، وأغراض التحويلات.
ومنها: إنَّ النقود حيادية، ولذلك فقد استثنوا نظرية الناتج، ونظرية الاستخدام ومعدل سعر الفائدة في بحثهم للنظرية النقدية؛ باعتبار أنَّ تلك الأدوات تعمل تلقائياً لتحقيق التوازن، وإنَّ نظرية القيمة لا علاقة لها بالنظرية النقدية لأنَّ حجم النقود عادة يكون ثابتاً عند الكلاسيك.

ومنها: إنَّ تخفيض الأجور يؤدي إلى زيادة التشغيل.
ومنها: إنَّ سبب البطالة هو تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وقوانين العمل ونقابات العمل التي تفرض حدوداً معينة للأجور.
هذه بعض أفكار النظريتين؛ الحديثة والكلاسيك.

وقد انتقد (كينز) جميعها وابتدع أفكاراً جديدة أصبحت فيما بعد أسس نظرياته المعروفة التي يعبر عنها بمدرسة كينز، والتي عالج فيها جملة من المشكلات الاقتصادية التي كانت تواجه الاقتصاد في وقته ثمَّ أصبحت مدرسته ممتدة حتى عصرنا الحاضر.

وانصبَّ اهتمام (كينز) في أفكاره ونظرياته الاقتصادية حول الأمور التالية:

١- سعر الفائدة.

٢- البطالة.

٣- الأجور.

وغيرها مما سيأتي ذكرها. ولذلك فقد انتقد آراء وأفكار النظريتين الحديثة والكلاسيك مما تقدم ذكره بوجوه:

الأول: انتقد مقولة (بيجو) بأنّه لا يمكن تحقيق الاستخدام الكامل إلا عن طريق تحقيق الطلب الفعّال، واعتبر أنّ الوصول إلى حالة التشغيل الكامل حالة خاصة ونادرة، فإنّه ربّما يتحقق التوازن من دون أن يتحقق التشغيل الكامل.

كما أنّ البطالة هي طبيعة من طبائع النظام الرأسمالي بسبب وجود فائض إنتاج دائم، ولطالما وجدنا في النظام الرأسمالي طوابير العمال تطلب العمل بأيّ أجر كان، وقد تجد أحياناً بطالة إلزامية.

الثاني: إنّ رفض قانون (ساي) للأسواق؛ من أنّ العرض يخلق الطلب؛ بأنّه ليست كل الدخول تذهب لشراء السلع المنتجة، بل إنّ قسماً منها يُدّخر ولا يستثمر مما يؤدي إلى عجز في الطلب، وبالتالي فائض إنتاج، وبالتالي حصول البطالة؛ مع أنّ دالتي الادّخار والاستثمار تختلفان دائماً.

كما أنّ أصحاب الدخول الكبيرة لا ينفقون جميع دخلهم لشراء سلع الاستهلاك، بل إنّ قسماً منها يُدّخر، لأنّ الميل الحدي للاستهلاك دائماً هو أقل من واحد لديهم.

الثالث: كما انتقد (كينز) المدرسة الكلاسيكية.

أ- رَفَضَ كينز فكرة هذه المدرسة في الادّخار بأنّه يذهب تلقائياً إلى الاستثمار بحيث يكون: (الاستثمار = الادّخار بفعل معدل سعر الفائدة). وتقدم بيان ذلك.

ب- رَفَضَ الفكرة القائلة بأنّ طبيعة النظام الرأسمالي بوجود طبقتين أساسيتين؛ أغنياء وفقراء، وعد المساواة في التركيب الاجتماعي تؤدي إلى عجز في الطلب الكلي. فقد انتقد (كينز) تلك بأنّ الطلب الكلي يمكن تحقيقه عن طريق استخدام النظام المالي والنقدي لتحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي.

ج- رَفَضَ قول الكلاسيك بأنّ الادّخار والاستثمار يتعادلان بفعل معدّل سعر الفائدة، لأنّ الاستثمار هو دالة الكفاءة الحديثة لرأس المال والربح من ناحية، ومن ناحية أخرى معدل سعر الفائدة، فإنّه كلّما انخفض سعر الفائدة أصبح مشجعاً على الاستثمار، ولأنّ الادّخار هو دالة الدخل، فكلما كان الدخل مرتفعاً كلما كان الادّخار كبيراً، وعلى هذا الأساس فإنّ تساوي الدخل أو تقاربها يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي.

د- كما إنّه رفض مقولة الكلاسيكيين من أنّ تخفيض الأجور يؤدي إلى زيادة التشغيل، لأنّ التشغيل كما يعتقد (كينز) يمكن زيادته من خلال السياسة النقدية والمالية بسهولة دون تكدير صفو العمال وإثارة النقابات العمالية والمطالبة بالعدالة الاجتماعية، وإنّ التدخل الحكومي لإيجاد أشغال عامة هو أكثر فعالية من تخفيض الأجور وفرض الضرائب التصاعدية على الإنتاج، وضمان العمال العاجزين أو مساعدات للعمال. ومن هذه الحلول تستطيع الحكومة أن تتعامل معها لتذليل الصعاب ولذلك أصبحت النظرية الكلاسيكية للتشغيل في رأي (كينز) عاجزة عن حلّ المشاكل القائمة في العالم الرأسمالي.

ولم تسلم نظريات (كينز) وآراءه الاقتصادية من الانتقاد والمناقشة يأتي ذكرها بعدما نبين ما يرتبط بهذه المدرسة بذكر أمور لتتضح معالمها وكثير من نظريات (كينز)، وهي:

مبادئ نظرية كينز

تشتمل نظرية (كينز) على جملة من المبادئ التي تعتبر أساس مدرسته الاقتصادية وهي:

١- مبدأ تدخل الحكومة لإيجاد أشغال عامة من شأنها تؤدي إلى إيجاد أعمال للعمال

وتحقيق الشغل التام لعوامل الإنتاج، ولا يتم ذلك التشغيل التام إلا عن طريق

الوصول إلى حالة الطلب الفعلي الكلي على سلع الاستهلاك و السلع الاستثمار.

٢- مبدأ إنَّ الهيكل للنشاط الاقتصادي يقوم على أساس العلاقات التي توجد بين بعض

المتغيرات الاقتصادية وفقاً لما حلَّله (كينز) لكيفية عمل هذا النشاط، وهذه العلاقات

مثل إنَّ الدخل القومي يتكون من الاستهلاك القومي الذي يحدده ميل المجتمع إلى

الاستهلاك، ومن الاستثمار الذي تحدّد وفقاً للعلاقة بين الكفاءة الحديّة لرأس المال

وسعر الفائدة السائد في السوق، وغيرها من العلاقات في هذا النظام.

٣- مبدأ تحديد سعر الفائدة تبعاً لعرض النقود والطلب عليها بدوافع التفضيل النقدي

أي: بدافع تفضيل السيولة، أي: بدافع المعاملات ودافع الاحتياط ودافع المضاربات.

٤- مبدأ إنَّ الكفاية الحديّة لرأس المال إنَّما تتحدد بتوقعات رجال الأعمال عن الغلات

المستقبلية لرأس المال وسعر عرض رأس المال.

٥- مبدأ أنَّ ما يجري على الاقتصاد الجزئي يكون علاجاً ناجحاً بالنسبة لكساد يصيب

صناعة معينة -مثلاً- ولكنه قد لا يكون صحيحاً بالنسبة للاقتصاد الكلي، أي

بالنسبة للاقتصاد القومي في مجموعه، فالتخفيض العام في أجور العمال يؤدي إلى

نقص الطلب الكلي، وهو الأمر الذي يلغي أثر انخفاض الأجور بالمقارنة مع أجر توظيف رؤوس الأموال. وإن كان (بيجو) قد ردَّ هذا المبدأ بما تقدم ذكره.

٦- إنَّ مستوى الناتج القومي الذي يتوازن عنده الادِّخار والاستثمار ليس بالضرورة المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل. فيرى (كينز) إنَّه في الغالب يتحقق هذا التوازن عند مستوى يقترن بتوظيف جزئي فهذه هي الحالة العادية، وأما التوظيف الكامل فهو الحالة الشاذة.

٧- إنَّه يفسر التوازن بين الادِّخار والاستثمار على أساس أنَّ الادِّخار يساوي الدخل القومي ناقصاً الاستهلاك القومي، أي الجزء الذي لا ينفق من الدخل القومي على الاستهلاك، وهذا بدوره يساوي الاستثمار، إلا أنَّ تفسير أصحاب المدرسة الحديثة في التعادل بين الادِّخار والاستثمار يعارض رأي (كينز) المتقدم على أساس الفرق بين الكميات المحققة والكميات المتوقعة للدخل والاستهلاك كما هو مفصَّل في محله.

٨- إنَّ كمية النقود تلعب دوراً أساسياً في تحديد سعر الفائدة حيث أنَّها العرض الذي يقابل الطلب على النقود ونتيجة الدوافع المختلفة التي تدفع إلى تفضيل السيولة، ولذلك ليس حجم الإنتاج والاستثمار الذي يترتب عليه هو العامل الأساسي في تحديد سعر الفائدة؛ كما يظهر من الأفكار الكلاسيكية.

٩- من النموذج الكينزي يتبين أنَّه إذا أمكن زيادة الميل للاستثمار أو الميل للاستهلاك لن يؤدي ذلك فقط إلى رفع سعر الفائدة، وإنَّما يؤدي بالدرجة الأولى إلى زيادة الناتج القومي والتوظيف.

١٠- إنَّ زيادة معينة في الاستثمار تؤدي إلى توسع مضاعف في الدخل والتوظيف نتيجة أثر مضاعف الاستثمار الذي يتحدد بدوره بالميل الحدي للاستهلاك.

ثمَّ أنَّ لـ (كينز) اقتراحات في مؤتمر (بريتون وودز عام ١٩٤٤م) حول إنشاء اتحاد دولي للمقاصة سميت بمشروع (كينز).

لقد أحدثت أفكار (كينز) انقلاباً كبيراً في الفكر الاقتصادي إلى درجة أنَّ بعض الدارسين يطلق عليها الثورة الكينزية - كما تقدم بيانه -.

ولا ريب أنَّ دراسة (كينز) للمفاهيم الكلية أدَّت إلى تطور دراسة الحسابات القومية، وغير خفيٍّ ما لهذه الدراسة من الأهمية القصوى في فهم تفاصيل الاقتصاد القومي وفي تخطيط تنميته.

وعلى رغم الانتقادات التي وجهت إلى النظريات العامة لكينز لكنها تعتبر إنجازاً هاماً؛ سواء من الناحية النظرية أم من ناحية السياسة الاقتصادية العملية، لأنَّه وضع في نظريته أسس دراسات الاقتصاد الكلي، ومن أجل ذلك كان لنظرياته التأثير الكبير في الاقتصاد العالمي.

نظرية الطلب الفعّال

تقدم أن كينز يعتقد بأنَّ حجم الاستخدام يعتمد على مستوى الطلب الفعّال، أو الطلب الكلي على سلع الاستهلاك وبيع الاستثمار، أي أنَّ مستويات مختلفة من الطلب تعني مستويات مختلفة من الاستخدام، وعلى هذا الأساس فإنَّ سعر الطلب الكلي يحدّد سعر العرض الكلي للناتج، فالإيرادات الكلية تتقاطع مع النفقات الكلية على أن يكون هناك فرق في الإيرادات المتوقعة تمثل الربح.

فطلما أنَّ سعر الطلب الكلي متفوق على سعر العرض الكلي فإنَّ أرباح المنظم صاحب المشروع ممكنة وكلّما أمكن أستخدم عمال أكثر، أي أنَّ العوائد المتوقعة أعلى من التكاليف

الضرورة فإنَّ التشغيل يستمر بالزيادة حتى يتساوى سعر العرض الكلي مع سعر الطلب الكلي، وهذه هي نقطة (الطلب الفعّال) التي تحدّد لنا مستوى الاستخدام ومستوى الناتج في الاقتصاد، وقد نصل إلى نقطة التوازن، فإذا كان حجم التشغيل فوق معدل التوازن فإنّه يؤدي إلى خسارة المشروع ويؤدي ذلك إلى حالة تضخم.

وقد بيّن الاقتصادي (البروفسور ديلارد) أنّ زيادة الطلب على سلع الاستهلاك والاستثمار يؤديان إلى رفع مستوى التشغيل والاستخدام للوصول به إلى مستوى التشغيل التام.

محدّدات الطلب الفعّال

إنَّ محدّدات الطلب الفعّال تمثل تساوي سعر العرض الكلي مع سعر الطلب الكلي، وهي النقطة التي يكون فيها المنظم (صاحب المشروع) يتسلّم عوائد مساوية للتكلفة ويكون مجموع العوائد التي استلمها محققة له ربحاً في تلك النقطة.

فكلّما زاد حجم الاستخدام فإنّ دالة العرض الكلي تكون دالة متزايدة بمستوى زيادة، وإنّ ثمن العرض الكلي وثمان الطلب الكلي لا يتساويان إلا عند مستوى واحد من مستويات التشغيل، وهو المستوى الذي يحقق لصاحب المشروع (المنظم) أكبر قدر من الربح الممكن. في حين أنّ الكلاسيك اعتقدوا أنّ العرض هو الذي يخلق الطلب المساوي له عند جميع مستويات التشغيل، أي أنّ العرض والطلب متساويان بالضرورة.

بينما يرى (كينز) أنّ الطلب الفعّال يساوي الطلب على الاستهلاك + الطلب على الاستثمار + الإنفاق الحكومي الذي يمثل الإنفاق على سلع الاستهلاك وبيع الاستثمار الحكومي، أي مجموع الإنفاقين على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية الخاص والعام، فإذا وقع عجز في الإنفاق، فإنّ الحكومة تستطيع أن تغطيه عن طريق الإنفاق العام.

دالة المستهلك

المراد من الدالة أي الدليل والعلامة. ودالة الاستهلاك هي إحدى الأدوات المهمة في نظرية (كينز) الاقتصادية، وفعاليتها، وصياغتها الفنية تعتمد على قانون (كينز) النفساني للاستهلاك.

إنَّ هذه الدالة المسماة بالميل الحدي للاستهلاك تعني سلوك المستهلك والميل النفساني الذي يدفعه لاتخاذ قرار الاستهلاك والادّخار والاستثمار. فهو إذاً يمثّل ميل في ذات الفرد الذي يحدد قراره في ممارسة أيّ نشاط من الأنشطة الاقتصادية، ومن هنا تظهر أهمية ذلك القرار؛ إمّا قرار رشيد عقلاني سليم، أو قرار ديني مستقيم، أو قرار خاطئ.

وهذا القرار يمثّل العلاقة بين الدخل والاستهلاك، فهي علاقة وظيفية دالية كذلك بين الاستهلاك الكلي والدخل القومي الكلي، سواء يقع الاستهلاك على سلع الاستهلاك أم على سلع الاستثمار، فهي علاقة دالية يرمز لها عند (كينز) بالصيغة التالية $(c=f=y)$ حيث أن (c) تمثّل الاستهلاك، و (y) تمثّل الدخل، و (f) تمثّل العلاقة الدالية.

وعند الحساب تؤخذ هذه العلاقة الدالية على أنّها معطاة وأنّ الأشياء الأخرى ثابتة؛ آخذين بنظر الاعتبار العلاقة بين الدخل والاستهلاك فقط دون النظر إلى المتغيرات التي تؤثر على الاستهلاك، فإنّ جميع المتغيرات الأخرى تؤخذ على أنّها ثابتة.

إنّ في الاقتصاد الكينزي الوضعي يكون للإنفاق المنحنيات ذات مستويات مختلفة باختلاف مستويات الدخل، وأنّ الإنفاق الاستهلاكي يزداد كلّما ازدادت الدخل.

كما أنّ قانون (كينز) النفساني للاستهلاك يفرض أنّه كلّما ازداد الدخل يزداد الاستهلاك، ولكن نسبة الزيادة في الاستهلاك تكون أقل من نسبة الزيادة في الدخل، فيكون لدالة

الاستهلاك وجهان:

أحدهما: ميل حدي للاستهلاك.

والآخر: معدل استهلاك.

فالميل الحدي يمثل نسبة التغير في الاستهلاك إلى التغير في الدخل ($\frac{\Delta c}{\Delta y}$)، ويمكن اشتقاق الميل الحدي للاذخار من الميل الحدي للاستهلاك؛ باعتبار أن الدخل واحد عدد صحيح ينقص منه الميل الحدي للاستهلاك حسب قانون (كينز). وأما معدل الميل للاستهلاك فهو يمثل نسبة الإنفاق الاستهلاكي لأي مستوى من مستويات الدخل.

ويمكن الحصول على معدل الميل للاستهلاك عن طريق تقسيم الإنفاق الاستهلاكي على الدخل، أي أن $(APC = \frac{c}{y})$ حيث أن (APC) يمثل معدل الميل الاستهلاكي وأن (c) يمثل حجم الاستهلاك، وأن (y) تمثل حجم الدخل، وتمثل هذه النسبة نسبة مئوية، وأنها تقل كلما زاد مستوى الدخل وتزداد إذا انخفض، وهي حالة تختلف عن حالة الاذخار عند (كينز)، لأن معدل الميل للاذخار (APC) يرتفع كلما ارتفع الدخل.

قانون كينز النفساني للاستهلاك

قدم (كينز) تحليلاً نفسياً لطبيعة الإنسان من التجارب والحقائق المفصلة فقال: إن الناس بحسب طبيعتهم النفسية يميلون إلى زيادة استهلاكهم من السلع والخدمات كلما زاد معدل دخلهم. إلا أن نسبة الزيادة في الاستهلاك تقل عن نسبة الزيادة في الدخل، فهم يصرفون أقل من الزيادة في الدخل فلا يصرفون كل الزيادة في الدخل، كما هو معتقد (كينز).

ولهذا القانون ثلاث صيغ:

الأولى: إذا ازداد الدخل فإنَّ المصاريف الاستهلاكية أيضاً تزداد، وإنَّ كانت بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الدخل، وأنَّ حاجات الإنسان متعددة يتم إشباع الواحدة إلى جانب الأخرى، وأنَّ الحاجة إلى سلع الاستهلاك محدودة ولكن متعددة، فإنَّ أشبعت الضرورية تأتي بعدها بالتسلسل التحسينية ثمَّ التكميلية.

الثانية: إنَّ الزيادة في الدخل تتوزع بين المصاريف الاستهلاكية والادِّخار الذي يسمَّى في فقه الشريعة (الفائض عن الحاجة) فحينئذٍ الاستهلاك والادِّخار يمثلان كامل الدخل.

الثالثة: إنَّ الزيادة في الدخل في فكر (كينز) لا بُدَّ أن تقود إلى زيادة في الاستهلاك وزيادة في الادِّخار.

ويمكن توضيح هذه الفرضيات بالجدول التالي:

الدخل y	الاستهلاك c	الادِّخار $y-c$
٠	٢٠	-٢٠
٦٠	٧٠	-١٠
١٢٠	١٢٠	٠
١٨٠	١٧٠	+١٠
٢٤٠	٢٢٠	+٢٠
٣٠٠	٢٧٠	+٣٠
٣٦٠	٣٢٠	+٤٠

والحاصل؛ إنَّ هذه الفرضية إنَّما ترشد إلى أنَّه عند ازدياد الدخل بمعدل (٦٠ وحدة) يزداد الاستهلاك بمعدل (٥٠ وحدة)، فكل زيادة في الدخل في كلِّ مرة تتوزع بين الاستهلاك والادِّخار لكن سيأتي أنَّ نظرية الادِّخار والاستثمار والدخل تختلف عن سائر النظريات المادية لا سيما مقولة (كينز) في نظريته المتقدمة.

تعقيب

وفي الاقتصاد الإسلامي يكون منهج الاستهلاك معتدلاً بين الإسراف والتقتير، فلا بُدَّ أنَّ يدور الدخل والاستهلاك والادِّخار بين هذه القوانين الثلاثة؛ الاعتدال والتقتير والإسراف، وحينئذٍ يكون الاستهلاك مستقراً نسبياً، كذلك يكون الادِّخار، فيكون كل واحد منهما في حدود الكفاية أو التمتع، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾^١.

وأما قانون (كينز) النفساني فقد عرفت إنَّه يعتمد على عوامل نفسية مؤسسية معقدة ومتغيرة حسب الأذواق والتقاليد والعادات الاجتماعية بعيدة كل البعد عن القيم النبيلة التي تبعث الطمأنينة والثبات، وسيأتي مزيد بيان إن شاء الله تعالى.

إلا أنَّ ذلك لا يوجب إهمال قانون (كينز) كنموذج اقتصادي في المجتمع الإسلامي، إذا كان موحداً في العقيدة والعادات والسلوك والمشاعر والأحاسيس بعد إصلاح ما فيه من الفساد، لأنَّه اعتمد على عوامل نفسية مؤسسية معقدة ومتغيرة. ومن المعلوم إنَّ الإنفاق الاستهلاكي يتغيَّر بتغيَّر الأذواق والتقاليد والعادات الاجتماعية وحركات الأسعار، ونمو

السكان ونمو المجتمعات التي تتغير بالظروف الطارئة والشاذة كالحروب أو الثورات، وتدخل الحكومات، أو فرض نظام اقتصادي معين إمّا حرّ وإمّا اشتراكي وغيرها، ولذلك فإنّ تطبيق قانون (كينز) النفساني يمثّل السلوك الكلي الواقعي الفرضي للمستهلكين الأحرار في فترة معينة قصيرة. نعم؛ يفيد في مجتمع ثابت بعيد عن التغيرات المزبورة، كالمجتمع الإسلامي الذي يكون متماسكاً تحكم فيه قواعد الفطرة والدين والأخلاق، كما عرفت آنفاً.

محددات دالة الاستهلاك

يعتقد (كينز) أنّ هناك عاملين أساسيين يؤثّران على دالة الاستهلاك وهما العوامل الموضوعية والعوامل الذاتية.

أمّا العوامل الموضوعية فهي عوامل داخلية للنظام الاقتصادي في مدرسة (كينز) وتمثّل عوامل نفسية وأخلاقية ترجع إلى طبيعة الإنسان، كما تقدم بيان ذلك كالغرائز البدائية، والفطرة الأولية التي لها التأثير على السلوك الشخصي في نشاطه الاقتصادي مثل اعتبارات الأجور، وتقسيط المدفوعات والعوائد والتحصيلات وتوزيع الدخل وسلوك المستهلك. فهناك دوافع اقتصادية تؤثر على دالة الاستهلاك وعلى كيفية إنفاق الدخل، وهي كثيرة؛ منها الرغبة في تكوين احتياطي من الدخل للطوارئ غير المعلومة أو شراء حاجات في المستقبل في حالات العجز والشيخوخة، وغيرها من الحاجات والعوامل التي عوامل موضوعية تبقى ثابتة في فترات قصيرة، ولذلك فإنّ دالة الاستهلاك تبقى مستقرة نسبياً. والحاصل أنّ الدوافع النفسية عند (كينز) كلها مادية بعيدة عن السلوك المختار الذي عليه الدين الحنيف.

وأما العوامل الذاتية فلا يمكن قياسها تحت عناوين معينة لتغيّرها وتسببها في تحول علاقات دالة الاستهلاك، وهي على رأي (كينز) كالآتي:

١- التغيّر في مستوى الأجر؛ فإن ارتفعت الأجور فإنّ دالة الاستهلاك ترتفع، لأنّ العمال عندهم ميل شديد للإنفاق.

٢- التغيّرات في أسواق المخزون تؤدي إلى زيادة أو نقصان في دالة الاستهلاك.

٣- التغيرات في السياسة المالية.

٤- التوقعات المستقبلية التي تؤثر على الميل الاستهلاكي؛ كتوقع نشوب حرب أو انخفاض الأسعار ونحو ذلك.

٥- إذا احتفظ الناس بكمية كبيرة من السيولة النقدية، وحينئذ يكون عندهم ميل للاستهلاك فتتحول دالة الاستهلاك إلى الأعلى.

٦- الرغبة في الادّخار تؤثر أيضاً على دالة الاستهلاك.

٧- العادات والتقاليد.

وغير ذلك من العوامل التي تؤثر على دالة الاستهلاك.

كما يعتقد (كينز) أنّ هناك بعض العوامل التي تساعد على زيادة الميل الحدي للاستهلاك، منها:

١- إعادة توزيع الدخل.

٢- زيادة الأجور العمالية.

٣- التأمينات الاجتماعية.

٤- التسهيلات الائتمانية.

٥- الدعاية والإعلان.

٦- تسهيل وسائل النقل واتساع حجم السوق.

٧- الثقافة العامة والمدنية.

كما يعتقد (كينز) أنَّ شراء أو بيع سندات وأسهم وأصول مطروحة في السوق لا يعدّ استثماراً، لأنَّ ذلك يمثل نقل هذه الموجودات من شخص إلى آخر لا أكثر ولا أقل.

إنَّما الاستثمار الحقيقي في أن يضاف إلى رأس المال معدات وموجودات جديدة تؤدي إلى زيادة مستوى الدخل، أو إنشاء مشاريع ومعامل -وأبنية- بحيث يحقق الاستثمار موجودات صافية بعد طرح الاستهلاك أو مواد أولية وبيع وسطية أو نهائية، لذلك فإنَّ الاستثمار الكلي يجب أن يتضمن الاستهلاك + الاستثمار الصافي؛ الذي يمثل الإضافات إلى رصيد رأس المال الحقيقي خلال فترة ما.

وهناك أفكار أخرى لـ(كينز) في المضاعف، أي فكرة مضاعف الاستثمار وأسس نظرية للمضاعف، كقسم مكمل لنظريته في الاستخدام، واعتبروها من أهم الإنجازات البديعة لكينز.

ومجمل القول في مدرسة (كينز) الاقتصادية إنها تقوم على ركنين:

أحدهما: الاستخدام؛ أي الإنتاج. والآخر: المضاعف.

ولكن النظرة المادية غالبية على كل مفردة من مفردات هذه المدرسة غيرها من نظيراتها من المدارس المادية.

وعلى أي حال؛ فإنَّ الأول في المفهوم الاقتصادي الوضعي يعني مقدار السلع والخدمات المنتجة في بلد من البلدان أو ما يسمَّى بالنتائج القومي خلال سنة واحدة مثلاً بهدف سدِّ الحاجات وتحقيق الرغبات ورفع المستوى المعاشي لذلك المجتمع أو البلد، ويقاس حجم الإنتاج في الاقتصاد المادي بحجم الدخل القومي، كما يمكن قياسه على أساس صافي الدخل، أو على أساس إجمالي الدخل.

ويعني الدخل الصافي خصم الدخول الحسابية وخصم التلف من الدخل الإجمالي. ولكن ذلك يحتاج إلى إحصاء حجم الناتج وقيمة الخدمات المنتجة فلا بُدَّ من وضع قيم نقدية لتقاس عليها مختلف أنواع السلع والخدمات المنتجة خلال سنة عادة في مستوى عام للأسعار؛ لأنَّها ترتفع وتنخفض عادة خلال فترة زمنية معينة بناء على تقلبات الأسعار بفعل العوامل المتغيرة.

ومن جهة اختلاف نوعيتها جرى تقييم السلع والخدمات على أساس الأسعار الثابتة لا على أساس السعر الواقعي مع الأخذ بنظر الاعتبار أسعار سنة الأساس، فيكون التقدير للمنتج خلال السنة الواحدة بالمقارنة مع سنة الأساس وكشف الزيادة أو النقصان فيه. كما أنَّه يعتبر رأس المال عنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج بالنسبة إلى الاقتصاد المادي إلى جانب العمل، ومن هنا جرت العادة على تقسيم رأس المال إلى:

١- رأس مال شغال متغير.

٢- رأس مال ثابت يتضمن العدد والمكائن والأبنية والمخازن والمواد الأولية والخزين. إلا أنَّ ذلك إنَّما يكون مؤثراً في الإنتاج إذا كانت تلك الأدوات -التي تقدم ذكرها- جارية على طبق الأصول وبدون عوائق، ولكن هناك عوامل مؤثرة على الإنتاج كالبطالة،

ورؤوس الأموال العاطلة عن العمل، والوسطاء وكثرتها، وعدم التخصص والمستوى الاجتماعي والثقافي، ومن المعلوم إنَّ للتخصص وتقسيم العمل تأثير بالغ على الإنتاج وحجمه.

كما أنَّ هناك عوامل أخرى ترتبط مع بعضها فتزيد في حجم الإنتاج، كالتخصص، والتقدم التقني، وتقسيم العمل، ورأس المال، والثروة الطبيعية، والمهارة، وعوامل أخرى تساعد على قيام الإنتاج الواسع النطاق، كسعة السوق وتخصيصها فيؤدي إلى تنوع السلع وتحسين الجودة وتخفيض الأسعار.

والمراد بسعة السوق: حجم المبيعات والصفقات التجارية التي تجري في السوق. كما أنَّ المواصلات والاتصالات السريعة وسهولة النقل والأمن والاستقرار من المطالب الرئيسية للنمو والتطور الاقتصادي وتحسين الإنتاج. ومع ذلك كله لا ننسى الظروف الطارئة كالحروب والحوادث الطبيعية وغيرها التي تغير الاقتصاد بأكمله فضلاً عن عرقلته.

والاقتصادي الكبير مثل (كينز) في خضم هذه المتطلبات والمتغيرات والتصادمات له أفكار ونظريات للوصول إلى الإنتاج المطلوب الذي يتَّصف بالمواصفات الاقتصادية التي تؤدي إلى الاستقرار والرفاهية والمال المضاعف، وهكذا؛ فإنَّ مستوى التوازن الاقتصادي للدخل إنَّما يتحقق عندما الادَّخار يساوي الاستثمار.

وقد امتدح كثيرون نظريات (كينز) وأفكاره، فقال (ديلارا): إنَّ (كينز) كان كاتباً مفكراً أصيلاً، قدَّم أفكاراً لم يتمكن أن يقدمها الآخرون وإنَّما قاموا بتوسعات إضافية لما قدَّمه (كينز)، مثل توسعات (سامولسون) وغيره من الاقتصاديين المعاصرين.

كما أنّ البروفسور (هاري) قدّم فكرة أنّ استقرار الاستخدام ومعالجة البطالة بواسطة الإجراءات الحكومية كان بسبب تحليلات (كينز) ومعالجته، كما في معالجته للمشكلة النقدية، فإنّ (كينز) لم يشارك الكلاسيك في رأيهم بأنّ مهمة النقود مقتصرة على عملية التبادل أو أنّها حيادية بل اعتبر أنّ للنقود وظيفة أخرى كونها مخزن القيم وأنّ الفرد يفضل حيازتها على غيرها من الأموال، كما سيأتي بيان ذلك.

نقد الآراء الكينزية

وعلى أيّ حال فإنّ نظريات وآراء (كينز) لم تسلم من انتقادات الآخرين من الاقتصاديين ومن المدارس الأخرى نذكر بعضاً منها والآخر يظهر عندما نذكر النظريات الأخرى:

١- إنّ تصرفاته بالنسبة للسياسة النقدية كانت سبباً في حدوث التضخم والانكماش النقدي.

٢- القول بأنّ الرأسماليين لا يقدمون على الاستثمار إذا كانت الكفاءة الحديثة لرأس المال منخفضة = صفراً، حتى لو كان معدل سعر الفائدة صفراً.

٣- انتقاد الشيوعيين بأنّ نظرية (كينز) تلفيق نظري استعمل لأغراض (نموزجية).

٤- ما قاله (آرثر.ف. بورنز) المدير لدائرة البحوث الاقتصادية الوطنية الأمريكية؛ بأنّ كثيراً من استنتاجات (كينز) غير مؤيدة بالبحث الإحصائي، وكتب (بورنز) أنّ تدهور الاستثمار يأتي في نهاية الرخاء، وهذا بسبب تدهور الثقة في قابلية ربح الموجودات الثابتة.

٥- انتقاد الاقتصاد الإسلامي على النظامين الكينزي والكلاسيكي بأنّهما فاشلان في جعل الفائدة عاملاً من عوامل التأثير على الديناميكية الاقتصادية والسياسات

النقدية والمالية حتى لو كانت من موارد محرمة أو أموال قذرة؛ مع أن مدرسة (كينز) تنظيمية أكثر من كونها رائدة في تأسيس نظرية اقتصادية، لأنَّ الأدوات والآليات التي استخدمها (كينز) هي كانت موجودة ويستخدمها الناس في نشاطاتهم الاقتصادية وإنَّ كانت مضطربة من غير تنظيم وتنسيق وآراء (كينز) وأفكاره أخرجتها من تلك إلى التنظيم للوصول إلى الأفضل بعد تقدم الصناعة والتكنولوجيا ضمن نظرية مادية بحتة.

ومن هنا لم يكن جميع ما ورد في نظرياته ما يخالف أحكام الشرع الحنيف إلا في بعض الموارد التي لا بُدَّ من تصحيحها وفق مبادئ الدين الحنيف التي سيأتي بيانها إن شاء الله تعالى^١.

ثمَّ إنَّ هيكل النشاط الاقتصادي عند (كينز) يقوم على أساس العلاقات التي توجد بين بعض المتغيرات الاقتصادية، ونظريته تقوم على تحليل كيفية عمل هذا النشاط. والعلاقات التي تحدث عنها (كينز) كثيرة متعددة، مثل ما يقال من أنَّ الدخل القومي يتكون من الاستهلاك القومي الذي يحدده ميل المجتمع على الاستهلاك ومن الاستثمار الذي يتحدّد وفقاً للعلاقة بين الكفاية الحديثة لرأس المال وسعر الفائدة السائد في السوق.

وإنَّما يتحدّد سعر الفائدة تبعاً لعرض النقود والطلب عليها بدوافع التفضيل النقدي أي بدوافع تفضيل السيولة.

أما الكفاية الحديثة لرأس المال فهي تتحدّد بتوقعات رجال الأعمال عن الغلات المستقبلية لرأس المال وسعر عرض رأس المال، وغير ذلك من العلاقات؛ التي هي دخيلة في تكوين

نظرية (كينز) التي تعتبر من أهم النظريات في الاقتصاد الحديث، وقد اتخذها علماء الاقتصاد مقياساً للاقتصاد المثمر وتمييزه عن غيره، وقد أشادوا بهذه النظرية وأخذت قسماً وافراً من الإعلام الغربي والشرقي، وطبقته أكثر الدول ذات الأنظمة المختلفة وظهرت آثارها فيها؛ فكانت في بعض الأحيان جيدة وفي بعض الأوقات سيئة حتى ظهرت نظريات أخرى بديلة تختلف عن نظرية (كينز) في تفسيره المذكور آنفاً.

النظريات البديلة المختلفة عن نظرية كينز:

وهي نظريات متعددة:

منها: نظرية تعادل القوة الشرائية؛ وهي التي تذهب إلى أن سعر الصرف بين عملة وأخرى يكون عند التعادل حينما يكون القوة الشرائية المحلية بسعر الصرف متعادلة، بمعنى أن القوة الشرائية للعملة المحلية داخل الدولة صاحبة العملة يجب أن تتعادل مع القوة الشرائية لها في الخارج، وإن أيّ تغير في القوتين إنما يؤدي إلى تغير القوة الشرائية الأخرى. مثال ذلك؛ فإنّ الدولار الذي يصرف بمائة وعشرين ديناراً في العراق -يوماً ما- يكون عند التعادل إذا كانت السلع التي يشتريها بالدولار في الولايات المتحدة تساوي السلع التي يشتريها بمائة وعشرين ديناراً في العراق. وتقوم هذه النظرية أساساً على التجارة الحرة بين الدول، وقد فرض منظروها في توضيح أسباب التغير في أسعار الصرف بين العملات المختلفة وليس في تحديد القيم المطلقة لهذه الأسعار، ويرى (كاسل) مؤسس هذه النظرية أن انخفاض أسعار الصرف للعملات المختلفة بعد الحرب ينشأ عن التضخم الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية المحلية لهذه العملات، وهو التضخم الذي ينشأ نتيجة الموازنات العامة غير المتوازنة في الدول المتحاربة والتي يترتب عليها زيادة النقد المتداول بسبب التوسع في الإنفاق الحكومي الحربي.

ولكن هذه النظرية وإن صحّت في بعض الأوقات ولكنها لم تكن كذلك في كثير من الموارد، إذ إنّ الخبراء الاقتصاديين قد حدّدوا سعر صرف أيّ عملة يتحدد وفقاً لعرضها والطلب عليها في سوق الصرف الأجنبي، فهو - لذلك - يرتبط بالقوى التي تؤثر على ميزان المدفوعات، وهي قوى ترتبط بمستوى النشاط الاقتصادي الداخلي من حيث الأسعار والإنتاج، وإنّ ارتفاع الأسعار المحلية يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، وهذا الارتفاع في الأسعار يؤدي إلى نقص الطلب الخارجي على المنتجات المحلية وبالتالي على عملة الدولة فينخفض سعر صرفها، أي تنخفض قوتها الشرائية في الخارج أيضاً.

ومن المعلوم إنّ كثيراً من الخدمات والسلع التي تنتجها الدولة لا تدخل ضمن التبادل الخارجي، ولذلك فأسعارها لا يمكن أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد أسعار الصرف، مضافاً إلى ذلك إنّ من الصعب بل من المستحيل قياس القوة الشرائية لعملة ما بالنسبة للقوة الشرائية لعملة أخرى، لأنّه من الصعب تحديد مجموعة السلع التي يمكن مقارنة القوة الشرائية للعملة على أساس أسعارها، وكذلك صعوبة تحديد مستوى أسعار هذه السلع في كلّ من الدولتين.

كما إنّّه يضاف إلى ذلك أنّ المستجدات السياسية التي تفرض الحصار والعقوبات الاقتصادية التي تعتبر نَحْوَ من الإرهاب الاقتصادي الذي تمارسه بعض الدول الاستعمارية والمنظمات الدولية، فإنّ لهما التأثير المهم في اقتصاديات الدول الأخرى وصعود أسعار العملات أو هبوطها من دون ملاحظة الإنتاج وغيره مما له التأثير في التعادل، كل ذلك مما يجعل من المستحيل أن يدوم التعادل أو تحديد قيم العملات أو تعادلها بل الإنتاج المحلي وغير ذلك مما له التأثير على هذه النظرية.

ومن جميع ذلك يظهر بوضوح أنَّ المقارنات الدولية على أساس أسعار الصرف الجارية تكون مضللة، فلا بُدَّ من التحفظ من الإعتماد على تلك النظريات إلا عند الضرورات. ومنها: نظرية الدخل القومي؛ والمراد بالدخل القومي هو المقياس للقيمة النقدية للتدفق الكلي للسلع والخدمات التي ينتجها النشاط الاقتصادي في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة -كسنة مثلاً-، ويمكن حساب الدخل القومي بثلاثة طرق تؤدي جميعاً إلى نفس القيمة إذا توفرت الإحصاءات الدقيقة عن العناصر المختلفة التي تحتاجها كل طريقة من هذه الطرق.

الطريق الأول: حساب مجموع قيم السلع والخدمات التي أنتجت خلال عام مع تصحيح هذه القيم؛ آخذين في الاعتبار الضرائب غير المباشرة والإعانات، وكذلك المبيعات بين المؤسسات، وذلك لتفادي الازدواج في الحساب، حتى لا تحسب قيم معينة مرتين أو أكثر.

الطريق الثاني: حساب مجموع ما دفع من دخول للقطاع المنزلي في مقابل ما قدمه هذا القطاع من خدمات إنتاجية (العمل بكل أنواعه، وفوائد المدخرات التي قدّمها، وريع الأرض التي يمتلكها، وأرباح المشروعات التي يمتلكها) ويضاف إلى ذلك الأرباح التي احتفظت بها المؤسسات كاحتياطات.

الطريق الثالث: حساب مجموع ما أنفق على السلع الاستهلاكية وعلى السلع الإنتاجية مضافاً إليه الإنفاق الحكومي، وإنفاق المقيمين في الخارج على شراء السلع والخدمات التي تنتجها الدولة. ويطرح من ذلك ما أنفقه المقيمون في الدولة على شراء السلع والخدمات من الخارج.

والمفروض أن تتساوى النتائج التي نصل إليها باستخدام هذه الطرق الثلاثة؛ حيث أن مجموع ما ينفق على السلع والخدمات لا بُدَّ أن يساوي قيمة المبيعات من هذه السلع والخدمات خلال مدة معينة. وهذه القيمة بالتالي يجب أن تساوي مجموع ما أنفقته المؤسسات على إنتاج هذه السلع والخدمات، أي مجموع الأجور والمرتبات والفوائد والأرباح والريع، والأرباح غير الموزعة والتي تحتفظ به المؤسسات كاحتياطيات. إلا أنه من الناحية الواقعية تؤدي مشاكل القياس إلى اختلاف النتائج والقيمة وغير ذلك من المشاكل التي تحدث بين الطرق الثلاثة المتقدمة.

وقد حاول علماء الاقتصاد حلّ تلك المشاكل، ومنهم الاقتصادي المعروف (كينز) في نظريته المعروفة.

وعلى أيّ حال؛ فإنّ نظرية تحديد الدخل القومي تفسّر العوامل التي تحدد مستوى الدخل القومي في وقت معين، والتي تعمل على تغيير هذا المستوى خلال الزمن. لقد كان (كينز) أول من عمل على صياغة هذه النظرية في صورتها الحديثة، وعلى أن بعض الاقتصاديين أضافوا إليها أو عدّلوا بعض الأمور فيما بعد.

أما الدخل القومي فهو يتوقف على الطلب الكلي، كما يتوقف جزء من هذا الطلب الكلي على الدخل القومي (أي الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري إلى حدّ ما، والإنفاق الحكومي)، والجزء الآخر يتوقف على سعر الفائدة أي: (الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري).

وسعر الفائدة بدوره يتوقف على عاملين؛

أحدهما: تدفق المدّخرات والطلب عليها. أي: الاستثمار.

والآخر: حالة سوق الأوراق المالية الحاضرة؛ من حيث تأثيرها برغبة الأفراد في الاحتفاظ بهذه الأوراق أو الاحتفاظ بالنقد - كنقد سائلة - والعرض الكلي للنقد الذي تقدّمه الحكومة والمصارف (الائتمان المصرفي) الذي تحصل عليه المؤسسات والقطاع المنزلي لتمويل عمليات التبادل العادية، والاحتفاظ بها كنقد، أي: كمستودع للثروة، والطلب على النقد لمواجهة هذه الأهداف المختلفة يجب أن يتعادل مع العرض الكلي لها.

ويتحقق التوازن بالنسبة للدخل القومي عندما يكون مستوى هذا الدخل بالإضافة إلى مستوى سعر الفائدة قادراً على تحقيق التوازن في السوق السلعي - سوق السلع والخدمات - وكذلك السوق النقدي - عرض النقد والطلب عليها من أجل المعاملات والمضاربات والإحتياط -. ويعتقد (كينز) أنّ مثل هذا التوازن يمكن أن يتحقق عند مستوى التوظيف دون التوظيف الكامل، ولذلك يرى أنّ البطالة المستمرة التي تميزت بها السنوات الأولى من الثلاثينيات هي وليدة الحركة العادية للنشاط الاقتصادي.

وقد أثار هذا الرأي الجدل والنقاش عند الاقتصاديين، وإن كان هذا النقاش نظرياً لا أهمية له من حيث أنّ من المؤكد أنّ النشاط الاقتصادي إذا ابتعد عن التوظيف الكامل لا بُدَّ أن يعود إليه وإن كان يحتاج وقتاً طويلاً إلا أن تدخل الحكومة لتسريع عودته. ومن أجل ذلك تظهر الأهمية العملية لاقتراحات (كينز) حول الإنفاق الحكومي وأهميته من حيث علاج البطالة العامة التي تصيب النشاط الاقتصادي بالرغم من توازنه التي قد تستمر

وقتاً طويلاً إذا لم تتدخل الحكومة بالتوسع في إنفاقها وبالوسائل النقدية المختلفة التي تحفز المستثمرين على التفاؤل والتوسع في استثماراتهم تبعاً لذلك حتى يرتفع مستوى الدخل القومي ويحقق التوظيف الكامل.

إلا أن الذي ينبغي التنبيه عليه أن هذه النظرية وغيرها تعتمد على النظرة العامة في الاقتصاد المادي بجميع صورها. وسيأتي نقاش ذلك في محله.

ومنها: النظرية السلوكية للمؤسسات؛ وهي النظرية التي تحاول تطوير النظرية التقليدية الخاصة بالمؤسسات؛ حيث تأخذ في الاعتبار الحقائق الحاضرة في كل دولة تعمل فيها هذه المؤسسات.

ثم إن معظم المؤسسات القائمة في الوقت الحاضر هي مؤسسات كبيرة ذات إدارة وتركيب إداري معقدة، وهي في الغالب تخضع لإدارة بيروقراطية، ولكن النظرية الفرضية الكلاسيكية ترفض أن تكون المؤسسات تحاول تحقيق أكبر ربح ممكن.

وطبقاً لهذه النظرية تتكون المؤسسة من فئات فرعية؛ المدراء، العمال، حملة الأسهم، العملاء، وكل هذه الفئات لها أهداف، وقد تتعارض هذه الأهداف، فإن رفع الأجور -مثلاً- يعني ارتفاع الأسعار وانخفاض الأرباح، ولذلك يكون الهدف العام للمؤسسة هو التوفيق بين هذه الأهداف جميعاً من دون أن تضع نصب عينها مقدماً العمل على تحقيق أكبر ربح ممكن.

وعلى الرغم من أن هذه النظرية تبدو واقعية إلى حد كبير إلا أنها لم تجد قبولاً كبديل للنظرية التقليدية، حيث أنها لا تزال في حاجة إلى إثبات قدرتها على إمكانية التنبؤ عن سلوك السوق وعن توزيع الموارد بين المؤسسات والصناعات المختلفة بالدقة التي تزودنا بها النظرية التقليدية.

ومنها: نظرية الوضع الثاني الأفضل؛ وهي النظرية التي تعالج الأوضاع التي لا تسود فيها المنافسة الكاملة للنشاط الاقتصادي في مجموعة. وبتعبير آخر؛ الأوضاع التي تنشأ نتيجة عدم إمكانية تحقيق التوازن الخاص بالمنافسة الكاملة، فإذا لم يستطع جزء من النشاط الاقتصادي أن يحقق التوازن الذي يرتبط بالمنافسة الكاملة بسبب خضوعه للاحتكار -مثلاً- يكون الوضع الأمثل للقطاعات الأخرى أن تنظم نشاطها ليس على أساس المنافسة الكاملة.

ولكن هذه النظرية ليست إلا فرضية تجريدية، وإن كان لها بعض الأهمية بالنسبة للصناعات المؤممة، كذلك بالنسبة للسياسة الجمركية المثلث في التجارة الدولية، حيث يمكن أن نقول بأن الصناعات المؤممة لا يجب أن تتبع سياسة التسعير وفق التكاليف الحدية، وإن التجارة الحرة ليست هي السياسة المثلى في عالم تسوده الاحتكارات والقيود. ومنها: نظرية كينز في النقود؛ وقد عرفت فيما تقدم أنها تختلف عن غيرها؛ فإن الكلاسيك يعتبرون سعر الفائدة ثمناً للامتناع عن استعمال النقود، أو ثمناً للدّخار، بينما يعتبر كينز سعر الفائدة ظاهرة نقدية، فهو ثمن استعمال النقود، فتكون الفائدة الثمن الذي يدفعه المقرض جراء استعمال النقود، أو تكون عوضاً يحصل عليه المقرض لقاء تخلّيه عن السيولة النقدية لأجل معين.

كما أن سعر الفائدة عند كينز يعتمد على قوة التفضيل النقدي؛ فكلما ازداد دافع التفضيل النقدي زاد سعر الفائدة، وإن المقرضين لا يتخلّون عن نقودهم إلا إذا كان معدل سعر الفائدة مغرياً، فيكون سعر الفائدة عند كينز دالة التفضيل النقدي، وتمثل السيولة النقدية عند الأفراد جانب الطلب على النقود، ويتحدد معدل الفائدة بالعرض والطلب على النقود.

وأنَّ الأخير في الفكر الكينزي يقع لثلاثة دوافع:

١- دافع المعاملات.

٢- دافع الحيلة والحذر.

٣- دافع المضاربة.

فإذا زاد عرض النقود فإنَّ سعر الفائدة عند كينز يهبط إلا أنَّه لا ينزل إلى حدٍّ معين وهو حدَّ (فخ السيولة).

أمَّا المدارس الأخرى الاقتصادية التي ظهرت في أمريكا فهي ثلاث:

١- المدرسة النقودية.

٢- مدرسة التضخم الركودي.

٣- مدرسة التوقعات العقلانية.

ولكل واحدة منها نظريات ومناهج اقتصادية جديدة أدَّت إلى تطور العلوم الاقتصادية؛ لا سيما بعد إدخال الحسابات القياسية والرياضية والجداول الإحصائية كأساس للمقاربة في صيغ المعلومات، وبعد بيان رأي كينز والمدرسة الحديثة والمدرسة الكلاسيكية في مهمة النقود والفائدة.

المدرسة النقودية

تمهيد

يصعب العثور على تعريف جامع للنقود؛ لاختلاف علماء الاقتصاد فيه، ولكن يمكن الوصول إلى مفهوم اقتصادي لها من الأهداف التي رسمها الاقتصاد الوضعي للنقد وهي ثلاثة أهداف ووظائف مهمة:

أ- مقياس القيم باعتبارها وحدة حسابية.

ب- وسيلة للمبادلات والتعويض والوفاء للديون وتسديد المشتريات.

ج- مخزن للقيم والثروة.

وقد قال فريدمان^١: إنَّ النقود ذات فائدة كبيرة في تنظيم العلاقات الاقتصادية ولمعيشتنا في المجتمع تتصف بالمرونة في قابلية التسديد والإرضاء والقبول، ولها قوة الإلزام والوفاء.

وهل يقوم شيء آخر مقام النقود في مهامها وفؤادها؟!

ذهب بعض الاقتصاديين إلى ذلك فقال إنَّ كلَّ ما يعمل عمل النقود ويقوم بوظائفها فهو من النقود ويقوم بوظائفها. لكن لنا كلام في هذا الموضوع سيأتي بيانه.

كما أنَّ للغزالي كلام في النقود ذكره في كتابه (إحياء العلوم) يبين فيه وظائف النقود سيأتي نقله في الموضع المناسب إن شاء الله تعالى.

والذي نستفيده من مجموع كلمات المختصين في الاقتصاد؛ إنَّ النقود وسيلة إلى كلِّ غرض وهدف، ولا غرض فيها بنفسها، وهذا الذي أثبتته الدين الحنيف.

١. الاقتصادي المعروف.

مكونات النقود

في عصرنا الحاضر تتألف النقود من العملة، والودائع المصرفية عند الطلب، والودائع المصرفية الثابتة أو المؤقتة، والنقود الورقية الصادرة من البنك المركزي، وصكوك البنوك التجارية، وغير ذلك.

فإنَّ كلَّ ذلك تعتبر موجودات سائلة. أمَّا الصكوك والحوالات المصرفية فهي تقوم مقام النقود، ويمكن تحويلها إلى نقود.

كما أنَّ هناك أشياء أخرى قريبة من النقود أو شبيهة بها مثل السندات والأسهم، كذلك الأذونات الخزنية، والأذونات المطابقة لها أو كمبيالات وشهادات التأمين وغيرها.

النظريات النقودية

١ - نظرية فيشر:

وهي النظرية التي تبين العلاقة بين كمية النقود في اقتصاد ما والمستوى العام للأسعار، وقد بدأت بالمطابقة المعروفة بمعادلة (فيشر) في الصورة $(MV=PT)$ حيث (M): كمية النقود (أي: الأرصدة النقدية)، (V): السرعة الداخلية لتداول النقود، (P): المستوى المتوسط (العام) للأسعار مُقاساً بالأرقام القياسية، (T): قياس معين لإنتاج السلع والخدمات الأرقام القياسية للكميات المنتجة، أي الرقم القياسي للدخل القياسي للدخل الحقيقي. وهذه المعادلة ليست إلا متطابقة؛ حيث أنَّ الطرف (MV) يقيس القيمة النقدية لجميع المبادلات التي تمت خلال فترة معينة (سنة مثلاً). أمَّا الطرف الآخر (PT) فيقيس القيمة النقدية للسلع والخدمات التي أنتجت خلال نفس الفترة الزمنية والتي تمَّ

تبادلها في الأسواق، هذان الطرفان ليسا إلا وجهين لشيء واحد، وعلى أساس فرضيات معينة، كما يأتي بيانها.

وقد استقر رأي الاقتصاديين بعد دراسة وافية في موضوع النقود وتحديد قيمتها ومستوى الأسعار وغيرها على أن العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار هي علاقة عكسية، أي كلما ازدادت الكمية النقدية فإن مستوى السعر يزداد أيضاً. وقد أوضح (فيشر) ذلك بأن (النقود في التداول + أشباه النقود في التداول × سرعة دورانها مقسومة على حجم المعاملات = السعر).

وقد اعترض كثير من الاقتصاديين على معادلة (فيشر) المتقدمة، فقال (كينز) إنها لا تناسب العصر، لأن نسب الكمية النقدية متغيرة ومتداخلة وأن حجم المعاملات يرتفع وينخفض. وقال البرفسور (هالم) إن سرعة دوران النقود اصطلاح متحرك غير قابل للمقارنة. كما يرى (كراوزير) أنه قد لا ترتفع الأسعار على رغم زيادة الكمية النقدية؛ لأنها تهمل تأثير معدل الفائدة على الأسعار وأن نظرية (فيشر) لم تأخذ لنظرية الطلب على النقود من أجل المضاربة باعتبار أن الطلب على النقود يكون ثابتاً في تقدير فيشر. وقال (دون باتنك) أن فيشر أهمل قاعدة توازن النقد ولم يعطها إلا قليلاً من الأهمية. كما أن نظرية (كامبردج) النقدية التي لها متابعون من الأساتذة منهم (كينز) تخالف نظرية (فيشر) في الكمية النقدية.

٢- نظرية كامبردج:

اعتقد أصحاب هذه النظرية بأن الذي يحدد قيمة النقود هو العرض والطلب عليها في نقطة زمنية بواسطة البنك المركزي، وذلك لأن قرارات الأفراد ومشاعرهم مخفية لا يمكن

ضبطها والإحاطة بها، ولذلك يلعب الطلب على النقود دوراً رئيساً في تحديد قيمتها، والطلب على النقود يتم لأسباب ودوافع ثلاثة، هي: دافع المعاملات ودافع الاحتياط ودافع المضاربة. والمعادلة التي وضعها مارشال هي $(M=KPY)$ حيث أن (M) : ترمز إلى عرض النقود، و (K) : ترمز إلى نسبة المعاملات إلى الدخل، وإن (P) : تساوي معدل السعر، وإن (Y) : تمثل الدخل الإجمالي للقطر، وعلى ضوء هذه المعادلة المارشالية فإن $(P=M/KY)$.

أما (بيجو) فقد وضع معادلة نقدية أخرى لميزان التعادل وهي $(P=KY/M)$. حيث أن (P) : تمثل الشرائية للنقود، و (K) : تمثل مقدار نسبة الدخل الحقيقي الذي في التعامل، و (Y) تمثل ما يحتفظ به الأفراد من الدخل، و (M) تمثل الوحدات الواقعية من النقود القانونية.

ويعتقد (بيجو) إنه إذا ازدادت كمية النقود تزداد الأسعار، فإذا ازداد عرض النقود ثلاثة أضعاف فإن قيمة النقود تراجع إلى الثلث، وأن الناس سيحتاجون إلى النقود؛ لأن لها قوة شرائية لتسديد معاملاتهم، وإن الطلب على النقود يعتمد على أذواق الأفراد ومقدار ثروتهم كذلك على مقدار رغبتهم في الاحتفاظ بالنقود. ولا بُدَّ من إعطاء هذه الحالات على أنها ثابتة من أجل معرفة قيمة النقود وعلى هذه الأساس يكون مستوى السعر للوحدة النقدية $(P=N/K)$ باعتبار أن (N) : تمثل السيولة النقدية الكلية في التداول، وأن (K) : تمثل الوحدات النقدية، وإنها ثابتة في المقدار.

إلا أن (كينز) اعتبر أن معادلته هي المفضلة؛ لأنها تستطيع أن تستوعب حالات الودائع المصرفية والموازن النقدية؛ لا سيما وأن الناس تحتفظ بكمية من النقود تكون خارجة عن سيطرة السلطة النقدية. ويمكن على هذا الأساس صياغة المعادلة التي ذهب إليها (بيجو) كالآتي $(N=P(K+K_1))$. حيث أن (N) تمثل الكمية النقدية، وأن (K) تمثل سعر النقد المتداول، (K_1) تمثل الودائع المصرفية.

وهكذا يكون الطلب في المعادلة الكينزية معتمداً على معطيات أخرى نفسية وظروف وتوقعات على الاستهلاك واستعمالها للمتاجرات أي الادّخار والاستثمار، وحينئذٍ افترض أن (K) للنقود المخصصة للتداول، و (Y) يمثل الدخل الثابتين، في حين أن ثباتهما لا يتحقق حتى في الفترة القصيرة. وعليه؛ فإن مستوى سعر النقود لا يمكن التنبؤ به، ولا يمكن تحديد توضيح السلوك التلقائي.

كما أن في مدرسة كمبرج أهملت تأثير سعر الفائدة والخصم وآثار النشاط الاستثماري والادّخار والنتائج والاستخدام والدخل على القيمة النقدية. كما أهملت تأثير الأخلاق والسلوك الفردي والعادات البشرية في التحليل.

وانتقد (باتنكن) مدرسة كمبرج لفشلها في التمييز بين سوق السلع وسوق النقد، وقال: إن هبوطاً في مستوى السعر سوف يزيد القيمة الحقيقية للموجودات النقدية في التداول، وعندما يزداد الطلب على النقود فإن الطلب على السلع والخدمات ينقص، ولذلك فقد قدم (باتنكن) فرضية الرصيد الحقيقي المملوك من قبل المجتمع وأثره في الطلب على السلع، فإن الأخير عند (باتنكن) يعتمد على الرصيد الحقيقي وعلى الأسعار النسبية فإذا ارتفع السعر فإن الرصيد الحقيقي يضعف أي تضعف القوة الشرائية عند مالكي النقود.

هذه جملة من آراء وأفكار الاقتصاديين التي ظهرت في مدرسة كامبردج النقدية التي تُدعى بالنظرية النقدية الكلاسيكية. وفي خضم تلك النظريات نشر كينز كتابه المعروف (النظرية العامة) عام ١٩٣٦ م.

وقد ناقش الاقتصاديون في جامعة شيكاغو النظرية النقدية الكلاسيكية، وأفكار مدرسة كامبردج النقدية ومنهم (ميلتون فريدمان) المعروف في الأوساط الاقتصادية المالية والنقدية. وقد امتازت نظرية شيكاغو النقدية عن نظرية مدرسة كامبردج بأنّها أدخلت في تركيبها النظري نظرية القيمة.

لكن البرفسور (فريدمان) أعطى نظرية شيكاغو النقدية قوة عندما أعاد صياغتها ونشرها عام ١٩٥٦ م، فبرزت المدرسة أو الثورة النقودية.

والمدرسة النقودية

عرفت آنفاً إنّ أهمّ مشكلة تكون في الأجور والأسعار هي تذبذبها لدى الوحدات الاقتصادية، والسبب عند المدرسة النقودية يرجع إلى عوامل النقود، وبهذا خالفت مبادئ المدرسة الكينزية؛ التي تذهب إلى أنّ تغيرات الكمية النقدية تعتمد على حجم الطلب الفعّال وأثره على الاستخدام؛ الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار كلّما زاد حجم الاستخدام، ولذلك اعتبر (كينز) أنّ الأسعار تتغير إذا تغيرت الكمية النقدية، وأنّ زيادة الاستثمارات سترفع الطلب الفعّال عن طريق تأثير المضاف مما يؤدي إلى زيادة الدخل والنتاج والاستخدام.

بينما يرى (فريدمان) أنَّ الطلب على النقود يعتمد على عوامل ثلاثة رئيسية:

١- مقدار الثروة المملوكة بأشكال نقدية مختلفة.

٢- العوائد المتأتية من أشكال الثروة المختلفة.

٣- أي شكل آخر من أشكال النقود يُميز بحساب الكمية النقدية / السعر.

فإنَّ في رأي (فريدمان) أنَّ النقود لها قابلية الخزن والامتلاك كسلعة من السلع مرغوبة في ذاتها، وأنَّ الطلب على النقود يمثل الطلب على أية سلعة مستدعية، وأنَّ الزيادة في عرض النقود يؤدي إلى حصول التضخم، وأنَّ الركود التضخمي يعدُّ ظاهرة نقدية، وقد حدّد (فريدمان) النقود السائلة بثلاثة أشكال:

١- نقود في التداول. وهي التي يحملها الأفراد معهم أو يضعونها تحت تصرفهم.

٢- الودائع عند الطلب في البنوك.

٣- الودائع المؤقتة.

ثمَّ أنَّ (فريدمان) يعتبر أنَّ الدخل يتكون من مجموع الدخل الإسمية ومعدلات العوائد المتوقعة من الثروة التي يملكها الشخص خلال حياته.

كما يعتقد أنَّ الثروة يمكن تقديرها والاحتفاظ بها على هيئة:

النقود ويرمز لها (M)، أسهم وسندات (B)، حقوق (E)، سلع طبيعية (G)، رأسمال شخصي (H). وهذا التقسيم يجري عادة للثروة لغرض التمييز في منافعها وعوائدها، فإنَّ النسب تتغير بالنسبة إليها.

إنَّ النقوديين من مدرسة شيكاغو وإن كانوا يشاركون أصحاب نظرية كمية النقود في مدرسة كمبريدج في أنَّ أهمية النقود تظهر في (كونها نظرية طلب) لأهمية الطلب على

النقود ومعدّل أسعار الفائدة؛ بمعنى أنّ هناك علاقة بين ما يرغب به الجمهور للاحتفاظ به كأرصدة نقدية حقيقية وبين استعماله واستخدامه للحصول على عوائد من متغيرات تؤدي إلى تغيرات في الدخل والأسعار، فإنّ كلما ارتفعت الأسعار زادت الحاجة إلى النقود، ويطلب ذلك مضاعفة الأرصدة النقدية الاسمية لكي نحافظ على نفس القوة الشرائية للسلع والخدمات.

واعتقد (فريدمان) أنّ النقود تُعطي ريعاً ضمناً فيما يوفره من ملائمة للنشاط الاقتصادي، أمّا الموجودات الأخرى النقدية، كالسندات والأسهم والسلع المادية فإنّها تعطي ريعاً صريحاً، ولذلك فإنّ فرصة الاحتفاظ تقاس بالمقارنة بين الريعين المزبورين.

كما إنّ (فريدمان) يعتبر معدل سعر الفائدة هو مقياس العوائد من الثروة، وإنّ ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى انكماش الطلب على النقود، وإنّ التضخم يجعل الطلب على النقود ضعيفاً؛ لأنّ الطلب على النقود هو دالة لثلاثة عوامل أساسية حسب رأيه:

١- الدخل الدائم.

٢- العوائد أو (الربح) من الموجودات البديلة عن النقد.

٣- معدل العوائد المتوقعة من المتغيرات في الأسعار.

فإنّ عندما يزداد الطلب على النقود تتغيّر قيم الأرصدة النقدية بصورة متناسبة مع المستوى العام للأسعار.

ولقد اعتبر (فريدمان) معادلة الطلب على النقود في أيّ صيغة من الصيغ النقدية يمكن تعديلها وتغييرها بصورة تناسبية مع صيغها نسبياً، بحيث يمكن إعادة صياغة المعادلة بصورة أخرى وصيغة ثانية.

كما إنه يرى أيضاً أنه بسبب ردود الفعل التي تحدثها السلطات النقدية يكون عرض النقود غير مستقر في حين أن الطلب على النقود يجب أن يكون مستقراً نسبياً. فإذا زاد البنك المركزي عرض النقود عن طريق شراء سندات فإن الناس الذين باعوا سنداتهم سيكون لديهم كمية من النقود السائلة بالنسبة إلى دخلهم المستديم وسيفضّلون شراء سلع استهلاكية أو يصرفونها على الخدمات لغرض المحافظة على قيمة موجوداتهم وأرصدتهم. وبالنسبة إلى (فريدمان) فإن أيّ تغيير في الموجود النقدي يسبّب تغيراً متناسباً في مستوى السعر أو الدخول أو كليهما.

الانتقادات على النقوديين

أثارت نظرية (فريدمان) في كمية النقود جدلاً بين الاقتصاديين؛ لا سيما الماليين منهم، نذكر بعضاً من تلك الانتقادات؛

منها: إن (فريدمان) في كمية النقود استعمل التعريف الموسع للنقود، بحيث أدخل فيه السيولة النقدية والودائع عند الطلب والودائع الزمنية المودعة بفائدة لدى البنوك التجارية، فعندما يرتفع معدل سعر الفائدة على الودائع الزمنية يكون الطلب عليها مرتفعاً، فيكون معدل العوائد لمثل هذه الصيغة من النقود مقيد بمقدار الطلب عليها.

ومنها: إعتبار (فريدمان) النقود سلعة متفوقة بما ترفدها الودائع المؤقتة، ولو أن ذلك يعتمد على أحوال وظروف معينة.

ولما كانت الثروة الفردية مكوّنة من أشكال نقدية متغيرة وغير متجانسة، فإن الدخل هو مقياس الثروة كما قال (جونسون) بأن الدخل يمثل قيمة الثروة الحاضرة.

ومنها: إنَّ معدّل سعر الفائدة واحد، فوجوده كذلك يؤثر على متغيرات دالة الطلب على النقود، لذلك أخذ (فريدمان) على أنَّ عرض النقود يكون ثابتاً والطلب عليها يكون متغيراً. وإنَّ عرض النقود يمكن أن يتغير بواسطة السلطة النقدية.

لأنَّ القروض المصرفية تعتمد على الودائع المصرفية والاحتياطي، كذلك فإنَّ المصارف التجارية تخلق النقود لأجل الإقراض معتمدة على الودائع المصرفية واحتياطي الودائع وعلى الاقتراض من البنوك التجارية الأخرى أو من الاحتياطي المركزي، أو عن طريق بيع وشراء السندات.

ومن أجل ذلك فإنَّ التوسع الكبير في الصيغ النقدية التي رسمها (فريدمان) جعل النظرية الكمية للنقود متكاملة؛ لأنَّه أدخل مكونات الثروة جميعها في صيغ نقدية بحيث أصبحت المتغيرات والتوقعات في مستوى الأجور والأسعار تعتمد على قرارات الأفراد والسلطة النقدية.

ومنها: إنَّ السياسيين - كما يعتقد (فريدمان) وجماعته من النقوديين - يعملون لإرضاء الجمهور في اتّخاذهم القرارات النقدية والمالية، وإنَّ هذه القرارات تخلق اضطراباً في أسعار السلع والخدمات المعروضة وفي الأجور، بل قد تحدث تلك القرارات في أسعار السلع والخدمات المعروضة وفي الأجور، وإنَّ كانت في تلك القرارات المصمّمة توازناً جزئياً إلا أنَّها لا تستطيع أن تسيطر على جميع الأعمال؛ لأنَّ تلك القرارات تقوم على أساس افتراضي وتوقعات قد لا تكون رشيدة.

فليس من المحتم أن تؤدي زيادة حجم النقود إلى زيادة الطلب على الاستخدام وعلى شراء السلع؛ لأنَّ هناك أذواق عديدة وتفضيلات متشعبة ومتغيرات كثيرة تؤثر في الأجور والأسعار بحيث لا يمكن حصرها.

ومنها: اقتراح (فريدمان) -لعلاج ذلك- على السلطات النقدية أن تقدّر النمو النقدي المعتمد على النمو الاقتصادي لكي يكون لها أرضية ثابتة لتحديد الكمية النقدية بحيث لا تسمح للنقود أن تكون مصدراً للاضطراب الاقتصادي. وأن تتخذ سياسة واحدة للعمل فيما يتعلق بالكمية النقدية، بحيث تجري الزيادات في الكمية النقدية بمعدل سنوي ثابت (٣٪ - ٥٪) سنوياً دون إحداث آثار تضخمية بسبب التخمينات التقديرية التي يعتمدها القائمون على الأنظمة النقدية؛ هذا ما ذكرته الأنظمة الاقتصادية.

لكن من أهم الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى هذه المدرسة رأي الدين الحنيف؛ الذي ينكر سعر الفائدة ويحرم الربا، ومن أجل هذا يكون الاقتصاد مستقراً نسبياً، بعيداً عن التقلبات التي تحدث كارتفاع وانخفاض أسعار الفائدة وما يترتب عليه من الآثار السلبية، وحينئذ تكون زيادة الكميات النقدية بنفس نسبة النمو في الدخل القومي السنوي، وذلك لأنَّ الاقتصاد الإسلامي يعتبر سعر الفائدة معوقاً للنمو الذي يكون سبباً في حدوث الأزمات والاضطرابات في الأسعار والأجور؛ لأنَّه العامل في تكوين التركيز الرأسمالي، كما يؤدي إلى التخزين والاحتناز وإلى المنافسات والمقاطعة والاحتكار.

مدرسة التضخم الركودي

إنَّ أهم مشكلة يعانيها الاقتصاديون والسياسيون هي التضخم الذي عرفه الكلاسيكيون الجدد بأنَّه ازدياد الأسعار المطرد، واعتبروه وباءً محطماً للاقتصاد. وقد برزت ظاهرة التضخم الركودي في الدول الأوروبية المتطورة.

وقد ذهب النقوديون في جامعة شيكاغو إلى أنَّ التضخم ظاهرة نقدية ينتج من زيادة النقدية على الناتج، إلا أنَّ بعض أنصار المدرسة الكنزية المحدثين مثل جون هكسن وغيره لم يوافقوا على القول بأنَّ التضخم هو نتيجة أو ظاهرة عرض النقود، أو تفوق الكمية النقدية على الناتج، فعرفوا التضخم بأنَّه؛ إطراد الزيادة في الأسعار.

وكيف كان؛ فإنَّ ارتفاع الأسعار ودوامه ذو خطورة كبيرة، فإذا كان الارتفاع بمعدل (٣٪ أو ٤٪ أو ٦٪) سنوياً؛ فإنَّه يوصف بأنَّه تضخماً مطرداً، أمَّا إذا كانت نسبة التضخم السنوي بمعدل (١٠٪ أو ٢٠٪ أو ٣٠٪) فيعد ذلك تضخماً مهلكاً، كما حدث في ألمانيا عام (١٩٢٣ م) وفي الصين سنة (١٩٢٩ م) وغيرها من الدول.

وربما تعطي السلطات التضخم حريته الطبيعية فيكون (مفتوحاً). كما تتدخل السلطات فتستعمل الإجازات والسيطرة السعرية، وتتدخل في ميكانيكية السوق، وحيثُ يكون التضخم (مكبوتاً). والشائع المعتاد أنَّ الفجوة التضخمية تحدث بسبب تفوق العرض على الطلب لعجز الدخل المخصص للإنفاق من استيعاب الناتج الكلي. ثمَّ إنَّ التضخم له أقسام وأسباب:

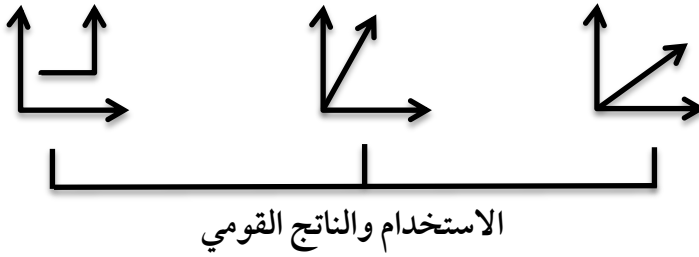
١ - التضخم المسحوب بالطلب

فسر علماء الاقتصاد فائض الطلب بزيادة الأجور بمعدل أكبر من زيادة إنتاجية العمل، وتحدث البطالة عندما يكون الطلب الكلي غير كافٍ لشراء ناتج الاستخدام التام، أي عندما تكون العوامل الإنتاجية مستخدمة على أوسع نطاق.

أمَّا معدل التضخم فيتوقف على معدل خلق النقود الجديدة مع الأخذ بنظر الاعتبار التعديلات في مستوى التوظيف الكامل وسرعة دوران النقود.

ولذلك فقد عزى أصحاب النظرية الكمية الحديثة للنقود وعلى رأسهم (فريدمان) التضخم على أنه ظاهرة نقدية.

وإذا أردنا بيان ذلك في مثال فإنَّ منحنى العرض الكلي عند الكنزيين المحدثين يكون أفقياً، ولدى النقوديين يكون العرض الكلي عندهم شديد الانحدار، وأقرب إلى العمودي عند الكنزيين التقليديين، كما في الأشكال الآتية:



٢- التضخم المدفوع بالكلفة

ويتسبب هذا النوع من التضخم من ارتفاع تكاليف الإنتاج، كالزيادة الجبرية في الأجور بتأثير النقابات، أو عن زيادة الأرباح من قبل أصحاب العمل. فإنَّ زيادة الأجور بصورة أسرع من الزيادة في إنتاجية الاستخدام يؤدي إلى رفع كلفة الإنتاج والسلع والخدمات، فالأجور العالية تمكن العمال من شراء سلع أكثر من السابق حتى تتفاقم الحالة إلى الأسوأ كلما استمر تصعيد الأجور.

كما إنَّ أصحاب المشاريع يسعون إلى زيادة أرباحهم فيرفعون أسعار منتجاتهم، إلا أنَّ هذا العامل أخف من العامل الأول الذي يسبب رفع الكلفة.

ولكن انتقدت نظرية ارتفاع الكلف من عدة جهات:

أ- إنَّ تضخُّم ارتفاع الكلف يختلط مع مشكلة البطالة.

ب- تدخل الحكومة أو اتباع سياسة التشغيل التام، وتأثير الاتِّحادات النقابية.

ج- تدخل الحكومة لزيادة الطلب الكلي في حالة البطالة ربّما يؤدي إلى رفع الاحتكاك بواسطة النقابات بدلاً من رفع الناتج والاستخدام.

٣- تزامن التضخم المسحوب بالطلب مع التضخم المدفوع بالكلفة

تقدم أنفاً تفسير الكينزية الحديثة للتضخم الركودي يجري على أساس التمييز بين التضخم المسحوب بالطلب والتضخم المدفوع بالكلفة، وذلك لأنّ التضخم المدفوع بالكلفة هو الذي يؤدي إلى سحب المنحني إلى الأعلى جهة اليمين (زيادة التضخم والبطالة)، وعلى هذا الأساس فإنّ الكينزية الحديثة توصي باستخدام سياسة تحديد الأجور بمقتضى حجم الاستخدام المطلوب.

وعادةً ما يحدث التضخم الركودي عن طريق الصدمات العشوائية التي يتعرض لها اقتصاديات السوق المفتوح بسبب أزمة أو حوادث طارئة كارتفاع أسعار النفط أو شحة المواد الأولية، أو موسم زراعي رديء، أو حوادث طبيعية كالزلازل والفيضانات ونحوها. واعتماداً على ما تقدم إذا كان الطلب الكلي هو سبب التضخم فإنّه يعزى إلى زيادة الإنفاق؛ الأمر الذي يدعو السلطات إلى تقليص الإنفاق وزيادة نسبة الضرائب ورفع معدل سعر الفائدة وتقليص الائتمان وتقليص الإنفاق الحكومي على الشؤون العسكرية. أمّا إذا كان سبب التضخم هو مدفوع بالكلفة فإنّه يقع اللوم على النقابات لتجاوز الأجور الحدّ الطبيعي بحيث تكون الأجور أعلى من معدل إنتاجية العمل، واتفق المشاريع الصناعية على رفع أسعار المواد الأولية والأرباح.

وقد أوضح البروفسور (مخلب) أنّ حالة التضخم الركودي تعزى في ناحية منه إلى سياسة السيطرة على الأسعار وفرض القيود، وفي ناحية أخرى إلى التسهيلات المصرفية، وتخفيض أسعار الفائدة وتشجيع الاستثمار والاستخدام والتوسع الكبير في الائتمان.

وعليه؛ فإنه من الصعوبة التمييز بين دفع الطلب ودفع الكلفة المبيينين للتضخم من الناحية العملية. وفي الحقيقة كليهما يمكن أن يُحدثا التضخم والبطالة.

وهناك اختلاف بين علماء الاقتصاد في السبب الحقيقي للتضخم، وقد ذكرنا بعض آرائهم فيما سبق؛

فقد ذكر (سامولسون) أنه إذا ازدادت الأسعار أولاً فإنه يكون سبب التضخم سحب الطلب، أي زيادته مع قلة المعروض من السلع. أما إذا زادت الأجور فالتوقع حدوث تضخم أيضاً بسبب دفع الكلفة، أي بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج.

بينما يرى الاقتصادي (جونسون) أن مصدر سحب الطلب وأصله هو ارتفاع الكلفة فإنه الذي يولد سحب الطلب وبالتالي حصول التضخم.

ويعزو آخرون منهم (لييوساي) أن القوى المسببة للتضخم هو المناخ القطري وأسباب متداخلة متعددة، وعلى هذا الأساس يقترح تحديد أسباب التضخم قبل وضع الحلول واتخاذ الحلول الملائمة لمعالجته.

ومن هنا أجرى عدد من الأساتذة منهم أساتذة شيكاغو وعلى رأسهم فريدمان دراسة وافية لبيان أسباب التضخم الركودي بعدما ظهر فشل المدرسة الكينزية في معالجة المشاكل الاقتصادية الدولية.

وحاصل ما ذكرته المدرسة النقودية في هذه المشكلة؛ إن سبب الاضطرابات التي تحدث في الاقتصاد منشؤها عوامل نقدية، فإذا سيطرت السلطة النقدية على إصدار النقود فإن الاقتصاد على المدى الطويل يتمتع باستقرار كما ستمنح الأجور والأسعار بمرونة عالية واستقرار متوازن، وستكون دالة الطلب على النقود مستقرة أيضاً.

ولا إشكال في أن الاستقرار الاقتصادي يؤدي إلى أن يكون التوقعات عقلائية بالنسبة للأفراد وبالنسبة للوحدات الاقتصادية الخاصة. وعلى هذا الأساس فإن المدرسة النقودية تعتقد أن ظاهر التضخم الركودي ظاهرة نقدية؛ فإذا كان الطلب على النقود مستقرًا فإن عرض النقود هو الذي يحدّد ظاهرة التضخم.

ويمكن لنا التعليق على تلك الآراء والنظريات في المدرسة النقودية بأنّها تعتمد على تعويم النقود وإعطائها الدور الوحيد في الاقتصاد المادي. إلا أن ذلك يخالف نظرية الاقتصاد الإسلامي، فهي تعطي الدور للنقود لكن بشروط معينة في إصدارها وطبعها ومكوناتها وتداولها، فإنّ المطلوب هو الدور الإيجابي لها في الاقتصاد وتنميته واستقراره؛ كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

رأي المدرسة النقودية في البطالة

تنظر هذه المدرسة إلى البطالة بأنّها ظاهرة طبيعية في العمل الاقتصادي الاعتيادي في الأمد الطويل حتى في حالة التشغيل التام، ففي كلّ مجتمع يوجد معدل بطالة توازي يقابله تضخم مستقر، فإذا وجدنا عمالاً عاطلين يبحثون عن عمل يلائم أذواقهم فإنّ مدرسة النقوديين قد وضعت معدلاً طبيعياً للبطالة، وإن كانت تأخذ أشكالاً عديدة؛

منها: البطالة الاحتكاكية. وهي التي تحدث في أغلب الفترات الزمنية عندما يدخل العمال الجدد إلى قوة العمل ويخرجون منها. ولا شك إن إيجاد فرصة العمل أو تركهم للعمل يحتاج إلى زمنٍ ما.

ومنها: البطالة الهيكلية. وهي التي تنشأ عن ظهور صناعات جديدة أو أشغال عامة أو استثمارات جديدة أو تدهور قطاعات صناعية ووقوع حوادث معينة أو تطورات إقليمية معينة.

ومنها: بطالة اختيارية. يكون سببها دافعاً ذاتياً للراحة، أو للبحث عن عمل أفضل يدرّ عليه دخلاً أكثر من الدخل الذي يتلقاه، أو ينتظر عملاً أكثر ملاءمة لهواه ورغبته.

نظرية اقتصاد جانب العوض

وهذه النظرية تستند إلى نظرية (ساي) الكلاسيكية القائلة بأن العرض يخلق الطلب المكافئ وهي دعوة معارضة للنظرية الكينزية التي تهتم باقتصاد زيادة الطلب، ولذلك سميت هذه النظرية بالكلاسيكية الجديدة؛ لأنها تدعو إلى تخفيض الضرائب وتخفيض الإنفاق وتقليص التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية بقصد إتاحة الحرية للأفراد والمشاريع، ولأنّ الضرائب تؤدي إلى تقليص الأرباح والدخول مما يؤدي إلى هبوط حجم الاستثمارات وبالتالي إلى ارتفاع أسعار السلع في حين زيادة العرض تؤدي إلى زيادة الاستخدام وتخفيض البطالة وانخفاض أسعار السلع.

ولهذه النظرية أنصار كثيرون ومن أبرزهم (آرثر مي لا فرير) وهو خبير أعمال وصحافي، ثمّ أنّ اقتصاديات جانب العرض تؤكد على أمور ثلاثة:

الأول: التخلي عن النظرية الكينزية التي تدعو إلى زيادة الطلب.

الثاني: التأكيد على الحوافز المادية التي تدفع المشاريع لزيادة العرض.

الثالث: المطالبة بتخفيض النسب الضريبية لتشجيع الادّخار والاستثمار.

ويركز أصحاب هذه النظرية على معدل النمو الاقتصادي ويعتبرون تدخل الدولة ممّا يجعل المجتمع يستند على برنامج الإعانات والضمان ممّا يؤثر على قدرة الابتكار والعمل وتحسين الإنتاج والتطوير.

وقد اتخذ التضخم والبطالة مسارات متفاوتة صعوداً ونزولاً في السبعينيات من القرن الماضي في الدول الأوروبية بعد انهيار سعر الصرف الثابت في (١٥ آب ١٩٧١ م) عندما أعلنت الولايات المتحدة إنهاء إمكانية تحويل الدولار إلى ذهب، فقامت بإجراء تخفيضين متتاليين في قيمة الدولار ممّا أدى إلى تعويم معظم العملات في (آذار ١٩٧٣ م)، وحصل زيادة في السيولة النقدية الدولية وإلى تسارع معدلات التضخم وتباطؤ معدلات النمو والاستثمار وحصول البطالة والتضخم في الدول الصناعية المهمة وبلدان أوروبا الغربية وألجأت هذه الدول إلى تشديد القيود على الصادرات والواردات وزيادة التعريفات الجمركية أو فرض نظام الحصص واستخدام السيطرة النوعية والتنظيمات العالمية ما أدّى إلى تقليص الأرباح والدخول بسبب زيادة معدلات الضريبة واللجوء إلى خلق النقود لغرض تمويل عجز الموازين ممّا أدّى إلى زيادة التضخم وتسارعه باعتباره ظاهرة نقدية كما قال (فريدمان).

وهكذا فشلت النظريات الاقتصادية المعروفة التي منها الكينزية بقسميها؛ التقليدي والحديث في معالجة المشاكل الاقتصادية آنذاك.

الحلول والإجراءات للعلاج

اتّخذ الاقتصاديون عدة إجراءات لمكافحة آثار التضخم الركودي الحادّ للفترة (١٨٧٤ - ١٩٨٠ م) في المجموعة الأوروبية.

فقد لجأ بعض الاقتصاديين إلى استعمال سياسة جانب الطلب، والبعض الآخر إلى جانب العرض، والمحدثين منهم رأى تدخل الدولة في أسواق العمل وأسواق السلع والأسواق النقدية، وتقليص نسب إعانات البطالة، وتطوير الصناعات الإلكترونية، وغيرها من الإجراءات المذكورة في كتب الاقتصاد.

وإن كانت المدرسة الكينزية - كما يقال - أوفق المدارس الاقتصادية الوضعية المعاصرة لتشخيص أسباب التضخم الركودي، فقد استطاعت أن تحتوي التضخم على حساب السماح بمعدل بطالة محدودة، وإن كانت قد عجزت عن المعالجة.

وقد نتج عن المناقشات بين الاقتصاديين اتجاهين:

أحدهما: رؤية المدرسة الكينزية بشكليها التقليدي والحديث التي تدعو إلى زيادة الطلب.

ثانيهما: رؤية المدرسة النقودية ومدرسة التوقعات العقلانية واقتصاديات جانب العرض.

ومن جميع ذلك وصل العلماء إلى نظرية المقايضة بين البطالة والتضخم حسب التحليل الرياضي لمنحني فيليبس الذي أشرك في تحليله عوامل مؤسسية مشتركة اجتماعية واقتصادية ونفسية وبيئية تتفاعل معاً في صياغة جانبي العرض والطلب التي ولدت التضخم الركودي.

نظرية المقايضة بين البطالة والتضخم

ومؤسس هذه النظرية (فيلبس) الاقتصادي الإنكليزي الذي أوضح العلاقة بين معدل البطالة ومعدل الزيادة في الأجر النقدي في بريطانيا، وقد أسند تحليله إلى إحصائيات المملكة المتحدة عندما كانت البطالة عالية فيها، فإنه وجد أن البطالة تكون منخفضة عندما كان معدل الزيادة في الأجر النقدي عالياً مما يحث العمال على الاشتغال، وأصحاب المشاريع

يزداد طلبهم على العمل فتخف البطالة، أما إذا قلَّ الطلب على العمل فإنَّ البطالة ترتفع وأصحاب المشاريع يعارضون رفع الأجور.

وأما في حالة ارتفاع الأسعار وارتفاع كلفة المستوى المعاشي مع بقاء إنتاجية العمل كما هي؛ فإنَّ ذلك يؤثر على معدلات الأجر الحقيقي، أما إذا كانت إنتاجية أعلى من مستوى الأسعار، فإنَّ ذلك يعني ارتفاع في مستوى الأجور.

إنَّ الأسعار والأجور في حالة الطلب الكلي على الإنتاج الممكن ترتفع عند مستوى التوظيف الكامل، وهذه الزيادة في الطلب تؤدي إلى حدوث فجوة التضخم، وإنَّ محاولة استخدام السياسات النقدية والمالية لتخفيض معدل التضخم يؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي في نفس الوقت، وقد حاول (فيليس) دراسة العلاقة بين البطالة والزيادة في معدلات الأجور في المملكة المتحدة للفترة (١٨١١ م حتى ١٩٥٧ م) فوجد أنَّ معدلات الأجور تتزايد بسرعة عندما تتجه نسبة البطالة في القوة العاملة إلى الانخفاض.

وعلى هذا الأساس وجد أنَّ هناك معدلاً طبيعياً للبطالة يتفق أنَّ هناك معدلاً طبيعياً للبطالة يتفق مع معدل الأجر الحقيقي الذي يحقق التوازن في سوق العمل ويتفق مع وضع الأسعار. ولكن الصحيح القول بأنَّ معدل البطالة الطبيعي من بلد إلى آخر ومن وقت إلى آخر وليس لنا ضابطة يمكن الإعتماد عليها في معالجة البطالة بأقسامها وأنواعها، ومن أجل هذا تختلف نماذج التوازن العام لدول الإنتاج وسوق النقد حتى زمن متأخر. وإنَّ كان الاقتصاديون ينصحون أنَّ تكون الزيادة في الطلب بنفس معدل النمو الحقيقي بحيث يحافظ على ثبات الأسعار، ولأنَّ السياسة المالية والنقدية إعادة التوازن في تخفيض معدل

البطالة أو تخفيض الأسعار يحتاج إلى وقت طويل فيه فرصة كبيرة للعمال بأن يقيموا إضرابات ومشاكل اجتماعية بسبب زيادة البطالة.

انتقاد نظرية ومنحني فيليبس

انتقد بعض الاقتصاديين آراء (ومنحني فيليبس) بوجوه؛

منها: إن أفكاره يلائم الفترة القصيرة، ولا يستديم على حالة الاستقرار وإنها يتحول عند تغير التوقعات التضخمية؛ كما قاله فريدمان.

ومنها: أنه في الفترة الطويلة لا يمكن أن تحدث مساومة بين التضخم والبطالة؛ كما بين ذلك فيليبس، والتي عرفت بنظرية التعجيل أو فرضيات التعجيل. ولكن فريدمان قال بوجود معدل حيادي للبطالة الذي ينظم بصورة رئيسة البطالة الاحتكاكية تحت المعدل الطبيعي الذي يسبب ارتفاع الأجور النقدية بدلاً من معدل البطالة.

ومنها: أن الفرضيات التعجيلية موضع خلاف بين الاقتصاديين؛ فقد برهن بعضهم على أنه في حالة البطالة لا ترتفع معدلات الأجور؛ لا سيما وأن لدى العمال وهم نقدي، فإنهم يهتمون جداً بزيادة معدلات أجورهم النقدية أكثر من اهتمامهم بأجورهم الحقيقية.

ومنها: أن هناك اقتصاديين يعتبرون المعدل الطبيعي للبطالة مجرد وهم؛ فلا وجه لتعريف فريدمان للمعدل الطبيعي للبطالة بصورة مؤكدة، لأن ذلك المعدل قد يتحقق وقد لا يتحقق.

ومنها: أن (سول هايان) يرى أن منحني فيليبس طويل الأمل يكون له ميل سالب، أي أن معدل البطالة يمكن أن يتقلص باستمرار إذا قلنا بزيادة معدل التضخم. بينما قال (توبن) بوجود سطح ثابت للعمال لا يمكن تجاوزه، كما يوجد بعض الوظائف للعمال لا

يمكن الاستغناء عنها لما لديهم من خبرة خاصة ومن أجل ذلك لا يكون منحني فيليبس عمودياً في جميع معدلات التضخم، ففي حالة معدلات التضخم السالبة قد يصبح أفقياً ويكون في حالة معدلات التضخم الموجبة قد يصبح عمودياً.

تقييم لرأي فيليبس

إنَّ نظرية فيليبس وإنَّ لم تسلم عن الانتقاد والمناقشة، كما عرفت، لكنَّها مقبولة عند أغلب الاقتصاديين الذين يقولون بإمكان تحصيل توازن بين البطالة والتضخم وإنَّ لرأي فيليبس مضامين سياسية مهمة عن طريق تطبيق السياسة المالية والنقدية للسيطرة على التضخم، فيمكن للسلطة من التسامح بمستوى معفى من البطالة.

ولكن يقترح بعض الاقتصاديين إمكان تقليص معدل البطالة من خلال سياسة السوق المفتوحة للعمل، ويرون أنَّها تعمل بجدارة أكثر من تأثير عمل السلطات المالية والنقدية؛ لأنَّ السلطات واجهت قيوداً وصعوبات لوضع تصميم لمعدل البطالة ومعدل التضخم فربما تضع تصميمًا غير ملائم، وهي تعمل تفضيلات على أساس منحنيات السواد. وأما (جونسون) فهو يشك في إمكانية تطبيق نظرية (فيليبس) ومنحاه في المقام.

رأي الدين الحنيف

يظهر رأي الدين الحنيف في جملة من التشريعات في مجال الاقتصاد التي نذكر بعضاً منها في المقام:

- ١ - حرمة الربا وخلو الاقتصاد الإسلامي منه.
- ٢ - خلوه من الاكتناز؛ فلا يحق لفرد أو جماعة أو مؤسسة اكتناز الأموال وجمعها لتكون دولة بين الأغنياء.

٣- خلّوه من الاحتكار.

٤- بذل الحقوق التي فرضها الدين على الفرد المسلم؛ كالزكاة والخمس وغيرها من الصدقات.

٥- توفير الحرية والأمن للأفراد والشركات.

٦- توفير الجو المناسب لإنفاق الفاضل من دخول الأفراد في أوجه استثمارات شرعية تنفع المجتمع.

٧- زيادة حجم النقود بمعدل يساوي معدل النمو الاقتصادي بحيث لا يحصل تضخم نقدي، كما لا يحصل عجز في الطلب.

٨- تثبيت القيم النقدية؛ ويحصل ذلك بقطع الصلة مع العملات الأجنبية وغير ذلك مما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

وبذلك يمكن لنا التغلب على التضخم والبطالة، مضافاً إلى ما تقدم ذكره وما سيأتي يتم لنا تحديد السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد الإسلامي.

مدرسة التوقعات العقلانية

بعد ظهور المدرسة الكينزية، وانتشارها في الدول الأوروبية وانتقادها من قبل المدارس الأخرى ومن جملتها هذه المدرسة التي بينت مواضع القصور الكامنة في النظرية الكينزية من الناحية التطبيقية التي كانت تركز بل تؤكد على سياسة (جانب العرض) و(الطلب الفعّال) لمعالجة البطالة، وأهملت مشكلة التضخم النقدي بسبب السياسة المالية والنقدية غير الملائمة التي تمّ تطبيقها والذي أربك عمل الوحدات الاقتصادية مما أدّى إلى الاضطراب في توقعاتها برغم خبراتها الطويلة في السوق.

كذلك في معاملاتها غير الرشيدة القائمة على خداع الجمهور في تطبيقها للسياسات النقدية والمالية بهدف معالجة البطالة أو سرقة أموال الناس بالباطل.

وكان من أهداف هذه المدرسة تقليص دور الدولة قدر المستطاع في الفعاليات الاقتصادية وتخفيض معدلات الإنفاق الحكومي، كما تدعو إلى تخفيض معدلات الضرائب ورفع القيود والتعليمات المعرقة للفعاليات الاقتصادية، كما أكدت هذه المدرسة على سياسة (جانب العرض) الذي سبق أن دعا إليها (ساي) من مشاهير الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.

وقد نشر (موت) مقالة عام (١٩٦١م) حول التوقعات العقلانية وحركات الأسعار، بنظر الاعتبار الأسس الكلاسيكية في الفكر الاقتصادي الكلي باعتبار أن العرض يخلق الطلب المكافئ في حالة افتراض مرونة الأسعار والأجور وإمكانية الاستخدام الكامل بصورة تلقائية إن افترضنا حالة المنافسة التامة، وافترض جعل النقود حيادية، وأن سعر الفائدة يعمل على إيجاد التوازن بين الادّخار والاستثمار مع عدم وجود اكتناز، وتعطيل لرأس المال وأن سلوك الوحدات الاقتصادية يعتمد على المعلومات السائدة عن السوق والظروف المحيطة بتحركات الظواهر الاقتصادية.

ومن أهم أهداف هذه المدرسة مضافاً إلى ما تقدم:

أ- إنَّها تركز على سياسة (جانب الطلب) تغاير سياسة (إدارة الطلب) التي اعتنقها (كينز) واتباعه، وذلك لغرض تحفيز الفعاليات الاقتصادية ورفع الإنتاجية وتخفيض معدلات التضخم.

ب- تعتبر نظرية التوقعات العقلانية ثورة في مجال الاقتصاد؛ كونها ربطت بإحكام ما بين عملية بناء التوقعات في الوحدات الاقتصادية مع معدل التضخم ومعدل الفائدة

وسعر الصرف والكثير من المتغيرات الاقتصادية، بحيث تجعل المتغير الاقتصادي قابلاً للتنبؤ.

بينما كان الاقتصاديون يفهمون مبدأ التوقعات على أنه الظن والحدس والتخمين المستند على معلومات غير كافية لا يمكن احتسابها، ولذلك اختلفوا في تفسيرها؛ لأن هذه المدرسة كانت حديثة من حيث المفاهيم فقد تشكلت في بداية السبعينيات من القرن الماضي في جامعة شيكاغو على عهد المدرسة النقودية، فاعتبر بعض الاقتصاديين أن التوقعات العقلانية نظرة جديدة.

وعلى الرغم من ذلك فإن انحسار الثورة الكينزية كان هو الدافع لظهور التوقعات العقلانية وشهرتها وإن طرأت عليها إضافات مبدئية من خلال التطبيقات الأكثر عمقاً في التحليل. ولذلك افترض بعضهم أن هناك سلوكاً غير عقلاني وأن المؤسسات العاملة في الأسواق المالية ليست أكثر من كونها مؤسسات تجارية تقوم بالبرهان، وإن مثل هذه الأمور أدت إلى حصول أزمات أو بطالة أو كساد مما دفع (كينز) للمطالبة بتدخل الحكومة، وإن المدرسة العقلانية ترفض سياسة التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية المالية والنقدية، واعتبرت السياسة النقدية التي مارستها الأنظمة الحكومية أدت إلى إحداث مشكلة التضخم بسبب سياسة زيادة عرض النقود التي أدت إلى ارتفاع الأسعار، وطالبت باتباع سياسة نقدية متمثلة بمعدل نمو ثابت للنقود لتكون رؤية السوق واضحة، لأن سياسة المخاتلة والخداع للجمهور يزيد في إرباك السوق الذي ينشأ عنه الابتزاز.

كما إنَّ زيادة عرض النقود غير الموزون يؤدي إلى حالة التضخّم أو الانكماش، وإنَّ البطالة تنشأ عادة من ضعف القوة الشرائية أو تقليص الطلب، وإنَّ أصحاب نظرية التوقعات العقلائية يعتقدون أنَّ العلاقة بين التضخم وحالة البطالة علاقة ضعيفة، وعادةً ما تكون السياسة النقدية اجتهادية؛ الأمر الذي أدّى إلى حصول ظاهرة التضخم الركودي متمثلة في ارتفاع الأسعار والبطالة في الولايات المتحدة في السبعينيات في آن واحد، كما إنَّه انخفض العرض الكلي من جراء التضخم الركودي. هذه أهم أفكار هذه المدرسة.

وقد انتقدت المدرسة النقودية نظرية العقلائية بأنَّ السياسة النقدية يجب أن لا تستهدف تحقيق معدل سعر فائدة وعملية عرض النقود في آن واحد، لأنَّه إذا زادت السلطة النقدية من عرض النقود إلى فوق المستوى المطلوب فإنَّه ينعكس تأثير هذه الزيادة على أسواق الصرف وعلى السلع الاستهلاكية، فحينئذٍ على السلطة النقدية إهمال هدف معدل سعر الفائدة إذا ما استهدفت سياسة عرض النقود.

كما يرى النقوديون أنَّ زيادة الإنفاق الحكومي الذي يراه (كينز) سبباً في معالجة البطالة تؤدي إلى خلق التضخم في السوق، كما إنَّ رفع معدلات الضرائب من قبل السلطة المالية يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية وقلة الطلب ولا يشجّع الاستثمار، فقد أظهرت الدراسات في الاقتصاد أنَّ الطلب على النقود يتزايد مع تزايد الدخل في الأمد البعيد وليس معدل الفائدة هو السبب في زيادة الطلب على النقود.

وأما الكينزيون المحدثون فإنَّهم يذهبون إلى أنَّ عامل المضاربة هو المهم في عرض النقود، وإنَّ التضخم ظاهرة نقدية. ولذلك يرى أنصار مدرسة التوقعات العقلائية ضرورة اتباع

سياسة نقدية نظامية بحيث لا تؤدي إلى اضطراب اقتصادي، وأن تكون تلك السياسة بعلم الوحدات الاقتصادية لئلا تحدث الاضطرابات والتذبذبات في الأسواق، كما يرى أنصار هذه المدرسة أن زيادة الإنتاجية هو أفضل طريقة للسيطرة على التضخم، وزيادة الإنتاجية وتخفيض العبء الضريبي على القطاع الخاص وعلى المستهلكين لغرض تمكّنهم من الادّخار والاستثمار.

ولكن مدرسة التضخم الركودي (وسياسة المقايضة بين التضخم والبطالة) واستناداً إلى (منحني فيليبس) فإنّها:

أولاً: فسّرت (التضخم المسحوب بالطلب) بسبب زيادة الأجور بمعدل أكبر من زيادة إنتاجية العمل بحيث يكون الطلب الكلي غير كافٍ لشراء ناتج الاستخدام الكلي فتحدث البطالة بسبب عجز الطلب.

ثانياً: فسّرت التضخم المدفوع بالكلفة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج الناتج عن الزيادة الجبرية في الأجور بتأثير النقابات ومؤسسات الضمان، أو الناتجة من جراء زيادة الأرباح والعوائد لأصحاب العمل بسرعة تزيد عن الزيادة المطلوبة، ممّا يؤدي ذلك إلى رفع الكلفة الإنتاجية وزيادة أسعار السلع والخدمات وإلى زيادة الاستخدام بدون الحاجة إليه ممّا يعني حدوث بطالة مقنّعة.

ولذلك ذهب (يابلي) -من مدرسة التوقعات العقلائية- إلى أن المقايضة بين التضخم والبطالة استناداً إلى منحني فيليبس هو مجرد وهم لا يصلح دليلاً ومنهجاً راجحاً للسياسة الاقتصادية، وأنّ الإنفاق الحكومي كان سبباً من أسباب حالة التضخم ولم يؤثر على تقليص

نسبة البطالة بل لا يمكن تخفيضها إلا عن طريق زيادة الدخل وإجراء زيادة حجم النقود على أساس النسب المتوازنة بين الناتج والدخل الحقيقي ونسبة الزيادة في حجم النقود.

رأي (كينز) في التوقعات

لقد بحث (كينز) في كتابه النظرية العامة موضوع التوقعات والتنبؤات التي يعتمد عليها أصحاب الأعمال في سبيل تحديد الإنتاج وحجم الاستثمار وتغيير قيمة العملة، وتوقعات دالة الاستهلاك والطلب وتأثير العوامل الموضوعية والعوامل الشخصية على السلوك الاقتصادي.

فقد بين أن محددات الدخل والاستخدام هو الميل الحدي للاستهلاك، والكفاية الحدية لرأس المال، وعاملاً ثالثاً هو معدل سعر الفائدة.

وقال: إن العامل المؤثر بصورة مباشرة على الميل الحدي للاستهلاك هو حجم الدخل من ناحية، والعوامل النفسية للمستهلك من الناحية الثانية^{٢١}.

وأما العوامل المؤثرة على الكفاية الحدية لرأس المال فهي توقعات رجال الأعمال والعوامل الفنية الأخرى مثل أسعار الفائدة والظروف السائدة في السوق.

كما أن العوامل المؤثرة على معدل سعر الفائدة بحسب رأي (كينز) وأتباعه فهي الكمية النقدية وتفصيل السيولة في حين أن تفصيل السيولة تتحكم به التوقعات ودوافع المضاربة. أما الاستخدام فهو دالة الطلب الكلي، ونعني به الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري الذي يتوقف بحسب رأي (كينز) على توقعات أصحاب الأعمال عن مستويات الكفاءة الحدية لرأس المال ومعدل سعر الفائدة.

١. مبادئ الاقتصاد الكلي؛ ص ١٦٥-١٦٧.

٢. مدخل في علم الاقتصاد (عبد المنعم سيد علي)؛ ص ٤١-٤٤.

أما الدورات التجارية والكساد فإنَّهما يتأثران بالتوقعات، كما أنَّ ارتفاع وانخفاض أسعار الأسهم والسندات يؤثر على معدل سعر الفائدة، ويفضل المضاربون عندئذٍ الاحتفاظ بالسيولة النقدية فيبيعون ما لديهم من أوراق مالية.

التوقعات التضخمية

يعزو الاقتصادي المعروف (فريدمان) حالة التضخم إلى شرارة أولى تحدث في الأجور ثمَّ الأسعار؛ فإنَّ زيادة جزئية في الأجور والأسعار تقود إلى زيادات تضخمية متولدة متكررة ذاتية الحركة تدفع سعر الفائدة إلى الارتفاع مع استمرار تولّد التضخم حتى تصل الحالة الاقتصادية إلى حدوث التضخم الركودي، إلا أنَّ الذي يزيد في حدّة التضخم هو الحالة النفسية؛ فيتوقف المقترضون عن الاقتراض بسبب ارتفاع معدل سعر الفائدة؛ لأنَّ الراغبين في الاستثمار يتشائمون من المستقبل ويتوقعون الخسارة.

إنَّ قرارات الاستثمار الانحسارية تؤثر على الناتج القومي الإجمالي وحجم الخزين من الموجودات الرأسمالية. كما أنَّه في حالة حدوث الاضطرابات النقابية وعدم الاستقرار السياسي وغيرها فإنَّ ذلك يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى خارج البلاد، أو يتمَّ تحويل العملة إلى عملة أخرى أكثر استقراراً وثباتاً.

ومع كلِّ ذلك يظهر أنَّ التوقعات العقلانية لها دور مهم في النشاط الاقتصادي بحيث تؤثر على فعاليات معدلات الصرف وعلى موازين المدفوعات والأسعار وحجم الاستثمار وقيمة الأسهم والسندات ومعدلات أسعار الفائدة.

كما أنَّ النقوديين يعتبرون عرض النقود ممَّا يؤثر على الأسعار ولكنه لا يؤثر على الناتج؛ لأنَّه يتأثر بعوامل أخرى ثابتة فإذا تدخلت الحكومة لغرض زيادة حجم الاستثمارات من

أجل تعويض إحجام المستثمرين من الاستثمار فإن ذلك يزيد الأمر سوءاً، وإن اقتراض الدولة من الأسواق المالية يؤدي إلى تخفيض استثمارات القطاع الخاص وتخفيض الاستهلاك وتحجيم الطلب الاستهلاكي والاستثماري؛ فإن جميع ذلك يؤدي إلى حالة التزاحم.

شروط نظرية التوقعات

من المعلوم أن كل وحدة اقتصادية تعتمد أساساً على المعلومات الدقيقة التي تحصل عليها لتحديد صحة التوقعات مهما كانت كلفة تلك المعلومات.

ومن أهم تلك المعلومات التي يتم الحصول عليها هي الأسعار؛ لأنها تحدّد بواسطة الخزين النقدي للفترة الماضية والمعلومات الدقيقة عن الأسعار النقدية تمكّن من التحكم في الأسواق المالية، ثمّ بعد جمع المعلومات من قبل الوحدة الاقتصادية يمكن لها أن تتنبأ عن تقييم السياسات المالية والنقدية وتقوم بالتحليل للهيكل الاقتصادية وهي تأخذ بنظر الاعتبار التوقعات المؤثرة في السلوك الشخصي بتأثير المتغيرات المتوقعة. إلا أن المعلومات المتعلقة بالسياسة الحكومية فإنه قد لا تستطيع الوحدات الاقتصادية الحصول عليها فلا يمكن التنبؤ بها أو ببعضها أو أنها تكلف باهضاً، ممّا جعلت النظرية موضع انتقاد من هذا الجانب؛ إلا في حالة المشاريع الكبيرة فإنه مهما كانت كلفة المعلومات عالية فإن تغطيتها لا تقاس بما تحقّقه من نتائج مفيدة للمشروع.

تقييم النتائج التي وصلت إليها مدرسة التوقعات العقلانية وغيرها

١- أظهرت هذه المدرسة مواقع القصور الكامنة في تطبيقات السياسة الكينزية فإنه بدلاً من التركيز على جانب الطلب فإنها -أي المدرسة- تركّز على جانب العرض.

كما أنّه بدلاً من إعطاء الأهمية لمشكلة البطالة، وهي -المدرسة- أعطت الأهمية لجانب التضخم.

وبدلاً من التركيز على السياسة المالية النقدية غير الفعّالة في التأثير على المتغيرات الحقيقية لارتفاع الأسعار ومعدّل التضخم. ولكن المدرسة اعتقدت أنّ الوحدات الاقتصادية تستطيع التمييز بين الذبذبات السعرية ومعدلات التضخم والتوقعات الخاصة بالنمو المستقبلي للموجود النقدي^١.

٢- إنّ نظرية التوقعات العقلائية لم تجد شيئاً جديداً تضيفه لحلّ الأزمات العالمية مما دلّ على وجود قصور في الفكر الاقتصادي الوضعي^٢، كما فشلت المدارس الاقتصادية الوضعية المعاصرة في تحقيق الاستقرار والأمن الجماعي والعدالة بين الأمم والشعوب التي هي من مبادئ الأديان السماوية وأهمّ أهدافها السامية، ومن أجل ذلك اقتضت الضرورة إلى إعادة تقييم النظام الدولي وتأسيسه على قواعد العدل والإنصاف لا على أساس المغالبة والسيطرة والاستحواذ على الأموال واستعمار الشعوب والدول، ولا يمكن أن تتحقق تلك المبادئ السامية إلا عن طريق الدين الإلهي وتطبيق تعاليمه.

وذلك إنّ من يراجع سيرة النظريات الاقتصادية ومراحل تطبيقها يتبيّن له أنّها إنّ عاجلت مشكلة ورفعتها ولكنها وقعت في مشكلة أخرى أدهى وأعظم من الأولى؛ فإنّه من باب المثال أنّ سياسة تخفيض الضرائب على الشركات والأفراج التي

١. التوقعات في النظرية الاقتصادية (هاتف محمد نوري)؛ ص ٢٢٨-٢٣٠.

٢. المصدر السابق؛ ص ٢٢٨-٢٣٢.

اتبعته الولايات المتحدة سنة (١٩٨١م) والتي سبقت إلى تطبيقها بريطانيا عام (١٩٧٩م)، وقاعدة عرض النقد بمعدّل ثابت التي هي سياسة تؤيدها مدرسة التوقعات العقلائية ويؤيدها اقتصاديو جانب العرض وغيرهما لم تُجدِ نفعاً بل أدت إلى زيادة الاستخدام ورفع معدلات الإنتاج، مع أنّ خصومهم يرون أنّ الضرائب تمكّن الدولة من تمويل الخدمات الاجتماعية التي تحقق التحام طبقات المجتمع، وتمكّن الدولة من الإنفاق العام لمعالجة البطالة، كما أنّ الضرائب ضرورية لامتناع الزيادة في الدخول وتفيد في معالجة الكوارث والأزمات، كما ترى أنّ بقاء الرصيد المدفوع على هيئة الضرائب في يد مالكة يتصرف به بشكل أكثر عقلانية من أن يدفع ويصرف على نفقات عامة غير محدّدة الاتحاد.

كما ترى مدرسة التوقعات العقلائية أنّ المدفوعات التحويلية والتعليمات الصناعية تمثّلان عاملاً من عوامل تعويق الإنتاج.

بينما يرى بعض الاقتصاديين أنّ الأزمات الاقتصادية سمة عضوية من سمات النظام الرأسمالي ملازمة لتطوره، وبسبب هيمنة هذا النظام أصبح للأزمات بعداً عالمياً، ومن سمات الأزمات الحالية هي التضخم الركودي المتميّز بانخفاض معدلات النمو المصحوب بتضخم نقدي وبطالة متصاعدة.

ومن جانب آخر فقد شوهت قوى الاحتكار آليات السوق ممّا سبّب انهيار قواعد ونظام النقد الدولي في فترة السبعينيات من القرن الماضي، وتراجعت الولايات المتحدة عن التزامها بقبول تحويل الدولار إلى الذهب.

كما أنّ من أسباب تقليص الطلب على العمل تعاظم التقدم التكنولوجي واستخدامه في الإنتاج ممّا أحدثت مشاكل الطاقة ومشاكل التلوّث البيئي التي أدّت إلى نتائج غير جيدة على الظواهر الاقتصادية.

كما ظهرت سمة التبادل التجاري غير المتكافئ الذي تحمّلت ثقله الدول النامية وحدها. فجميع ذلك وغيرها هي التي أدّت إلى فشل السياسة الكينزية وأصبح ظاهراً للعيان عند الاقتصاديين، وقد كانت تلك السياسة تنادي بتعزيز جانب الطلب والتدخل الحكومي لمعالجة البطالة كما عرفت سابقاً.

كما أصبح ظاهراً أنّ السياسة النقودية لم تستطع معالجة الأوضاع الاقتصادية بسبب تدخل الحكومة والاحتكارات وتدخل النقابات العمالية الذي أربك آلية السوق وآلية الأسعار والمضاربات بالأسهم والسندات عن طريق الابتزاز والتربص والهجومى بغير العمل والإنتاج.

وسقط منحني فيليبس في المقايضة بين البطالة والتضخم، فقد أكدّ مؤتمر هارفورد المنعقد برعاية مجلس الشيوخ الأمريكي لشؤون التجارة الدولية بتاريخ (٢٢/٦/١٩٨٠م) والذي دعا إلى إدخال الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية على النظام الاقتصادي.

كما فشل مؤتمر أوتاوا في كندا في إيجاد الحلول للأزمات الاقتصادية العالمية المنعقدة بتاريخ (١٣/٨/١٩٨١م)، والذي شارك فيه ممثلو الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا وكندا واليابان وإيطاليا.

كذلك خاب مشروع (كلاين) الذي هو عبارة عن نموذج اقتصادي قياسي عالمي تمّ عقده بإشراف (لورنس كليل) لإعطاء بصيص من الأمل في حلّ الأزمات الاقتصادية الرأسمالية^١.

ولم تأتِ نظرية التوقعات العقلانية بشيء جديد تضيفه لحلّ الأزمات الاقتصاد الوضعي. كما فشلت المدارس الاقتصادية الوضعية المعاصرة في تحقيق الاستقرار والأمن الجماعي والعدالة بين الشعوب والأمم.

ومن جميع ذلك يظهر أنّ المدارس الاقتصادية لم تنجح في حلّ الأزمات والمشاكل الاقتصادية فهي وإنْ عاجلت بعضها ولكنها فشلت في كثير من الأمور ومن ثمّ تراكت النظريات وتعددت الأفكار، ولكن لم يُستفد منها إلا تعميق الهوة بين الحقيقة والواقع الخارجي وأصبحت تلك مجرد فروض والإنسان حقل التجارب، فقد أوقعت الإنسانية في شقاء وسلبت الحرية والعدالة عنهم وانهارت المجموعة الأخلاقية ولم يعد الإنسان إلا كائناً مادياً، ابتعد عن مبادئ الدين الإلهي وتشريعاته الحكيمة ومكارم الأخلاق وصار الفكر مادياً والأخلاق مادية والمشاعر مادية فلا شيء في الوجود إلا المادة. ومن هنا تظهر عظمة النظام الاقتصادي في الدين الحنيف فإنّه تميّز عن غيرها من الأنظمة الاقتصادية المادية الوضعية بأمور كثيرة تذكر بعضاً منها في المقام والتفصيل يأتي بيانه.

نظريات الدين الحنيف الاقتصادية

الأولى: النية؛ يقوم الاقتصاد الوضعي على جمع المال وتكثيره وتخزينه بكل الوسائل التي تخلو عن نية الخير والصلاح، وهذا يخالف أهم ركن من أركان الاقتصاد الإسلامي الذي هو نية الخير وتصحيحها؛ كما سيأتي بيانه.

١. التوقعات في النظرية الاقتصادية (هاتف نوري)؛ ص ٢٣-٢٦.

الثانية: الأخلاق؛ وهي أحد أركان هذه الاقتصاد الحكيم. فقد شيد هذا النظام على مفاهيم أصيلة يمتاز بها عن غيره، وقد عرفت أنَّ النظريات الاقتصادية الوضعية تحلَّت عن مكارم الأخلاق، وكانت نظرتها مادية بحتة، ولكن قام الاقتصاد الإسلامي على أسس أخلاقية رصينة؛ كالصدق والأمانة والوفاء بالعهود والمواثيق والإخلاص في العمل والخلوص في النية والرقابة الذاتية وغيرها في كل المفردات الاقتصادية؛ كالادِّخار والإنتاج والتنمية والمضاعف ونحو ذلك.

الثالثة: يراعي الاقتصاد الإسلامي العدالة في كلِّ مفردات الحياة ومراعاة المصلحتين العامة والخاصة التي تجلب الخير والصالح والرفاهية والسعادة للفرد والمجتمع؛ ففي الإنتاج مثلاً يراعى حفظ النوع الإنساني والبحث العلمي، وتوفير الخير العام وسدِّ حاجات الإنسان في ضروريات العيش من السكن وغيره.

الرابعة: استقامة نظريات الاقتصاد الإسلامي وعدم تعثرها مطلقاً. بخلاف النظريات المادية الأخرى، فإنَّ نظرية كينز قد تعثرت في موارد كثيرة؛ منها: الفترة الطويلة، إذا لم يكن الاستهلاك بمعدلات مستقرة، وهذه لم تتحقق إلا في قوانين الدين الإلهي وتشريعاته الحكيمة التي لوحظت فيها الجوانب المتعددة؛ كسلوك الأفراد بعضهم مع بعض، وهو سلوك التعاون بينهم من دون الإعتماد على الآخرين في الاستهلاك، وكعدم تغيُّر علاقات الاستهلاك؛ لأنَّ سلوك المستهلك يبدأ بالإدراك التحليلي للقيم والعادات لطبع المستهلكين. وأنَّ الاستهلاك والاستثمار ونشاطاتها تمتاز في الاقتصاد الإسلامي عن غيرها بأنَّها يتبعان أحكاماً وقوانين صارمة فلا يقعان في المشاكل التي يقع فيها الاقتصادي المادي. ويأتي تفصيل ذلك إن شاء الله تعالى.

مشكلة ندرة الموارد الطبيعية

إنَّ أهم مشكلة تواجه الاقتصاديين هي ندرة الموارد الطبيعية؛ فإنَّه حسب تقديراتهم أنَّ الموارد الطبيعية لا تكفي لسدِّ الحاجات الإنسانية المتجددة والمتعددة؛ فجعلوا حلَّ هذه المشكلة سبلاً كثيرة: منها: تنظيم الحاجات حسب الأوليات عن طريق الاختيار، ولذلك اعتبروا الغرض الرئيسي من علم الاقتصاد هو دراسة عمليات استغلال المصادر النادرة كمصادر الطبيعية والعمل والمعدات الرأسمالية وعناصر الإنتاج التي هي قادرة على إشباع حاجات الإنسان وتحقيق رغباته وكيفية توزيع المنتجات وتحقيق الرفاه، وتظهر أهمية إدارة الإنتاج في قدرة أو عجز النظام الاقتصادي على توفير الحاجات من المصادر الطبيعية النادرة وتوزيع عوائد الإنتاج، فإنَّ للنظام الاقتصادي الأثر الكبير على تحقيق تلك الأهداف وتحقيق حالة التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، ومن أجل ذلك تعددت الآراء والنظريات والمدارس الاقتصادية، وهي وإن اختلفت في الآراء ولكنها تتفق على كونها مادية صرفة.

نظرية الاقتصاد الإسلامي

لقد عالج الإسلام هذا الموضوع بأمور:

أولاً: من الناحية العقائدية، وهي الاعتقاد بأنَّ الأرزاق تحت قدرة الله تعالى وسلطانه وقدَّرها سبحانه تقديرًا، ويعتبر ذلك من آياته الحكيمة، قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾^١، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَحَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنْزِلُ بِقَدَرِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾^٢، فيكون وفرة المواد الطبيعية وندرتها من آيات الله تعالى

١. سورة الفرقان؛ الآية ٢.

٢. سورة الشورى؛ الآية ٢٧.

رابعاً: علاج هذه المشكلة إنَّما يكون في جعل قوانين حكيمة وصارمة، والإشراف على النشاطات الاقتصادية والتنسيق بينها؛ لئلا تقع في المشكلات الاقتصادية التي منها مشكلتنا التي تقدم ذكرها آنفاً، وحينئذٍ لا بُدَّ من اتِّباع الطرق التالية:

١ - الرقابة على الإنتاج

لا بُدَّ أن يكون الإنتاج وفق المواصفات وضمن الخطة الموضوعة له. ويتحقق ذلك بوجود رقابة صارمة وقيود من قبل الأنظمة الاقتصادية الوضعية التي توافق أحكام الدين الحنيف؛ لمنع المنتجين من ارتكاب المخالفات في الإنتاج.

ولا ريب أن نظام المراقبة إنَّما يكون مقبولاً إذا كان يحقق قدراً معيناً من الزيادة في الإنتاج. وإنَّ كانت الأنظمة الاقتصادية تختلف في الأسلوب التي تتبعها لتحقيق أهدافها، فإنَّ أسلوب النظام الرأسمالي يختلف عن أسلوب النظام الاشتراكي وهكذا، ولكل نظام الحق في اختيار الطريقة التي يراها ملائمة لمزاجه ويفرض العقوبة المناسبة.

ولكن النظام الإسلامي جمع بين الأخلاق والتشريع تحت عقيدة رصينة ثابتة في النفس؛ فقد اعتمد على الواعز الديني عند الفرد المسلم الذي يقوده إلى مراقبة نفسه وأفعاله وأعماله ومحاسبة نفسه عند المخالفة، والتوجه إلى الصدق والإخلاص والإتقان، والتجنب عن الخيانة والابتزاز والإساءة، وسيأتي تفصيل الكلام في ذلك إن شاء الله تعالى.

٢ - الثروة والدخل

وهما يتحققان في الاستهلاك والادِّخار؛ فإنَّه كلما كان الاستهلاك كبيراً تتكون الثروة وتزداد بسرعة، وإنَّ أيَّ دخل لا يستهلك يزيد في الثروة، وأمَّا الثروة القومية فهي تتكون

من المواد الطبيعية والسلع المختلفة التي ينتجها الإنسان من المصانع والمكائن والعملات والمدّخرات والقناطر والجسور وسكك الحديد وطرق المواصلات ووسائل النقل ... إلى غير ذلك. ولا ريب أنّ السلع التي يصنعها الإنسان إنّما هي عرضة للاستهلاك والتلف بسبب التقادم والاستعمال؛ بخلاف الدخل الذي يمثل صافي الناتج السنوي الذي يأتي من عملية الإنتاج كما عرفت سابقاً.

وإنّ الحصص التي يستلمها الأفراد أو التي تستلمها عوامل الإنتاج من صافي الناتج الجاري الحقيقي خلال فترة زمنية معينة تمثّل مجموع صافي الناتج الحقيقي لتلك الفترة. وعادةً ما يقدر الدخل أو الثروة بالنقد، وحينئذٍ يؤدي تذبذب الأسعار إلى إرباك تقييم الناتج الحقيقي؛ لأنّ الدخل النقدي العالي عند أسعار مرتفعة يعني ضعف القوة الشرائية، كما أنّ الدخل النقدي الواطي عند أسعار واطئة يعني قدرة شرائية كبيرة.

كما أنّ الدخل القومي الصافي الحقيقي يمثل مجموع السلع والخدمات التي تمّ إنتاجها خلال فترة زمنية معينة، ويمكن تقدير الناتج بالنقد على أساس معدلات الأسعار النسبية في السوق بعد طرح الإندثار من الناتج الإجمالي للوصول إلى تقدير الناتج الصافي بقيمة السوق.

وهذه الأطروحة في الثروة والدخل وإن كانت في الاقتصاد المادي لكن قوانين الدين الحنيف لم تمنعها إلا أنّها هذبتها من بعض المخالفات، فإنّ الاقتصاد الإسلامي لم يمنع من الثروة والإثراء؛ بشرط أن يكونا لغرض نبيل وهدف سامي، لا مجرد تكنيز الثروة وتكديسها فقال تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾؛ مشروطاً بأن يكون جمع الثروة من الطرق التي يرتضيها الله تعالى وتوافق أحكام الشرع الحنيف.

فإذا تحققت تلك الشروط المعتبرة التي يشترطها الاقتصاد الإسلامي في الرقابة والإنتاج والثروة والدخل يمكن التغلب على مشكلة ندرة المواد الطبيعية إذا تحققت في الخارج، وأما سلوك الإنسان المادي المعاصر لا يبشّر بالخير ولا ينبئ عن التغلب على هذه المشكلة.

الفصل الثالث

النظم الاقتصادية ومذاهبها

وفيه مطالب . .

تمهيد

من الواضح أنَّ لكل مجتمع بل لكل فرد رغبات متفاوتة الدرجة في سلع وخدمات كثيرة، ورصيداً من الموارد التي يمكن تخصيصها للحصول على الأشياء التي يرغب فيها أفراد المجتمع، ومعرفة فنية معينة عن كيفية تحويل الموارد إلى سلع وخدمات.

والنظام الاقتصادي مهمته الجمع بين الرغبات والموارد والمعرفة الفنية على أحسن وجه وأعلى مستوى ممكن من الكفاءة.

وأداء هذه المهمة لا بُدَّ له من وجود بعض التنظيمات التي تتناول إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات، فضلاً عن كمية النقود (وسائل الدفع) لتحريك هذه الأنواع الثلاثة من العمليات الاقتصادية، وهذه التنظيمات الاقتصادية من وحدات إنتاجية (منشآت)، وأسواق لمختلف السلع والخدمات، ومؤسسات مصرفية هي من الأهمية بمكان، إذ لا يوجد أي مجتمع قد بلغ في ثرائه الحد الذي يكفي لإشباع كل رغبته.

كما أنَّ من الواضح أنَّ عجز أي مجتمع -مهما بلغ مدى ثرائه- عن تزويد أفرادهِ بكل ما تهفو إليه نفوسهم من سلع وخدمات إنَّما يتأصل في ندرة الموارد أو وسائل الإشباع. وقد عرفت -سابقاً- أنَّ الندرة هي جوهر المشكلة الاقتصادية.

وقيل أنَّ تاريخ هذه المشكلة يعود إلى بدء ظهور الإنسان على البسيطة، وهي لاتزال باقية وستضلّ كذلك؛ وإن كنا لم نقبل هذا القول كما ذكرنا في بحوثنا السابقة، وسيأتي مزيد بيان إن شاء الله تعالى.

وكيف كان؛ فإنه مع كل تقدم كبير في العلم والمعرفة وفي كفاءة التنظيمات الاقتصادية فلا يعني ذلك فشل التنظيم الاقتصادي في إشباع الرغبات، بل كل ما يعنيه حقاً هو التوسّع المطّرد في هذه الرغبات. ومن أجل هذا ينبغي الكلام حول التنظيمات الاقتصادية. ثمّ أنّه لا بُدّ من بيان أمور:

الأمر الأول

بعدما عرفت مهمة النظام الاقتصادي يمكن لنا تقسيم هذه المهمة إلى أربع وظائف:

١- تقرير الأهداف الإنتاجية.

٢- تخصيص الموارد لتحقيق هذه الأهداف.

٣- توزيع الناتج الكلي على أصحاب الموارد.

٤- قابلية التغير والقدرة على النمو.

والمجتمع الاقتصادي هو الذي يقرر تلك الأهداف، فلا بُدّ؛

أولاً: تقرير الأهداف الإنتاجية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، وهي مهمة ذات شقين؛

تحديد السلع التي يرغب المجتمع في إنتاجها، وتحديد كمية كل سلعة منها.

ثانياً: تخصيص موارد المجتمع الاقتصادي الإنتاجية المحدودة بين المنتجات والمشتريات

المختلفة بالطريقة التي يتسنى معها الحصول على أكبر كمية من المنتجات التي يرغب بها

المجتمع، مع أخذ مستوى المعرفة الفنية في الاعتبار، مع العلم بأنّ تخصيص الموارد ليس

في أساسه مسألة فنية، إذ أنّ ثمة طرقٍ فنية كثيرة لإنتاج أي سلعة بل إنّ عملية اقتصادية،

والاقتصادي يتخير بين الطرق الفنية المتعددة لإنتاج السلعة.

ثالثاً: لا بُدَّ في النظام الاقتصادي من أن يتم توزيع الناتج الكلي من السلع والخدمات بين أفراد المجتمع الذين أسهموا في إنتاجه، ويتخذ هذا التوزيع شكل الأنصبة النقدية الموزعة. رابعاً: أن يكون النظام الاقتصادي قابلاً للتغيير وقادراً على النمو، فإنه من الواضح أن نمو الاقتصاد القومي مرغوب فيه، بل ضرورة ملحة في المجتمع المتطور.

الأمر الثاني

إذا عرفت مهمة النظام الاقتصادي - كما تقدم - فإنه يتبين مفهوم النظام الاقتصادي الذي هو بمعنى أنه يتمثل في مجموعة من المبادئ التي تشكل الإطار الخاص بتنظيم النشاط الاقتصادي والتي تبني على وجهة نظر فلسفية معينة تجاه هذا النشاط وتنشق عنها قواعد العمل بها، وهذا هو فلسفته التي تصوغ مبادئه وقواعد العمل بهذه المبادئ؛

فإنَّ النظام الرأسمالي - مثلاً - تجد أنَّ الفلسفة الاقتصادية تتمثل في الحرية والفردية والتوافق التلقائي بين المصالح الفردية والمصلحة الجماعية.

كما أنَّ الفلسفة الاقتصادية في النظام الشمولي هي الفلسفة الجماعية ودكتاتورية البروليتاريا وإخضاع المصالح الذاتية للمصلحة الجماعية بافتراض الصراع الطبقي لتعارض مصالح الأفراد مع مصلحة الجماعة؛ كل ذلك تحت إطار سياسي قانوني.

وأنَّ الفلسفة الاقتصادية في الدين الحنيف هي إقامة العدل والقسط في المجتمع، والسلم والرفاهية للأفراد، ومراعاة المصلحتين؛ الجماعية والذاتية تحت إطار تشريعي أخلاقي.

والمذهب الاقتصادي هو مجموعة أفكار ونظريات ومدارس اقتصادية ذات أهداف اقتصادية معينة.

ولا بُدَّ لكل واحد منهما -النظام والمذهب الاقتصاديين- عناصر، ونعني بها مجموعة الأوضاع الخاصة بالنشاط الاقتصادي، وهي تتألف من ثلاثة عناصر رئيسة وهي:

١ - أهداف النشاط الاقتصادي

وهي تتمثل في الدوافع المسيطرة على القائمين بالإنتاج. فقد يكون الدافع هو الحصول على أقصى قدر من الربح أو على أكبر كسب نقدي ممكن، وقد يكون الدافع إلى النشاط الاقتصادي هو إشباع حاجات الجماعة؛ كما هو الحال في النظام الشمولي.

٢ - مستوى معين من الفن الإنتاجي

والمراد به مجموعة الطرق الفنية في الإنتاج؛ فقد يكون هذا الفن الإنتاجي راكداً أو متطوراً، وقد يعتمد النظام الاقتصادي على استخدام الأدوات اليدوية الصغيرة في عملية الإنتاج في حين أن نظاماً آخر قد يستخدم الآلات الضخمة التي تديرها القوى المحركة، وقد يتضمن الفن الإنتاجي مبلغ ما وصل إليه تقسيم العمل، فربما يقف عند حد التقسيم المهني، وربما يصل إلى حد تقسيم العمل الواحد إلى عدة عمليات فنية صغيرة.

٣ - تنظيم سياسي واجتماعي وإطار قانوني معين

من الواضح أن هذا التنظيم السياسي والاجتماعي والقانوني يهيئ الجو المناسب لتحقيق أهداف النشاط الاقتصادي؛ من خلال تطبيق أساليب فنية معينة في إنتاج السلع والخدمات، ويتضمن التنظيم نوع الملكية، ونوع المبادلات، ونوع المشروعات، ونوع القوى المحددة للأسعار، ونوع السلطة التي تحدد القرارات فيما يتعلق بموارد المجتمع.

الأمر الثالث

مكونات النظام الاقتصادي

ذكرنا في بحوثنا السابقة أنَّه توالى على المجتمعات الإنسانية نظم متباينة من حيث العناصر التي تتألف منها، وهذه النظم حسب تسلسلها التاريخي هي:

١ - النظام الاقتصادي البدائي.

٢ - النظام الاقتصادي القديم.

٣ - النظام الاقتصادي المغلق (النظام الإقطاعي).

٤ - النظام الاقتصادي الحر في.

٥ - النظام الرأسمالي (نظام الاقتصاد الحر).

٦ - النظام الشمولي المخطط مركزياً.

أما النظم الاقتصادية المعاصرة فهي النظام الرأسمالي ذو الاقتصاد الحر، والنظم الشمولية ذات الاقتصاديات المخطط مركزياً، وإذا أمكننا إثبات الاقتصاد الديني الشمولي الأخلاقي نظرياً وتطبيقاً فإنَّه يفوق كل نظام آخر كما سيأتي بيان ذلك.

وقد تقدم تعريف النظام الاقتصادي الذي نستخلص منه أنَّ كلَّ نظام اقتصادي يتكون من ثلاث دعائم:

١ - فلسفة النظام.

٢ - مجموعة المبادئ التي تحكم مسيرة هذا النظام.

٣ - قواعد العمل بهذه المبادئ في مجال التطبيق.

الأمر الرابع

وأما تفسير تلك الدعائم والمكونات فهو:

١ - فلسفة النظام

تقوم فلسفة النظام على أساس موقف معين تجاه الحياة الإنسانية في مجال النشاط الاقتصادي. وهي الفلسفة التي تصوغ تلك المبادئ وقواعد العمل بها كما تقدم بيانه في النظام الرأسمالي والنظام الشمولي.

٢ - مبادئ النظام

إنَّ هذا المكوّن للنظام الاقتصادي ينبثق عن فلسفة النظام، ويتمثل في مجموعة المبادئ التي تشكل الإطار السلوكي والاجتماعي والقانوني للمجتمع. وعليه؛ فإنَّ هذا المكوّن يتضمن معايير السلوك بالنسبة للأفراد كمنتجين أو مستهلكين وتنظيم ملكية أدوات الإنتاج، وتنظيم المعاملات في النظام الرأسمالي -مثلاً- فإننا نجد أنَّ فلسفة هذا تنبثق منها مجموعة من المبادئ مثل الحرية الاقتصادية مع أقل قدر من التدخل الحكومي، والملكية الخاصة، وحافز الربح كدافع للنشاط الاقتصادي من دون استغلال أو احتكار، تحقيقاً للتوافق التلقائي بين المصالح الفردية والمصلحة الجماعية، وهكذا يظهر أنَّ المبادئ المنبثقة عن فلسفة هذا النظام تركز أيضاً على الفرد، فإنَّ الحرية الاقتصادية هي للأفراد؛ سواءً في نشاطهم الإنتاجي أم الاستهلاكي، كما أنَّ الملكية هي للأفراد، وحافز الربح هو لبعض الأفراد كقوة دفع للنشاط الإنتاجي في مختلف ميادين الأعمال، كما أنَّ العلاقات الاقتصادية والمعاملات التجارية متحررة في ظل النظام العام والإطار القانوني للمجتمع.

وعلى النقيض من ذلك النظام الشمولي في مبادئه المنبثقة عن فلسفته؛ وهي القيادة الدكتاتورية التي تتحكم في السلوك الاقتصادي للأفراد، فلا مكان في هذا النظام للحرية الاقتصادية بمعناها الرأسمالي.

ومن مبادئ هذا النظام أيضاً إنَّ الملكية الجماعية بمعنى أنَّ الدولة الممثَّلة من قبل الشعب هي التي تمتلك أدوات الإنتاج، فلا وجود فيه للملكية الخاصة بمعناها الرأسمالي. كما إنَّ مبادئ هذا النظام أنَّ حافز الربح ليس هدف النشاط الإنتاجي، بل الهدف هو إشباع الحاجات العامة بما يعنيه ذلك من أنَّ الدولة هي التي تحدّد ما سوف يتم إنتاجه من سلع وخدمة، والأساليب الفنية في عمليات الإنتاج المختلفة، وعلى ذلك فإنَّ دور الدولة في المجتمع هو دور المنظم الفردي في المجتمع الرأسمالي، كما يفرض النظام قيوداً على العلاقات الاقتصادية والمعاملات التجارية إلى حدٍّ بعيد.

٣- قواعد العمل

إنَّ لكل نظام اقتصادي مجموعة من قواعد العمل التي تنسجم مع معطيات هذا النظام من فلسفة اقتصادية ومجموعة من المبادئ، ففي النظام الرأسمالي -مثلاً- تكون المنافسة بين المنتجين وبين المستهلكين هي من أبرز قواعد العمل، وإنَّ آلية جهاز الأثمان هي قاعدة أخرى من قواعد العمل تحقق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. وإنَّ حرية تنقل عناصر الإنتاج فيما بين الصناعات المختلفة وفيما بين المنشآت داخل الصناعة هي قاعدة ثالثة، وإنَّ حرية دخول المنشآت إلى الصناعة أو الخروج منها هي قاعدة رابعة من قواعد العمل في هذا النظام.

أمّا في النظام الشمولي فإنّ قواعد العمل تتمثل في انعدام المنافسة بين المنتجين، لأنّ الدولة هي المنظم والمنتج الوحيد.

وفي التخطيط المركزي كبديل لآلية جهاز الأثمان في تحديد نوع وحجم وأسلوب إنتاج مختلف السلع والخدمات التي تشبع الحاجات العامة.

وفي القيود المفروضة على حرية تنقل عناصر الإنتاج لأنّ القرارات الإدارية التي تقرر عن السلطات الحكومية هي التي تحكم توظيف هذه العناصر وتنقلها من وحدة اقتصادية إلى أخرى، هذا بالإضافة إلى قواعد عمل أخرى فيما يخص تطبيق مبدأ الجماعة على تنظيم ملكية الدولة لأدوات الإنتاج.

الأمر الخامس

أسس التمييز بين النظم الاقتصادية

لقد اتخذ الاقتصاديون أسساً للتمييز بين النظم الاقتصادية ومن ثمّ اختلفوا فيها على أقوال:

الأول: التمييز حسب طبيعة العمل

فقد قسم الاقتصادي الألماني (فردريك ليست) النظم الاقتصادية إلى خمسة أنواع حسب طبيعة النشاط الاقتصادي السائد في المجتمع، وذلك على أساس أنّ المجتمع يمر بخمس مراحل؛ مرحلة العبيد، ومرحلة الرعي، ومرحلة الزراعة، ومرحلة الزراعة والصناعة، ومرحلة الزراعة والصناعة والتجارة.

الثاني: التمييز حسب نطاق النشاط

فقد قسم الاقتصادي الألماني (بوخر) النظم الاقتصادية إلى ثلاثة أنواع حسب مدى اتساع نطاق النشاط الاقتصادي أو تطور الجماعة الاقتصادية، وهي:

أ- الاقتصاد العائلي

فإنَّ النظام الذي يكون النشاط الاقتصادي فيه لا يتعدى حدود الأسرة أو القبيلة، فتكون الأسرة أو القبيلة وحدة اقتصادية قائمة بذاتها.

ب- الاقتصاد المدني

وهو ذلك النظام الذي كان يتَّسم بإقامة وسكن أفراد الجماعة المعينة داخل حدود مدينة معينة، إذ لم تكن هناك صلات تذكر بين المدن، بل كانت الحواجز الجمركية تحول بين بعضها البعض.

ج- الاقتصاد القومي

وهو ذلك النظام التي تصبح فيه كل دولة عبارة عن وحدة اقتصادية لها ظروفها وأوضاعها الخاصة من حيث الموارد والموقع الجغرافي والمناخ وعدد السكان، وكثيراً ما تنقسم هذه الوحدة الاقتصادية الكبيرة إلى بيئات صغيرة مختلفة تبعاً لاختلاف المناطق داخل الدولة الواحدة، فقد يكون بعض المناطق زراعياً والبعض الآخر صناعياً، غير أنَّ المناطق جميعها تشترك في وحدة اللغة والنظام السائد وعدم قيام أي نظام يحول دون انتقال السلع ورؤوس الأموال والأفراد داخل الدولة المكونة للوحدة الاقتصادية.

كما أنَّ الانتقال من طور الاقتصاد المدني إلى الاقتصاد القومي مصحوباً بإلغاء الحواجز الجمركية بين المدن، ثمَّ بين أقاليم الدولة الواحدة، ومصحوباً بتعبيد الطرق، وتيسير

وسائل المواصلات، وتوحيد العملة، وتنظيم الجيش والشرطة والقضاء، وتوطيد الأمن والدفاع، والعدالة بين أفراد المجتمع.

وكذلك فقد تطورت الأسواق فلم تعد محلية خاصة بإقليم معين، بل أصبحت أسواقاً قومية، ولكنها لم تغن عن قيام أسواق محلية صغيرة للمدن والقرى لإشباع بعض الحاجات الأساسية لسكانها.

كما يلاحظ أن قيام الثورة الصناعية وتعدد الحاجات وتطور وسائل المواصلات قد أدت إلى وجود نظام الاقتصاد الدولي؛ إذ لم تعد الأسواق مقصورة على دولة واحدة بل صارت مرتبطة ببعضها البعض، وغدت أسعار السلع الهامة موحدة في الأسواق المحلية. وعلى الرغم من أن هذا التقسيم الذي أورده (بوخر) له أهمية تاريخية، لكن بعض الكتاب ينعى عليه أنه لا يأخذ في الاعتبار أشكال الإنتاج وصور التوزيع.

الثالث: التمييز حسب أداة التبادل

قرّر بعض الباحثين الاقتصاديين أن الحياة الاقتصادية تمر بعدة أطوار اقتصادية متتالية؛ تبعاً للأداة التي تستخدم في التبادل، مثل (الاقتصاد العيني)؛ الذي يسدّ فيه الفرد حاجته بعمله أو بالالتجاء إلى المقايضة.

كما أن هناك (الاقتصاد النقدي) الذي تظهر فيه النقود كأداة للمبادلات.

وهناك أيضاً (الاقتصاد الائتماني) الذي تستخدم فيه صكوك الائتمان وعملياته.

الرابع: التمييز حسب أشكال الإنتاج وصور التوزيع

كما أنه يفرق بعض الكتاب الاقتصاديين الآخرين بين النظم الاقتصادية حسب الشكل الذي يتخذه الإنتاج، أي طبيعة الأوضاع التي يصبح فيها السلع أكثر صلاحية لإشباع

الحاجات. وحسب صور توزيع الناتج الاجتماعي على الأفراد الذين أسهموا في إنتاجه، وتبعاً لذلك؛ فلا مناص من التفرقة بين الأوضاع التي تكون فيها سلع الإنتاج وقوى العمل تحت تصرف شخص واحد وينتمي إلى فئة واحدة، أو تحت تصرف أشخاص مختلفين ويتمون إلى فئات متباينة.

وعلى هذا الأساس يفرق الكتاب بين نظام الاقتصاد المغلق ونظام الاقتصاد الحرفي، ونظام الاقتصاد الرأسمالي. ومن هذه الناحية؛ فلا خلاف بين الاقتصاد المغلق (الاقتصاد الإقطاعي) والاقتصاد الحرفي اللذين كانا سائدين في العصور الوسطى، إذ أن سلع الإنتاج وقوى العمل في كلٍّ منهما تحت تصرف شخص واحد، وهو السيد الإقطاعي في أحدهما وصاحب الحرفة في الآخر.

ومن أجل ذلك فإنه عند التمييز بين هذه الأنظمة الثلاثة فلا مناص من إدخال العناصر الثلاثة لأيّ نظام اقتصادي كما أشرنا إليه آنفاً، وهي: أهداف النشاط الاقتصادي، ومستوى الفن الإنتاجي، ونوع التنظيم السياسي والاجتماعي والإطار القانوني السائد في المجتمع^١.

وإذا أخذنا في الاعتبار بأن الاقتصاد ذو الطابع (القومي) تستخدم فيه (النقود) القانونية والائتمانية في المبادلات، وإن أفراد المجتمع يمارسون نشاطهم الإنتاجي في شتى مجالات الحياة الاقتصادية؛ كان له طابع آخر.

هذا ما ذكره علماء الاقتصاد والباحثين في النظم الاقتصادية المادية، وأمّا الاقتصاد الإسلامي له نظامه الخاص به يختلف فيه عن غيره من النظم الأخرى في مكوناتها وفلسفتها وإن

١. المذاهب والنظم الاقتصادية (د. محمد حلمي مراد، القاهرة)؛ ص ١٣٣-١٤٧.

كانت جميعها تشترك في كثير من الأمور التي تعارف عليها العقلاء وأمضاها الدين الحنيف كما سيأتي التنبيه عليها إن شاء الله.

وعلى ضوء ما تقدم ينبغي ذكر بعض الأنظمة الاقتصادية، وهي:

أولاً: النظام الرأسمالي (نظام الاقتصاد الحر).

ثانياً: النظم الشمولية ذات الاقتصادات المخططة مركزياً.

ثالثاً: النظام الإسلامي المتوازن. ولكن سيأتي أن إطلاق النظام على الاقتصاد الإسلامي غير مقبول، لأن قواعده وأحكامه حقائق لا تقبل التغيير والتبديل بخلاف النظم الأخرى.

النظام الرأسمالي

والبحث فيه يقع ضمن مواقع ..

الموقع الأول: مراحل الرأسمالية التاريخية

ذكر الاقتصادي الألماني (وارتر مسبوبات) في كتابه تاريخ الرأسمالية أن المجتمعات الرأسمالية قد مرت بمراحل ثلاث:

١ - مرحلة الرأسمالية البدائية.

٢ - مرحلة الرأسمالية المزدهرة.

٣ - مرحلة الرأسمالية المتدهورة.

١ - مرحلة الرأسمالية البدائية

وتبدأ هذه المرحلة من القرن الخامس عشر وتنتهي منتصف القرن الثامن عشر، إذ كانت الرأسمالية الغربية مصطبغة برواسب النظم الاجتماعية السابقة فقد كانت الزراعة تحتل مكان الصدارة، والمشاريع يغلب عليها طابع الحجم الصغير، وكان يغلب على صاحب المشروع الصغير الطابع الحرفي، كما كان يغلب على الأيدي العاملة الطابع الريفي، بل كانت الصناعة المنزلية تلعب دوراً هاماً، بمعنى أن صاحب المشروع يسلم لعماله المواد الأولية وهم يقومون بصنعها في منازلهم، وعلى ذلك فلم تكن تجمعات عمالية داخل المشروع الواحد.

أمّا عن الفن الإنتاجي في هذه المرحلة المبكرة من تطور الرأسمالية، فقد كان بدائياً ويعتمد أساساً على المهارة اليدوية واستخدام الأدوات البسيطة.

ومن سمات هذه المرحلة أيضاً ارتباط العامل ورب العمل بروابط شخصية، كتلك التي كانت سائدة في ظل النظام الحرفي.

كما أنَّ من سماتها أنَّه لم يكن ثمة وجود للبنوك، أو أسواق للنقد، أو أسواق رأس المال بمعناها الحديث.

كما كانت الدولة تتدخل في بعض الأحيان لتقييم المشروعات الصناعية وإدارتها بنفسها ولحسابها الخاص^١.

٢- مرحلة الرأسمالية المزدهرة

وهي تبدأ في منتصف القرن الثامن عشر (أي منذ بداية الثورة الصناعية) وتنتهي بالحرب العالمية الأولى، وفي غضون هذه الفترة وصل النظام إلى ذروته؛ من حيث التطور السريع، وزيادة القوة الإنتاجية، واتساع الأسواق، وتقدم الفن الإنتاجي، وتمتع المشروعات الرأسمالية بحرية كبيرة، وتدهور الروابط الشخصية بين العمال وأصحاب الأعمال، وأصبحت العلاقة بين المتعاملين في السلع علاقة لا شخصية يحكمها الأساس المادي البحت، وينتشر الشكل المساهم للشركات، وتصبح عقود العمل جماعية، ويقوم الإيمان على أسس موضوعية موحدة لا اتصالية شخصية، وتتداول القيم المنقولة من أسهم وسندات وأوراق تجارية في أسواق منظمة، ويكتمل الجهاز المصرفي، وتخرج البنوك المركزية إلى حيِّز الوجود، وتظهر المؤسسات المالية والتأمينية لتلعب دورها في سير النظام الرأسمالي إبان تلك الفترة^٢.

١. المصدر السابق؛ ص ٦٢-٦٤.

٢. المصدر السابق؛ ص ٦٤.

٣- مرحلة الرأسمالية المتدهورة

وتبدأ هذه المرحلة من حيث تنتهي مرحلة الرأسمالية المزدهرة، وتتميز بانتشار المشروعات الحكومية وتدخل السلطات العامة لتخفيف حدة الكساد والبطالة والأزمات الاقتصادية. كما تتميز بانتشار ألوان عديدة من التنظيمات الاحتكارية، وتزايد نفوذ النقابات العمالية، واستخدام أسلحة الإضراب وغيرها لتحسين أحوال الطبقات العاملة فضلاً عن تزايد نفوذ العمال داخل المشروعات وفي الحياة العامة.

والخلاصة؛ إنَّ هذه المرحلة يشوبها القلق الاجتماعي وفقدان النظام الاقتصادي لقوة الدفع الذاتية المميزة للمرحلة السابقة.

وفي رأي الكثير من الاقتصاديين إنَّ النظام الرأسمالي قد حقق ارتفاعاً كبيراً في الإنتاج الصناعي إبان فترة الثورة الصناعية التي أنتجت الكثير من الاكتشافات والاختراعات، كما حقق قدراً من الرخاء والتقدم الاقتصادي الذي كانت تدعمه مستعمرات الدول الاستعمارية حول العالم بمنتجاتها الأولية وبأسواقها المفتوحة لمنتجات الصناعة الغربية.

لقد كان نجاح هذا النظام إذن على حساب الدول الفقيرة وغصب ثروات الدول التي استعمرتها الدول الغربية، فإنَّ كل تقدّم فيها إنَّما يقابله معاناة شعوب الدول الأخرى وإنَّ كان نجاح هذا النظام قد تجلّى في المرحلة الثانية من تطور الرأسمالية وكانت أفضل من النظام الذي سبقه وهو النظام الإقطاعي، فقد انطوى في تطبيقه العملي على بعض المآخذ تجعله يخفق في تحقيق مطالب الإنسانية على الوجه المنشود^١.

ومن أبرز مآخذ الرأسمالية -مضافاً إلى ما ذكرناه آنفاً- الأزمات الاقتصادية والبطالة والاحتكار والتفاوت الكبير في توزيع الثروات والدخول، وغيرها مما سيأتي ذكرها.

الموقع الثاني: اتجاهات الرأسمالية الحديثة

يرى فريق من الكتاب أن النظام الرأسمالي الحرّ منذ أوائل القرن العشرين يكشف عن أربعة اتجاهات رئيسة تشكل ملامح الرأسمالية الحديثة لدخول تحولات عميقة عليها. وتمثل هذه الاتجاهات في محاولات تهذيب الرأسمالية في إطار دولة الرفاهة، ونمو صناعة الخدمات في مرحلة ما بعد التصنيع، وانعدام حافز الربح في قطاع عريض من الاقتصاد القومي، وسيطرة طبقة المديرين على المؤسسات الرأسمالية الكبرى.

المحاولة الأولى: تهذيب الرأسمالية في إطار دولة الرفاهة

ذكرنا فيما تقدم أن الأزمات الاقتصادية والبطالة والاحتكار والتفاوت الكبير في توزيع الثروات والدخول هي من أبرز مساوئ الرأسمالية في العصر الحديث وكان من أثر كل هذه المساوئ أن تدخلت الدولة محاولة منها لمعالجتها فأصدرت التشريعات الهادفة إلى تنظيم الاحتكار وفرض الرقابة عليه، وتملكت الدولة كثيراً من المرافق وإدارتها لصالح المجموع، بل إن الدولة ذهبت في تدخلها في بعض الأحيان إلى حدّ تأميم بعض الصناعات والمؤسسات الحيوية في الاقتصاد القومي لصالح المجموع، كما حدث في بريطانيا -مثلاً- عندما تولى حزب العمال الحكم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومضافاً إلى ذلك فقد أصدرت الدولة التشريعات الاجتماعية للحد من خطر البطالة، والحد من استغلال أصحاب الأعمال للعمال، وأصدرت كذلك التشريعات الضريبية الهادفة إلى تحقيق عدالة توزيع الثروات والدخول.

هذا إضافة إلى قيام الدولة بمعالجة الأزمات الاقتصادية من خلال امتصاص البطالة عن طريق التوسيع في المشروعات العامة، ومنح حوافز للاستثمار عن طريق خفض أسعار الفائدة عن القروض الممنوحة لرجال الأعمال، وخفض أسعار الضرائب على عوائد الاستثمار، والتوسيع في قروض الإسكان، وغير ذلك من التدابير التي تستطيع الحكومة اتخاذها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي دون تغيير أسس النظام.

وهكذا يعتقد أنصار النظام الرأسمالي أن تهذيب الرأسمالية يعتبر بمثابة خطوة كبرى نحو تحقيق (دولة الرفاهية) التي تقوم على مبدئين أساسيين:

أ- العدالة الاجتماعية؛ بمعنى إنَّ لكل عضو في المجتمع الحق في التمتع بالحد الأدنى من الحياة الإنسانية الكريمة.

ب- العمالة الكاملة؛ التي ينبغي أن تكون في مقدمة الأهداف العامة التي تسعى الدولة لتحقيقها.

ويعتقد أنصار دولة الرفاهية في المجتمع الرأسمالي المتقدم أنه من الممكن تحقيق هديي العدالة الاجتماعية والعمالة الكاملة دون اللجوء إلى التأميم على نطاق واسع ودون تغيير أسس النظام.

ويقول محمد العزب موسى عن محاولات (تهذيب الرأسمالية) ضارباً المثل لها بما حدث من كساد كبير في الولايات المتحدة خلال الفترة (١٩٢٩-١٩٣٢م)، وما كان له من أثر سيء من نزع الإيمان بالمبدئ التقليدي في النظام الرأسمالي -مبدأ الحرية الاقتصادية- الذي ينطوي على أنَّ اختلال التوازن السوقي لا بُدَّ أن يعقبه توازن جديد دون الحاجة إلى

تدخل خارجي (أي: خارج نطاق السوق)، فإنه عندما بلغ الاقتصاد الأمريكي مرحلة فقد من كل أربعة مواطنين واحد منهم عمله، وأصبح المزارع لا يستطيع أن يبيع محاصيله بأسعار معقولة، وأخذت أعداد متزايدة من المنشآت في مختلف ميادين الأعمال تشهر إفلاسها، أو لا تستطيع دفع أجور العاملين فيها، أو تحقق أرباح للمساهمين، فأصبحت الدولة مما لا مناص لها بتدخلها لاستعادة التوازن في السوق الأمريكي المضطرب وهذا ما فعله الرئيس (روزفلت) في فترة رئاسته الأولى عام (١٩٣٣م) حين أعلن سياسة (النيوديل) التي لم تكن في الواقع مبادئ اقتصادية أو فلسفية محدّدة سلفاً يجري فرضها على الشعب الأمريكي بقدر ما كانت سلسلة من تدابير الطوارئ التي تعالج عملية ملحّة.

ومن قوانين (النيوديل) قانون التعديل الزراعي؛ الذي يسمح للمزارعين برفع أسعار محاصيلهم بما يمكنهم من شراء المنتجات الصناعية. وقانون علاقات العمل القومي؛ الذي نظم العلاقة بين العمل والإدارة لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة.

وقانون التأمين الاجتماعي؛ ضد مخاطر العجز والبطالة والشيخوخة. وقانون الرعاية الطبية؛ الذي يوفر العلاج المجاني لغير القادرين. وقانون التعليم الابتدائي والثانوي؛ الذي يكفل مساعدات حكومية مباشرة للمدارس في الأحياء الفقيرة.

وإذا كانت سياسة (النيوديل) تعتبر بداية تطور دولة الرفاهية في الولايات المتحدة فإنّ هذا التطور يعدّ جزءاً من تيار عالمي يدعو لوضع الاقتصاد في خدمة حاجات الإنسان

ورفاهية. ومع ذلك فإنّ دولة الرفاهية لم تؤدّ بالطبع إلى تحقيق العدالة الكاملة والحرية للمجتمع، كما أنّها لم تؤدّ أيضاً بالتأكيد - كما كان يتنبأ خصومها في الثلاثينيات - إلى مجتمع قمعي تسود فيه السلطوية والشمولية^١.

ولكن يمكن لنا التعليق على الفقرة الأخيرة من أنّها وإنّ لم تؤدّ إلى المجتمع القمعي بالوصف المذكور إلا أنّها استبدلته بقمع من نوع آخر وهو الاستعمار؛ الذي هو أسوأ من القمع المزبور؛ كما سيأتي بيان ذلك.

المحاولة الثانية: النمو الموسع لصناعة الخدمات

النمو الموسع لصناعة الخدمات ظاهرة أخرى من الظواهر المصاحبة للرأسمالية الحديثة. وظهور طبقة (ذوي الياقات البيضاء). إذ يمكن أن نميز مرحلتين متعاقبتين من النمو الصناعي في ظل النظام الرأسمالي؛ ففي الرحلة الأولى يأخذ أفراد الطبقة العامة الصناعية في التزايد المستمر على حساب الحرفيين والفلاحين وغيرهم من أفراد الجماعات الاقتصادية المعدّمة الباحثين عن الأعمال في المصانع والمناجم الآخذة في التوسع والازدهار. بيد أنّه في مرحلة متقدمة من النمو الصناعي تعقب المرحلة الأولى؛ تبدأ الطبقة العاملة الصناعية في الانكماش النسبي، فتتزايد أعداد هذه الطبقة بصورة مطلقة، ولكن أهميتها إنّما تكون نسبية - أي بالنسبة لقوة العمل الكلية - وتتضاءل تدريجياً. مثال ذلك: إنّ حجم الإنتاج الصناعي وعدد العمال الصناعيين في الولايات المتحدة قد حققا زيادة كبيرة منذ مطلع القرن العشرين، ومع ذلك فإنّ نسبة العمال الصناعيين إلى قوة العمل الكلية قد تناقصت عما كانت عليه خلال القرن التاسع عشر.

وتشير بعض الإحصاءات في هذا العدد إلى أنه فيما بين عامي (١٩٤٧-١٩٧٧م) كان الاتجاه العام على مستوى الصناعة أن تحوّل عدد متزايد من العمال الصناعيين إلى عمال خدمات، كما زاد حجم العمالة الكلية في الاقتصاد الأمريكي بنسبة (٢٥٪) خلال نفس الفترة، ولكن في الوقت الذي زاد فيه عدد العمال الصناعيين -ذوي الياقات الزرقاء- بنسبة (٢٥٪) فإنّ عدد عمال الخدمات -ذوي الياقات البيضاء- قد تضاعفت، أي أنّ زيادة هذا العدد كانت بنسبة (١٠٠٪).

ويمكن تفسير هذا النمو الموسع لصناعة الخدمات بعاملين أساسيين؛ أحدهما: التقدم الكبير في تكنولوجيا الإنتاج وما استتبع ذلك من التوسع المطرد في إدخال الصناعة الآلية كأسلوب مستحدث في الإنتاج السلعي، يعتمد على إحلال الآلات محل العمال في أداء نفس عمليات صنع السلعة؛ الأمر الذي أدّى إلى الارتفاع الكبير في الإنتاجية الصناعية وتناقص الحاجة إلى العمال -ذوي الياقات الزرقاء-، كما هو الحال في صناعة الصلب وصناعة الفحم وصناعة السيارات مثلاً.

ثانيهما -وهو الأكثر أهمية فيما يتعلق بالزيادة الكبيرة في عدد العمال ذوي الياقات البيضاء- وهو: إنّ معدل نمو العمالة في المشروعات المنتجة للخدمات أسرع بكثير من معدل نمو العمالة في المشروعات المنتجة للسلع المادية.

وتشير الإحصاءات المتاحة ذات العلاقة إلى أنه فيما بين عامي (١٩٥٠-١٩٧٧م) ارتفع العدد الإجمالي للعاملين في الولايات المتحدة من (٦٠ - ٨٩ مليون) مشغّل، إلا أنّ حوالي (٨٠٪) من هذه الزيادة (أي ٢٢ مليون مشغّل) هم من ذوي الياقات البيضاء الذين ارتفع عددهم من (٢٢ مليون) مشغّل عام (١٩٥٠م) إلى (٤٥،٢ مليون) مشغّل عام (١٩٧٧م).

وترجع هذه الزيادة في عدد مثل هؤلاء المشتغلين إلى التوسع الكبير في قطاع إنتاج الخدمات، أي الخدمات الحكومية؛ كالتعليم والصحة وغيرها، وخدمات التجارة والمال والترفيه والنقل والمواصلات إلخ.

وكان من شأن هذا التطور الهيكلي في تركيبة الاقتصاد الأمريكي أن حلَّ (المكتب) محلَّ (خط الإنتاج) كمكان نمطي للعمل في الولايات المتحدة، وحلت (الخدمة اللامادية) محل (السلعة المادية) كشكل نمطي للإنتاج. وهذا النمط الجديد من اقتصاديات مرحلة ما بعد التصنيع هو الذي يعرف بـ(اقتصاد الخدمات) تمييزاً عن النمط الذي يسبقه والمعروف بـ(الاقتصاد الصناعي).

ولكن يعتقد بعض علماء السياسة أنَّ زيادة عدد ذوي الياقات البيضاء (أصحاب الرواتب) تثير مشكلات سياسية هامة، لأنَّ أصحاب الراتب - في الاقتصاد الرأسمالي أو أي اقتصاد آخر - يميل إلى اعتبار نفسه من أفراد الطبقة المتوسطة أو الطبقة العليا، وليس من أفراد طبقة العمال.

المحاولة الثالثة: انعدام حافز الربح في قطاع عريض من الاقتصاد القومي

لقد كان الاتهام التقليدي ضد الرأسمالية من جانب أنصار المذهب الشمولي ينصبَّ على حافز الربح؛ باعتباره مسؤولاً عن فقر الأغلبية، ومن ثمَّ فإنَّ إلغاء الربح من النظام سوف يفضي إلى إلغاء الفقر.

وبعبارة أخرى: إنَّ الرأسماليين يحققون الأرباح الوفيرة على حساب أغلبية الشعب، وإذا حيل بينهم وبين هذا الاستغلال متمثلاً في استحواذهم على كلِّ (فائض قيمة العمل) فإنَّ

أغلبية الشعب سوف تنال نصيبها العادل من الدخل القومي، وسوف يرتفع بالتالي مستواها المعيشي في ظل الاقتصاد الشمولي.

إلا أن بعض المفكرين ذكر بأن النظرة الموضوعية لحقائق الأمور توحى بأن توجهات النظام الرأسمالي في العصر الحديث هي على خلاف ما يوجهه أنصار المذهب الشمولي من إتهام للرأسمالية، وذلك لأن حافز الربح في الاقتصاد الرأسمالي المتقدم قد أفضى في نهاية المطاف إلى ظهور (خدمات الرفاهة) بظهور قطاع اقتصادي عريض لا يبحث عن الربح، وإنما يعمل على تقديم خدمات نافعة للجماهير بلا مقابل أو بمقابل رمزي، ولم تعد القضية هي محاربة الفقر وإنما هي تحقيق المزيد من الثروة القومية والدخل القومي لإشباع المزيد من حاجات الجماهير ويرجع نمو القطاع الاقتصادي الرأسمالي غير الباحث عن الربح إلى أسباب عديدة؛

منها: التوسع فيما تؤديه الحكومة من وظائف، كالأمن والدفاع والتعليم والصحة وتوفير العديد من الخدمات الاجتماعية للمواطنين، وكذلك التوسع في أنشطة المؤسسات الخاصة التي لا تستهدف الربح وبخاصة في مجال التعليم والصحة. ويعود نمو هذا القطاع إلى طبيعة ذاتية في الاقتصاديات المتقدمة -بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي السائد- وهي أن زيادة الثروة تؤدي إلى ظهور الخدمات واتجاه العمالة إلى التوظيف في القطاع غير الباحث عن الربح. ففي الولايات المتحدة -مثلاً- ينمو القطاع غير الباحث عن الربح بمعدل أسرع من نمو القطاع القائم على حافز الربح.

المحاولة الرابعة: سيطرة طبقة المديرين على المؤسسات الرأسمالية الكبرى

كانت الرأسمالية قد حققت أقصى درجات النجاح في مرحلتها الكلاسيكية المزدهرة، أي فيما بين منتصف القرن الثامن عشر حتى بداية القرن العشرين حينما كانت الإدارة ممتزجة بالملكية، وكان حافز الربح المحرك للنشاط الاقتصادي، وكان النظام يسير سيراً تلقائياً دون استغلال الاحتكار وبأدنى قدر من التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ولكن منذ ذلك الحين بدأت الرأسمالية تواجه المتاعب، ومن أبرزها ظهور الشركات المساهمة الكبرى التي أدت إلى انفصال الإدارة عن الملكية حيث أصبحت حقوق ومسؤوليات حائزي الأسهم (ملاك الشركة) محدودة بما في حوزتهم من الأسهم، بينما كانت المشاركة في المرحلة السابقة تنطوي في أغلب الأحيان على امتزاج الإدارة بالملكية وعلى المسؤولية التضامنية الكاملة بين الشركاء، فكان كل شريك مسؤولاً عن أعمال الشركة بأكملها. أمّا في الشركة المساهمة الكبرى في الرأسمالية الحديثة، حيث قد يتشكل رأس المال -مثلاً- من (٥٠) إلى (١٠٠) مليون يملكها نصف مليون مساهم؛ فقد انقطعت العلاقة بين حائزي الأسهم (ملاك الشركة) وبين الشركة التي يستثمرون أموالهم فيها. وعادة لا يحضر سوى عدد قليل جداً من حملة الأسهم (١٪ أو أقل) الاجتماعات السنوية للجمعية العمومية للشركة التي تتم فيها المصادقة على الميزانية العمومية للشركة، وحساب الأرباح والخسائر وتوزيعات الأرباح الصافية، وتحديد أتعاب مراقبي حسابات الشركة، واختيار المديرين، وغير ذلك من الأمور الهامة.

وفي ظل الأوضاع المستجدة على النظام الرأسمالي في صورته الحديثة، أصبحت الإدارة -لا الملكية- هي التي تقدم قائمه المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، وهي التي تشرف على الانتخابات، وتحديد رواتب الموظفين وتقدم للجمعية العمومية ما تراه من المقترحات للتصويت. وعادة ما تحصل المقترحات التي تقدمها الإدارة على الموافقة بنسبة تصل إلى (٩٥ ٪) أو أكثر من أصوات الحاضرين في اجتماع الجمعية العمومية، في حين أنَّ أقوى الحكومات الديمقراطية لا تحصل في الانتخابات السياسية عادة على أكثر من (٥٥ ٪) إلى (٦٠ ٪) من الأصوات، حتى أصبح أي اجتماع يدار بهدوء وبلا تلاعب يوصف بأنه يشبه اجتماعاً لحملة الأسهم.

وقد أشارت دراسة أجريت مؤخراً على ٥٠٠ مؤسسة كبرى في الولايات المتحدة إلى أنَّ احتمال الصراع الخطير حول السيطرة على المؤسسة الرأسمالية الكبرى لا يحدث إلا مرة كل ثلاثمائة عام في المتوسط^١.

ومن الواضح أنَّ هذا الوضع مناقض لجوهر الديمقراطية؛ طالما أنَّ المديرين في المؤسسات الرأسمالية الكبرى يستطيعون أن يمارسوا أوسع السلطات على حملة الأسهم (ملأك الشركة) وعلى العاملين جميعاً، وهم الذين يتخذون القرارات دون أن يتعرضوا لمسئولية واضحة محددة، وهكذا نجحت الرأسمالية في أنَّها حطمت جوهرها الديمقراطي وطبيعتها الليبرالية.

وذكر (آينشتاين) أنَّ كبار الشموليين في العصر الرأسمالي ليسوا هم نقاد الرأسمالية، وإنَّما هم أباطرة الرأسمالية الناجحون من أمثال أندروكارنيجي، وجون روكفلر، وهنري

فورد؛ فإنهم قد بنوا إمبراطوريات صناعية ضخمة أبعد ما تكون عن مبادئ الديمقراطية الليبرالية، في حين كانت الرأسمالية في الأصل تتميز بالإقدام والمخاطرة واتخاذ زمام المبادرة الشخصية أصبحت الرأسمالية الحديثة بإمبراطوريتها الصناعية والتجارية واسعة النطاق بيروقراطية محافظة تميل إلى تغييب عنصر الأمان على أي شيء آخر، وتحرص على الاستثمار بلا مخاطر أو ما يسمى بـ (المراهات المضمونة)^١.

إنَّ لعنة الضخامة هذه هي التي كان يخشاها المدافعون عن الرأسمالية من أمثال الرئيس الأمريكي وودر ويلسون الذي حذر في فترة رئاسته (١٩١٣-١٩٢١م) من أنَّ عيوب الضخامة قد لا تدمر المشروعات الرأسمالية الكبرى فحسب وإنَّها نظام الاقتصاد الحر بأسره.

ويمكن ضرب المثل عن ظاهرة التركيز في الرأسمالية الحديثة، بمثال حي لايزال قائماً في قلب الاقتصاد الأمريكي، هو شركة جنرال موتورز التي هي مؤسسة عملاقة بل هي أكبر شركة صناعية في العالم على الإطلاق؛ لأنَّها تنتج نصف أو أكثر من جميع سيارات الركوب في الولايات المتحدة، كما هي أكبر منتج لسيارات الأوتوبيس وقطارات السكك الحديدية والموتورات في العالم، وتستخدم الشركة (٢٪) من مجموع القوى العاملة حوالي (٧٪) من الأرباح الكلية للصناعة الأمريكية، كما يتجاوز رقم مبيعاتها داخل الولايات المتحدة وحدها الناتج القومي الإجمالي لأكثر من مائة دولة مجتمعة.

١. المصدر السابق.

ومن هنا جاءت المقولة الشهيرة: إنَّ ما يعود بالفائدة على جنرال موتورز يعود بالفائدة على أمريكا. ولكنها مقولة -على حدّ تعبير آينشتاين- لا تحمل من الدقة بقدر ما تحمل من الشهرة^١.

إلا أنَّ المدافعين عن المشروعات الكبرى يقولون أنَّها تناسب الدولة الكبيرة والسوق الكبير، كما أنَّها تضمن (الأمان الفردي) للعاملين بها، وهي أكثر تسامحاً في التفاوض مع نقابات العمال، فضلاً عن أنَّها تستطيع توفير الاعتمادات الضخمة اللازمة للأبحاث العلمية الحديثة بما يحقق تقدم الإنتاج وظهور المخترعات الجديدة. كما يقول المدافعون عن الرأسمالية الحديثة أنَّها بتوسعها للقطاع غير الهادف للربح، وأخذها بنظام دولة الرفاهة، والتوسع المطَّرد في صناعة الخدمات؛ قد أدخلت تحولات عميقة في هيكلها، ومضت قدماً في إطار جديد تبعد ملامحه كثيراً عن ملامح إطارها الكلاسيكي، ومن ثمَّ فلا يمكن اعتبار هذا النظام المتطور في ثوبه الجديد نظاماً رأسمالياً أو اشتراكياً، فالرأسمالية تعني الحرية الاقتصادية المطلقة، والاشتراكية تعني الملكية العامة لوسائل الإنتاج. أما هذا النظام فإنَّه يعرف باسم (الاقتصاد المختلط)؛ حيث يمتزج فيه المبادرة الفردية وحقوق الملكية الخاصة مع المسؤولية العامة عن الرفاهة الاجتماعية.

الموقع الثالث: معالم الاقتصاد الرأسمالي

على ضوء ما تقدم بيانه يتّضح معالم الاقتصاد الرأسمالي. وعليه؛ يقوم هذا النظام على فلسفة خاصة، ومبادئ معينة، وقواعد عمل معينة في مجال التطبيق؛ كما تقدم بيانها، ولكن لا مناص من التفصيل إبرازاً للملامح المميزة لهذا النظام، وهي:

أولاً: فلسفة النظام

يقوم النظام الرأسمالي على فلسفة معينة تتمثل - كما ذكرنا سابقاً - في الحرية والفردية والتوافق التلقائي بين المصالح الفردية والمصالح الجماعية.

١ - الحرية

إنَّ الحرية تعني ترك الأفراد أحراراً لتحقيق مصالحهم الذاتية، فتكون لهم حرية التعاقد، وحرية اختيار العمل، وحرية التملك، وحرية الباعث الشخصي، وحق الفرد في الميراث. ولا يحدّ من هذه الحرية إلا شرط واحد، وهو عدم تعارض سلوك أفراد الجماعة مع تحقيق الأفراد الآخرين لمصالحهم الذاتية.

٢ - الفردية

وهي التي تنمّ عن التركيز على الفرد وتحقيق مصلحته الذاتية وإضفاء قدر كبير من الحرية للفرد في سبيل تحقيق هذه المصلحة الذاتية، إذ أنَّ الفرد أقدر الناس على التعرف عليها، وبالتالي على تحقيقها في ضوء ما يعتمل في نفسه من نزاعات طبيعية، ولهذا فإنَّ الفردية تقترن دائماً بالحرية، والإيمان بالفردية إيمان بضرورة تحقيق أقصى سعادة للفرد، وإن كان علم الاقتصاد لا يبين مقياساً موضوعياً للسعادة أو الألم.

٣- مبدأ التوافق التلقائي

مبدأ التوافق التلقائي يفصح عن أنَّ التعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة لا يمكن أن يتحقق في ظل النظام الرأسمالي، إذ أنَّه ما دامت الجماعة الإنسانية تتكون من عدد من الأفراد، لأنَّ مصلحة الجماعة بطبيعتها هي محصلة المصالح الذاتية للأفراد، كما أنَّ القوانين التي تحكم النظام الرأسمالي إنما تنتج من النظام الطبيعي الذي يحمل أنانية الحوافز الإنسانية إلى الحيز العام.

وبعبارة أخرى؛ فإنَّ سلوك الإنسان تحفزه نحو نزاعات طبيعية كالإثارة وحب النفس، كما تحفزه حول نزاعات طبيعية، كالرغبة في العمل والشعور بالفضيلة والعطف على الآخرين.

وعلى ذلك؛ فإنَّ مجموعة هذه النزاعات تجعل الفرد يحقق صالح الغير وهو بسبيل تحقيق مصلحته الذاتية.

هذا هو النظام الطبيعي الذي يصدر عن الميول الطبيعية للإنسان، وإذا كان هذا النظام لا ينتج آثاره الطيبة في بعض الأحيان فمردُّ ذلك إلى تدخل الأنظمة الوضعية في سيره التلقائي الرتيب، ومن ثمَّ فإنَّ النظام الطبيعي -كما يقر أنصار المذهب الحرِّ وأنصار المدرسة الكلاسيكية- يفوق أيَّ نظام آخر من صنع الإنسان، ولقد عبَّر (آدم سميث) عن ذلك بقوله: إنَّ الإنسان تحرَّكه يد خفية إلى تحقيق غرض لم يكن من مقاصده، بل ذهب إلى أبعد من ذلك قائلاً: إنَّ الفرد يحقق مصالح الجماعة بدرجة أكبر مما لو كرَّس جهوده ووقته لخدمة الجماعة لو أنَّه عكف على رعاية شؤونه الخاصة.

ثانياً: مبادئ النظام

في ضوء ما تقدم من الركائز الثلاث لفلسفة النظام الرأسمالي (الحرّ) وهي: الحرية والفردية والتوافق التلقائي بين مصالح الأفراد ومصلحة الجماعة؛ فإنَّ هذا النظام يستلهم مبادئه - في إطار هذه الفلسفة - في أمور ثلاثة:

أ- الملكية.

ب- الحرية الاقتصادية.

ج- حافز الربح.

الموقع الرابع: توضيح تلك المبادئ

الأول: الملكية الخاصة

وهي من مميزات النظام الرأسمالي التي يتبجّح بها أصحاب هذا النظام. والمراد بها: حرّية تملك الأفراد لكلّ من سلع الاستهلاك وبيع الإنتاج، والانتفاع بذلك التملك كيفما يشاءون، غير أنّه لا يشترط في النظام الرأسمالي أن تكون جميع الأموال مملوكة للأفراد ملكية خاصة، فقد تمتلك الدولة أو الهيئات العامة المحلية جانباً من هذه الأموال، كما يحق للدولة أيضاً أن تنزع ملكية الأفراد الخاصة إذا تعارضت هذه الملكية مع المصلحة العامة، وقد تدفع الدولة في سبيل ذلك التعويضات المناسبة، فليست الملكية حقاً لا يمسّ، بل هو مستمد من سلطة المجتمع نفسه، وهو بدوره يمنحه للأفراد، ولذلك يستطيع المجتمع أن يتحكم في هذا الحق في حدود المصلحة الاجتماعية؛ فقد تفرض الدولة - مثلاً - حداً أعلى للملكية الأرض الزراعية، وربما تسنّ القوانين التي تحول دون تراكم الدخول والثروات في

أيدٍ قليلة، ودون تمتع طبقة من الناس بثمار الجهود التي يبذلها غيرهم، ومع ذلك فهذه الاعتبارات لا تغير من أسس النظام الرأسمالي التي تميزه عن النظام الشمولي الذي تمتلك فيه الدولة جميع أدوات الإنتاج.

الثاني: الحرية الاقتصادية.

إنَّ الحرية مظهر آخر من مظاهر الرأسمالية، فلا تتدخل الدولة لتقييد نشاط الأفراد في الميدان الاقتصادي.

ويعني ذلك: إنَّ المنظمين وأصحاب رؤوس الأموال يستطيعون أن يبدؤوا مشروعاتهم الاقتصادية وهم بعيدون عن تدخل الحكومة أو توجيهها، فهم أحرار في طرق استثمارهم للأموال، وفي إنتاجهم للسلع والخدمات، وفي تحديد الشروط التي يشترطون على أساسها ما يحتاجون إليه من آلات وموارد أو عمل.

كما أنَّ مبدأ حرية الإنتاج يقابله من جهة أخرى مبدأ حرية الاستهلاك؛ فلا يُمنع فرد من التصرف في دخله كما يشاء، واختيار نوع السلع التي ينفق عليها هذا الدخل. وطالما أنَّ الأفراد يتمتعون بالحرية الاقتصادية، فإنَّهم يتنافسون فيما بينهم سعياً وراء الكسب المادي، فالمنتجون يتنافسون في زيادة الإنتاج وتحسينه والسعي إلى ابتكار أفضل وسائل الإنتاج، ثمَّ إلى كسب الأسواق وتحقيق أقصى الربح كهدف أساسي لهذا النشاط الإنتاجي.

وكما تقوم المنافسة بين المنتجين فإنَّها تقوم كذلك بين عناصر الإنتاج؛ حيث يُستطاع الاستغناء ببعضها عن البعض الآخر، ولا يخلو جانب المستهلكين من المنافسة أيضاً، فإنَّهم يتنافسون فيما بينهم ليفوزوا بالسلع التي يحتاجون إليها.

ومع ذلك فإن الحرية الاقتصادية ليست مطلقة في النظام الرأسمالي، فقد تتدخل الدولة لتحديد من هذه الحرية على أساس تحقيق أقصى منفعة للمجتمع؛ فقد تفرض نوعاً من الحماية لصالح العمال، مثل وضع حد أدنى للأجور، يلزم به رجال الأعمال أيّاً كانت الكفاءة الإنتاجية للعامل، ومن جهة أخرى فقد ترد بعض القيود على المنافسة في بعض الأحوال، كاحتكار الدولة لمشروعات المرافق العامة، أو اتفاق المنتجين فيما بينهم على تحديد الإنتاج أو أسعار المنتجات أو على توزيع أسواق تصريف السلع.

الثالث: حافز الربح.

وأما عن حافز الربح؛ فإن رجال الأعمال والمنظمين يقبلون المجازفة برؤوس أموالهم توقعاً منهم للربح، وأملاً في الوصول إلى أقصى ما يمكن تحقيقه منه، فالربح في النظام الرأسمالي - كما ذكر سابقاً - هو الجزء الذي يحظى به رجال الأعمال والمنظمون في دأبهم على العمل المتواصل، وفي استخدامهم للعقل والمنطق توصلاً إلى القرارات التي قد تؤدي بهم إلى النجاح أو الفشل، فإذا انعدم ذلك الحافز الشخصي الذي يحث الأفراد على النشاط والإقبال على العمل فقد يؤدي إلى فشل الجهاز الاقتصادي الرأسمالي في بلوغ أهدافه المرجوة.

والرأسمالية بهذه المثابة ترى في جهاز الأسعار القوة الحقيقية الفعالة والموجهة للنشاط الاقتصادي بصورة تلقائية دون حاجة لتدخل الدولة، والمرآة التي تنقل رغبات المستهلكين إلى المنتجين، والأداة التي تحقق التوازن بين العرض والطلب.

هذه هي الصورة النظرية للنظام الرأسمالي كما نسج خيوطها الرواد الأوائل من الاقتصاديين دعاة المذهب الحرّ، ومع ذلك يختلف البعض مع هؤلاء في تلقائية عمل هذا الجهاز؛ إذ هو خلاف الواقع العلمي الذي ينبئ عن وجود عوائق تحول دون تحقيق مثل هذا التوازن التلقائي، ومنها -على سبيل المثال- عدم مرونة تنقل عناصر الإنتاج كشرط أساسي لتحقيقه.

ومن الأهمية أن نشير إلى أن الاقتصاد الكلاسيكي النظري في إطار الرأسمالية كان يستبعد البطالة كما كان يستبعد الاحتكار أو كان الكتاب الكلاسيك يؤمنون بأن الحالة السائدة في المجتمع الاقتصادي هي حالة التوظيف الكامل للموارد، وإن أي بطالة تنشأ هي بطالة عارضة مؤقتة سرعان ما تزول بفضل خفض مستوى الأجور، ولهذا فقد أهمل الكلاسيك معالجة العوامل المحددة لمستوى التوظيف الكامل، وتبعهم في ذلك الكلاسيك المحدثون حتى الثلاثينيات عندما بدأت (الثورة الكنزوية) واتجهت بالفكر الاقتصادي إلى أن البطالة قد تكون مزمنة ومتأصلة في المجتمع الرأسمالي.

ولعل السبب في تفاؤل الاقتصاديين الكلاسيك هو اعتقادهم بصحة قانون الأسواق الذي نادى به (جان بابتست ساي) أحد اقتصادي المدرسة الكلاسيكية الفرنسية، ووفقاً لهذه القانون -كما يقدمه ساي- فالمنتج الأصلي للطلب هو تدفق تيار الدخل المتولد عن الإنتاج نتيجة لاستخدام الموارد، بمعنى أن استخدام الموارد التي لم تكن مستقلة من قبل يضيف إلى تيار الإنتاج والدخل، وإن المراحل الجديدة من الإنتاج تولّد دخلاً جديدة لعناصر الإنتاج التي توظّف لتحقيق هذه الإنتاج. وعلى ذلك؛ فإن كل إنتاج جديد يولّد طلباً في نفس الوقت الذي يضيف فيه إلى العرض، وهذا يعني (إن العرض يخلق الطلب عليه).

ومن هنا كان الكلاسيك يعتقدون بأنه لا يمكن حدوث زيادة عامة في العرض عند الطلب، لأن كل عرض يقابله طلب بنفس القدر، أي أن كل سلعة تُعرض في السوق تخلق الطلب الخاص بها، وكل طلب يترأى في السوق يُنتج العرض اللازم. وما دام الأمر كذلك فلا يمكن أن يحدث إفراط عام في الإنتاج، أي زيادة عامة في العرض على الطلب، ولا يمكن أن تحدث من ثمَّ بطالة عامة.

الموقع الخامس: مناقشة المذهب الرأسمالي

يظهر -مما تقدم ذكره- معالم الاقتصاد الحر (الرأسمالي) والذي يعتمد على أركان ثلاثة يتألف منها كيانه الخاص الذي يميّزه عن الكيانات الأخرى الاقتصادية. وهي حريات ثلاث: حرية التملك والاستغلال والاستهلاك. والذي يبدو من ذلك الاختلاف بل التناقض بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي في معالهما مما يعكس اختلاف نظرتهما إلى الفرد والمجتمع؛ لأنَّ المذهب الرأسمالي فردي الذي يقدر دوافعه الذاتية ويعتبر المحور الذي يعمل لحسابه ويضمن مصالحه الخاصة.

وأما النظام الاشتراكي ولاسيما المذهب الماركسي فهو مذهب جماعي يرفض الدوافع الذاتية والأنانية ويُفني الفرد في المجتمع الذي يتخذه محوراً له، فهو من أجل هذه لا يعترف بالحريات الفردية بل يهدرها في القضية الأساسية؛ قضية المجتمع.

إلا أنَّ الصحيح أن كلا النظامين يشتركان في نقاط ويختلفان في نقاط أخرى كما يأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

وكيف كان؛ فإنه قد انتقدت نظريات النظام الاقتصادي الرأسمالي وأفكاره بعدة انتقادات من عدة جهات اقتصادية نذكر المهم منها:

الأول: نقد كون الحرية وسيلة لتحقيق المصالح

من أهم معتقدات أصحاب الاقتصاد الحرّ أنّ الحرية الاقتصادية وسيلة لتحقيق المصالح العامة، وذلك لإيمانهم بأنّ الدوافع الذاتية تلتقي دائماً بالمصالح العامة والرفاه الاجتماعي إذا توفرت الحرية في المجال العملي لجميع الأفراد. فإنّ الإنسان في المجتمع الحرّ يسعى إلى تحقيق مصالحه الخاصة، وهي تؤدي في النهاية إلى توفير المصالح العامة.

وعلى هذه الأساس اعتمد الاقتصاديون الرأسماليون على الفكرة القائلة بأنّ سعادة المجتمع ومصلحه في ذلك فلا حاجة للإنسان إلى غيرهما ولو كان قيماً روحية أو أخلاقية، لأنّ كل إنسان يسير طبقاً لمصلحته الخاصة إذا كفلت له الحرية في المجال العملي، وهذه المصلحة نفسها تواكب مصلحة المجتمع وتتفق معها في نتائجها والفرد مدفوع نحوها بدافع خاص.

وهكذا يمكن للمجتمع أن يستغنى عن الخدمات التي تقدمها القيم الخلقية والروحية، فهو يصل إلى مصالحه بالمنهج الرأسمالي ونظامه الذي يوفر لكل فرد حريته، وتمنحه القدرة على تقدير موقفه في ضوء مصالحه الخاصة التي تلتقي في آخر المطاف بالمصالح العامة.

ولهذا السبب تكون الحرية التي تنادي بها الرأسمالية مادية صرفة مجردة من كل الإطارات والقيم الخلقية والروحية، بمعنى أنّ الرأسمالية لا تعرف بضرورة هذه القيم لضمان المصالح الشخصية والاجتماعية، وتزعم إمكان الاستغناء عنها عن طريق توفير الحريات للأفراد وإن كان الناس أحراراً في التقييد بتلك القيم ورفضها، ومن جراء ذلك أطفئوا نور هذه القيم في النفوس حتى أصبح المجتمع الرأسمالي لا وجود لتلك القيم فيه.

ومما استدل أنصار الرأسمالية على ذلك - كما تقدمت الإشارة إليه - أن الحرية الاقتصادية تفتح مجال التنافس الحر بين مختلف مشاريع الإنتاج، وصاحب المشروع يخاف دائماً من تفوق مشروع آخر على مشروعه واكتساحه له، فيعمل بدافع من مصلحته الخاصة على تحسين مشروعه والاستزادة من كفاءاته؛ حتى يستطيع أن يخوض معركة السباق مع المشاريع الأخرى. ومن أهم الوسائل التي تتخذ في هذا السبيل إدخال تحسينات فنية على المشروع، وهذا يعني أن صاحب المشروع في النظام الرأسمالي الحرّ يظل دائماً يبحث عن فكرة أو تحسين جديد على الإنتاج أو أي شيء آخر من شأنه الإنتاج بنفقة أقل. ومن الواضح أن تلك التحسينات توجب إلحاق باقي المشروعات به، وحينئذ يضطر إلى البحث عن أفكار أخرى جديدة حتى يحتفظ بأسبقيته على سائر المشروعات، ومن يتخلف عن السباق يكون جزاؤه إفلاس مشروعه، فتكون المنافسة الحرة في النظام الرأسمالي سيف مسلط على رقاب المنظمين يطيح بالضعيف والمهمل والمتكاسل ويضمن البقاء للأصلح، ومن الواضح أن هذه المنافسة تؤدي إلى مصلحة المجتمع؛ لأنها التي تدفع إلى الاستفادة الدائمة بتتاج العقل العلمي والفني وإشباع الحاجات الإنسانية بأقل نفقة ممكنة.

ويترتب على ذلك إنه لا ضرورة إلى التربية الخلقية وترويض النفس على القيم الروحية بالمواعظ والنصائح، فإن مصلحته الحاجة كفيلة بدفعه إلى تحقيق ذلك مادام يعيش في مجتمع حر يسوده التنافس، كما لا حاجة له بمواعظ تحثه على المساهمة في أعمال البر والإحسان والاهتمام بمصالح المجتمع؛ لأنه يندفع إلى ذلك بدافع من مصلحته الخاصة بوصفه جزءاً من المجتمع.

الثاني: تاريخ الرأسمالية التناقضي

غير خفي على أحد أن تاريخ الرأسمالية مليء بفجائع وكوارث وتناقضات واضحة بين المصالح الخاصة والمصالح العامة؛ مما أدى أن يكون الحديث عن التوافق أدعى إلى السخرية منه إلى القبول، وقد عرفت أنفاً إن الفراغ الهائل الذي أحدثه النظام الحر أوجب الاستغناء عن الكيان الخلقي والروحي، فامتلاً العالم بدلاً عن القيم الخلقية والروحية بألوان من الظلم والاستهتار والطمع والجشع وأردأ الصفات الخلقية.

ويستطيع كل فرد بكل سهولة أن يستظهر من خلال التاريخ التطبيقي للرأسمالية جنائيات هذه الحرية الرأسمالية التي رفضت كل التهديدات الخلقية والروحية وآثارها الخطيرة في مجرى الحياة الاقتصادية أولاً، وفي المحتوى الثاني الروحي للمجتمع ثانياً، وفي علاقات المجتمع الرأسمالي بغيره من المجتمعات ثالثاً؛ حتى عاد الرأسماليون أنفسهم يؤمنون بحاجة الرأسمالية إلى التعديل والتحديد، وأصبحت الرأسمالية في صيغتها المذهبية الكاملة مذهباً تاريخياً أكثر من كونه مذهباً يعيش في واقع الحياة.

الثالث: إن الحرية أصبحت سلاحاً لتدمير الآخرين

ومع ذلك كله فإن الحرية الرأسمالية لم تكن إلا سلاحاً جاهزاً بيد الأقوياء؛ يشق لهم الطريق للاستيلاء على الثروة وإن كان على حساب الضعفاء وجماجم الآخرين، فإن الناس ما داموا متفاوتين في حظوظهم من المواهب الفكرية والجسدية والفرص الطبيعية فمن الضروري أن يختلفوا في أسلوب الاستفادة من الحرية الاقتصادية الكاملة التي يوفرها المذهب الرأسمالي لهم، وهذا الاختلاف المحتوم بين القوي والضعيف يؤدي إلى أن تصبح الحرية التعبير القانوني عن حق القوي في كل شيء، بينما لا تعني بالنسبة لغيره شيئاً سوى الخضوع لمصالح الأقوياء.

الرابع: الإنسان في الرأسمالية سلعة كسائر السلع المادية

إنَّ من نتيجة الحرية الرأسمالية أنَّ بات الإنسان نفسه سلعه خاضعة لقوانين العرض والطلب، وأصبحت الحياة رهن هذه القوانين، وفي ذلك كَلَّ هدر للكرامة الإنسانية. كما إنَّ من نتائج الخدمة الرأسمالية أنَّ أصبح الإنسان رهن القانون الحديدي للأجور؛ فإذا زادت القوى البشرية وزاد المعروض منها على مسرح الإنتاج الرأسمالي انخفض سعرها؛ لأنَّ الرأسمالي سوف يعتبر ذلك فرصة حسنة لامتنعاص سعادته من شقاء الآخرين، فيهبط بأجورهم إلى مستوى قد لا يحتفظ لهم حياتهم ولا يمكنهم حتى من إشباع بعض ضرورياتهم، كما قد يقذف بعدد هائل منهم إلى الشارع يقاسون آلام الموت جوعاً، لا شيء إلا لأنَّه يتمتع بحرية غير محدودة.

هذا بعض ما يتعلق بالحرية الرأسمالية، وقد أثبت التاريخ أنَّ هذه الحرية أدَّت إلى استيلاء بعض كبار الرأسماليين أو الشركات الكبرى في الدول الرأسمالية على مقدّرات العالم واستعمار الدول الأخرى وتركيع الشعوب تحت الحصار الاقتصادي لابتزازها والاستيلاء على ثرواتها، وقد استولى نفوذهم على السياسة الدولية، فأصبحت دول العالم تنن من تصرفاتهم العدوانية.

والأهمُّ من ذلك كله إنَّ ما أصاب المحتوى الروحي للإنسان في ظل النظام المادي الرأسمالي الحرّ من تلاشي -بصورة عامة- مشاعر البر والخير والإحسان وتبدلها إلى الأنانية والجشع، وقد كان من نتيجة ذلك أنَّه ساد في المجتمع روح الصراع في سبيل تحقيق المصالح الذاتية لكل فرد بدلاً من روح التعاون والتكافل، وسيأتي مزيد بيان إنَّ شاء الله تعالى.

الخامس: الدوافع الذاتية لا تضمن المصالح العامة

إنَّ دعوى الرأسمالية بأنَّ الدوافع الذاتية تضمن بنفسها تحقيق المصالح العامة، وعدَّ أصحابها ذلك من أهم أركان هذا النظام الحرّ، ولكن الواقع التاريخي للرأسمالية تدلّ على خلاف ذلك، فقد قاست الإنسانية أهوالاً مروعة على يد المجتمعات الرأسمالية لأسباب عديدة، منها طريقتها الخاصة في الحياة، فما دامت تلك الأسباب فإنَّ تلك المعاناة والأهوال تبقى وصمة في تاريخ الحضارة الخاصة في الحياة.

وقد عرفت آنفاً الآثار السيئة التي ترتبت على الحرية الاقتصادية التي تعبر من أشد الأسلحة فتكاً لتدمير الكيان الإنساني فرداً واجتماعاً، ومن افظعها إمعاناً في التدمير والخراب، وقد ذكرنا بعض آثارها المدمرة آنفاً، فقد كان من آثارها تسابق الدول الرأسمالية الأوربية على استعباد البشر بشكل جنوني وتسخيرهم في خدمة الإنتاج الرأسمالي، كما فعلوا في القارة الأفريقية، ومن يراجع تاريخ هذه القارة يذهل مما فعلته هذه الدول المستعمرة الرأسمالية.

وقد ثبت بالبرهان والتجربة أنَّ الشعارات الخلافة التي أطلقته كالحرية ومصالح الشعوب أو قيم أخلاقية وغير ذلك؛ كلها كانت تحمل الطابع الرأسمالي ولم تصدر عن إيمان روحي بالقيم الخلقية والمعنوية كما هو واضح من سيرتهم في هذه الدول وغيرها التي استعمرتها.

فهل يمكن القول بعد ذلك كلّ بأنَّ الحرية الرأسمالية أداة سحرية تعمل بشكل تلقائي من دون أي تأثير روحي وخلقّي أو مادي على تحويل سعي الناس في سبيل عيشهم إلى آلة تضمن المصالح العامة، والرفاه الاجتماعي.

السادس: نقد كون الحرية سبباً لتنمية الإنتاج

ارتكزت الرأسمالية الحرة على فكرة أنَّ الحرية سبب لتنمية الإنتاج -كما تقدم- وأثبت أصحاب هذا النظام ثمرات على هذه الفكرة؛ التي تقوم على ركيزة الحرية الرأسمالية، وتقدير قيمة الإنتاج. أما حرية الرأسمالية؛ فقد عرفت الأخطاء التي حصلت في فهم نتائج الحرية الرأسمالية؛ فإنَّ مشاريع الإنتاج في المجتمع الرأسمالي ليست على وتيرة واحدة وفي درجة من التكافؤ والمكانات حتى يكون كل مشروع كفوّاً لمنافسة المشاريع الأخرى؛ الأمر الذي يحافظ على بقاء التنافس الحر ويجعله أداةً لتنمية الإنتاج وتحسينه، بل إنَّ مشاريع الإنتاج في النظام الرأسمالي تختلف في حجمها وكفاءتها وقدرتها على الاندماج بعضها مع البعض.

والحرية الرأسمالية في هذه الحال تفسح المجال للتنافس؛ الذي سرعان ما يؤدي إلى صراع عنيف تكون الكلمة فيه للمشاريع القوية التي تحطم غيرها، وتبدأ باحتكار الإنتاج تدريجياً فيؤول الأمر إلى اختفاء كلِّ ألوان التنافس وثمراته في مضمار الإنتاج، فالتنافس الحر بالمعنى الذي ينمي الإنتاج لا يواكب الحرية الرأسمالية إلا مقداراً يسيراً، ثمَّ يترك الميدان بعد ذلك للاحتكار ما دامت الحرية الرأسمالية هي التي تملك الحركة الاقتصادية.

السابع: تقدير قيمة الإنتاج

إذا فرضنا قبول مقولة النظام الرأسمالي فإنَّ الحرية تؤدي إلى وفرة الإنتاج وتنميته نوعياً وكمياً، وإنَّ التنافس الحرّ سوف يستمر في ظلِّ الرأسمالية، ويحقق إنتاج السلعة بأقل نفقة ممكنة.

وهذه الفكرة ربما تبرهن على قدرة الرأسمالية على توفير سعادة المجتمع، وأيضاً على قدرة المجتمع في ظلها على تحسين الإنتاج وتحقيق أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات. ولكن لم تكن القدرة هي كل شيء في حساب الرفاه الاجتماعي الذي جعل النظام الرأسمالي نفسه مسؤولاً عن ضمانه، وإنما هي القدرة التي تنفق بالشكل الذي يكفل الرفاه والسعادة للمجتمع، كما قد تنفق بشكل معاكس، والأمر الذي يحدّد الشكل الذي تنفق به الطاقة الاجتماعية للإنتاج، وهو الأسلوب المتّبع في توزيع الناتج العام على أفراد المجتمع. فالرفاه العام لا يتعلق بكمية الناتج العام بمقدار ما يتعلق بكيفية تقسيم هذا الناتج على الأفراد.

والنظام الاقتصادي عاجز عن امتلاك الكفاءة التوزيعية التي تضمن رفاه المجتمع وسعادة الجميع، لأنّ الرأسمالية إنّما اعتمدت في التوزيع على آلية الثمن التي تعني أنّ من لا يملك ثمن ليس له حق العيش والحياة، وبذلك يقضي بالحرمان على من كان عاجزاً عن اكتساب هذا الثمن لعدم قدرته على المساهمة في إنتاج السلع والخدمات، أو لعدم تهيؤ فرصة للمساهمة، أو لوقوعه فريسة بيد منافسين أقوى أغلقوا أبواب الفرص في وجهه، ولذلك كانت البطالة من أهم المشاكل في الاقتصاد الرأسمالي، بل تعتبر من الكوارث الإنسانية، وظهرت مدارس ونظريات في علاجها ولم تصل إلى المقصود، كما ذكرنا في الفصل السابق.

والحاصل؛ إنّ المبالغة في كفاءة النظام الاقتصادي الحرّ (الرأسمالية) وقدرته على تحقيق المصالح العامة أو تنمية الإنتاج أثبت التاريخ الاقتصادي للرأسمالية -النظام والحوادث

الاقتصادية - عدم صحتها بل كانت مجرد تضليل وستر للجانب المظلم منه الذي يحكم في مجال الحرية باستيلاء القوى الرأسمالية على الثروات العالمية واستعمار الشعوب والابتزاز والاحتكار، وفي مجال التوزيع بالحرمان وإهلاك الفقراء.

وفي هذا الضوء لا يمكننا أن نعتبر الشائعات الخلافة التي أطلقتها الرأسمالية مبرراً لجلب الرفاه الاجتماعي، ولإسعاد الأفراد؛ لا من الناحية الخلقية ولا من الناحية العملية، كما أشرنا إليه فيما سبق. وسيأتي أن أصحاب هذا النظام حاولوا تدارك تلك السلبيات التي حصلت خلال مسيرته التاريخية بإبداء نظريات جديدة ولكنها لم تكن بمثابة لتحل الانتقادات التي وجهت على ركائز الرأسمالية.

الثامن: كلمة حول الحرية الرأسمالية

استخدم النظام الرأسمالي الحرية وتبناها ركناً أساساً في اقتصاده، وكان المبرر الأصيل لذلك ما ذكره بعضهم من أن الحرية جزء من كيان الإنسان، وإذا سلب الإنسان حريته فقد بذلك كرامته ومعناه الإنساني الذي يتميز به عن سائر الكائنات، ولكن عرفت آنفاً أن ذلك إنما هو وسيلة لمآرب أخرى هي الوجه المظلم للرأسمالية.

وإن كانت هذه المقولة غير صحيحة أيضاً، إذ الحرية التي تكون جزءاً من كيان الإنسان غير الحرية التي تستخدمها الرأسمالية الاقتصادية، إذ الحرية لها أشكال مختلفة؛

● الحرية الطبيعية.

● الحرية الاجتماعية.

● الحرية الشكلية.

● الحرية المبتذلة.

١ - الحرية الطبيعية

هي التي تمنحها الطبيعة نفسها، وهي عنصر جوهري في كيان الإنسان بل هي ظاهرة طبيعية تشترك فيها الكائنات الحية بدرجات مختلفة بمقدار حيوتها، ولذلك كان نصيب الإنسان من هذه الحرية أوفر من نصيب أي كائن حي آخر. وهكذا كلما ازداد حظ الكائن من الحياة، عظم نصيبه من الحرية الطبيعية، ولعلّ قوله سبحانه وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾^١ يشير إلى هذا النوع من الحرية.

وفي الحقيقة؛ إنّ جوهر هذه الحرية الطبيعية تبدأ بملاحظة الكائنات غير الحية في سلوكها، فإنّ الطبيعة ترسم لهذه الكائنات اتجاهات محددة، وتفرض لكل كائن السلوك الذي لا يمكن أن يجحد عنه، فالحجر -مثلاً- فرضت عليه الطبيعة سلوكاً محدداً وفقاً لقوانين طبيعية كونية عامة، فلا نعهد منه -مثلاً- أن يتحرك دون ما يحركه محرّك، ولا نتقرب منه إذا تحرك أن يتحرّك في غير الاتجاه الذي حرّكه المحرك، كما لا نتصور من الحجر أن يتراجع تفادياً للاصطدام بجدار يعترض طريقه، فهو يفقد كل لون من القوة الإيجابية، أو القدرة على تكيفات جديدة، ولذلك لم يكن له نصيب من الحرية الطبيعية.

وأما الكائن الحيّ فلم يكن كذلك فإنّه لم يكن موقفه تجاه البيئة والظروف وغيرهما سلبياً أو مكرهاً بدون إرادة، بل يمتلك القدرة والطاقة الإيجابية على تكيف نفسه وابتداع الأساليب الجديدة في تكيفه مع الحياة إذا لم يكن الأسلوب الاعتيادي ملائماً لظروفه. وهذه الطاقة الإيجابية هي التي ترشدنا إلى مفهوم الحرية الطبيعية، وذلك لأنّ الطبيعة

١. سورة البقرة؛ الآية ٢٩.

وضعت بين يدي الكائن الحي بدائل متعددة، فيؤخذ في كل حال بما هو الملائم لظروفه الخاصة، وإن كانت تلك الكائنات تختلف في ذلك على درجات؛ من درجات دانية ومستوى منخفض وبدائي كالنباتات إلى أعلاها وذروتها في الإنسان، فإنّ المجال الذي منحتّه الطبيعة له أوسع من غيره جميعاً، فإنّ كانت الميول والشهوات الغريزية في الحيوان حدوداً نهائية للمجال الذي يعمل فيه فلا يستعمل الحيوان حريته إلا في حدود تلك الميول والشهوات، ولكن لم يكن الإنسان كذلك، لأن الله تعالى خلقه ذا مميزات خاصة لا توجد في غيره من الكائنات الحية يمكنه بها قهر تلك الشهوات أو تحديد مفعولها، فهو حرّ حتى في الانسياق مع تلك الشهوات أو معاكستها.

وهذه الحرية الطبيعية التي يتمتع بها الإنسان هي التي تعتبر -بحقّ- إحدى المقومات الجوهرية للإنسان لأنّها تعبير عن الطاقة الحيوية، فالإنسانية بدون هذه الحرية لفظ بدون معنى.

وهذا النوع من الحرية يعدّ أساس مبدأ الاختبار الذي تقوم عليه الأديان الإلهية، فيكون من الواضح أنّ مثل هذه الحرية خارجة عن نطاق البحث المذهبي، فليس لها أي طابع مذهبي، لأنّها من المنز الإلهية للإنسان، فليست منحة مذهب معين حتى تدرس على أساس مذهبي.

نعم؛ الحرية المذهبية هي في المذهب الرأسمالي التي تحتل القاعدة الرئيسية في كيانه وتميّزه عن غيره من المذاهب الاقتصادية، وهي الحرية الاجتماعية، أي الحرية التي يكسبها الفرد من المجتمع لا من الطبيعة، فإنّ هذه الحرية هي التي تتصل بالوجود الاجتماعي للإنسان،

وتدخل ضمن نطاق الدراسات المذهبية والاجتماعية. فلا بُدَّ من تفسيرها وتمييزها عن الحرية الطبيعية؛ لئلا يعطي خصائص الحرية الطبيعية ولبيان زيف مقولة المذهب الرأسمالي بأنَّ الحرية التي يوفرها النظام الاقتصادي الحرّ مقوّم جوهري للإنسانية وعنصر حيوي في كيانها.

٢- الحرية الاجتماعية

بعد أن استبعدنا الحرية الطبيعية من المذاهب الرأسمالية، وعرفنا الطابع المميّز لكلٍّ من الحريتين، نقول: إنَّ للحرية الاجتماعية مفهوم يختلف عن مفهوم الحرية الطبيعية كما تقدم بيانه، وعند التحليل لهذا المفهوم نجد أنَّ له معنىً حقيقياً وشكلاً ظاهرياً، فهناك الحرية الاجتماعية الجوهرية، والحرية الاجتماعية الظاهرية (الشكلية).

والحرية الاجتماعية الجوهرية هي القدرة التي يكسبها الإنسان من المجتمع على القيام بفعل شيء معين، وتعني هذه القدرة أنَّ المجتمع يوفر للفرد كل الوسائل والشروط التي يتطلبها القيام بذلك الفعل، فإذا كفل المجتمع للفرد أن يملك ثمن سلعة معينة -مثلاً- ووفّر المجتمع هذه السلعة في السوق، ولم يسمح لأي شخص آخر بالحصول على حق احتكاري في شراء السلعة، فيكون هذا الفرد حراً في شراء تلك السلعة؛ لأنَّه يتمتع اجتماعياً بكل الشروط التي يتوقف عليها شراء السلعة، هذا بخلاف ما إذا لم يوفّر المجتمع هذه الملكية، أو عرض السلعة في السوق، أو يمنح لغيره وحده الحق في شرائها، فإنَّه ليس له في الواقع حرية جوهرية، أو قدرة حقيقية على الشراء.

هذا هو جوهر الحرية الاجتماعية الذي يقوم على توفير شروط ملكية السلعة لأفراد المجتمع.

٣- الحرية الشكلية

وأما الحرية الشكلية فهي التي لا تتطلب كل ذلك، بل قد يكون الفعل مستحيلاً بالنسبة إلى الفرد، ك شراء السلعة بالنسبة إلى من لا يملك ثمنها، ولكنه بالرغم من ذلك يعتبر حراً اجتماعياً من الناحية الشكلية التي لم يكن لها أي محتوى حقيقي، فإن الحرية الشكلية في الشراء لا تعني القدرة على الشراء فعلاً. وإنَّها تعني بمدلولها الاجتماعي: سماح المجتمع للفرد -ضمن نطاق إمكانياته وفرصه التي يحددها موقفه في حلبة التنافس مع الآخرين- باتخاذ أي أسلوب يتيح له الشراء للسلعة.

فيكون الإنسان حراً شكلياً في شراء السلعة -صغيرة كانت أو كبيرة ذات قيمة عالية، ك شراء شركة رأسمالية يقدر رأسمالها بمئات الملايين- ما دام النظام الاجتماعي يسمح له بالقيام بأي عمل وأي أسلوب في سبيل شراء تلك الشركة الضخمة وغيرها وإن كان شيئاً متواضعاً. وأما قلة الفرص أو الشروط التي تتيح له شراء الشركة، أو انعدام تلك الفرص في حلبة التنافس نهائياً، وعدم توفير المجتمع لها. فلا يتناقض مع الحرية الشكلية (المجازية) في إطار الظاهري العام.

لكن ذلك لا يدل على أن الحرية الشكلية (الظاهرية) خاوية تماماً، فهي وإن لم تكن القدرة فعلاً ولكنها شرط ضروري لتوفير هذه القدرة، فتكون الحرية الشكلية بالنسبة إلى الفرد أداة فعالة وشرطاً ضرورياً لاكتساب الحرية الجوهرية على شراء سلعة ما بينما تبقى حرية الأفراد والفاشليين ظاهرياً (شكلياً) في تملكها، حرية مجازية (اسميّة) فحسب، خاوية عن المعنى الحقيقي للحرية والمقدرة الحقيقية على الشراء. وقد تبني النظام الاقتصادي الحر هذه الحرية الاجتماعية الشكلية معتقداً بأنَّها هي التي تجسّد مفهوم الحرية كاملاً.

وإذا راجعنا تاريخ الرأسمالية وسيرتها حتى العصر الحاضر يتبين لنا بوضوح موقفها السلبي تجاه الحرية الاجتماعية الجوهرية، ولهذا فإنّ أي أزمة تعرض على الإنتاج والسوق تكون نتيجتها تسريح العمال وحرمانهم من العيش أو إتلاف الإنتاج مهما بلغ مقدارها، وأما الحصار التي تتخذها الدول الرأسمالية في سبيل تركيع المعارضين والدول وشعوبها فهو من الأدلة التي تدل على اختيار هذا السلوك، وقد حاول بعض الكتاب إيجاد المبررات لهذا الموقف السلبي تجاه الحرية الجوهرية، وهي تتلخص في أمرين:

أحدهما: إنّ طاقة المذهب الاجتماعي -أي مذهب كان- قاصرة عن توفير الحرية الجوهرية لكل شخص، وضمان القدرة على تحقيق كل ما يسعى نحوه ويهدف إليه ، لأنّ كثيراً من الأفراد يفقدون المواهب والكفاءات الخاصة، التي تعتبر ضرورية لتحقيق أهدافهم، وليس في إمكان المذهب أن يجعل من المغمور نابغة، أو من البليد عبقرياً. كما إنّ كثيراً من الأهداف لا يمكن أن توضع لكل الأفراد والفوز بها، فليس من المعقول - مثلاً- أن يصبح كلّ فرد رئيساً للدولة وأنّ يضمن للأفراد جميعاً القدرة على استلام منصب الرئاسة فعلاً، وإنّما الشيء المعقول أن يفسح المجال أمام كلّ فرد يخوض المعترك السياسي أو الاقتصادي ويجرب مواهبه، فهو المسؤول عن نجاحه أو فشله فقط.

ثانيهما: إنّ منح الفرد هذه الحرية بتقديم الضمانات الكافية لنجاحه في أيّ سبيل يسلكه، يضعف إلى مدى بعينه شعور الفرد بالمسؤولية ويخمد الجذوة الحرائية فيه التي تدفعه إلى النشاط وتفرض عليه مزيداً من اليقظة والانتباه؛ لأنّه ما دام قد ضمن المذهب له نجاحه، فلا حاجة به إلى الإعتماد على شخصه واستثمار قدراته ومواهبه كما كان حرياً به أن يفعل ولم يوفر المذهب له الحرية الجوهرية والضمانات اللازمة.

والحق؛ إنَّ ما ورد في الأمرين صحيح في الجملة، إلا أنَّ الصورة التي قررتها الرأسمالية على أساسها رفضت فكرة الحرية الجوهرية والضمان رفضاً تاماً، فإنَّ ضمان الحصول على أي شيء يسعى إليه الفرد في مجال نشاطه الاقتصادي، وإنَّ كان حلماً خيالياً غير ممكن التحقيق، ومن الخطأ أن يكلف المذهب الاجتماعي بتحقيقه، غير أنَّ توفير حد أدنى من الحرية الجوهرية في المجال الاقتصادي وإعطاء ضمانات كافية لمستوى معين من المعيشة مهما كانت فرص الإنسان وشروطه ليس شيئاً مثالياً متعذر التحقيق، ولا سبباً في تجميد المواهب وطاقات النمو والتكامل في الإنسان، ما دامت المستويات الأكثر رقياً قيد التنافس الحرّ، فهي تتطلب من الأمر جهداً ونشاطاً، وتُنمّي فيهم الإعتماد على أنفسهم. فلا تستطيع الرأسمالية أن تعتمد في موقفها السلبي من الحرية الجوهرية والضمان إلى استحالة إعطاء مثل هذا الضمان، أو دعوى بأنَّ هذا الضمان يشلّ الطاقة الحرارية في النشاط الإنساني ما دام يمكن للنظام الحر توفير درجة معقولة من الضمان، ويفتح خارج حدود هذه الدرجة مجالات للتنافس الذي يذكّي القابليات وينمّيها.

والواقع إنَّ موقف الرأسمالية من فكرة الضمان والحرية الجوهرية هو نتيجة حتمية لموقفها الإيجابي من الحرية الشكلية، فإنَّهما من الضدين الذين لا يمكن جمعهما؛ فإذا حلَّ أحدهما ارتفع الآخر، فإذا أثبتت الحرية الشكلية وقام كيان الرأسمالية عليها، كان من الضروري لها أن ترفض فكرة الضمان وتنكر الحرية الجوهرية في كيانها.

وحينئذٍ فهذا النظام الرأسمالي؛ إمّا أن يؤمن بمبدأ الحرية الشكلية ويحرص على توفيرها لجميع الأفراد في مختلف المجالات، فإنَّ حرية رجال الأعمال في استخدام العامل ورفضه

وحرية أصحاب الثروات في التصرف في أموالهم طبقاً لمصالحهم الخاصة، كما يقرره مبدأ الحرية الشكلية، وهذا يعني عدم إمكان وضع مبدأ ضمان العمل للعامل أو ضمان المعيشة لغير العامل من العاجزين؛ لأنّ وضع مثل هذه الضمانات لا يمكن أن يتم بدون تحديد تلك الحريات التي يتمتع بها أصحاب العمل وأرباب الثروة.

وإمّا أن يسمح لأصحاب العمل أو المال بالتصرف وفقاً لإرادتهم، فتوفّر بذلك لهم الحرية الشكلية، ويصبح من غير الممكن إعطاء ضمانات للعمل أو المعيشة.

وإمّا أن نعطي هذه الضمانات فلا يسمح لأصحاب العمل والمال أن يتصرفوا كما يحلو لهم، وفي ذلك خروج على مبدأ الحرية الشكلية، القائل بضرورة السماح لكل أحد بالتصرف في المجال الاقتصادي كما يريد.

ولمّا كانت الرأسمالية تؤمن بهذا المبدأ، فقد وجدت نفسها مضطرة إلى رفض فكرة الضمان، فكرة الحرية الجوهرية حفاظاً على توفير الحرية الشكلية لجميع الأفراد على السواء.

والنظام الحر وإنّ اتخذ موقفاً سلبياً من الحرية الجوهرية، واكتفى المجتمع الرأسمالي بالحرية الشكلية، إلا إنّ المجتمع الاشتراكي اتخذ موقفاً معاكساً، فقد قضت الاشتراكية ولا سيما الماركسية فيها على الحرية الشكلية بإقامة جهاز يتولى السلطة المطلقة في البلاد تكون عوضاً عن تلك الحرية الشكلية بحرية جوهرية أي بما تقدمه للمواطنين من ضمانات للعمل والحياة.

وهكذا أخذ كلّ من المذهبين بجانب من الحرية وطرح الجانب الآخر.

وأما النظام الإسلامي الاقتصادي فقد رفع التناقض بين الحرية الشكلية والحرية الجوهرية أي بين الشكل والجوهر، فإنَّ الإسلام اهتم بحاجة المجتمع إلى كلا النوعين من الحرية؛ فقد وفرَّ للمجتمع الحرية الجوهرية بوضع درجة معقولة من الضمان تسمح لجميع أفراد المجتمع الإسلامي بالحياة الكريمة، وممارسة متطلباتها الضرورية ولم يعترف في حدود هذا الضمان بالحرية، وفي نفس الوقت لم يجعل من هذا الضمان مبرراً للقضاء على الحرية الشكلية، بل فتح السبيل أمام كل فرد خارج حدود الضمان، ومنحه من الحريات ما ينسجم مع مفاهيمه عن الكون والحياة، فالفرد مضمون بدرجة وفي حدود خاصة، وحرَّ خارج هذه الحدود. وهكذا امتزجت الحرية الجوهرية والحرية الشكلية معاً في الاقتصاد الإسلامي وإنَّ لم يصل كل اقتصاد آخر إليه إلا في العصر الأخير إذ بدأت محاولات إلى إقرار مبدأ الضمان، والتوفيق بينه وبين الحرية بعد أن فشلت تجربة الحرية الرأسمالية فشلاً مريعاً^١.

التاسع: القيم التي تركز عليها الحرية الشكلية في النظام الرأسمالي

عرفت آنفاً أنَّ الرأسمالية قد ضحّت بفكرة الضمان والحرية الجوهرية في سبيل الحرية الشكلية إلا أنَّ الكلام في هذه الدراسة هو بيان الأسباب والقيم التي ارتكزت عليها الحرية الشكلية في النظام الرأسمالي والتي سمحت له أن تهدر جوهر الحرية الضمان في سبيلها؟!!

ومن اللزوم أن نستذكر المحاولات التي اتخذها النظام الرأسمالي في تبرير اعتماده على الحرية الشكلية وهي المبررات الموضوعية الاجتماعية، كوصفها بأنَّها أداة لتوفير الإنتاج

العام أو تحقيق الرفاه الاجتماعي، وقد تقدم بيانها على الإجمال فيما تقدم. وإنما البحث عن تفسير قيمة الحرية تفسيراً ذاتياً عند الرأسماليين.

فقد قيل بأن الحرية جزء من كيان الإنسان، فإذا سلبت حرته فإنه يفقد بذلك كرامته ومعناه الإنساني الذي يتميز به عن سائر الكائنات، ولكن مثل هذا التعبير لا يتضمن تحليلاً علمياً للقيمة الذاتية للحرية، لأن الإنسان إنما يتميز بـ(كيانه الإنساني الخاص) عن سائر الكائنات الأخرى وبالحرية الطبيعية بوصفه كائناً طبيعياً لا بالحرية الاجتماعية باعتباره كائناً اجتماعياً.

فالحرية التي تعتبر شيئاً من كيان الإنسان، هي الحرية الطبيعية لا الحرية الاجتماعية التي تمنح وتسلب تبعاً للمذهب الاجتماعي السائد.

وقد يقال إن الحرية بمدلولها الاجتماعي تعبر عن نزعة أصيلة في نفس الإنسان، وحاجة من حاجاته الجوهرية، فإن الإنسان بوصفه يتمتع بالحرية الطبيعية يميل ذاتياً إلى أن يكون حراً من ناحية المجتمع الذي يعيش ضمنه في سلوكه وعلاقاته مع الآخرين كما كان حراً من الناحية الطبيعية. ومن وظيفة المذاهب الاجتماعية أن يعترف بالنزعات والميول الأصيلة في الإنسان ويضمن إتباعها لكي يصحّ مذهباً واقعياً ينسجم مع الطبيعة الإنسانية التي يعالجها ويشرع لها، فلا يمكن لمذهب إذاً أن يكبت في الإنسان نزعته الأصيلة للحرية.

وهذا التحليل صحيح من ناحية ولكن من ناحية أخرى نقول من وظيفة المذهب الاجتماعي الذي يريد إرساء بنيانه على قواعد مكينة من النفس البشرية، لن يعترف

بمختلف النزعات الأصلية في الإنسان، وبحاجاته الجوهرية المتنوعة، ويسعى إلى التوفيق والملائمة بينها، وليس من المستساغ لكي يكون المذهب واقعياً وإنسانياً أن يعترف بإحدى تلك النزعات الأصلية ويضمن إشباعها إلى أقصى حد على حساب النزعات الأخرى.

العاشر: موقف الرأسمالية من الحرية والضمان

تقدم أن النظام الرأسمالي اتخذ الموقف السلبي من الحرية والضمان، فهو وإن كان خطأ ولكنه ينسجم مع الإطار العام للتفكير الرأسمالي؛ لأن الضمان ينطوي على فكرة تحديد حريات الأفراد والضغط عليها، ولا تستطيع الرأسمالية أن تجد لهذا الضغط والتحديد مسوغاً على أساس مفاهيمها العامة عن الكون والإنسان.

ومن المعلوم أن الضغط لا بُدَّ له من مبرر وهو:

أ- إما الضرورة التاريخية؛ كما تعتقدها الماركسية في ضوء المادية التاريخية، فإنَّها ترى أن دكتاتورية البروليتاريا التي تمارس سياسة الضغط والتحديد من الحريات في المجتمع الاشتراكي، تنبع من الضرورة الحتمية لقوانين التاريخ.

ولكن هذه النظرية لا تؤمن بها الرأسمالية بكل أشكال المادية التاريخية.

ب- وإما أن يستمد الضغط والتحديد مبرره من الإيمان بسلطة عليا تمتلك حق تنظيم الإنسانية وتوجيهها في حياتها، ووضع الضمانات المحددة لحريات الأفراد، كما هي تعليمات الدين؛ إذ يرى أن للإنسان خالقاً حليماً ورباً رحيماً من ربوبيته العظمى أن يرفع شؤون الإنسان ويجعل له وجوده الاجتماعي ويحدّد طريقته في الحياة.

ولا ريب أن النظام الرأسمالي الحر لا يعترف بذلك في ضوء مفهومه الأساسي من القول بالعلمانية وفصل الدين عن السياسة، وإشاعة الحرية المبتذلة، وإبعاد الدين من كل الحقول الاجتماعية.

ج- وإما أن يكون مبرر الضغط والتحديد كونها قوة نابعة من داخل الإنسان ومفروضة عليه من ضميره الذي يفرض عليه قيماً خلقية وحدوداً معينة لسلوكه مع الآخرين وموقفه من المجتمع.

ولكن الضمير الذي يراه الدين غير الذي بمفهومه في فلسفة أخلاق الرأسمالية؛ فإنه ليس إلا انعكاساً داخلياً للعرف أو العادات، أو أي تحديد آخر يفرض على الفرد من الخارج. فالضمير في نهاية التحليل ضغط خارجي وليس نابعاً من الأعماق الداخلية. وهكذا تنتهي الرأسمالية إلى العجز عن تفسير الضغط على الحرية عن طريق الضرورة التاريخية أو الدين أو الضمير.

ومنه نعرف بأن موقفها من الحرية يرتبط بجذورها الفكرية ومفاهيمها الرئيسية عن الكون والإنسان، وعن التاريخ والدين والأخلاق.

وعلى هذا الأساس وضعت الرأسمالية مفهومها السياسي عن الحكومة ومختلف السلطات الاجتماعية؛ فهي لا ترى مبرراً لتدخل هذه السلطات في حريات الأفراد إلا بالقدر الذي يتطلب الحفاظ عليها وصيانتها عن الفوضى والاصطدام؛ لأنّ هذا هو القدر الذي يسمح به الأفراد أنفسهم، وأما التدخل خارج هذه الحدود مسوغ له من حتمية تاريخية، أو دين أو قيم وأخلاق.

ومن الطبيعي حينئذ أن تنتهي الرأسمالية من تسلسلها الفكري إلى التأكيد على الحرية في المجال الاقتصادي ورفض فكرة قيام السلطة بوضع أي ضمانات أو تحديدات.

ومن جميع ذلك يظهر أن الأركان التي اعتمدت عليها الرأسمالية في تأسيس نظامها الحر الاقتصادي ليست لها واقع خارجي عدا أنها شعارات خلافة للتمويه على ما خلفته

الرأسمالية على الدول والشعوب من الآثار السيئة الاقتصادية. ومن أهم الأدوات التي اتخذتها الرأسمالية في تحقيق مآربها أنّها تعترف بالعلمانية وإبعاد الدين وقيم الأخلاق ودواعي الضمير عن حقول الحياة؛ حتى بلغ بها الأمر إلى ما بعد العلمانية واتخاذ الحرية المبتذلة في سبيل نشر الرذيلة بين شعوب العالم بعد جعله بيتاً واحداً في العولمة المزعومة، وفي ضوء ذلك انتشرت في الدول الرأسمالية وغيرها فنادق ومطاعم وسواحل ونوادي للعبادة، والأنكى من ذلك كله بلغ الأمر إلى الترويج إلى الزواج المثلي الذي يحمل آثاراً سيئة على النسل والنفوس والقيم والأخلاق، مما يجعل مصير الإنسان مجهولاً في كلّ الجبهات، وهي نتيجة الحرية المبتذلة.

وهل كانت الرأسمالية مجرد نظام اقتصادي أم كان الاقتصاد غطاءً تستتر فيه كلّ من أراد إهلاك إنسانية الإنسان ومحو كلّ ما يدعو في الإنسان من نزعات ودواعي القيم الرفيعة والأخلاق الفاضلة والعادات والتقاليد الموروثة كما هو ظاهر سلوك الرأسمالية، فقد ذكرنا في الجزء الأول من هذا الكتاب ما يرتبط بالعلمانية والشر الذي يتطير منها؛ فراجع.

هذا كل ما يتعلق بأركان النظام الاقتصادي الحرّ وركائزه، أمّا بالنسبة إلى آلية الاقتصاد الذي هو عنوان هذا النظام فقد ناقش كثير من الكتاب نظريات وأفكار هذا النظام؛ تقدّم بعضها ونذكر في المقام غيرها.

نظرات في الاقتصاد الرأسمالي

١- إنّ النظام الرأسمالي خلال عملية نموه أوجد نوعاً جديداً من الاستغلال للعمال؛ حيث جعل الآلة تنافس العمال، فتكوّن بذلك جيش من العمال العاطلين، واستطاع

بهذا الجيش أن يضغط على مستويات الأجور بحيث لم تسير زيادة إنتاجية المشتغلين بمساعدة الآلات، وبذلك تزايد فائض القيمة، أي الفائض الذي يستحوذ عليه صاحب العمل من القيمة الكلية لإنتاج العمل، وقد أدى تزايد فائض القيمة إلى تكوين ثروات ضخمة ساعدت على تحول المنافسة الكاملة إلى الاحتكارات، ثم تحولت هذه الاحتكارات الوطنية إلى احتكارات عالمية كانت الأداة التي استخدمها أصحاب رؤوس الأموال في استعمار أجزاء كبيرة من العالم واستغلال الجماهير فيها استغلالاً شنيعاً.

وبذلك رأى ماركس أن أصحاب رؤوس الأموال الذين لعبوا عند بدأ النظام الرأسمالي دوراً ثورياً هاماً أصبحوا اليوم الطبقة التي تعوق المجتمع من التقدم الصحيح، وإلّهم بتحولهم إلى طبقة مستغلة خلقوا النقيض لهم وهم الطبقة العاملة.

٢- إنَّ الرأسمالية التي تميزت بالإقدام والمخاطرة واتّخاذ المبادرة الشخصية أصبحت الرأسمالية الحديثة بإمبراطوريتها الصناعية والتجارية واسعة النطاق بيروقراطية محافظة تميل إلى تغليب عنصر الأمان على أي شيء آخر، وتحرص على الاستثمار بلا مخاطر أو ما يسمّى بالمراهنات المضمونة. ولعل هذه الفخامة ولعنتها هي التي كان يخشاها المدافعون عن الرأسمالية؛ من أن عيوب الفخامة ربّما تدمر نظام الاقتصاد الحر بأسره، ولا تقتصر على المشروعات الرأسمالية الكبرى.

٣- إنَّ الرأسمالية قد حطمت جوهرها الديمقراطي وطبيعتها الليبرالية، وذلك لأنَّ المديرين في المؤسسات الرأسمالية الكبرى أصبحوا يمارسون أوسع السلطات على

حملة الأسهم (ملاك الشركة) وعلى العاملين جميعاً، وهم الذين يتخذون القرارات دون أن يتعرضوا لمسؤولية واضحة محدّدة، وقد ذكر بعض الكتّاب أنّ كبار الشموليين في العصر الرأسمالي ليسوا هم نقاد الرأسمالية، إنّما هم أباطرة الرأسمالية الناجحون.

٤- إنّ تصرفات الرأسمالية الاقتصادية ومبادئها وركائزها التي قام عليها النظام الرأسمالي الحرّ قد مرت بمشاكل كبيرة كادت أن تؤدي بهذا النظام إلا أنّ النظريات والأفكار والمدارس الاقتصادية التي تميز بها هذا النظام قد جعلت لها الاستدامة في الحياة، ولكنها ما نجحت في حل مشكلة من جانب إلا وفشلت في جانب آخر، وهو في مخاض مستمر مع المشاكل وإن كان النظام يبدي نفسه مسيطراً على الوضع الاقتصادي العالمي، إلا أنّ السياسة الإمبريالية هي التي أدت إلى تطور الرأسمالية كنظام اقتصادي بالصورة المميزة واستدامته، وأصبح هذا النظام هو المسيطر على مقدرات هذا العالم المعاصر، فإن كان النظام الحرّ يعيب على النظام الاشتراكي الاستبداد والتسلط على الجماهير فقد مارس النظام الحرّ أفظع من ذلك واستبدّ بالقرارات الدولية وتسلط على المنظمات الأممية، فهو الذي يسيطر على السياسة الدولية تحت غطاء تلك المنظمات، وهو الذي يعين اقتصادات الدول ضمن مؤتمرات أهمها مؤتمر دافوس؛ الذي يقرر الأنظمة الاقتصادية في الدول المختلفة.

وأخيراً -وليس آخرًا- تمكّنت الرأسمالية بأخلاقياتها العلمانية من تغيير كيان الإنسان الأخلاقي الذي فضله الله عزّ وجلّ على كثير من خلقه إلى كيان مادي، فإذا استعمل

الأخلاق في حياته فإنّه يكون لمصلحة مادية لا لكونه من المكارم والفضائل التي تدل على سموّ الإنسان ورفيع منزلته؛ يجب الالتزام بها ولو كانت خلاف مصلحته. فقد تعدّت الرأسمالية من العلمانية إلى ما بعدها وشملت أفكارها وأخلاقياتها المفردات التي لها التأثير على حياة الإنسان المعنوية والروحانية والدينية بأفكار هدامة والتشكيك في كل مفردة من مفردات الكون والحياة والدين ضمن مؤتمرات وحوارات كحوار الأديان، وحوار الحضارات، ومؤتمر الأديان الإبراهيمية؛ لتجريد محتوى الأديان الإلهية وسحب تأثيرها على النفوس؛ ولا سيما الدين الإسلامي الذي بقي حياً، بل استغلت الأديان في نشر الفوضى والبلاء والطائفية والإرهاب بدوافع مختلفة.

ولم نعلم أنّه بعد السقوط الأخلاقي للإنسان ماذا يحدث إذا سقط الجانب الروحي والمعنوي منه؟! ولقد أخبر نبينا الأعظم ﷺ عن هذه الفترة بأنّه: ﴿لَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا عَلَى شَرِّ الْخَلْقِ﴾^١.

هذا ما أردنا إثباته بشأن ما يتعلق بالنظام الاقتصادي الرأسمالي على نحو الاختصار.

النظام الشموي المخطط مركزياً

(الماركسية والاشتراكية)

وفيه مطالب . .

المطلب الأول

١- تعني النظم الشمولية -مهما تعددت صورها- والتي تقوم على فلسفة قوامها الجماعية دون الفردية، ولذلك فإنَّ لهذه الفلسفة جانباً سياسياً، وجانباً اجتماعياً وجانباً اقتصادياً. وينطوي الجانب السياسي على أنَّ المذاهب التي تقوم عليها دعائم هذه النظم تشترك جميعها في تغليب مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد، وهي -في هذه الصدد- تؤكد ضمناً على أنَّ التوافق التلقائي بين المصالح الذاتية لأفراد المجتمع والمصلحة الجماعية لا يمكن أن يتحقق في الحياة الواقعية.

أما الجانب الاجتماعي؛ فإنَّ هذه المذاهب تتفق جميعها في إعلاء المساواة الفعلية والقانونية بين الأفراد، وتكافؤ الفرص أمامهم، وتذويب الفوارق بين الطبقات، ولكن لا ينصرف معنى المساواة هنا إلى المساواة التامة بين الأفراد؛ إذ أنَّهم في الجماعة الواحدة يختلفون في المواهب والكفاءة والاستعداد الشخصي والمستوى التعليمي والثقافي؛ سواء فيما بين المهن المختلفة أم داخل المهنة الواحدة.

وأما الجانب الاقتصادي، فإنَّ هذه المذاهب تتفق جميعها في تقرير مبدأ القضاء على الرأسمالية، بما يصاحبها من احتكار واستغلال، واستبعاد المنافسة التي تقوم على الربح الأناني، وإلغاء الملكية الفردية لأدوات الإنتاج وجعلها ملكية جماعية، حتى لا يكون هناك مجال لاستغلال الإنسان.

وهكذا يتضح أنَّه في كل جانب من جوانب فلسفة هذه النظم الشمولية تركيز واضح على الجماعة؛ على النقيض تماماً من النظام الرأسمالي الذي يركز على الفرد.

إذ أنَّ الجوانب الثلاثة لفلسفة هذه النظم الشمولية تنطوي على ضرورة إشباع حاجات الجماعة (الجانب السياسي)، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الجماعة (الجانب الاجتماعي)، وملكية الجماعة لأدوات الإنتاج (الجانب الاقتصادي)؛ وهي الخصائص التي يتم بها أي نظام شمولي مخطط مركزياً، استناداً إلى الفلسفة الجماعية والمبادئ التي تحكمها، فلا اختصاص بالماركسية أو الاشتراكية.

٢- الملكية الجماعية في هذا النظام تعني أنَّ الدولة تمتلك جميع أدوات الإنتاج في الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي، أو على الأقل معظم هذه الأدوات، وذلك إمَّا عن طريق التأميم، أي نقل ملكية المشروعات الخاصة من الأفراد إلى الدولة بالتعويض أو بدون تعويض.

وإمَّا عن طريق إقامة المشروعات العامة ابتداءً. وهنا تختفي المشروعات الخاصة، وتحل محلها المشروعات العامة التي تتولى القيام بعمليات الإنتاج تحت إشراف وتوجيه السلطات المركزية في الدولة.

كما يتم الإنتاج طبقاً لخطة عامة دورية توضع لفترة زمنية معينة -سنة أو بضع سنين- وتستهدف الخطة الموازنة بين الإنتاج -كمّاً ونوعاً- وبين حاجات أفراد الجماعة، فضلاً عن توزيع موارد المجتمع على مختلف فروع النشاط الاقتصادي بما يواكب حاجات الإنتاج. ومن هنا يتبين أنَّ الخطة الموضوعة للإنتاج في ظل أي نظام شمولي بالمعنى المتقدم هي التي تقوم بمهمة الموازنة بين الإنتاج والاستهلاك؛ على النقيض من النظام الرأسمالي الذي يقوم جهاز الأسعار بالأسواق بمهمة الموازنة، وتخصيص الموارد الاقتصادية على القطاعات المختلفة.

٣- النظام الشمولي المخطط مركزياً له نموذجان معروفان:

أ- الاقتصاد الاشتراكي.

ب- الاقتصاد الشيوعي الماركسي.

وهما يشتركان في الأصول والمبادئ وفلسفة تكوينهما وإن اختلفت الأخير ببعض الأمور. وتعني الاشتراكية في مفهومها العام تدخّل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وعلى هذا الأساس فإنّ هذا المفهوم نقيض لسياسة الحرية الاقتصادية.

وتعني الاشتراكية أيضاً تملك الدولة (الملكية الاجتماعية) للأموال ووسائل الإنتاج والأراضي والآلات والمصانع واعتبار الفرد أداة في المجتمع وإن كان يطلق على هذه الصيغة الشيوعية.

وإذا راجعنا تاريخ الاشتراكية يتبين أنّ مفهوم الاشتراكية كان معروفاً بين العالم والشعوب وإن اختلفوا في موضوعاتها، والمعنى اللغوي للشيوعية هو (الجماعية) كما عرفت آنفاً، وتنقسم الاشتراكية إلى أنواع:

المطلب الثاني: أنواع الاشتراكية

١- الاشتراكية الخيالية (الطوبائية)

وصورها متعددة بحسب ما اقترحه عدد من المفكرين لمعالجة الأوضاع الاقتصادية وغيرها، ولكن كلّ إنسان يحسّ بوجوده بآثمة لا بُدّ من أن تعمّ العدالة والخير ربوع الأرض منذ بداية الخليفة، وقد وعد الله تعالى بهذا اليوم الموعود، وأخبر به نبينا العظيم ﷺ في قوله المعروف: ﴿يَمَلَأُ الْأَرْضَ قِسْطاً وَعَدَلاً كَمَا مُلِئَتْ ظُلْماً وَجَوْرًا﴾^١، وهذه حقيقة لا بُدّ من

وقوعها، وإن عبّر عنها بعضهم بالطوبائية أو الخيالية فإنّها لا تغير الواقع، وقد عبّر عن هذا النوع كثير من الفلاسفة بأشكال مختلفة؛ فإنّ أفلاطون مثلاً عبّر عنه في كتابه (جمهورية أفلاطون)، وابن طفيل في (حيّ بن يقظان)، كذلك توماس في كتابه (مدينة الشمس) حيث أنّه في ضرب خياله أنشأ جزيرة على شكل هلال عرضها (٢٠٠ ميل) والبعد بين مدينة وأخرى (٢٤ ميل)، لا يزيد سكان كلّ مدينة عن (٦٠٠٠) عائلة تكون فيها ساعات العمل (٣ ساعات) قبل الغذاء و(٣ ساعات) بعده، وجعل البطالة ذنباً لا يغتفر، وجعل الزراعة أسمى عمل في الجزيرة، والمجتمع يأكل في محلات عامة. وأعتقد أنّ الجريمة سوف تنعدم، فإذا أجرم أحدهم وجب اعتباره رقيقاً.

ولكثير من فلاسفة الغرب والشرق أفكاراً خيالية بمثل تلك يمكن عدّها من الاشتراكية الطوبائية كما زعمه بعضهم، وهي إنّ كانت تشير إلى ما ذكرناه من أرض تعمّها العدالة والسلام والخير فهي صحيحة ولا بُدّ من وقوعها، وإلا فهي مجرد خيالات وأوهام لا حقيقة لها؛ سميت بالطوبائية أو لم تسمّ كذلك.

٢- الاشتراكية البروليتارية

وهي التي تدعو العمال إليها بالسيطرة على وسائل الإنتاج ورجال الأعمال والصناعيين وفرض سلطتها عليهم وتملّك الثروة والاقتصاد، وفرض حكومة العمال لإعطاء كل فرد حاجته.

وقد ألف (برودون) كتاباً عن الملكية الخاصة اعتبر أنّ الملكية الخاصة سرقة.

٣- الاشتراكية المسيحية

وهي التي تدعو إلى تقليل التفاوت في الثروة والملكية، وتدعو إلى التخلص من المآسي الاجتماعية التي أحدثتها الثورة الصناعية، وأشهر ممثلي هذه الدعوة (فردريك موريس، ١٨٠٥-١٨٧٢ م)، و(جارلس نيكلسي، ١٨١٩-١٨٧٥ م)، و(توماس هايس، ١٨٢٢-١٨٩٦ م).

٤- الاشتراكيات الإصلاحية

وهي التي تدعو كثير من الكتّاب إلى تدخل الدولة لإصلاح المساوئ الاقتصادية التي سادت المجتمعات الأوروبية عن طريق الإصلاح والتعديل لا عن طريق الإنقلاب والثورة، منهم (سموندي، ١٧٧٣-١٨٤٢ م)، و(جون هانس، ١٨٥٨-١٩٤٠ م). وهناك كثير من الكتّاب والقصاص والشعراء انتقدوا الأوضاع السائدة في الاقتصاد الرأسمالي الذي عمّ أوروبا ونادوا بالعدالة الاجتماعية، منهم (بايرون وشيلي، وروسو، وجورجس سانو، تولستوي، ووالف أمير سون) في أميركا، وكثير من القصاصين أمثال (كاركيل، وروشن، ووكنر، وارنولد)^١.

٥- الاشتراكية العلمية

يعزى هذا النوع من الاشتراكية إلى كارل ماركس، وهناك من يعزوها إليه وإلى فريدريك انجلس.

وقد تشعبت الاشتراكية العلمية إلى عدة أشكال:

أ- الاشتراكية الماركسية.

١. محاضرات في المذاهب الاقتصادية (عبد الرسول سلمان).

ب- الاشتراكية الحرة.

ج- الاشتراكية الديمقراطية.

د- الاشتراكية ذات التطور التاريخي.

هـ- الاشتراكية الوطنية أو القومية.

المطلب الثالث: الاشتراكية الماركسية

وهي من أهم أنواع الاشتراكية التي لاقت رواجاً والتي عمّ تطبيقها في الاتحاد السوفيتي والصين وأغلب دول أوروبا الشرقية سابقاً وبعض المجتمعات الأخرى.

وقد وصف (كارل ماركس) نظريته بأنها اشتراكية علمية لا اشتراكية طوبائية (خيالية)؛ وكان رواد هذه الاشتراكية ماركس وزميله فردريك أنجلز، وبعدهما (لينين) الذي حوّل النظريات إلى حقيقة بعد سيطرة الحزب الشيوعي على روسيا.

ولقد تأثر ماركس في تكوينه الفكري بالفيلسوف الألماني (هيكل، ١٧٧٠-١٨٣١م) الذي أخذ عنه نظريته في التطور الديالكتيكي للإنسان^١، واعتقد أنّ النظام الرأسمالي لا بُدَّ أن ينتهي إلى الفناء^٢. كما تأثر بـ(فورباخ) رائد الفلسفة المادية الألمانية.

وتتضمن الماركسية ثلاث محاور رئيسية:

الأول: التفسير المادي التاريخي

يعتبر الفكر الماركسي أنّ المادة هي العنصر الأساسي في الكون تتحكم في الأفكار والنظم الاجتماعية والسياسية والدينية، وتعتمد على فكرة التطور الحتمي للتاريخ بالطريقة الهيجلية

١. المدخل في علم الاقتصاد (جون س كامس)؛ ص ١٤٧.

٢. تاريخ الفكر الاقتصادي (ليب شقير)؛ ص ١٤١.

الدياليكتية وصراع المتناقضات، فالقوى المنتجة وعلاقات الإنتاج تطورت فأصبحت تقوم على متناقضات بين مصالح الطبقة العاملة ومصالح الطبقات المسيطرة، وسيكون المجتمع الشيوعي هو نهاية التطور الحتمي للتاريخ البشري^١.

واستندت الماركسية في تكوينها العقائدي على فلسفة فويرباخ في الدين والأخلاق^٢. والكلام حول الجانب العقائدي للماركسية كثير أعرضنا عن ذكره، ومن شاء فليرجع إلى كتاب اقتصادنا للسيد الصدر قُدِّسَ سِرُّهُ؛ فإنه أعطى حق الكلام فيه.

الثاني: القيمة وفائض القيمة

اعتمد (ماركس) في دراسة نظرية القيمة على (ريكاردو)، فإن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازم لإنتاجها، وبما أن العمل عبارة عن عنصر من عوامل الإنتاج، ويقاس بعدد الساعات اللازمة لإنتاج السلعة، وإن الأعمال تختلف من حيث مستواها؛ فإن ساعات العمل تختلف أيضاً. ولذلك فإن قيمة السلعة تتحدد على أساس عدد ساعات العمل الاجتماعي الضروري اللازمة لإنتاجها^٣.

وبما أن العامل يبيع قوة عمله لرب العمل فهو يحصل على قيمة العمل لا على قيمة المنتجات، وعلى هذا الأساس فإن الرأسماليين يحصلون على الفرق بين ما يدفعونه أجوراً عن ساعات العمل التي يشترونها من العامل وبين قيمة السلعة الحقيقية في السوق. وهذا الفرق هو فائض القيمة^٤. فهناك فرق بين السعر والأجر للسلعة.

١. الحريات العامة (طعمة الجرف، مكتبة نهضة مصر)؛ ص ١١١.

٢. التفسير الاشتراكي للتاريخ (فردريك انجلس، طبعة بغداد)؛ ص ١١-٤٧.

٣. مدخل في علم الاقتصاد؛ ج ١ ص ٣٩١.

٤. النظم الاقتصادي (رفعت المحجوب، ط القاهرة ١٩٦٠)؛ ص ٩٧.

إنَّ المحدد للأجر الحقيقي بميزان السلع هو القوة الشرائية، بمقياس النقود المدفوعة عن أسبوع مثلاً من العمل.

أمَّا معدل الأجر النقدي فيختلف بسبب الأخذ بنظر الاعتبار الناحية الفنية والحاجة والسلعة والظروف وتكاليف الإنتاج وندرة السلعة أو توفرها.

فالسلعة تحدد بواسطة عاملين؛ قيمة الإستعمال وقيمة المبادلة، أو القيمة الطبيعية والقيمة السوقية.

وقد أوضح (ماركس) أنَّ الرأسمالي يبيع منتجاته مقابل قيمة إضافية تفوق مجموع ما يدفعه لكل من (العمل الحالي) و(العمل الماضي) المتمثل بالمواد الأولية والمكائن والتجهيزات التي اشتركت في إنتاج السلعة. وإنَّ الفرق بين القيمتين يحتفظ به الرأسمالي على هيئة فائض القيمة.

الثالث: تراكم رؤوس الأموال

إنَّ الرأسمالين يجمعون فائض القيمة ويوظفون أرباحهم حتى يُشبعوا ميلهم إلى زيادة الإنتاج وزيادة استثماراتهم عن طريق تكوين رؤوس أموال مكونة من المصانع والمكائن والآلات؛ لأنَّ الرأسمالي المنتج لا يبقى في السوق ما لم يجعل إنتاجه قادراً على المنافسة في السوق، فهو يسعى دائماً إلى تخفيض ثمن إنتاجه ويضطر للضغط على كلفة الإنتاج فيندفع إلى تقليص أجور العمال إلى مستوى حدِّ الكفاف الذي يجعل العامل قادراً فقط على إدامة حياته، وهذا الطابع للنظام الرأسمالي يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى طبقتين فقط حسب قانون تراكم رأس المال؛ طبقة أصحاب رؤوس الأموال، وطبقة العمال والموظفين.

وهكذا يخرج من السوق من لا قدرة له على المنافسة ويتحول إلى عامل حتى يصل النظام الرأسمالي إلى صيغة من صيغ الاحتكار، وتصبح ملكية أموال الإنتاج تميل إلى التركيز في طبقة قليلة العدد ألا وهي طبقة الرأسمالين. وتحدث البطالة وينشأ الصراع الطبقي فتفوز الجماهير بالصراع فتنتصر.

وعلى هذا الأساس تحصل الملكية الجماعية لعوامل الإنتاج، فالملكية الجماعية حسب المفهوم الماركسي هي وحدها التي تتلاءم مع الإنتاج الجماعي؛ لأنّها وحدها التي ترفع التناقض بين العرض والطلب، وتؤدي إلى إخفاء فائض القيمة، وعلى هذا الأساس فإنّ الرأسمالية تحمل في طياتها أسباب التناقض والفناء^١.

هذا ما امتاز به النظام الماركسي باختصار، وقد أشبع السيد الصدر قُرَيْشِي الكلام في بيان ذلك؛ ومن شاء فليرجع إلى كتاب (اقتصادنا).

المطلب الرابع: الخصائص الرئيسية للاقتصاد الاشتراكي

١- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج؛ حيث تفقد المنافسة طبيعتها بين الوحدات الإنتاجية.

٢- فقدان البطالة في النظام الاشتراكي؛ لغياب الأسس المؤدية إليها.

٣- ضعف الإنتاجية وهبوط الدافع الشخصي الذاتي. ولكن يعتمد ذلك على النظام الاجتماعي، فقد يبيح النظام الملكيات الصغيرة والملكيات التعاونية والملكيات الحرفية، كما في بعض النماذج في أوروبا الشرقية سابقاً.

١. (النظم الاقتصادية، رفعت المحجوب، ص ١٠١).

وبهذا المفهوم يحصل شكلان من الملكية؛ ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، و ملكية
جماعية لمجموعة معينة من أفراد المجتمع على هيئة ملكية تعاونية.

٤- توزيع الناتج يكون على أساس المبدأ القائل (ولكل حسب حاجته)، باعتبار أنَّ
العمل هو مصدر القيمة في النظام الاشتراكي (ولكل حسب حاجته)، فالفرد
يكسب بقدر حاجته لا بقدر ما ينتجه، بصرف النظر عن قدراته وخبراته التي
يمتاز بها الفرد، ولو قدّرت السلع المنتجة على أساس أسعار، فإنَّ التقدير يكون
رمزياً لا يمثل حقيقة السلع.

٥- تسعى الحكومات الاشتراكية دائماً إلى زيادة الإنتاج.

٦- يصبح الفرد أداة تُسخر لهدف الإرادة الجماعية بحيث يفقد العواطف الذاتية
تدريجياً ولا يستطيع أن يدافع عن حقوقه الشخصية إلا إذا كان له مجموعة من
المعارف والأشخاص المتنفذين في السلطة.

٧- إنَّ النظام الاشتراكي يهدف إلى إشباع الحاجات المادية الضرورية، ولا يهدف إلى
تحقيق الأرباح، فالإنتاج يتكيفّ وفق الحاجات الاجتماعية ولا يتكيف وفق
متطلبات السوق. ويتم تنظيم الإنتاج على أساس الأولويات ويتم تحديد حجم
الناتج على ضوء تلك الأسس في نطاق الموارد المتاحة وفق الخطة التي رسمها
القائمون على السلطة.

٨- التخطيط القومي الذي يرسمه الرعاة الذين يحددون خطة شروط الإنتاج خلال
فترة زمنية، فإنَّ كان هدف النظام الرأسمالي تحقيق أقصى الأرباح الممكنة فإنَّ هدف
النظام الاشتراكي هو اختيار الوسيلة من بين الوسائل المتعددة التي تحقق أحسن
نتيجة بأقل تكلفة للوصول إلى الغاية التي تهدف إليها الخطة الإنتاجية.

٩- أسلوب توزيع الثروة الاجتماعية؛ فإنَّ الإنتاج الاجتماعي يذهب قسم منه إلى الاستهلاك الخاص لأفراد المجتمع ويستقطع جزء منه لإشباع الحاجات الاجتماعية العامة بمقتضى هذا الأسلوب، ولا ننسى دور البطاقة التموينية أو الإنتظار حتى يجيء الدور، فإنَّ ذلك طابع يمتاز به النظام الاشتراكي.

١٠- أما بالنسبة إلى أسعار السلع والخدمات فإنَّها تحدّد على ضوء الخطة الاقتصادية في النظام الاشتراكي، ولا تحدّد الأسعار على أساس ميكانيكية السوق أو تلقائية السعر وإنَّما تحدّد أثمان السلع والخدمات على ضوء الخطة المقررة أساساً قبل الإنتاج بحيث تحصل الدولة بموجب الخطة على الإيرادات المطلوبة وتحدّد الدخول للأفراد، فأسعار السلع والخدمات ترسم السياسة العامة للاستثمارات ومقدار الدخول الفردية.

يعتقد (كارل ماركس) أنَّ رأس المال عبارة عن عمل سابق جامد يمتصّ العمل الحي، لذلك فإنَّه قسّم رأس المال إلى رأس مال دائم، ورأس مال متغير.

فرأس المال الدائم يمثّل المعدّات والمواد الأولية، والموجودات المستثمرة. ورأس المال المتغيّر المخصص لشراء قوة العمل لقاء أجور أو مواد غذائية لإدامة حياة العمال. وقال: إنَّ قيمة الناتج الكلي تساوي رأس المال الدائم، رأس المال المتغير، فائض القيمة.

وقد قسم الناتج الكلي للاقتصاد إلى صنفين:

أ- إنتاج السلع الرأسمالية.

ب- وإنتاج السلع الاستهلاكية.

وعلى هذا الأساس فإنَّ قيمة رأس المال الدائم يجب أن تساوي قيمة السلع المستهلكة من قبل العمال وقيمة فائض القيمة. وتقدم في مباحثنا السابقة المعادلة بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي.

تقييم النظريتين؛ الماركسية والاشتراكية

أولاً: النظرية الماركسية

لقد اتهم هذا النظام بعدة اتهامات؛

ففي الجانب الديني اتهم النظام الشمولي -ولا سيما الماركسية- بالإلحاد؛ مما يجعلها متعارضة مع الأديان السماوية، وقد أشبع السيد الصدر مُنْشِئُ الكلام في هذا الجانب فراجع كتاب (اقتصادنا).

أما الجانب الاقتصادي؛ فإنَّ المقولات الماركسية تتعارض مع المقولات الأساسية للمدرسة الطبيعية (الفيزوقراط) فلسفة (كناي) التي تقدم ذكرها، فقد اعتبر (كناي) الطبيعة هي مصدر الإنتاج، بينما اعتبر ماركس أنَّ العمل بأشكاله الاجتماعية له الدور الأول في الإنتاج.

يعتبر الفيزوقراط النظام الطبيعي للاقتصاد يتطلب وجود الحرية الاقتصادية والمنافسة الحرة وتعتبر الركيزتين المهمتين للنظام الرأسمالي، في حين نجد ماركس أقرب إلى الفلسفة المادية الجدلية التي جاء بها (ديدرو) و(فروباخ) و(هيجل). وإذا كان الفيزوقراط قد قسموا المجتمع إلى ثلاث طبقات؛ الطبقة المنتجة وتشمل المستثمرين والعمال الزراعيين، والطبقة التي تستحوذ على الربح (ملاك الأراضي) بما في ذلك الأمراء وموظفي الدولة والكنيسة، والطبقة الثالثة العقيم غير المنتجة التي تستهلك من دون أن تنتج إضافة صافية للدخل^١.

١. العلاقة بين الماركسية والفيزوقراط (إبراهيم كبة، مجلة الاقتصاد؛ العدد الثاني؛ ص ١٤٧-١٦٦).

وقد استفادة ماركس من المفهوم الفيزوقراطي؛ فائض الإنتاج، وقانون القيمة؛ وتوسع في تحليلها. وكان له ثلاثة أغراض هي:

١- إبراز حقيقة القواعد التي يستند عليها الاقتصاد الرأسمالي ومحاولته تجسيم مفهوم القيمة والأجور وفائض القيمة.

٢- إنه يسعى لإيجاد مجموع القوة المسببة التي تمكنه من تفسير الوقائع التاريخية التي يتنبأها عن المستقبل؛ لتكون لديه الأساس الفلسفي للتفسير الاقتصادي للتاريخ والمكونة للنظام الرأسمالي.

٣- إنه يأمل أن تكون قاعدة من البروليتاريا لها أيولوجية فكرية لتوليد قوة ضرورية للتطوير والتغيير في النظام الرأسمالي، فيكون لهم شعور طبقي فيثور العمال، وهم الغالبية العظمى فينتقل المجتمع إلى المرحلة الاشتراكية.

وبذلك قدم ماركس فكراً متكاملًا يفسر التطور الاجتماعي من جوانبه العامة. فليست الأنظمة الاقتصادية بحسب المفهوم الماركسي ثابتة وجازمة لا تتغير كما يزعمون، إلا أن نظرية ماركس الخاصة بقيمة العمل التي تذهب إلى أن أي سلعة تحدّد قيمتها على أساس ساعات العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها هذه النظرية قد تمّ إنضاجها بالإضافات المارشالية بإدخال عنصر الطلب (المنفعة) بجانب الإنتاج في تحديده قيمة السلعة عند تطويره نظرية الإنتاجية الحديثة^١، لأنّه لم يضع قيمة للطلب على السلع، فإنّ عنصر الطلب على السلعة يجعل لها قيمة أكبر من السلع التي لا يقع عليها الطلب.

١. راجع إضافات مارشال على نظرية الإنتاج الحديثة (فاضل عباس الحسب، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية بغداد، كانون الثاني ١٩٧٨م، جامع بغداد).

إنَّ هذا الاعتراض ظل يواجه كل تحليلات اقتصاديات العرض؛ ولو أنَّ تصور الكينزية المعاصرة دفعت بمستشاري (ريكن) للعودة إلى جانب العرض.

ويقرر ماركس أنَّ الأجور في النظام الرأسمالي تميل إلى أن تتقلص حتى تصل إلى الحد الأدنى الضروري لبقاء حياة العامل. لكن الواقع لم يؤيد هذه الفكرة بل العكس هو الذي حصل؛ فإنَّ (نظرية الإفقار المطلق) قد فشلت، وإنَّ أجور العمال في الاقتصادات المتقدمة تتطور باستمرار، وبالتالي فإنَّ مستواهم المعاشي يرتفع. وإنَّ التحليل الحديث يدل على أنَّ تراكم رؤوس الأموال في شكل آلات يزيد من إنتاجية العمل في الاقتصاد الليبرالي المعاصر.

إنَّ التطورات الاقتصادية الحديثة وتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية عن طريق المعالجات النقدية والمالية مكَّنت من تلافي كثير من الأزمات الاقتصادية مثل فرض الضرائب التصاعدية، وسياسة خلق الائتمان؛ مكَّنت الحكومات من تصحيح ومعالجة كثير من الظواهر الاقتصادية الحديثة وتخفيف آثار الأزمات الاقتصادية.

نقد النظام الاشتراكي الماركسي

١- إنَّ أهم انتقاد يوجه إلى الاشتراكية التي توقع ماركس أنَّها تحصل في مرحلة تطور المجتمع الصناعي، فإنَّها قد حصلت في مجتمع زراعي إقطاعي في روسيا والصين الشعبية بينما كان يتوقع حدوث التطور في أوروبا الصناعية، مما شكل أحد أهم الأسباب لفشل الأيدولوجية الشيوعية في تطبيق الاشتراكية وانهيار الاتحاد السوفيتي.

فإذا كان الديالكتيك الذي اعتقد به ماركس يؤدي إلى فناء النظام الرأسمالي فلماذا

لا ينطبق الديالكتيك على النظام الاشتراكي؟ وتولد الاشتراكية نقيضها؟

ولكن الواقع خالف توقعات ماركس وغيره من مؤيديه.

٢- أمّا من اعتقد من الاقتصاديين أنّ الفلسفة الماركسية فلسفة كاملة عن الإنسان

والمجتمع، وعن الماضي والمستقبل، وعن الاقتصاد والسياسة والاجتماع والعقيدة؛

باعتبار أنّ القوى الاقتصادية وعلاقات الإنتاج هي التي تنظم الحياة الاجتماعية.

أمّا السياسة والدين والأخلاق والقانون فهي جميعاً مظاهر خارجية^١، وإنّ المجتمع

الشيوعي سيكون هو نهاية التطور الحتمي للتاريخ البشري، وقد طغت الفلسفة

الهيكلية حتى سادت أوروبا، فنشأت التطلعات الفاشية والنازية في ألمانيا، وغزت

فرنسا ألمانيا في عهد نابليون، وكانت خلاصة الفكر عند (هيكل) أنّه يؤمن بالدولة

الجرمانية وحققها في قيادة جميع الشعوب وفي استعباد الأفراد والتحكم المطلق

بهم^٢. وهكذا شاعت فلسفة القوة وعبادة الدولة أفكار المجتمع الأوربي وعلى

رأسهم الشعب الألماني.

٣- إنّ الدول الرائدة في ابتداء النظم الشمولية ذات الاقتصاديات المخططة مركزياً

-والتي تقوم على مبدأ الجماعة والعدالة الاجتماعية، وملكية الدولة لأدوات

الإنتاج مع إلغاء جهاز السوق والحافز الربح- قد اتخذت منعطفاً بالتخلص من

١. الحريات العامة (طعمة الجرف، ط. مكتبة النهضة، مصر)؛ ص ١١٠.

٢. المصدر السابق؛ ص ١٣٤.

هذه المبادئ؛ على الأقل في الجانب الاقتصادي، والعودة إلى النظام الطبيعي؛ وهو الإنتاج للسوق واستعادة حافز الربح وقياس الصلاحية بالعائد المادي. فقد امتدح زعيم إحدى تلك الدول الرائدة جهود الصين في تطوير اقتصادها بأساليب غير تقليدية في النظم الشيوعية، بل قد انهارت تلك الدول بعد ظهور فشلها في تطبيق العدالة الاجتماعية واستعمال الضغوط الشديدة في مجال تطبيق مبادئها.

٤ - نقد تحديد القيمة بالعمل فقط، وهو تحديد غير تأويلي وغير صحيح كما تقدم بيانه^١.

ثانياً: النظرية الاشتراكية

قد عرفت أهم مبادئها وأركان اقتصادها وهي: الجماعة، والعدالة الاجتماعية، وملكية الدولة لأدوات الإنتاج مع إلغاء جهاز السوق وحافز الربح. وغير ذلك مما تقدم ذكره. لقد وجه أنصار المذهب الرأسمالي العديد من الاتهامات للنظم الشمولية في شتى صورها، أهمها ما يلي:

١ - إحلال الحكم الدكتاتوري محل الحكم الديمقراطي، واعتبار الفرد (فرداً) في عجلة الإنتاج (الجانب السياسي).

٢ - إخفاق النظام في تحقيق هدف العدالة الاجتماعية؛ إذ لا يزال يوجد التفاوت الكبير في توزيع الدخل، ولا يزال الفقر موزعاً على أكبر عدد من أفراد المجتمع (الجانب الاجتماعي).

٣- ضعف الحافز إلى العمل وتقدم الإنتاج بإلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج، وإلغاء حافز الربح كهدف للنشاط الإنتاجي، وإلغاء المنافسة بين المنتجين في تسويق المنتجات وتحسين جودة الإنتاج، لتقوم على أنقاضها الإدارة البيروقراطية لوحداث الإنتاج بعيداً عن عنصر المنافسة، فضلاً عن تقييد حرية أفراد المجتمع وسلوكهم الاقتصادي إلى حدّ بعيد (الجانب الاقتصادي).

وهناك انتقادات تشترك فيها كل الأنظمة الشمولية وبعضها تختص بالنظام الماركسي، ولكن المهم بيان المشتركات بين النظام الرأسمالي والنظام الشمولي الموحد.

المشتركات بين الأنظمة الاقتصادية المختلفة

الأول: إنّها أنظمة اقتصادية مادية بحثه قد ألغت الجوانب الروحية والأخلاقية من الإنسان، فقد عرفت سابقاً بأنّ النظام الرأسمالي بأخلاقيات العلمانية قد ألغت كل ما في الإنسان من مبادئ أخلاقية والإحساس الديني الموجود في وجدان الإنسان.

وأما الأنظمة الشمولية فقد جعلت الإنسان من أدوات الإنتاج فهم كآلات قيمتها تتقدر بمقدار إنتاجها، فلا قيمة أخلاقية ولا روحية للإنسان، كما تقدم بيان ذلك.

الثاني: إنّ انتقاد الرأسمالية للنظام الشمولي بأنّه نظام استبدادي قمعي، لكنها تشترك معه في هذا الوصف وإن كانت الاختلافات بينهما في الأسلوب والإدارة إذ تقدم أنّ الحرية المزعومة في النظام الرأسمالي هو شكلي لا ضمان فيه، وإنّ الاستبداد حاصل لا محالة فيه بعد استيلاء الرأسماليين على السياسة الدولية والنظام الاقتصادي العالمي كما تقدم بيان ذلك، وأما الديمقراطية المزعومة في دول النظام فإنّها مسيرة تحت أفكار الرأسماليين

تخطط لها غرفهم المخفية، وإن تحقق خلاف إرادتها فإنَّ العقاب بأنواعه يشمل المخالفين. فراجع الكتب التي تبين هذا المنهج الذي تتبعه الدول الرأسمالية لا سيما تلك الدول المستعمرة منها.

الثالث: إنَّ الانتقادات التي وجهت للنظام الاشتراكي من عدم تحقق العدالة الاجتماعية فيه، فإنَّ نفس الانتقاد قد وجه للنظام الرأسمالي فإنَّه لم يصل إلى الهدف المنشود من تطبيق النظام الحرّ، فقد انتشر الفقر والحرمان والبطالة في بلدان النظام الحرّ، وازداد الغني ثراءً، والفقير أكثر فقرًا.

ولكن حق القول في آخر المطاف إنَّ كِلَا النظامين -الرأسمالي والنظام الشمولي مركزيًا- وإنَّ اشتملا على سلبيات كثيرة ووجهت لهما انتقادات عديدة إلا أنَّهما من الجانب الاقتصادي فيهما بعض الحلول للمشاكل الاقتصادية؛ كل واحد منهما من جانب معين، فيمكن لنا الأخذ بإيجابيات كل واحد منهما ونعالج السلبيات بنظام ثالث بتوازن يجمع بين المؤتلفات ويعالج المتفرقات المتعارضات وفق قوانين رصينة وأحكام متينة في نظام اقتصادي شامل يراعاه الدين الحنيف في تشريعاته القيمة كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

الفصل الرابع

الاقتصاد الإسلامي

النظام المتوازن

وفيه مباحث ..

تمهيد

عرفت أنَّ النظريات الاقتصادية ومدارسها بل الأنظمة الاقتصادية جميعها مادية؛ ألغت الجوانب الأخلاقية والروحية للإنسان وجعلته كائناً مادياً كسائر المواد الاقتصادية مما أدى إلى كوارث اجتماعية وإنسانية، كما تقدم بيان ذلك.

ولم تكن تلك الاقتصاديات تلبي الحاجات الإنسانية متعددة الجوانب وإن استعملت مفاهيم خلافة كالحرية والعدالة الاجتماعية وغير ذلك، ولا يمكن أن تحل تلك المضلات وترفع تلك المشكلات إلا باقتصاد قوي متوازن له المقبولية عند الجميع - الأفراد والمجتمعات - لما في الاقتصاد من الأهمية الكبيرة في حياة الإنسان وأخلاقه، بل على دينه، كما تدل عليه النصوص الشرعية من الكتاب والسنة.

والمقصود بالتوازن هو التوجّه إلى جميع ما يربط الإنسان عقائدياً وأخلاقياً وروحياً ومادياً وتطبيقها في الواقع العملي بحيث يؤدي إلى استقرار الإنسان في حياته وطمأننته في نفسه وشعوره بالسعادة والراحة في حياته المادية بعد انتشار العدالة الاجتماعية والوصول إلى أهدافه ليتمكن من أداء تكاليفه العقائدية والدينية والأخلاقية. فلا تمييز ولا استبداد ولا حرية خاوية من الضمان سوى كونها شكلية ومبتذلة، ولا عدالة مزيفة كما عليها النظم الاقتصادية المادية المعاصرة.

المبحث الأول: وثيقة الاقتصاد الديني

قبل بيان الأركان والمبادئ وفلسفة الاقتصاد الإسلامي ينبغي ذكر وثيقة الاقتصاد الديني التي وردت في القرآن الحكيم ضمن خمس آيات وإن كان مضمونها ورد في مواضع أخرى من الكتاب الكريم، وقد جمعت تلك الآيات الخمس العقيدة والشريعة والأخلاق والفلسفة والهدف التي من مجموعها تتضح معالم الاقتصاد والذي يراه الدين الحنيف، وهي في إيجازها البليغ وأسلوبها الفصيح ومضامينها العالية تعتبر معجزة خالدة أنشأت للاقتصاد كياناً ومعالم لم تكن معروفة واشتملت على رموز الاقتصاد الذي لم يظهر كيانه إلا بعد مرور سبعة قرون بعد عصر نزول القرآن على نبي عظيم بكل معنى العظمة ﷺ؛ الذي أخرجها من الرمزية إلى التطبيق في ضمن تشريعات حكيمة تدرجية وفق المصالح المتعالية، ولكن لو أنعمنا النظر فيها لوجدنا أنها تشريعات قيمة تتضمن قواعد كلية وقوانين رصينة يمكن أن تكون مرجعاً قوياً ومتيناً للأجيال المتدينة والاستفادة منها في تأسيس اقتصاد الدين الحنيف يقف أمام الاقتصاد المادي الوضعي الذي غزا العالم في فلسفته الهدامة لكل القيم والمبادئ الكريمة وقد نشرت الأخلاق العلمانية في صفوف الشعوب المتدينة.

ولا أظن أنه يختلف اثنان في أنَّ السبب في هذا الإعراض الكبير عن تعاليم الدين الحنيف هو جهل الأمم أو استكبارهم على الحق وانشغالهم في الحروب الداخلية وتكفير كل طائفة المعارض لها، ثم وقوعهم في أحضان الدول الكافرة التي حرم الدين الحنيف من توليهم؛ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

والآيات الكريمة وردت في ذم قارون -أحد الرأسماليين الكبار في عصر فرعون موسى عليه السلام-، ولكن مضمونها حكم متعالية تعم كل العصور وجميع أفراد البشر، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ ۖ وَعَاتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ ۖ ﴿٧٦﴾ وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ۖ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ۚ وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَتَّبِعِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ۖ ﴿٧٧﴾ قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي ۚ أَوَلَمْ يَعْلَم أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا ۖ وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ ۖ ﴿٧٨﴾ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ۚ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَلِيتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ۖ ﴿٧٩﴾ وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيَلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِمَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا وَلَا يُلْقَاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ ۖ ﴿٨٠﴾ فَخَسَفْنَا بِهِ وَبَدَارِهِ الْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُنتَصِرِينَ ۖ ﴿٨١﴾ وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكَآئِنَ اللَّهُ يُبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْ لَا أَنَّ مِنَ اللَّهِ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيَكَآئِنَ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ۖ ﴿٨٢﴾ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ۖ ﴿٨٣﴾

وهذه الآيات الكريمة تتضمن جميع المقومات التي يحتاج إليها المنظرون في تأسيس نظام اقتصادي متكامل يلي جميع متطلبات الإنسان في حياته.

وفي الآيات الشريفة دلالات عديدة نذكر منها ما يرتبط بموضوع بحثنا:

الأول: الجانب الاجتماعي

تدل الآيات الشريفة على أن المجتمع في عصر قارون كان ذو طبقات ثلاث:

١- الطبقة المدومة أو الفقيرة. ويرشد إليها قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَلِيتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قُرُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾^١.

٢- طبقة الأغنياء والأثرياء ومنهم الطبقة الحاكمة وقارون من هذه الطبقة. ويدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ قُرُونًا كَانَتْ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ^٢ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ^٣، ويستفاد منه أنه كان ذا ثراء عظيم. أو بعبارة أخرى إنه كان من الرأسماليين الكبار.

٣- الطبقة الكادحة المؤمنة الصابرة الذين يؤمنون بثواب الله. ويرشد إليها قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيَلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِمَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا وَلَا يُفْلَحُ إِلَّا الَّذِينَ صَدَقُوا^٣، وهم قوم موسى عليه السلام وقارون كان منهم والجانب الاجتماعي مهم في كل فكر اقتصادي، فلا بُدَّ من أخذه في الاعتبار في كل نظام اقتصادي.

وهذا التقسيم لا يخلو منه الاجتماع الإنساني في كل عصر حتى عصرنا الحاضر، وإن كان في تفاوت مستمر فقد يغلب أحدها على الآخر ثم ينقلب الأمر على خلافه، والاقتصاد الديني في فلسفته رفع الهوة بين الطبقات أو تخفيفها لينال الفرد الطمأنينة والأمن والأمان ويشعر بالسعادة.

١. سورة القصص؛ الآية ٧٩.

٢. سورة القصص؛ الآية ٧٦.

٣. سورة القصص؛ الآية ٨٠.

ولا ريب أن إغفال هذا الأمر في أي مشروع اقتصادي يؤدي إلى كوارث اجتماعية كبيرة، وإذا لوحظ إحداها دون غيرها فإن كانت الطبقة المتميزة بالثروة والمال فإنه يحدث استبداد هذه الطبقة بالأموال وبطرها والبغي والظلم وغير ذلك مما يؤدي إلى فشل المنظومة التي تحيط بالإنسان وهذا من أسوء الكوارث كما هو المحسوس في الأنظمة الاقتصادية المعاصرة كما تقدم بيان ذلك.

وإن كانت الطبقة الفقيرة هي المغفول عنها في الأنظمة الاقتصادية، فإن آثارها السيئة واضحة عند الجميع، وقد عبّر أمير المؤمنين (عليه السلام) عن بعضها في قوله المعروف: ﴿كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا﴾^١، أي كفرًا بالعقيدة وكفرًا بالقيم والمثل وكفرًا بالأمن والسلام وكفرًا بالمبادئ كالعدل. وحينئذ تحل شريعة الغاب محل النظام المعتدل، وسيأتي مزيد بيان إن شاء الله تعالى.

الثاني: الجانب العقدي

تشتمل الآيات الشريفة عدة مواضع تدل على تأثير العقيدة في تطبيق النظم الاقتصادية في الواقع العملي، وهي:

- ١- قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ﴾^٢؛ فإنه يدل أن تقسيم الأرزاق إنما يكون بإرادة خالق الأرزاق ومالكها، فإنه هو الذي ييسر الرزق ويقدر بحسب حكمة متعالية ومن الطبيعي أن من يعتقد بذلك لا بُدَّ أن يؤمن بالله الواحد الأحد حتى

١. الكافي (ط. الإسلامية)؛ ج ٢ ص ٣٠٧.

٢. سورة القصص؛ الآية ٧٦.

تكون العقيدة تامة وكاملة. والآثار المترتبة على هذا الجزء من الإيمان من حيث الاقتصاد هي:

أ- إِنَّ الْمُؤْمِنَ بِأَنَّ الرِّزْقَ بِإِرَادَةِ اللَّهِ وَقَضَائِهِ يَؤَاطِبُ عَلَى نَشَاطِهِ الْاِقْتِصَادِيِّ أَنْ لَا يَكُونَ مَصْدَرُهُ مِنَ الْحَرَامِ وَمَصْرَفُهُ فِيهِ أَيْضًا.

ب- إِنَّهُ لَا يَفْرَحُ بِزِيَادَةِ الْمَالِ؛ فَإِنَّهُ يَعْتَقِدُ بِأَنَّ الْمَسْئُولِيَّةَ الَّتِي يَجِبُ الْخُرُوجُ عَنْ عَهْدَتِهَا كَبِيرَةٌ.

ج- إِنَّهُ يَتَّبِعُ الْقَصْدَ فِي حَيَاتِهِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ وَتَبْذِيرٍ وَلَا بَذْخٍ وَتَقْتِيرٍ فِي حَيَاتِهِ، وَيُرَاعِي الْحَدَّ الْوَسْطَ الْمَطْلُوبَ.

٢- قوله تعالى: ﴿لَا تَفْرَحْ إِلَّا بِمَا آتَىكَ اللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النِّظَامَ الْاِقْتِصَادِيَّ لَا بُدَّ أَنْ يُرَاعِيَ فِي تَطْبِيقَاتِهِ إِرَادَةَ اللَّهِ وَقَضَائِهِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَى مَشَاعِرِ النَّاسِ فَحَسَبَ، فَإِنَّ فَرَحَهُمْ وَمَسَاءَتَهُمْ تَضَرَّرُ أَكْثَرَ مِمَّا تَنْفَعُ النَّاسَ، وَأَمَّا مَحَبَّةُ اللَّهِ تَعَالَى وَغَضَبُهُ فَهُمَا الْمُؤَثِّرَانِ فِي الْوُجُودِ وَتَأْثِيرُهُمَا عَلَى الْإِنْسَانِ مِمَّا تَدُلُّ عَلَيْهِ عِدَّةُ آيَاتٍ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

والفرح الشديد من الصفات المذمومة أخلاقياً؛ لَأَنَّهُ يَكْشِفُ عَنِ الْغَفْلَةِ الْكَامِنَةِ فِي النَّفْسِ، وَالْإِعْرَاضِ عَنِ الْحَقَائِقِ وَالْوَاقِعِيَّاتِ، وَالْاعْتِمَادِ عَلَى أُمُورٍ وَهْمِيَّةٍ زَائِلَةٍ كَمَا يَكْشِفُ عَنْ بَطَرِ صَاحِبِهِ، وَلِذَلِكَ كُلُّهُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَحِبُّ الْفَرِحِينَ. وَوُضِيفَةُ الْاِقْتِصَادِ الدِّينِيِّ أَنْ يَرْفَعَ هَذَا النُّوعَ مِنَ الْفَرَحِ الَّذِي يَكُونُ عَلَى حَسَابِ أَلَمٍ وَمَعَانَاةِ الْفُقَرَاءِ وَالْمَعْدُومِينَ.

٣- قوله تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ^١﴾؛ فإنه يدل على أن الإيمان بالآخرة

له التأثير الكبير في نجاح الاقتصاد الديني، فإن هذا الجزء من الإيمان إنما يؤثر على الإنسان المؤمن في أن ما يكتسبه وما يدخره وما يصرفه إذا كان في سبيل الله ونيل الجزاء الأخروي يترتب عليه الأمور التالية:

- أ- إنه لا يهتم باكتناز الثروة ليكون رأسالياً ذا ثروة فاحشة كقارون وغيره.
- ب- إنه لا يحب المال من أجل كونه مالا وإنما يجمعه لدار أخرى يستقر فيها دائماً.
- ج- إنه يترك الطمع الشديد في جمع الثروة ولا يصرف همه إليه.
- د- إنه يهتم بغيره ولا سيما الطبقة الفقيرة ورفع حاجتهم وتخفيف آلامهم رجاء الثواب الأخروي.
- هـ- إنه يترك البخل؛ لأنه يضمن عوض جهوده في كسب الأموال وصرفها فيما يرضاه الله تعالى.

الثالث: الجانب الأخلاقي

إن الاقتصاد الديني يعرّى الأخلاق الفاضلة وينشرها في المجتمع، وهو بذلك يسلم من كثير من المشكلات الاقتصادية التي يعانيتها النظم الاقتصادية الوضعية الأخرى، كالاحتكار والبطالة والبيروقراطية والابتزاز والدكتاتورية وغيرها مما ذكرناه في بحثنا السابقة.

١. سورة القصص؛ الآية ٧٧.

ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ^١﴾، وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ أَدَارُ الْآخِرَةِ

نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا^٢﴾، فقد ذكر سبحانه من الأخلاق الفاضلة (الإحسان)، ومن الأخلاق السيئة (الكبرياء) والبطر والفساد.

ولا ريب أن للأخلاق مطلقاً - حسنة كانت أم سيئة - الدور الكبير في تنمية الاقتصاد وتحسينه، أو إصابته بمشاكل تؤدي إلى فشله.

والدين الحنيف يحث على التخلق بالأخلاق الفاضلة لما فيها من الأثر العظيم على الإنسان وأحواله في الدنيا والآخرة، ليس المقام موضع ذكره ومن شاء فليراجع كتب الأخلاق. والآية الكريمة تضمنت أحد أهم مكارم الأخلاق وهو الإحسان الذي له مظاهر متعددة، فهو إما أن يكون ببذل المال، وإما أن يكون بالعتف، وإما أن يكون بالتعاون على البر وغير ذلك من الوجوه.

ففي الجانب الاقتصادي يكون للإحسان الدور الكبير في حلّ المشكلات أو تخفيف آثارها فإنّ من المشكلات الاقتصادية البطالة؛ والإحسان يدعو إلى إيجاد العمل للعمال العاطلين أو توفير أسباب المعيشة لهم، وهذه المهمة تقع على المؤمنين المحسنين دون الحكومة؛ فإنّ دورها الرقابة وعلاج أسباب البطالة التي هي إما طبيعية كالكوارث الطبيعية، وإما اختيارية بفعل الإنسان ذي الفكر المادي، وحينئذ تكون الحكومة مسؤولة عن علاج تلك الأسباب كما سيأتي بيان ذلك في محله.

١. سورة القصص؛ الآية ٧٧.

٢. سورة القصص؛ الآية ٨٣.

ومن المشكلات الاقتصادية تضخم وارتفاع الأسعار. وقد عرفت أنه من أهم ذلك ابتزاز الرأسماليين أصحاب الشركات لجمع الثروات وتكثيفها؛ والإحسان بين المؤمنين يتم إما بترك الربح والاسترباح في النشاطات الاقتصادية أو تقليله، وإما بدفع المال إلى المحتاجين الذين تضرروا من التضخم، وإما بإيجاد مواقع للعمل لئلا تحدث البطالة التي تزيد سوء والضغوط على سائر الناس.

وأما دور الدولة في هذا الأمر هو وضع ضرائب تراكمية على المنتجين وجعل أسعار معقولة يرضى به الطرفان، حتى ترتفع المشكلة. وأما إذا كان سبب المشكلة هو القوانين الدولية وسياسة الدول الرأسمالية وحصارها فحينئذ يكون للإحسان مظهر آخر دقيق وهو الإعانة على البر والتعاون بين أفراد المجتمع الإسلامي لمقاومة ذلك الحصار والتخفيف من وطأته. وعلى الحكومات علاجه بإزالة السبب من مشكلات ارتفاع سعر الفائدة وعلاجها إنما كان في الدين الحنيف وهو تحريره، والإحسان بين الناس هو القرض الحسن من دون زيادة، أو تخفيفها إذا كانت على الوجه المشروع، كما سيأتي بيانه. ومن ذلك يعرف أن الأخلاق لها التأثير في جعل الاقتصاد سلبياً إذا كانت أخلاقياته سيئة، كالاقتصاد الوضعي المادي كما عرفت سابقاً، أو جعله إيجابياً منتجاً إذا كان من مبادئه الأخلاق الكريمة؛ فإن من أعظم المنجزات إذا سيطر مبدأ الإحسان على المجتمع واستشعر كل فرد أن جزء الإحسان هو الإحسان مثله، فلا مشكلة اقتصادية مع هذا المبدأ.

الرابع: الجانب النفسي

يعتبر الاقتصاديون أن الاقتصاد الناجح والتميز هو ما إذا جلب الاطمئنان والاستقرار في النفوس، والأمن والأمان للفرد والعدالة للمجتمع وإلا فلا خير فيه وإن وفر المال والثروة، والآية الكريمة ترشد إلى هذا الأمر المهم في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُلْقَاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ﴾^١، وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾^٢.

فإن الصبر في الملاحظات وفي الضغوط الاقتصادية المتكررة يعطي الفرد حيوية خاصة ولا سيما إذا اقترن ذلك بوعده إلهي بأن الدار الآخرة إنما جعلت لمن لم يكن له صفة الكبرياء والاستعلاء ولا يهتم بالفساد والإفساد للآخرين.

ولا ريب في أن أهم أسباب العلو في الأرض والفساد هو حب المال والجاه واستقرارهما في النفس فتكون خُلُقاً، وحينئذ يظهر أثرها خارجاً في الكبرياء والاستعلاء على الآخرين والفساد.

والحاصل إما أن تستقر النفوس وتعيش بهدوء واطمئنان، وإما أن تكون مضطربة تشعر بالقلق والحرمان.

والاقتصاد المتوازن المتكامل أحد أهم الأسباب في إثبات هذه الحالة النفسية في الإنسان وهدف الاقتصاد الإسلامي ذلك أيضاً.

١. سورة القصص؛ الآية ٨٠.

٢. سورة القصص؛ الآية ٨٣.

الخامس: الجانب الاقتصادي

وتدل الآيات الكريمة المتقدمة أنَّ الاقتصاد الذي كان سائداً في مورد الحكاية أنَّه كان نموذجاً للرأسمالية قد جمع ثروة هائلة مدَّعيّاً صاحبها بأنَّه جمعها عن جهد وعلم منه، وأعتبره الطبقة الفقيرة بأنَّه من الحظ العظيم تبعاً للمال العظيم الذي جمعه في حوزته، وقد ردَّ سبحانه وتعالى كلا الزعيمين؛

أما زعم قارون فقد قال سبحانه: ﴿قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي ۖ أَوَلَمْ يَعْلَم أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَن هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا وَلَا يُسْأَلُ عَنْ دُونِهِمُ الْمُجْرِمُونَ﴾^١. وقد بين عز وجل سببين لجمع الثروة:

١ - القوة واستعمالها في كسب الأموال وتخزينها.

٢ - العلم بكيفية تخزينها واستعمالها وصرفها.

وقد عقَّب سبحانه وتعالى على ذلك بأنَّ تلك الأموال المخترنة لم تمنعهم من غضب الله تعالى الذي تعهد رزقهم، فهو الذي يبسط الرزق ويقدره، لأنَّ المبدأ والغاية من جمعهم الأموال كان خلاف رضا الله تعالى؛ فقد جمعت الأموال بقوة وبشتى الوسائل التي تؤدي إلى حرمان الناس وازدياد معاناتهم، كما أنَّ الهدف منه هو استعمال الأموال في إذلال الناس واستعبادهم، كما هو عادة الرأسماليين، بلا ضمير يردعهم ولا عقل يقيد تصرفاتهم سوى عقل مادي في الاستحواذ على أكثر قدر ممكن من المال، ولا أخلاق تحجزهم عن عاداتهم السيئة، ولا اعتراف منهم بقانون أو شريعة تهذبهم.

١. سورة القصص؛ الآية ٧٨.

ولكن الآية الكريمة لم تنكر عليهم طريقة الجمع من العمل والاكتساب لأنّه لا بُدَّ منه في كل اقتصاد، وإنّما أنكرت عليهم استعمال القوة في الجمع.

ومن ذلك يظهر وجه استنكاره عزّ وجلّ على قارون؛ فإنّه كان على سيرة الأقوام الماضيين الذين غضب الله عليهم وأهلكهم عقاباً على أعمالهم، وفيه إيحاء إلى غضبه تعالى عليه، ومن هلك بسبب العقوبة الإلهية ولا محاسبة له يوم القيامة: ﴿وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ﴾^١ بعد غضب الله عليه.

وأما زعم الطبقة المعادلة لقارون فقد ذكر في توبيخهم بقوله حكاية عنهم: ﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَتَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكَآنَ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَن مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيَكَآتَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾^٢، فقد تضمّن هذا التوبيخ على ما تمّنه بأنّ الرزق بإرادته تعالى، فهو ييسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر، واعترافهم بأنّهم أخطأوا في تقديراتهم بأنّه لو لم يكن منة الله تعالى عليهم بأنّ لم يجعلهم من أشباه قارون لشمّله عقاب الله تعالى، بل اعترفوا بأنّهم الكافرون لحكم الله عليهم.

وقد ذكر الله سبحانه القاعدة الرصينة في الاقتصاد الديني؛ وهي لزوم العمل على الإنسان وكسب المال حتى يعيش في هذه الحياة ويبذل الزائد لحياة أخرى أبدية، فإنّ الدنيا مزرعة الآخرة، وأثبت القرآن الكريم المعادلة المعروفة من أنّ الحياة في الدنيا تمهيدية لحياة أخرى دائمة باقية ببقاء الله تعالى، وهي أفضل وأكرم من هذه الحياة التمهيديّة، كما قال تعالى:

١. سورة القصص؛ الآية ٧٨.

٢. سورة القصص؛ الآية ٨٢.

﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾^١، فلا زهد في الدنيا، بحيث يترك أسباب العيش ليكون عالة على الآخرين، ولا بذل كلياً للآخرة طلباً للشواب الأخروي ليكون في ضيق ومشقة في الحياة الدنيا؛ فلا بُدَّ من التماس الطريق الوسط، كما قال تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾^٢.

ولا ريب في ممارسة النشاطات الاقتصادية في الحياة الدنيا لتنفيذ تلك المعادلة؛ مشروطاً بأن تكون مطابقة لتعليمات الشريعة التي تكون أحكامها تابعة لمصالح واقعية وهي لصالح حال الإنسان وسعادته في الدارين؛ الدنيا والآخرة.

ومن هنا احتاج الاقتصاد الديني إلى الشريعة في التطبيق والتنظيم، وإخراج النظريات الدينية القيمة من عالم الإنشاء والتنظير إلى الواقع الخارجي ليتنفع الإنسان من ثمراتها الطيبة وفوائدها الجمّة.

هذا كله ما يمكن استفادته من الآيات الكريمة المتقدمة في بيان معالم الاقتصاد الإسلامي وسيأتي تفصيل الكلام في كل مفردة مما ذكرناه إن شاء الله تعالى.

والآيات الكريمة وإن وردت في موضوع خاص ولكن مضامينها العالية تعتبر مبادئ الاقتصاد الديني الذي بلغ في دين الإسلام الأكمل والأتم، ومن جميع ما تقدم ذكره يمكن اعتبارها وثيقة الاقتصاد الإسلامي كما يأتي مزيد بيان ذلك.

١. سورة الأعلى؛ الآية ١٧.

٢. سورة القصص؛ الآية ٧٧.

المبحث الثاني: مفهوم النظام في الدين الحنيف

لقد ذكرنا في البحوث السابقة ماهية النظام الاقتصادي بوجه عام من حيث عناصره ومكوناته وفلسفة النظام ومبادئه وقواعد العمل وفقاً لهذه المبادئ، ثم أتبعنا ذلك بدراسة بعض المصاديق المعاصرة؛ وهي النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاشتراكي.

ثم تناولنا فلسفة كل واحد من النظامين؛ فإنَّ الرأسمالي فلسفته قائمة على الحرية والفردية واليد الخفية، ومبادئ هذا النظام التي تنسب إلى الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة وحافر الريح، ثم ناقشنا تلك المبادئ.

ثم ذكرنا ما يتعلق بالنظام الاقتصادي الشمولي ومبادئه القائمة على العدالة الاجتماعية وإلغاء الملكية الفردية وإثبات الملكية الجماعية بدلاً لها، وناقشنا ما يتعلق بهذا النظام ومبادئه وقواعد العمل التي تعتمد على تلك المبادئ.

وأما الاقتصاد الإسلامي وقواعده فهو يقوم على ركائز ثلاث:

١ - النية.

٢ - العقيدة.

٣ - الأخلاق.

ولا ريب أنَّ عنوان النظام الاقتصادي يوحي بأنَّه توجد في الإسلام نظريات كسائر الأنظمة الاقتصادية التي تقدم ذكر بعضها، لكن الصحيح أنَّ ذلك لا ينطبق على الإسلام، وذلك لأنَّ مثل هذه النظريات (الوضيعة) من صنع البشر، وهي عرضة للنقد والتغيير والتبديل تبعاً لتغيير الظروف والفروض التي بنيت عليها.

أما الإسلام فهو دين إلهي يتصف بالكمال والتمام والعصمة من الخطأ والتغيير فقد جاء -بالنسبة لهذا الجانب من الحياة الإنسانية- بأصول ثابتة لا جدال فيها ولها الصلاحية الكاملة لكل مجتمع في كل زمان ومكان، لما تتضمنه من المبادئ الثابتة في هذا المجال من الفكر.

ولعل من أنكر وجود اقتصاد إسلامي اشتبه الأمر عليه بين النظريات الوضيعة وما في الإسلام من أصول ومبادئ أصيلة ورصينة وثابتة، وحينئذ يكون إطلاق النظام على الاقتصاد الإسلامي من باب المجازاة مع غيره من الاقتصاد الوضعي، ولا بأس إذا عرفنا الفرق الجوهرى بينهما.

المبحث الثالث: المفهوم الإسلامي للأصول العامة في الاقتصاد

إنَّ الإسلام قد ترك أمور الاقتصاد لأفراد المجتمع، وإنَّما شرَّع أروع الأحكام في تنظيم العلاقات الاقتصادية وتهذيب النشاطات الاقتصادية وتحديد بعض المحظورات المعينة كما تدل عليه أصوله العامة وأدلة خاصة، وما عدا ذلك يخضع لظروف الزمان والمكان، ويمكن الاستدلال على هذه الأصول العامة من آيات القرآن الكريم والأحاديث الشريفة، ومن الأمثلة التي نذكرها تعرف جوهر المفهوم الإسلامي لهذه الأصول العامة: المثال الأول: المال الذي هو جوهر الاقتصاد ويعتبره الإسلام من الرزق الذي تحت سلطانه وإرادته، والإنسان مستخلف فيه لاستخدامه وتنميته والانتفاع به، وإفادة نفسه ومجتمعه، كما عرفت في الآيات التي تقدم ذكرها وغيرها من الآيات كقوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَتْكُمْ^١﴾. ومن الثابت أنَّ الإنسان خليفة الله عزَّ وجلَّ في الأرض وخلق له ما في

الأرض ليعيش عليها بيسر وسهولة، وقد خوله ما يملكه، ولكنه مع ذلك ملزم بشروط معينه وأحكام وآداب دينية ولا سيما ما يتعلق بالحرام والحلال، والعدالة الاجتماعية ومراعاة الصالح العام، ومن آداب الدين أنَّ الإنسان مطالب بالامتثال لتعاليم الدين الحنيف فيما يدَّخره باستثمار مدَّخراته فيما حدَّده الله سبحانه، كما تقدم في قوله: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾^١، وفي ذلك قال نبينا الأعظم ﷺ: ﴿إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِسَخَاوَةِ نَفْسٍ بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافٍ نَفْسٍ لَمْ

يُبَارَكَ لَهُ فِيهِ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ. أَيْدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ أَيْدِ السُّفْلَى﴾^٢.

المثال الثاني: العدل الاجتماعي الذي لم يكن مجرد موعظة في الإسلام، بل هو فريضة دينية واجتماعية واقتصادية، بحيث لا يمكن وجود مجتمع إسلامي يكون المال فيه بين يدي فئة معينة تتحكم في المجتمع مع حرمان الأكثرية الساحقة، إذ قال تعالى: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾^٣، فقد جعل سبحانه الزكاة وغيرها من الفرائض المالية من أداة العدل

١. سورة القصص؛ الآية ٧٧.

٢. صحيح البخاري؛ ج ٣ ص ٥٥.

وهناك رواية في كتبنا: ﴿إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِسَخَاوَةِ نَفْسٍ بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافٍ نَفْسٍ لَمْ يُبَارَكَ لَهُ فِيهِ﴾. [المجازات النبوية؛ ص ٨٥].

٣. سورة الذاريات؛ الآية ١٩.

الاجتماعي تجمع بين طبيعتين؛ التكليف العبادي والتكليف المالي، وقد شدد الشارع فيه إلى أن جعله من العبادات الأصولية في الإسلام.

المثال الثالث: الحرية في إدارة اقتصاد المجتمع؛ وقد تبناه المذهب الرأسمالي كما عرفت سابقاً، ولكن الدين الحنيف وضع قيوداً على هذه الحرية في ضمن قواعد عامة، منها على سبيل المثال:

أ- ضمان حقوق الفقراء والضعفاء؛ فإنّ مبدأ (من لا يعمل لا يأكل) -مثلاً-؛ تام فيمن لا عذر له في ترك العمل، وأمّا من لا يعمل معذوراً في تركه العمل لعدم استطاعته فحينئذٍ يكون له الحق في أن يأكل ويعيش.

ب- منع الاحتكار وتحريمه، بل تحريمه في عدة أحاديث مروية عن المعصومين (عليهم السلام)، وفي الحديث المعروف عن الرسول ﷺ أنّه لعن المحتكر، ولا يقبل المجتمع الإسلامي جميع أشكال الاحتكار؛ سواءً كان احتكاراً تجارياً أم صناعياً أم زراعياً، أم احتكار لأي خدمة على الإطلاق.

ج- منع الاستغلال؛ فإنّ من مبادئ الاقتصاد في الإسلام؛ سواء كان استغلال الفرد للمجتمع أم لغيره من الأفراد، ومن أظهر أشكال الاستغلال الربا الذي حرمه الشرع الحنيف، ولعل حكمة منع استغلال الإنسان للإنسان حتى في صورة الاضطراب وغير ذلك من الأمثلة التي سيأتي ذكرها؛ فالحرية الاقتصادية مضمونة في الاقتصاد الإسلامي، كما قال الرسول ﷺ: ﴿دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقِ اللَّهُ بَعْضُهُمْ

مِنْ بَعْضٍ^١، لكن هذه الحرية إنَّما تؤثر الأثر الهادف إذا كانت ضمن القواعد المرسومة من قبل الشرع الحنيف، وبذلك يتفادى المشكلات والآثار السيئة التي تعانيها الاقتصاد الوضعي الحر.

المبحث الرابع: مكونات الأصول العامة للاقتصاد في الإسلام

ذكرنا -آنفاً- أنَّ الأصول العامة للاقتصاد في الإسلام تتمثل في مكونات ثلاثة:

١- الفكر.

٢- المبادئ العامة.

٣- قواعد العمل.

ولكل واحد من تلك المكونات بحث وتحقيق يأتي في موضعه المناسب، ولكن نذكرها هنا بما يقتضيه المقام.

المطلب الأول: الفكر الإسلامي

إنَّما نتناول في هذا الموضوع الجانب الاقتصادي منه بالنسبة لأُمور ثلاثة:

١- ملكية المال وطبيعتها.

٢- وضعية البشر.

٣- الأفق الزمني لاختيار السلوك الإنساني.

الأول: طبيعة ملكية المال

ذكرنا في الجزء الأول، أنَّ الملكية على قسمين؛ ملكية حقة حقيقية؛ وهي منحصرة في الله تعالى خالق السماوات والأرض، وإنَّ جميع ما سواه ملك له سبحانه فهو الربُّ العظيم

١. الأُمالي (للطوسي)؛ ص ٣٩٧.

يتصرف في ملكه بما يشاء ويريد بحكمته المتعالية، والبشر إنما يتصرفون فيما يملكون بإذنه تعالى وما يتاح لهم من أموال، كما قال تعالى في الآيات التي تقدم ذكرها ﴿وَأَبْتَغِ فِيمَا ءَاتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ﴾^١.

وتعتبر ملكية الإنسان لما تحت تصرفه وما خوله الله سبحانه إليه ملكية اعتبارية؛ تكون لهم السلطة عليها بقدر ما منحه الشارع من الإذن، وهذا هو الطابع الذي تتصف به طبيعة ملكية المال في الدين الحنيف، وتدل عليه الأدلة الشرعية الكثيرة.

وقد تقدم في البحوث السابقة تفصيل الكلام في الملكية، والمستفاد مما ذكرناه أن الملكية التي صبغتها الإسلام تختلف عن طابع الملكية في كل من الرأسمالية والاشتراكية؛ حيث يكون الأفراد هم الملاك الحقيقيين للأرض ورأس المال في النظام الرأسمالي، وأما في الاشتراكية الشمولية تكون الملكية للبروليتاريا.

وأما الإسلام فقد أثبت الملكية الاعتبارية المحددة بأداب الدين الحنيف وهي غير مطلقة، فيقوم مفهوم الملكية في الإسلام على الأساس الذي تقدم ذكره.

الثاني: مبدأ المساواة في وضعية البشر

من صميم العقيدة في الإسلام إنَّ ما سوى الله عزَّ وجلَّ مخلوق ومربوب له سبحانه خاضع لإرادته ومشيتته، لأنَّه الخالق، فما سواه مخلوق مربوب له، ولذلك فإنَّ جميع الناس في نظر الدين الحنيف سواء، فليست هناك طبقات تجعل الأفضلية لبعضها على الآخرين، وليس هناك سموّ بعض على غيره من البشر إلا بالتقوى، كما قال تعالى: ﴿يَتَّخِذُهَا

١. سورة القصص؛ الآية ٧٧.

النَّاسُ إِنَّا خَلَقْتَهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقْوَى ۚ، فيكون جميع البشر متساوين لأنهم من أصل واحد ومن خلق واحد.

الثالث: الأفق الزمني لاختيار السلوك الإنساني

إنَّ الإيمان بيوم الحساب في الآخرة مما يوسع الأفق الزمني لأي اختيار للسلوك؛ فيمتد ليشمل ما بعد الموت، ولذلك فإنَّ أي اختيار لعمل من الأعمال أو فعل من الأفعال في الحياة الدنيا إنما يتم في ضوء نتيجة هذا العمل أو الفعل، فلا اقتصار على ما قبل الموت فقط، بل لما يأتي في الآخرة أيضاً.

ومن جميع ذلك نستخلص أنَّ الفكر الإسلامي -في خصوص الاقتصاد- يتمثل فيما فيه تثبيت العقيدة الدينية في جوانبها الثلاثة المتقدمة. وتقدم في المبحث الأول ما ينفع المقام فراجع.

المطلب الثاني: المبادئ العامة

في ضوء تلك العقيدة في الفكر الإسلامي يمكن مناقشة المبادئ العامة للاقتصاد في الإسلام من حيث الملكية والتوازن والعدالة:

أ- الملكية

والمبحث حول الملكية في الإسلام من ثلاثة جوانب:

- ١- إنَّ الملكية إذا ثبتت في مورد تتحقق لوازمها المعروفة عند عامة الناس وهي: السلطة والانتفاع ودفع المزاحم لها؛ فطالما توجد الملكية يتم الانتفاع بالشيء المملوك طبقاً لأغراض وجوده، فإذا لم يتم الانتفاع به من أجل تحقيق تلك

الأغراض تكون الملكية عقيمة، بل قال بعض الكتّاب إنّه لن يكون لأيّ فرد الحق في الملكية، ولكن ذلك على إطلاقه لم يكن تاماً إلا في مورد خاص وهو ملكية الأرض أو حسب ما يقرّره القانون الوضعي كما يأتي بيان ذلك في موضعه.

٢- إنّ الملكية تقتصر على حياة المالك فقط، فليس له الحق في تنظيم التصرف في ملكيته بعد وفاته، إذ يجب أن يتم توزيع الإرث طبقاً لما جاء في القرآن العظيم، ولا يسمح للمالك أن يوصي بما يخالف هذا التوزيع الذي تحدّد في الشرع، إضافة إلى أنّه لن يتم إعتبار أي وصية تخرج عما نص عليه القرآن في موضوع الإرث، ويرجع ذلك إلى أنّ حق الملكية في الإسلام ليس حقاً مطلقاً، بل إنّ حق مقيد بضوابط تحكمه، تحقيقاً لخير البشرية^١.

ونقول تعقيباً على ما ذكر:

أولاً: إنّ ما ذكره في آخر مقولته من أنّ حق الملكية في الإسلام ليس حقاً مطلقاً صحيح في الجملة كما تقدم آنفاً، لكن استعمال الحق في مورد الملكية غير صحيح، لأنّهما مفهومان مختلفان، كما ذكرنا ذلك في بحث الملك والحق في الجزء الأول، إلا أن يريد حق التملك والتملك.

ثانياً: إنّ المعروف في الفقه الإسلامي أنّ الوصية إذا كانت مخالفة لحكم الله لا تكون نافذة، بل هي باطلة، فالوصية بحرمان أحد الورثة أو كلهم من الإرث باطلة، وهذا ممّا لم يختلف فيه الفقهاء.

١. مبادئ المعرفة الاقتصادية (د. حسين عمر، ط. الأولى)؛ ص ٥٩٥.

ثالثاً: إنّه يمكن للمالك أن يحرم الورثة ممّا يملكه كلاً أو بعضاً؛ إمّا بالوصية بالثلث أو يوقف أمواله في سبيل الله تعالى أو لجهة معينة حال حياته.

فالصحيح أنّ المالك له حق التصرف والانتفاع من ملكه وأمواله حال حياته ليشمل ما بعد وفاته أيضاً حسب ما يحدّده الدين الحنيف، فليس له حق الانتفاع والتصرف مطلقاً. وحينئذ تكون الملكية في الإسلام تثبت حق الإنسان في التملك والتصرف والانتفاع محدداً غير مطلق، ويقوم هذا المفهوم على تلك العقيدة الدينية في الإسلام، وإنّ الله سبحانه وتعالى هو الخالق الرزاق المالك لما سواه، كما تقدم بيان ذلك.

٣- الملكية ليست مطلقة بالنسبة إلى جميع أنواع الثروة، فإنّ بعض أنواعها لا يمكن أن تؤوّل إلى الأفراد مطلقاً، بل تبقى على الملكية العامة، كالموارد الطبيعية كما هو مذكور في فقه الشريعة. فإنّ تلك الموارد لا يمكن أن تكون في عداد الملكيات الخاصة، بل لا بُدّ أن تتركس جميعها للصالح العام للأفراد والمجتمع، وحينئذ تكون نظرة الإسلام بالملكية بأنّها ليست مطلقة بالنسبة إلى متعلقها، فهي إما خاصة أو عامة. إذن الملكية في الإسلام إمّا مقيدة في لوازمها، وإمّا في حدود الزمان، وإمّا في متعلقها؛ فهي ليست مطلقة كما في النظامين الرأسمالي والاشتراكي.

ب- التوازن

وهو مبدأ مهم من المبادئ العامة للاقتصاد الإسلامي، وهو أيضاً من الأخلاق الفاضلة التي لا بُدّ من تجليها في الأوجه العديدة من سلوك الفرد المسلم. وقد ذكرنا سابقاً أنّ الأخلاق من أركان الاقتصاد في الإسلام. وما يهمّ الاقتصاد من هذا الخلق الكريم:

١- التوازن في الإنفاق

وهو يتحقق في الاعتدال في الإنفاق بعيداً عن الإسراف أو البخل الشديد، وتدل عليه جملة من النصوص الشرعية - كتاباً وسنة - منها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ۗ﴾^١، والإسراف مذموم على الإطلاق حتى في الأمور المحببة للشارع، كالصدقة؛ فإنَّ الإسراف فيها قد تلصق بصاحبه صفة السفهاء. وأمَّا الإنفاق على الأشياء المحرمة يكون من التبذير، وقد قال تعالى في المبذرين: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ ۗ﴾^٢.

ولا إشكال في أنَّ فكرة الاعتدال تتضمن عدم اعتبار الاستهلاك كفاية في حد ذاته، ولذلك فإنه يجب على الإنسان أن يستهلك بالقدر الملائم للحاجة أو المنزلة الاجتماعية.

٢- التوازن في الحرية

لا ريب في أنَّ الإسلام يكفل للأفراد الحرية في إدارة اقتصاد المجتمع، إلا أنَّ هذه الحرية مقيدة بضوابط معينة كما تقدم الحديث في ذلك عند الحديث عن الحرية الرأسالية. ولذلك أمثلة كثيرة منها: الاحتكار والاستغلال والوفاء بحقوق الفقراء وإعانة الضعفاء، وغيرها. فتكون الحرية في الاقتصاد الإسلامي منضبطة، وليست هي حرية مطلقة تحقيقاً للتوازن بين المصالح الفردية ومصالح المجتمع وسائر المفردات الدخيلة في هذا الموضوع المهم.

١. سورة الإسراء؛ الآية ٢٩.

٢. سورة الإسراء؛ الآية ٢٧.

٣- التوازن في الملكية

نعني بذلك أنَّ الإسلام يكفل التوازن بين مصلحة المجتمع ومصالح الأفراد من ناحية الملكية، إذ يقرّ الإسلام الملكية بنوعيتها؛ الخاصة والعامة.

ومن هنا يمتلك المجتمع الموارد الطبيعية، ويمتلك الأفراد الأشياء الأخرى، فإذا حدث أيّ اختلال في هذا التوازن، فلا بُدَّ من تصحيحه باتّخاذ التدابير المناسبة التي تعيد التوازن لإصلاح حال الجميع والأمة.

ج- العدالة

والعدالة التي هي المبدأ الثالث من المبادئ العامة للاقتصاد الإسلامي، وفي كل المجالات، أهمها مجال الإنتاج ومجال التوزيع ومجال التبادل.

ففي مجال الإنتاج؛ إنّما العدالة في التقويم الصحيح للعوائد التي تستحق لأصحاب عناصر الإنتاج، وتحقيق الكفاءة في عمليات إنتاج السلع والخدمات بما يحول عن تبديد الموارد والإسراف في استخدامها، أو الفاقد في مدخلات أو مخرجات العملية الإنتاجية، ويرفع من مستوى الإنتاجية تبعاً لذلك.

وفي مجال التوزيع؛ فإنّه تتطلب العدالة والتقويم الصحيح للعوائد التي تستحق لأصحاب عناصر الإنتاج من دون استغلال في تحديد قيمة هذه العوائد أو التأخير في دفعها لمستحقيها، كما تتطلب العدالة في هذا المجال تطبيق أجزاء معينة لإعادة توزيع الدخل من أجل تقديم نصيب عادل منه للذين لم يستطيعوا الحصول عليه من خلال عمليات

الإنتاج، ويتم ذلك من خلال الناقل الإجباري كالزكاة، أو من خلال الناقل الاختياري كالصدقات.

وفي مجال التبادل؛ فإنَّ العدالة فيه تتطلب البعد عن استغلال البائع للمشتري، كما تتطلب الثمن العادل بعيداً عن الاحتكار الذي يتمثل في شراء الشيء وحبسه ليقبل بين الناس التماساً لغلاء سعره فيصيبهم الضرر بسبب ذلك، وقد حرم الدين الحنيف الاحتكار لما فيه من الجشع والطمع وسوء الخلق والتضييق على الناس كما سيأتي بيانه.

ويمكن الاستدلال على جميع موارد التوازن المتقدمة وغيرها التي تتمثل فيها العدالة بقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ۖ أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ ۝ أَوِزْنُوا بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ ۝﴾؛ فإنَّ له من الإطلاق والعموم، ليشمل الأفراد والأحوال، ولذلك يعمُّ الرأي والفكر والقول والفعل، وهي أجمع الآيات التي تشمل ما سوى الله تعالى، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

المطلب الثالث: العمل وقواعده

وهذا هو المكوّن الثالث للأصول العامة للاقتصاد في الإسلام. والبحث فيه يكون في إطار المبادئ الثلاثة التي تقدم ذكرها:

القاعدة الأولى: الزكاة

الزكاة؛ بل مطلق الضرائب الشرعية كالكفارات وغيرها ممّا يصرف على الفقراء والضعفاء كالأوقاف العامة والندورات وغيرها؛ فإنَّها واجبات مالية تفرض لصرفها في

أغراض معينة، فإنها ليست ضرائب تزود الدولة بصفة عامة، وإن أمكن إطلاق لفظ الضرائب على تلك الفرائض المالية الشرعية لكنها تصرف في أغراض معينة يحددها الشارع، فإن الزكاة -مثلاً- فريضة مالية؛ يوزع إيراد هذا الواجب المالي في الموارد التي ذكرها القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ^١ فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ^٢ ١

ولا ريب أن الزكاة وأمثالها من الفرائض المالية كالخمس تلعب دوراً بارزاً في توزيع الدخل والثروة والنمو، ولأنها تفرض وتكون حقاً مالياً في الأموال المملوكة تفوق على الدخل إذا قورنت به.

القاعدة الثانية: تحريم الربا

المعروف أن الربا هو أيّ فائدة مادية تشترط على القرض، والفائدة تشمل جميع أنواعها وأشكالها، ويشمل أيضاً المكاسب المادية الأخرى، فإن الربا كما ورد في الفقه على نوعين؛ ربا قرضي وربا معاملي.

وتحريم الربا ينسحب إلى أيّ فائدة تفرض على القروض أو غيرها؛ سواء كان سعر الفائدة مرتفعاً أم منخفضاً، أو كانت الفائدة على قروض استهلاكية أو إنتاجية، وسواء كانت قصيرة أم طويلة الأجل، ومن هنا فإنّ تحريم الربا يعتبر رفضاً لأيّ نوع من

المعاملات التي تلقي تبعة المخاطر كلية على أحد الأطراف، في حين تضمن الكسب للطرف الآخر.

كما أن تحريم الربا ينطوي على حقيقة هامة، وهي أنه من أجل أن يحصل المرء في المجتمع على نصيب من الدخل فإنه يجب أن يسهم في عمليات الإنتاج باعتباره أحد أفراد عناصر العمل، أما النقود فهي مجرد أداة للتبادل (تبادل السلع بالنقود وتبادل النقود بالسلع) حتى لو كانت أكثر من أداة للتبادل كما قال كينز^١، وبالتالي فهي ليست عنصراً من عناصر الإنتاج حتى لو كانت عنصراً يدخل في الإنتاج، إلا أن الشريعة حرّمت الربا. وهناك حكم أخرى في تحريمه سيأتي بيانها في محله إن شاء الله تعالى.

القاعدة الثالثة: شرعية الاقتراض

يُعدّ الاقتراض من صور التضامن بين صاحب الموارد المالية ورجل الأعمال، إذ من الممكن أن يدخل رجل الأعمال الذي لا يملك الموارد المالية مع صاحب الموارد تضامن بينهما يسهم فيه صاحب الموارد المالية ورجل الأعمال بجهوده وخبرته في ميدان العمل على أساس المضاربة بنسبة في الربح أو الخسارة، لا على أساس الحصول على دخل محدد مسبقاً، كما هو الحال في الفائدة، ووفقاً لهذا الأسلوب في الاقتراض فإن صاحب الموارد المالية يتخذ صفة الشريك لا صفة المقرض، إذ أنه شريك يتحمل عنصر المخاطرة في ممارسته نشاط اقتصادي معين متضامناً مع شريك آخر بهدف تحقيق الربح مع احتمال التعرض للخسارة.

القاعدة الرابعة: التأمين الاجتماعي

ويتحقق ذلك بطريقتين؛

أولهما في الزكاة -مثلاً-؛ حيث تضمن حداً أدنى من المستوى المعيشي لجميع أفراد المجتمع الإسلامي، ويتوقف هذا الحد الأدنى على أسلوب معيشة الناس ودرجة التطور الاقتصادي.

وثانيهما: إذا كانت إيرادات الزكاة غير كافية فإنَّ الخمس يقوم مقامها وغيره من الضرائب المالية التي تفرضها الشريعة كالكفارات ونحوها، وتستطيع الدولة فرض رسوم إضافية على الأغنياء.

القاعدة الخامسة: تأمين سداد الديون

بمعنى إذا كان المدين عاجزاً عن سداد دينه، فإنَّ الفرائض المالية مثل الزكاة والخمس وغيرها من موارد استحقاق هذا المدين التي شرعت للتكافل الاجتماعي، ولا ريب أنَّ تأمين سداد الديون ممَّا يوفر الأمن والاستقرار في المجتمع.

القاعدة السادسة: نظام الإرث

فإنَّه يؤدي إلى (لا مركزية الثروة) وإنَّ كانت بصورة بطيئة، ولا ريب أنَّ هذا النظام لا يقبل الإسقاط والتغيير عن طريق قانون وضعي أو وصية شخصية.

القاعدة السابعة: نظام الضرائب غير الفرائض المالية.

والكلام فيه سيأتي إن شاء الله تعالى.

القاعدة الثامنة: دور الدولة في الاقتصاد

إنَّ دور الدولة في النظام الاقتصادي في الإسلام -بحسب الفكر الإمامي- هو دور الرقابة والتنظيم فقط. ومن الناحية السياسية فإنَّ عليها أداء الواجب في حدود الإمكان بما يضمن مقاصد الدين والشريعة والمجتمع والأمن. نعم؛ يكون الإمام المعصوم (عليه السلام) الذي تعتبره الإمامية خليفة الرسول الكريم ﷺ هو المالك الحقيقي للموارد الطبيعية، وهو الذي له حق التصرف حسب ما يراه من المصلحة، وسيأتي إثبات ذلك في الموضع المناسب إن شاء الله تعالى.

وفي ضوء ما تقدم؛ فإنَّ الدولة تعتبر كمنظم للسوق بما يضمن عدم انتهاك القواعد الأخلاقية في السوق، وعدم تفشي الاحتكار، وعدم انتشار النشاطات الاقتصادية الممنوعة شرعاً، وعدم انتهاك حقوق المستهلك، وعدم الخروج على القواعد الصحيحة ومقتضيات الأمن، وغير ذلك مما له الدخول في التنمية والاستثمار.

المبحث الخامس: السلوك الاقتصادي ضمن الإطار الإسلامي

بعدما عرفت المكونات الثلاثة للأصول العامة للاقتصاد في الإسلام من الفكر والمبادئ وقواعد العمل؛ لا بُدَّ من بيان كيفية التصرف في عنصر اقتصادي معين أو لتنظيم الأمور بالنسبة إليه، وذلك إكمالاً لقواعد العمل التي تقدم ذكرها وغيرها، وهذا هو أحد وجوه الجانب الأخلاقي الذي ذكرنا أنَّه أحد أركان الاقتصاد الإسلامي.

ونحن نذكر بعض أنواع السلوك الاقتصادي التي تتعلق بالظواهر الاقتصادية الأربع المعروفة؛ الاستهلاك والإنتاج والتوزيع والتبادل؛ كأمثلة انسجام السلوك الاقتصادي في

مختلف مظاهره مع القيم والأهداف الإسلامية في الواقع العملي.

أولاً: سلوك المستهلك

١- الابتعاد عن استهلاك أنواع السلع والخدمات المحرمة (كالخمر، ولحم الخنزير

والغناء مثلاً) فليس هناك طلب سوقي عليها، كما لا توجد موارد مخصصة

لإنتاجها في مجتمع إسلامي.

٢- الاعتدال في الاستهلاك بهدف تجنب الإسراف وتقليل الطلب على السلع الكمالية.

ومن أسباب هذا الاعتدال الرادع النفسي الذي يعد من مكارم الأخلاق، وإذا

دعمت الدولة هذا الاعتدال في الإنفاق الاستهلاكي من جانب الأفراد من خلال

حرصها على مزيج معين من الإنتاج تضمن فيه موارد المجتمع من أن ينهكها

الإنفاق على كماليات لا تسمح بها ظروف المجتمع وغيرها.

٣- سلوك المستهلك وأخلاقياته موجه نحو تحقيق أقصى الرفاهية من خلال إنفاق

دخله النقدي على الاستهلاك، وهذا يتضمن أيضاً العمل لما بعد الموت؛ متمثلاً في

مراعاة رفاهية الآخرين، وهذا ما يعبر عنه بـ(الرشد الاقتصادي) في مجال

الاستهلاك.

٤- من الواضح إن آلية السوق لا تخدم إلا الذين يملكون القوة الشرائية، فإنَّ

احتياجات المستهلك التي لا تسندها قوة شرائية -وبخاصة عندما تكون هذه

الاحتياجات الضرورية التي عليها البقاء- تتطلب اتخاذ إجراءات معينة تتمثل في

تحويل القوة الشرائية من الأغنياء إلى الفقراء تحويلاً مباشراً أو بواسطة تدخل

الوسيط، كالدولة وغيرها. وفي دعم إنتاج الضروريات لزيادة العرض أو خفض الأسعار أو لهما معاً، وفي التحكم في الأسعار لترشيدها.

ثانياً: سلوك المنتج:

١- إنَّ المنتج غالباً ما يهدف إلى مزيد الأرباح، وقد تقدم أنَّ ذلك ما يوجب زيادة وإغراق السوق بالسلع، ممَّا يوجب هبوط الأسعار والضرر على المنتجين وغير ذلك ممَّا تقدم ذكره، وهو يدل على خُلُق سيء وهو الجشع على زيادة الثروة أو طلب الاحتكار للابتزاز.

ولكن إذا كان تحقيق أقصى الربح في حدود المصلحة العامة التي تتضمن أهدافاً أخرى، مثل زيادة فرص التوظيف لعناصر الإنتاج، أو المحافظة على مستوى منخفض لأسعار السلع الضرورية، أو زيادة عرض سلع معينة ذات أولوية معينة وغير ذلك من الأهداف الممدوحة للصالح العام؛ كان ذلك سلوكاً حسناً وخلقاً نبيلاً.

٢- التعاون بين المنتجين بهدف تحقيق غايات اجتماعية، أمَّا التعاون لتحقيق أقصى الربح الذي يجزّ إلى الاحتكار فإنَّه مرفوض شرعاً لما تقدم. ومن ثَمَّ فإنَّ التعاون بين المنتجين لدعم المصلحة الاجتماعية وتحقيق الصالح العام يتطلب تدخل مؤسسة اجتماعية أخرى.

ثالثاً: تحديد عوائد عناصر الإنتاج (الأجور، والأرباح، والريع)

من السلوكيات الحسنة ترك الأجور للسوق يحدّد مستواها، طالما أنَّ هناك حداً أدنى إجبارياً لا يُسمح بالتدني عنه. وينطبق نفس المبدأ على الأرباح ومعدلات اقتسامها بين

من يقدمون رؤوس الأموال لتوظيفها في مشروعات إنتاجية ويين من يستخدمونها من أصحاب الأعمال في هذه المشروعات. كما ينطبق نفس الوضع أيضاً على الربح كعائد لعنصر الأرض.

رابعاً: آلية جهاز الأسعار

قد اتفق عليه جميع الاقتصاديين على أنَّ شكل منحنيات العرض والطلب كما صورها التحليل التقليدي في صدد تحديد أسعار التوازن للسلع في الأسواق التي تتم على أساسها المبادلات بين البائعين والمشتريين مازال صالحاً لما توفرت الشروط المعتادة لصلاحيته، ولكن ليس من المقبول من الجانب الأخلاقي وفقاً للمنهج الإسلامي أنَّ تلك الأسعار التي تحددها منحنيات العرض والطلب تكون مجدية إذا كان السوق خالياً من المخادعة والقهر والاستغلال والاحتكار وغيرها من الآفات والأمراض الخلقية.

المبحث السادس: معايير الرفاهية في المجتمع الإسلامي

ذكرنا فيما سبق معايير المذهبين الوضعيين الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي، وكان العدل الاجتماعي والتوظيف الكامل مصبَّ اهتمامهما بالنظر المادي الذي هو الطابع العام للنظامين لتأسيس دولة الرفاهية.

ولكن نفس هذين المعيارين يمكن أن ينطبقا على المجتمع الذي يسير على المنهج الإسلامي في الاقتصاد بصورة تامة وكاملة إذا توفرت الشروط التالية:

الأول: العدل الاجتماعي

لا ريب أنَّ العدل مطلوب لكل فرد من أفراد البشر، والجميع يتمنونه في الحياة الدنيا والآخرة، وقد ترنمت به المذاهب الاقتصادية على اختلاف اتجاهاتها، وادّعت تطبيقه في

توجهاتها، ولكن الواقع العملي إنما يدل على خلاف ما ادّعوه، بل كان من مجرد الدعاية وتنفيذ مخططاتهم التدميرية لإنسانية الإنسان.

وأما الإسلام فقد أمر بالعدل والإحسان وقد لاحظته في كل تشريعاته وقوانينه، فقد سن أروع التشريعات في نظام التكافل الاجتماعي، والضمان الاجتماعي، ومكرمة الإحسان، وتشريع الإعانة على البر والتقوى وغير ذلك مما ستعرفه.

فإنَّ الخمس والزكاة لهما الدور الكبير في تحقيق العدل الاجتماعي في المجتمعات المسلمة إذا كان التطبيق على الوجه المقرر شرعاً؛ فإنَّ لهما التأثير في توفير الضمان الاجتماعي، ومحاربة الفقر، وغير ذلك من الآثار.

الثاني: الضمان الاجتماعي

المقصود به: مجموعة من الأحكام والتشريعات التي وضعها الشارع لحماية الفرد والمجتمع في حاضره ومستقبله ليعيش هو مع ما حوله في مستوى لائق من العيش، محمياً من الفقر والضياع والوقوع في مستنقع الرذيلة ورذائل الأخلاق.

ومن الجدير بالذكر أنَّ الضمان الاجتماعي هو نظام حدث في العالم الغربي المعاصر بعد التشريع الإسلامي بقرون، فقد كانت ألمانيا أول دولة قامت بإصدار قانون لتنظيم الضمان الاجتماعي عام (١٨٣٣م)^١، ولم يُعرف الضمان الاجتماعي في الولايات المتحدة إلا عام (١٩٣٥م) في عهد (روزفلت).

بل الملاحظ أنَّ نظم الضمان الاجتماعي في المجتمعات الغربية -بوجه عام- كانت حصيلة المشكلات الاجتماعية التي ثارت في أعقاب الثورة الصناعية وما صاحبها من تطور

١. روح الدين الإسلامي (عفيف عبد الفتاح طباره)؛ ص ٣٥.

اقتصادي، ولكن مع ذلك كان هذا النظام ناقصاً وإنَّما كان تنظيمه تحت سلطة القانون، ولكنه لا يكفي إذ لم يكن عن شعور داخلي وإحساس بالمسؤولية كما عليه التشريع الإسلامي. فإنَّ فريضة الزكاة -مثلاً- التي شرَّعها الإسلام منذ أربعة عشر قرناً من الزمان وكان من حكمة تشريعها كونها الأداة الفعالة في القضاء على الفقر وحفظ كرامة الإنسان وتحريره من عبودية الحاجة والوقوع في سفاسف الأمور ورذائل الأخلاق، ولا يمكن مقارنة مبادئ الأنظمة الحديثة في الضمان الاجتماعي -كما تتضمنها المساعدات العامة- بما عليه الإسلام في تلك ومبادئه؛ فإنَّ له فضل السبق فيها مع الكمال والتمام بخلاف ما عليه الأنظمة الحديثة في الضمان؛ فإنَّ النقص بادٍ عليها كما تقدم بيانه.

وكيف كان؛ فإنَّ مبادئ الضمان الاجتماعي من خلال الفرائض المالية في الإسلام هي:

١- أن تكون لتلك الفرائض ميزانية مستقلة قائمة بذاتها توزع منها على المستحقين وموارد صرف تلك الفرائض المالية.

٢- إنَّ الضمان الاجتماعي حق للفرد كما تدل عليه جملة من النصوص التي وردت في فريضة الزكاة والخمس، فليس هو صدقة موكلة إلى مشيئة الفرد.

٣- تحديد الشرع موارد صرف تلك الفرائض، كما ورد في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ^١﴾.

وقوله تعالى في الخمس: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَلِالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾^١.

وقد حدد الفقه شروط كل واحد من تلك المصارف وكيفية الصرف؛ ليوكب حاجات المجتمع ومستحقات الأمة حسب ظروفها وتطورها.

٤ - لا إشكال في أن الإسلام لا يثبت للفقراء والمساكين وغيرهم من الفئات المستحقة الحق إلا بعد أن تستفقد وسائلها الخاصة بالالتحاق بعمل أو صنعة تعيش منها وتعتمد عليها في كسب قوتها، فإذا عجزت عن ذلك لأسباب خاصة خارجة عن إرادتها كان لها الحق في الصدقات.

٥ - من المعلوم الثابت شرعاً أن الصرف والتوزيع بين الأفراد التي يستحقونها لم يكن على وتيرة واحدة فقط وفي مرتبة معينة، بل يكون العطاء متفاوتاً بين المستحقين بحسب مقدار حاجتهم.

ومن جميع ذلك يظهر الفرق الكبير بين الضمان الاجتماعي في الغرب على الرغم من تطوره وارتقائه، ولكن نراه حتى اليوم لم يبلغ شأن الضمان الاجتماعي الإسلامي في فرائضه المالية؛ من حيث الشمولية لحاجة كل محتاج؛ دائمة أو طارئة، والعمومية للفرد وأسرته وغيرهم إذا توفرت الشروط المطلوبة.

إلا أن المشكلة التي تواجهها هي أن الضمان الاجتماعي الإسلامي وإن كان تاماً وكاملاً في الأحكام والنظريات وربّما في التطبيق فترة زمنية، ولكن لم يكن بالمستوى المطلوب في

عصرنا الحاضر، فقد مني بانتكاسات كبيرة في مرحلة التطبيق، مما سبب انتشار الفقر في الأمة، وكثرت المشاكل بين المسلمين، وسيأتي بيان ذلك في محله إن شاء الله تعالى؛ إذ أن لذلك أسباب عديدة ليس المقام محل ذكرها.

الثالث: التكافل الاجتماعي

وهو من أروع الأنظمة الإسلامية. ولم يكن لنظام التكافل الاجتماعي ذكر ولا أثر في الأنظمة الوضعية الاقتصادية مطلقاً، فقد جمع بين التشريع والأخلاق، والنظرية والتطبيق. والهدف منه جمع الأمة تحت مظلة التعاون والإحسان، والإكرام والأخوة. وللتكافل مظاهر متعددة:

١- الأخوة؛ حيث جعل الإسلام المؤمنون إخوة، وهي مما تقضي الاتحاد والمناصرة والتعاون فيما بينهم لتذليل الصعاب وحل المشكلات التي تُبتلى بها الأمة.

٢- الإعانة على البر والتقوى؛ كما قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^١.

٣- الإحسان؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾^٢.

وقال تعالى: ﴿وَأَحْسِنُوا﴾^٣.

والأموال التي تؤمن التكافل الاجتماعي هي الفرائض المالية، كالزكاة والخمس وسائر الصدقات المندوبة والندورات والأوقاف، والهدايا ونحوها.

١. سورة المائدة؛ الآية ٢.

٢. سورة القصص؛ الآية ٧٧.

٣. سورة المائدة؛ الآية ٩٣.

وقد جعل الدين الحنيف ضوابط وشروط في الصرف والمصرف يحفظ بها كرامة المؤمن وقضاء حاجته، وإزالة الموانع التي توجب سلب الاستقرار والهدوء وجلب الرفاهية لهم.

٤- إنشاء دور لإسكان الفقراء وذوي الحاجات الخاصة، وبناء الملاجئ لإيواء المشردين، وبناء المستشفيات لعلاج المرضى، ودور للعجزة والمعمرين، وغيرها مما يوجب تهدئة النفوس، وشعورها بالراحة والأمان.

٥- إيجاد منظومة تربوية ترعى تربية الأفراد منذ الطفولة إلى حين تخرجهم من الجامعات؛ لئلا تستغلهم أصحاب الأفكار الهدامة فتفسد عليهم عقيدتهم وأخلاقهم.

الرابع: محاربة الفقر

إنَّ مشكلة الفقر من أهم المشاكل التي يتلى بها الإنسان في الحياة الدنيا؛ لما فيه من التأثير على جوانب متعددة، فإنَّ مشكلته ذات طابع عقدي وأخلاقي ونفسي وديني واقتصادي واجتماعي وسياسي، لذلك يجب الاهتمام به ودراسة كلِّ أبعاده وأسبابه والظروف التي ولد فيها وآثاره وتحليل كل ذلك تحليلاً علمياً دقيقاً حتى يمكن السيطرة عليه، ولو لم يكن قلعه؛ لأنَّه مما قدر الله على البشر امتحاناً أو عقاباً له، لكن من أجل تخفيف آثاره وعدم تطوره وانقلابه إلى مرض فتاك يفتك بإنسانية الإنسان، ولعله لذلك قال أمير المؤمنين (عليه السلام): ﴿ولو تمثَّل لي الفقر رجلاً لقتلته﴾^١.

١. علي إمام المتقين (عبد الرحمن الشراقوي، دار الزهراء)، ج ٢ ص ٢٧.

أما كون الفقر مشكلة اجتماعية؛ فلائها تصيب طائفة من أبناء المجتمع وتعجزهم عن القيام بدورهم في تنمية المجتمع ورفقه، بل ربما تؤدي نقمة الفقراء على المجتمع إلى التمرد على قيمه وأوضاعه.

وأما كونه مشكلة سياسية؛ فلائنه أحد الثلاثة (الفقر والجهل والمرض) التي تتطلع الدول للقضاء عليها، لأئها السبل المعروفة في استعمارها الدول الرأسمالية لغرض استعمار الدول، وكذلك الحكومات في إذلال شعوبها، والفقر هو الذي يهيئ المناخ الصالح لصراع طبقي أو اجتماعي.

وأما كونه مشكلة أخلاقية؛ فلائ الفقر يثير في النفس أنواعاً من الحقد والكراهية؛ لا سيما للموسرين.

وأما كونه مشكلة اقتصادية؛ فلائ الفقر يتمثل في عجز الموارد المالية للفرد أو المجتمع، أو كون الفرد فيه ما لا يمكنه كسب عيشه.

ومن أجل ذلك اهتَمَّ الإسلام بهذه المشكلة ووضع حلولاً مناسبة، ولعل السبب في هذا الاهتمام يرجع إلى أمور أهمها:

أ- نظرة الإسلام إلى الإنسان.

ب- نظريته إلى الفقر؛ لما فيه من الآثار الوخيمة كما تقدم بيانها.

أما بالنسبة إلى النظرة الأولى؛ فقد كرم الإسلام الإنسان حيث فضله الله على كثير مما خلقه، فجعله خليفته في الأرض، واعتنى به اعتناءً بليغاً وهياً له السبل لإيصاله إلى الكمال المنشود له ونيله السعادة العظمى، ومن جملة اهتماماته إزالة العقبات التي تمنعه من الوصول إلى تلك الكرامات الإلهية، فقد اعتنى القرآن الكريم بالفقير والمسكين عناية

فائقة، حيث أتمها الصنفان من الناس الذي قلماً يخلو منهما المجتمع، بل هو الصنف الذي يهدد أمن واستقرار المجتمع تحت وطأة الحاجة وثورة الفاقة.

وأما بالنسبة إلى النظرة الثانية؛ فقد شرع الإسلام قواعد الضمان الاجتماعي وقوانين التكافل الاجتماعي، ففرض الفرائض المالية لصرفها على الفقراء والمساكين، مضافاً إلى الصدقات المندوبة، ونفقات المقتدرين، وغير ذلك مما تقدم ذكره لعلاج الفقر واستئصال جذوره.

الخامس: التوظيف الكامل

والمراد به: توظيف جميع العناصر الإنتاجية -الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم- في عمليات إنتاج السلع والخدمات وما يترتب عليها من دخول أو عوائد لأصحاب هذه العناصر، بحيث لا توجد بطالة بين العمال، أو تعطل أي عنصر من عناصر الإنتاج الأخرى (عدا نسبة ضئيلة من قوة العمل الكلية لا تتجاوز ٣٪ وتمثل هذه النسبة ما يعرف بالبطالة الفنية)، وقد دلت النصوص الشرعية من الذكر الحكيم والسنة الشريفة على هذا الموضوع المهم في الحياة الاقتصادية للفرد والمجتمع، وقد حدّد الدين الحنيف شروطاً وأحكاماً وآداباً خاصة في هذا المجال ولا تنافي في أن يكون التنظيم وفق أسس حديثة كما يأتي تفصيل ذلك إن شاء الله تعالى. ومن هنا نقول: إنّه عنده بلوغ مستوى التوظيف الكامل لموارد المجتمع فإنّ كلاً من الناتج القومي والدخل القومي قد بلغ الذروة.

ومن المستحيل المضي في مرحلة التوظيف الكامل، وفي زيادة الناتج والدخل طالما أنّه لا توجد عناصر إنتاج متعطلة يمكن أن تسهم في هذه الزيادة.

وأما قبل بلوغ مرحلة التوظيف الكامل؛ فإنَّ أيَّ زيادة في الناتج تتطلب توظيف بعض عناصر الإنتاج التي تكون متعطلة، فتحصل هذه على دخول كعوائد أو مكافآت لها نظير إسهامها في عمليات الإنتاج، فيزيد الدخل تبعاً لزيادة حجم الناتج وحجم التوظيف.

وبعبارة أخرى: إنَّ هناك علاقة طردية دائماً بين حجم الناتج ومستوى التوظيف وحجم الدخل، أي أنَّ زيادة الناتج تكون مقرونة دائماً بارتفاع مستوى التوظيف، وبالتالي زيادة الدخل. وإذا كان الارتفاع بمستوى التوظيف وصولاً إلى هدف التوظيف الكامل يتوقف

على الزيادة في حجم الناتج من السلع والخدمات، فكيف تتحقق هذه الزيادة؟
أو من المعروف أنَّ الهدف النهائي من النشاط الاقتصادي هو الاستهلاك، إلا أنَّ إنتاج السلع الاستهلاكية لإشباع أغراض الاستهلاك لا بُدَّ أن يكون مسبقاً بإنتاج السلع الاستثمارية التي لا بُدَّ أن تسهم في إنتاج السلع الاستهلاكية.

ومن خلال هذه العلاقة الوثيقة بين هذين النوعين من السلع نستفيد أمرين مهمين:
الأول: إنَّ الزيادة في إنتاج السلع الاستثمارية (الإنتاجية) تؤدي إلى زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية، أي أنَّه زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الاستهلاك، وبالتالي إلى زيادة مضاعفة في الدخل نتيجة لزيادة الناتج من السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية معاً، ومن ثمَّ التغيير (الزيادة أو النقص) في الاستثمار ابتداءً ذو آثار مضاعفة على الدخل، أو ما عرّفناه في التحليل الاقتصادي بـ(مضاعف الاستثمار).

الثاني: العكس من ذلك؛ وهو صحيح أيضاً؛ فإنَّ زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الإنفاق على السلع الاستهلاكية، وهو يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية التي تحتاج في

إنتاجها إلى زيادة إنتاج السلع الاستثمارية، أي أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك، وبالتالي إلى زيادة مضاعفة الاستثمار، ومن ثم فإن التغير في الدخل ذو آثار مضاعفة على الاستثمار^١ في التحليل الاقتصادي (مبدأ المعجل).

ويكشف هذا التحليل عن طبيعة العلاقات التبادلية بين التغير في الدخل وبين التغير في الاستثمار من خلال التغير في الاستهلاك، بمعنى أن زيادة الاستثمار يؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل، كما أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الاستثمار عن طريق الزيادة في الاستهلاك في كلتا الحالتين.

وفي ضوء ما تقدم نقول؛

زيادة الاستثمار ← زيادة الاستهلاك ← زيادة الدخل (التسلسل ١)

زيادة الدخل ← زيادة الاستهلاك ← زيادة الاستثمار (التسلسل ٢)

ووفقاً لهذا التسلسل المنطقي، فإنه يمكن حدوث تفاعل مستمر بين مضاعف الاستثمار (التسلسل ١) ومن بين مبدأ المعجل (تسلسل ٢) في دورات تصاعدية متكاملة ومتكررة يمكن أن نرفع من حجم الناتج والتوظيف والدخل في كل دورة -لارتباط الناتج بالتوظيف والدخل كما أوضحنا آنفاً- وكل دورة منها تتحقق باندماج (التسلسل ١) في (التسلسل ٢) وعلى النحو الآتي:

زيادة الاستثمار ← زيادة الاستهلاك ← زيادة الدخل

زيادة الاستثمار ← زيادة الاستهلاك

١. ويشمل المباني والآلات والمعدات والتجهيزات وغيرها من مكونات الاستثمار التي تشكل الطاقة الإنتاجية في المجتمع.

وهكذا تكتمل الدورة؛ إذ تبدأ بزيادة الاستثمار وتنتهي أيضاً بزيادة الاستثمار؛ نتيجة لتفاعل مضاعف الاستثمار مع مبدأ المعجل.

ونخلص من ذلك إلى نتيجة؛ وهي: إنه لو تحققت زيادة في الاستثمار ابتداءً تنشأ هذه الدورة التصاعدية في الناتج والتوظيف والدخل، ولو تحقق زيادة في الاستهلاك ابتداءً تنشأ هذه الدورة التصاعدية أيضاً في الناتج والتوظيف والدخل، ومن الوسائل الفعالة في إمكانية تحقيق هدف التوظيف الكامل هو الخمس -الفريضة الإلهية المالية- والزكاة؛ لأنهما من أدوات زيادة الاستثمار، كما إنها أدوات زيادة الاستهلاك كما يتضح فيما يلي في فريضة الزكاة ولكنه أكثر وضوحاً في الخمس.

أ- الخمس من أدوات زيادة الاستثمار

يفرض الخمس في الأرباح التي يكتسبها الفرد في نشاطاته الاقتصادية بالشروط المذكورة في الفقه، ومقداره (٢٠٪)، وهو أكبر من مقدار الزكاة الذي هو (٢.٥٪)، وعلى أي حال؛ فإن من شأنه أن يحفز أصحاب هذه الأموال إلى البحث عن مجالات استثمار مجزية، وإلا تعرض الرصيد النقدي أو رأس المال للتناقص المستمر والفناء مع الزمن.

وإذا أردنا توضيح ذلك بمثال عددي؛ فإن الذي يملك ثروة فوق مقدار الخمس يعرض نفسه لفقدان (٥٠٪) من ثروته في أقل من ربع قرن، وثلاثة أرباع من ثروته في أقل من (٥٠ سنة)، وجل ثروته في أقل من (مائة سنة)، ويمكن إقامة الدليل على ذلك باستخدام طريقة (الأس) أو طريقة (اللوغاريتم) في مثال عددي كما هو مذكور في كتب الاقتصاد^١.

١. راجع مبادئ المعرفة الاقتصادية؛ ص ٦١٢.

وكيف كان؛ فإنَّ تأثير الخمس والزكاة وغيرهما من الفرائض المالية في دفع الناس إلى استثمار أموالهم حتى لا تأكلها تلك الفرائض، وحتى يستطيع الممولُّ أن يدفعها من ربح الاستثمار بدلاً من أن يدفعها من رأس المال نفسه، فإنَّ إنفاق أموال الخمس والزكاة على الفقراء والمساكين إمَّا نقداً أو توزيعها على شكل منازل سكن أو سلع تباع، أو آلات إنتاجية أو أدوات صناعية لما توسع دائرة الاستثمار.

ب- الخمس أداة زيادة الاستهلاك

إنَّ فريضة الخمس والزكاة وغيرهما من الفرائض المالية تعمل على إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع تحقيقاً لهدف اجتماعي يتمثل في توفير الضمان الاجتماعي، ومحاربة الفقر، والتكافل الاجتماعي، وتشجيع العلم، وتوفير الرعاية الصحية وغير ذلك من سبل الرعاية الاجتماعية والتكافل على النحو الذي تقدم ذكره.

ومع ذلك فإنَّ في هذه الفرائض المالية هدفاً اقتصادياً، وذلك يتحقق بنقل بعض دخول الأغنياء إلى الفقراء وغيرهم من مستحقي تلك الفرائض.

وذلك يتحقق على حقيقة اقتصادية وهي أنَّ الميل الحدي للاستهلاك عند الأغنياء منخفض نسبياً وميلهم الحدي للادِّخار مرتفع نسبياً، وعلى النقيض من ذلك عند الفقراء؛ فإنَّ الميل الحدي للاستهلاك عندهم مرتفع نسبياً وميلهم الحدي للادِّخار منخفض نسبياً، وهذا يعني أنَّ كل دينار إضافي في دخول الأغنياء يوزَّع بين الاستهلاك والادِّخار بأسلوب يختلف عن أسلوب توزيع الفقراء لأيِّ دينار إضافي في دخولهم.

والخمس والزكاة يعيدان توزيع الدخل؛ لأنَّ من شأنهما أن يقضيان إلى زيادة الناتج والدخل وإتاحة فرص جديدة للتوظيف، مما يتسنى معه تحقيق التوظيف الكامل للموارد المجتمع الإسلامي، كهدف من أهدافه جنباً إلى جنب مع هدف العدل الاجتماعي وسائر الأهداف الأخرى كما تقدم بيانه، وسياتي تفصيل ذلك إن شاء الله تعالى.

المبحث السابع: جوهر المفهوم الإسلامي للاقتصاد وأصوله وخصائصه

ذكرنا أنَّ الاقتصاد الإسلامي يتميز عن غيره من سائر أقسام الاقتصاد الوضعي بأنَّه يراعي العقيدة والأخلاق والعدل، ومن هنا سمي اقتصاداً إسلامياً، ولكن ذلك لا يعني أنَّ كلَّ مفردة من مفردات هذا العلم إنَّما وضعه الإسلام ليكون أمراً تعبدياً صرفاً كالصلاة والصيام والحج، بل إنَّ كثيراً من مفرداته أمور وضعية مما تعارف عليها العقلاء في حياتهم اليومية، وهي جارية منذ القدم حتى عصرنا الحاضر، وما لم يرد ردع عن الشرع الحنيف فهي ممضاة عنده إلا أنَّه قد ورد الردع عن بعض مفرداته كالربا ونحوه مما سياتي تفصيله.

وقد ذكرنا أنَّ النظريات الاقتصادية الوضعية التي تقدم ذكر جملة منها، ومنها الرأسمالية في نشأتها الفلسفية أو في بلورتها بشكل اقتصادي معين. التي لا ينطبق عليها تعاليم الإسلام فإنَّ تلك النظريات الوضعية قابلة للنقد والتغيير والتبديل، بخلاف ما عند الإسلام فإنَّ ما جاء به من الأصول العامة لها الديمومة والشمولية وصالحة لكل مجتمع في كل زمان ومكان ولا تقبل النقد والتغيير فهو معصوم من الخطأ والتغيير، وكلَّ ما تتضمنه هذه الأصول العامة من فكر معين أو مجموعة معينة من المبادئ في إطار الدين الحنيف.

ومن هنا فإنَّ الإسلام يترك أمور الاقتصاد لأفراد المجتمع، وإنَّما يحدد بعض المحظورات المعينة كما تدل عليه أصوله العامة، وما عدا ذلك يخضع لظروف الزمان والمكان، ويمكن الاستدلال على ذلك بالنصوص الشرعية التي يأتي ذكرها في البحوث الآتية.

ومن جميع ما ذكرنا يتضح الملامح الأساسية لأركان الاقتصاد في الإسلام وهي:

الأول: الاقتصاد في الإسلام ركن أساسي في المجتمع الإسلامي

من الحقائق الثابتة إنَّ السلوك الاقتصادي لأفراد أي جماعة إنسانية وثيق الصلة بالجوانب الأخرى للسلوك الإنساني، ولذلك ينبغي أن تكون كلَّ الجوانب متوافقة مع متطلبات التطبيق الكامل لمبادئ الاقتصاد في الإسلام.

فإنَّ تحريم الربا -مثلاً- مبدأ اقتصادي في الإسلام، إلا أنَّ فرض هذا التحريم يقتضي أن يكون من خلال التشريع، كذلك الفرائض المالية؛ فإنَّ جمعها وتوزيعها مبدأ اقتصادي آخر في الإسلام، إلا أنَّ تطبيق هذا المبدأ يكون تحت نظر الحاكم الشرعي المؤتمن ولكن لا بُدَّ من التنبيه على أنَّ المجتمع الذي يأخذ بمبادئ الاقتصاد الإسلامي وحسب لا يُكوِّن مجتمعاً إسلامياً ما لم يحصل منهم تطبيق جميع القيم والقواعد والمبادئ الأخرى المنظَّمة للجوانب الأخرى من الحياة الإنسانية وفقاً لما جاء به الدين الحنيف، فإنَّه لا يمكن التبعيض في تعاليم الإسلام، قال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا^ط!

الثاني: الاقتصاد في الإسلام اقتصاد هادف

يهدف الاقتصاد في الإسلام إلى إخراج الإنسان من الرذائل وسفاسف الأمور إلى الرقي والتخلق بالقيم الأخلاقية الإسلامية، مثل الصدق، والأمانة، والعدالة، والأخوة، وتثبيت العقيدة الصحيحة في النفوس، فحينئذ يكون اقتصاداً هادفاً، بمعنى أنه يجمع بين العقيدة والأخلاق والشرعية، كما تقدم بيان ذلك.

الثالث: الاقتصاد في الإسلام ذو طابع ديني ودنيوي

لا ريب أن الاقتصاد في الإسلام يتأثر بتمسك أفراد المجتمع بالأخلاق وبحماستهم الدينية، فإنه لا يعتمد في سير عمله على الأفعال الاختيارية التي تدفع إليها القيم الأخلاقية والإسلامية فقط، كما هو الحال -مثلاً- في الإنفاق الاختياري كالصدقة، ومع كل ذلك فإن الاقتصاد في الإسلام يعتمد -في سير عمله- على مبادئ معينة وقواعد عمل خاصة في إطار هذه المبادئ، مما يظهر بوضوح في تنظيم النشاط الاقتصادي في المجتمع الإسلامي، ككثير من الفرائض المالية كالخمس والزكاة فأنتهما من قواعد العمل، فهما إنفاق مال إجباري، أي تكليف مالي شدد فيه الشارع إلى أن أصبح عبادة من العبادات. والأمثلة في هذا المجال كثيرة.

ومن هنا فإن السلوك الاقتصادي في إطار الشريعة الإسلامية هو سلوك ديني ودنيوي في نفس الوقت، ومن أجل ذلك قلنا بأن الاقتصاد الإسلامي في مبادئه وأركانه نظريات لا يمكنها أن تحقق الهدف المطلوب إلا في تطبيق الشريعة.

ومن جميع ما تقدم بيانه تظهر معالم الاقتصاد في الإسلام، وتظهر عظمة الإسلام في هذا الجانب، وبعد ذلك لا بُدَّ من تفصيل ما أجهلناه آنفاً، ليُعلم أنَّ الاقتصاد الإسلامي ليس مجرد علم بل هو تطبيق وعمل بالشرعية.

الفصل الخامس

تفصيل الكلام

في الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي

الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي

تقدم في الفصل السابق المبادئ والأركان للاقتصاد الإسلامي التي منها يتألف الهيكل العام له، وبها يتميز عن سائر المذاهب الاقتصادية الأخرى في خطوطها العريضة، ومبادئ هذا الهيكل ثلاثة:

١ - الملكية بالمعنى الذي سيأتي تفصيل الكلام فيه.

٢ - الحرية الاقتصادية ضمن نقاط محدودة.

٣ - العدالة الاجتماعية.

ولإظهار فكرة عامة عن الاقتصاد الإسلامي ينبغي دراسة هذه الأركان على نحو الشرح والتفسير والبحث بصورة أوسع في تفاصيله وخصائصه المذهبية.

١ - مبدأ الملكية في الاقتصاد الإسلامي

عرفت في البحوث السابقة أنَّ النظام الرأسمالي يؤمن بالملكية الفردية الخاصة كقاعدة عامة، فهو يسمح للأفراد بالملكية الخاصة لمختلف أنواع الثروة في البلاد تبعاً لنشاطاتهم وظروفهم، ولا يعترف بالملكية العامة إلا إذا فرضت الضرورة الاجتماعية وهي تكون حالة استثنائية؛ يضطر المجتمع الرأسمالي -على أساسها- إلى الخروج عن مبدأ الملكية الخاصة.

وأما النظام الاشتراكي فإنَّه على العكس من ذلك تماماً؛ فإنَّه يؤدي بالملكية الاشتراكية التي هي المبدأ العام الذي ينطبق على كل أنواع الثروة في الأرض، وليست الملكية الخاصة في نظره إلا استثناءً وشذوذاً، فقد يعترف به أحياناً بحكم ضرورة اجتماعية قاهرة، ويطلق المجتمع الاشتراكي أيضاً على كل مجتمع يرى أنَّ الملكية الاشتراكية هي المبدأ ولا يعترف بالملكية الخاصة إلا في حالات خاصة.

وقد تقدمت المناقشات التي أثارها كل واحد من النظامين على الطرف الآخر، والصراع كان بينهما قائماً إلى أن تنازل كل واحد منهما في تصحيح مبدأه في الملكية، فاعترف النظام الرأسمالي بالملكية الجماعية في بعض الموارد، كما أقرّ النظام الاشتراكي بالملكية الخاصة؛ فتأسس من ذلك الرأسمالية الحديثة والاشتراكية المتطورة.

وأما الاقتصاد الإسلامي فلا تنطبق على الملكية في مجتمعه الصفة الأساسية لكل واحد من النظامين المتقدمين في مجتمعهما؛ فلا الملكية الخاصة الرأسمالية هي المبدأ ولا الملكية الاشتراكية مبدأ عام في المجتمع الإسلامي، فإنّ الإسلام يقرّر الأشكال المختلفة للملكية في وقت واحد، فقد وضع بذلك مبدأ الملكية المزدوجة - أي الملكية ذات الأشكال المتنوعة - بدلاً عن المملكتين في النظامين الرأسمالي والاشتراكي.

فهو يؤمن بالملكية الخاصة والملكية العامة وملكية الإمام والمسلمين والحاكم المتولي لأمر المسلمين - بحسب رأي بعض الفقهاء - وملكية الدولة، ويخصص لكل واحد من هذه الأشكال حقلاً خاصاً تعمل فيه، فلا يعتبر شيئاً منها شذوذاً واستثناءً أو علاجاً مؤقتاً تقتضيه الظروف.

فلا يعد المجتمع الإسلامي مجتمعاً رأسمالياً وإن أباح الملكية الخاصة لعدة رؤوس الأموال ووسائل الإنتاج؛ لأنّ الملكية الخاصة ليست هي القاعدة العامة.

كما لا يسمّى المجتمع الإسلامي مجتمعاً اشتراكياً وإن سمح بالملكية العامة وملكية الدولة في بعض الثروات ورؤوس الأموال؛ لأنّ الملكية العامة بشكلها الاشتراكي ليست القاعدة العامة بنظر الإسلام.

وكذلك من الخطأ أيضاً أن يعتبر مزاجاً مركباً منها؛ فإنَّ تنوع الأشكال الرئيسية للملكية في المجتمع الإسلامي لا يعني أنَّ الإسلام مزج بين المذهبين السابقين، بل هو تصميم ديني أصيل قائم على أسس وقواعد رصينة تتضمَّن قيماً رفيعة ومفاهيم راقية تنافي الأسس والقواعد والقيم والمفاهيم التي قامت عليها الرأسمالية الحرّة والاشتراكية ولا سيما الماركسية.

وأما تقييم الملكية المزدوجة التي ينادي بها الإسلام فإنَّه لا دليل أدلّ على صحة شيء من دراسة واقع معارضه؛ واقع التجربتين الرأسمالية والاشتراكية؛ فإنَّهما اضطررتا إلى الاعتراف بالشكل الآخر للملكية الذي يتعارض مع القاعدة العامة فيهما كما تقدم بيانه. ونظراً لأهمية الملكية في كل اقتصاد سواء كان وضعياً أم دينياً فإنَّهما الأساس فيه، وبدونها لا تقوم للاقتصاد قائمة، ولذلك لا بُدَّ من دراسة هذا الموضوع ومتعلقاته - كالمال والنقد والثروة - بالتفصيل، وسيأتي في الجزء الثالث إن شاء الله تعالى.

٢- مبدأ الحرية الاقتصادية في نطاق محدود

والمراد به منح الفرد الجانب الاقتصادي حرية محدودة بحدود القيم المعنوية والخلقية التي يؤمن بها الدين الحنيف.

وفي هذا الركن نجد أيضاً الاختلاف الواضح بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي؛ إذ عرفت أنَّ الأفراد يمارسون حريات غير محدودة في ظل الاقتصاد الرأسمالي، بينما يصادر النظام الاشتراكي حريات الجميع كما تقدم بيان ذلك فيما سبق.

إلا إنَّ الإسلام يقف موقفاً من الحرية التي تتفق مع طبيعته العامة؛ فإنَّه يسمح بممارسة الأفراد حرياتهم ضمن نطاق القيم والمثل وقواعد الشريعة، وهي بمجموعها تهذب الحرية من انحدارها في الابتذال والوقوع في النقمة سواء المجتمع أم الفرد، فلا بُدَّ من جعلها أداة خير للإنسانية كلها.

ولذلك كان تحديد الإسلام للحرية الاجتماعية في الحقل الاقتصادي على قسمين؛ أحدهما: التحديد الذاتي الذي ينبع من أعماق النفس وتستمد قوته ورصيده من المحتوى الروحي والفكري للشخصية الإسلامية. والآخر: التحديد الموضوعي الذي يعبر عن قوة خارجية تحدد السلوك الاجتماعي وتضبطه.

أمَّا التحديد الذاتي الذي ينبع من ذات الإنسان ومن شعوره الباطني وإحساسه الداخلي الذي يتكوّن طبيعياً من التربية الخاصة التي أسس قواعدها الدين الحنيف، وينشأ عليها الفرد والمجتمع، ولا ريب إنَّ تلك الأسس والأطر الفكرية والروحية التي يصوغ الإسلام بها الشخصية الإسلامية حين يعطي الفرد فرصة مباشرة واقع الحياة، وصنع التاريخ على أساسه.

إنَّ لتلك الأسس والقواعد قوتها الهائلة وتأثيرها الكبير في التحديد ذاتياً وطبيعياً من الحرية الممنوحة لأفراد المجتمع الإسلامي وتوجيهها توجيهاً صالحاً ومهذباً من دون أن يشعر الأفراد بسلب شيء من حريتهم؛ لأنَّ التحديد إنَّما ينبع من واقعها.

ولذلك لم يكن التحديد الذاتي تحديداً للحرية، وإنَّما هو عملية تجديد المحتوى الداخلي للإنسان الحرّ وإنشائه إنشأاً معنوياً صالحاً تؤدي رسالتها الصحيحة.

وقد كان لهذا التحديد الذاتي نتائجه الرائعة وآثاره الكبيرة في تكون طبيعة المجتمع الإسلامي ومزاجه العام. وعلى الرغم من أنَّ التجربة الإسلامية الكاملة كانت قصيرة الأمد؛ فقد آتت ثمارها وفجرت في النفس الإنساني إمكاناتها المثالية العالية؛ حيث استشعرت بمشاعر العدل والخير والإحسان، فلو كانت هذه التجربة الفذة قدّر لها الاستمرار والامتداد في عمر الإنسانية لأثبتت كفاءة الإنسان لخلافة الأرض، ولتحقق حلمه بصنع عالم جديد زاخر بالرحمة والعدل، قد انتزع من النفس البشرية نوازع الشر ودوافع الظلم والفساد.

كما أنَّ من نتائج التحديد الذاتي أنه وحده هو الضامن لأعمال البر والخير في المجتمع المسلم منذ خسر الإسلام تجربته للحياة، وفقد قيادته السياسية وإمامته الاجتماعية بالرغم من ابتعاد المسلمين عن روح تلك التجربة والقيادة قروناً عديدة وبعداً روحياً يقدر بانخفاض مستوياتهم الفكرية والنفسية واعتيادهم على نماذج أخرى للحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها.

ولقد كان مبدأ الحرية الذاتية الذي وضع الإسلام ثوابته وحدوده له الدور الإيجابي الفعّال في تثبيت دعائم البر والخير والإحسان في النفوس، ومن أجل ذلك فقد أقدم المسلمون بكل أطيافهم وبملاء حريتهم على أعمال البر والخير، ومن أهم مظاهرهما الفرائض المالية، كالخمس والزكاة وغيرهما من حقوق الله تعالى، والمساهمة في تحقيق مفاهيم الإسلام من العدل الاجتماعي والضمان الاجتماعي والتكافل الاجتماعي، ولا ريب أنَّه لا يمكن تقدير النتائج الحسنة في ضوء هذا الواقع لو كان المسلمون يمارسون

التجربة الإسلامية الكاملة، فكان مجتمعهم تجسيداً كاملاً للإسلام في نظرياته وقيمه وأخلاقه وسياسته، وتعبيراً عملياً عن مفاهيمه ومثله.

هذا كله ما يتعلق بالحرية الذاتية.

وأما التحديد الموضوعي للحرية؛ فالمراد به التحديد الذي يفرض على الفرد في المجتمع الإسلامي من الخارج بقوة الشرع، ويقوم هذا التحديد الموضوعي للحرية في الإسلام على المبدأ المعروف (لا حرية للشخص) فيما نصّت عليه الشريعة المقدسة من ألوان النشاط التي تتعارض مع المثل والغايات التي يؤمن الإسلام بضرورتها، وقد تمّ تنفيذ هذا المبدأ في الإسلام بالطريقة التالية:

أولاً: المنع عن مجموعة من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي أفردتها الشريعة بالتحريم بأدلة معينة تبعاً لقيم ومثل تبناها الدين الحنيف، كالربا والاحتكار وغير ذلك.

ثانياً: إشراف الولي العام على النشاط العام، وهذا المبدأ الذي وضعه الدين الحنيف والشريعة الغراء من أهم المبادئ التي عليها الإسلام بعد مبدأ التوحيد ومبدأ الرسالة، وتعتبره الإمامية متمثلة في الأوصياء الإثني عشر المعصومين (عليهم السلام)، وبعد إعراض الأمة عن توجيهات النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) في هذا الموضوع المهم الذي يترتب عليه مصير الأمة وقيادتها، واستبدلت بقيادة أخرى فتشكلت خلافة ثمّ حكومات ودول. وحينئذ تقوم هذه القيادة البديلة بحماية المصالح العامة وحراستها بالتحديدات من حريات الأفراد فيما يمارسون من أعمال.

وقد كان تشريع الإسلام لهذا المبدأ ضرورياً من أجل تحقيق أهم أهداف الدين في نشر المثل العليا، ومفاهيم العدالة على مرّ الزمن بين أفراد المجتمع الإسلامي، فإنّ متطلبات

العدالة الاجتماعية التي يدعو إليها الإسلام تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية للمجتمع، والأوضاع المادية التي تكتنفه. وحينئذٍ فقد يكون القيام بعمل مضرًا بالمجتمع وكيانه الضروري في ظروف وأزمنة متفاوتة، فلا يمكن تفصيل ذلك في صيغ دستورية ثابتة، وإنَّما السبيل الوحيد هو فسخ المجال لولي الأمر ليمارس وظيفته بصفته سلطة مراقبة وموجهة ومحددة لحريات الأفراد فيما يفعلون أو يتركون من الأمور المباحة في الشرع وفقاً للمثل العليا والقيم والتعاليم الإسلامية في المجتمع.

والأصل التشريعي لمبدأ الإشراف والتدخل هو الضرورة العقلية في تنظيم أمور المسلمين ونشر الأمن والأمان بينهم والعدالة في المجتمع والبلاد، وإن كانت السلطة بديلة عن السلطة الشرعية التي تدل عليها قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾؛^١ حيث أنَّ عطف أولي الأمر على الرسول ﷺ إنَّما يقتضي أن يكون من يتصدى أمر المسلمين فيه كثير من صفات الرسول التي منها؛ العصمة والعلم وغيرهما، ولكن السلطة البديلة لا بُدَّ لها أن تعمل على حفظ الأمة وصيانتها عن الآفات والضياع وترعى مصالحها بنفس هذا الدليل، منضماً إلى الضرورة العقلية، ولكن ذلك لا يعطي الصبغة الشرعية لها بوجوب الإطاعة لها كما تجب لله تعالى والرسول ﷺ.

وعلى أيِّ حال؛ فإنَّ للسلطة الإسلامية الحق في التدخل لحماية المجتمع وتحقيق التوازن الإسلامي فيه، على أن يكون هذا التدخل ضمن دائرة الشريعة المقدسة، فلا يجوز لدولة ولا لولي أمر المسلمين أن يحلل الربا أو يجيز الغش أو يعطلَّ قانون الإرث أو يلغي ملكية ثابتة في المجتمع على أساس شرعي.

وإنما يسمح لولي الأمر في الإسلام بالنسبة إلى التصرفات والأعمال المباحة في الشريعة أن يتدخل فيها، فيمنع عنها أو يأمر بها وفقاً للمثل الإسلامية للمجتمع؛ فإن إحياء الأرض واستخراج المعادن وإعمار الأرض وشق الأنهر وغير ذلك من ألوان النشاط والإنتاج هي أعمال مباحة سمحت بها الشريعة سباحاً عاماً، ووضعت لكل عمل نتائجه الشرعية التي تترتب عليه، فإذا رأى ولي الأمر أن يمنع عن القيام بشيء من تلك التصرفات أو يأمر به في حدود صلاحياته كان له ذلك وفقاً للمبدأ المتقدم. وسوف نتناول هذا المبدأ بصورة أكمل وأوسع في بحث خاص.

ومن جميع ما تقدم يظهر الفرق الكبير بين الحرية في الإسلام واقتصاده وبين الحرية في النظامين الرأسمالي والاشتراكي التي تقدم بعض الكلام فيها فيما سلف من المباحث.

٣- مبدأ العدالة الاجتماعية

وهو المبدأ المهم في الاقتصاد الإسلامي وبه يتميز عن غيره من الاقتصادات الوضعية المادية وإن كان أصحابها يدعون العدالة في اقتصادهم.

وللعدالة في الإسلام مظاهر مختلفة؛

منها: العدالة في نظام توزيع الثروة في المجتمع الإسلامي، ولا بُدَّ أن تكون ضمانات تكفل للتوزيع قدرته على تحقيق العدالة الإسلامية، وانسجامه مع القيم التي يركز عليها. فإن الإسلام حين أدرج العدالة الاجتماعية ضمن المبادئ الأساسية التي يتكون منها مذهبه الاقتصادي لم يجعل العدالة الاجتماعية بمفهومها التجريدي العام، ولم ينادِ بها بشكل مفتوح لكل تفسير، ولم يوكله إلى المجتمعات الإنسانية التي تختلف في نظرتها إلى العدالة الاجتماعية باختلاف أفكارها الحضارية ومفاهيمها عن الحياة، فقد حدّد الإسلام هذا

المفهوم تحديداً كاملاً وبينه بياناً واضحاً، وبلوره في مخطط اجتماعي معين، ثم استطاع أن يجسده في واقع اجتماعي معين مليء بالمفهوم الإسلامي للعدالة، فكان قد أخرج من النظرية إلى التطبيق، فاتّضحت جميع معالمه من دون لبس وترديد.

ومن هنا كانت الصورة الإسلامية للعدالة واضحة في النظرية والتطبيق؛ فإذا حدث خلل من أحدهما فإنّه إما أن يكون عن سوء فهم لها وإما من الخطأ في التطبيق وهو الذي يعانيه المجتمع الإسلامي منذ عصور.

ومنها: مبدأ التكافل العام.

ومنها: مبدأ التوازن الاجتماعي.

وقد تقدم الكلام فيهما على الإجمال وقلنا إنّهما بمفهومهما الإسلامي تتحقق القيم الأخلاقية والمثل العليا الاجتماعية العادلة، وبهما تتحقق المثل الإسلامية للعدالة الاجتماعية كما سيأتي بيان ذلك في البحوث الآتية.

ومن ذلك يتضح أنّ الخطوات التي خطاها الإسلام في سبيل إيجاد المجتمع الإنساني الأفضل عبر النظريات القويمة والتجربة التاريخية المشعّة، فكانت واضحة وصریحة في اهتمامه بهذا الركن الرئيس من اقتصاده.

والأركان الأساسية في الاقتصاد الإسلامي هي:

أولاً: ملكية ذات أشكال متنوعة، يتحدد التوزيع في ضوءها.

ثانياً: حرية محدودة بالقيم الإسلامية في مجالات الإنتاج والتبادل والاستهلاك.

ثالثاً: عدالة اجتماعية تكفل للمجتمع سعادته؛ قوامها الضمان والتكافل والتوازن.

صفات الاقتصاد في الإسلام

وللاقتصاد الإسلامي صفات بعضها يرجع إلى الجانب الأخلاقي والعقائدي، وبعضها الآخر يرجع إلى واقعيته، وثالث يرجع إلى تكامله وانسجامه وترابطه في أجزائه وخارجيه. الأولى: إنَّ أساس المجتمع الإسلامي ومذهبه الاجتماعي يتكون من العناصر التالية - وقد ذكرناها سابقاً-:

أولاً: العقيدة؛ وهي الركيزة الأولى في التفكير الإسلامي، وهي التي تحدد الفكر والشعور والإحساس ونظرة المسلم إلى الحياة بصورة عامة.

ثانياً: المفاهيم التي تعكس وجهة نظر الإسلام في تفسير الأشياء على ضوء النظرة العامة التي تبلورها العقيدة، والذي يجمع تلك المفاهيم هو الدين.

ثالثاً: العواطف والأحاسيس التي يتبنّى الإسلام نشرها وتنميتها جنباً إلى جنب مع تلك المفاهيم؛ لأنَّ المفهوم -بصفته فكرة إسلامية عن واقع معين- يفجّر في نفس المسلم شعوراً خاصاً تجاه ذلك الواقع، ويحدد اتّجاهه العاطفي نحوه، فإنَّ العواطف الإسلامية وليدة المفاهيم الإسلامية، والأخيرة بدورها موضوعة في ضوء العقيدة الإسلامية السامية، فإنَّ التقوى -مثلاً- هي ميزان الكرامة والتفاضل بين الأفراد، وتتولد عن هذا المفهوم عاطفة إسلامية بالنسبة إلى هذا الخلق الكريم -التقوى- والمتّصفين بها، وهي عاطفة الإجلال والاحترام والتقدير.

ثمَّ يأتي بعد ذلك -الأساس والركيزة- دور النظرة الإسلامية العامة للحياة -كلا لا يتجزأ- لتشمل جميع مفردات الحياة.

وعندما يستكمل المجتمع الإسلامي جميع ما له الدخل في تأسيس كينونته وصبغته العامة؛ حينئذٍ نستطيع أن نترقب أن يقوم الاقتصاد الإسلامي بدوره الفذ، ويؤدي رسالته في الحياة الاقتصادية، ويضمن للمجتمع أسباب السعادة والرفاه، ونقطف منه أعظم الثمار. فإذا كان الحال كذلك ننتظر من الرسالة الإسلامية الكبرى أن تحقق كل أهدافها في جانب معين من جوانب الحياة ولكن النجاح فيه يسري إلى سائر شعب الحياة؛ لأنَّ النظام الإسلامي يشمل جميع جوانب الحياة ونظره إليها نظرة واحدة متكاملة مترابطة، فشرع الإسلام نهجه الخاص به وجعل منه الأداة الكاملة لإسعاد البشرية على أن يطبق هذا النهج الإسلامي العظيم في بيئة إسلامية قد صبغت على أساس الإسلام في وجودها وأفكارها وكيانها كله، وأن يطبق كاملاً غير منقوص؛ يشد بعضه بعضاً، ولا يصح عزل كل جزء من النهج الإسلامي عن بيئته عن سائر الأجزاء، فإنَّ ذلك يعني عزله عن شروطه التي يتاح له في ظلها تحقيق هدفه الأسمى؛ شأنه شأن القوانين العلمية التي تؤدي ثمارها متى توافرت الشروط التي تقتضيها هذه القوانين.

ارتباط الاقتصاد الإسلامي بما حوله

وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نذكر بعض أوجه الارتباط في الاقتصاد الإسلامي ووجه الارتباط والتفاعل بينه وبين سائر ما يتصل به من خصائص وعناصر إسلامية أخرى:

١ - ارتباط الاقتصاد الإسلامي بالعقيدة

ذكرنا في أحد مباحثنا السابقة أنَّ العقيدة أحد الأركان الرئيسية في الاقتصاد الإسلامي، كما دلَّت عليه آية ميثاق الاقتصاد الديني، ومنه يعلم وجه الارتباط بينها وبين جميع ما

يُخصّ الاقتصاد فإنَّ العقيدة هي التي تدفع المؤمن إلى التكيف وفقاً للمذهب الاقتصادي بوصفه نابعاً من تلك العقيدة.

كما تضيفي على الاقتصاد وكلّ ما يرتبط به طابعاً إيمانياً وقيمة ذاتية بقطع النظر عن نوعية النتائج الموضوعية التي يسجلها في مجال التطبيق العملي، وتخلق في نفس المسلم شعوراً بالاطمئنان النفسي في ظل المذهب الاقتصادي، باعتباره منبثقاً من تلك العقيدة التي يدين بها، فقوة ضمان التنفيذ والطابع الإيماني والروحي والاطمئنان النفسي؛ كلّ تلك الخصائص يميّز بها الاقتصاد الإسلامي عن طريق العقيدة الأساسية التي يركز عليها ويتكون ضمن إطارها العام، وهي لا تظهر لدى البحث إلا عن طريق دراسة ارتباط الاقتصاد الإسلامي بمفاهيم الإسلام عن الكون والحياة.

٢- ارتباط الاقتصاد الإسلامي بمفاهيم الإسلام عن الكون والحياة

لا ريب إنّ الإسلام له طريقته الخاصة في تفسير الأشياء كالمفهوم الإسلامي عن الملكية مطلقاً والربح؛ فإنّ الإسلام يرى أنّ الملكية -مثلاً- حق رعاية يتضمن المسؤولية، وليس سلطاناً مطلقاً، ويعطي الربح مفهوماً أوسع ممّا يعنيه الحساب المادي الخالص، فيدخل في نطاق الربح بمفهومه الإسلامي كثير من النشاطات التي تعتبر خسارة بمنظار آخر غير إسلامي.

ومن الطبيعي إنّ مفهوم الملكية الإسلامية له الأثر في كيفية الاستفادة من حق الملكية الخاصة وتحديداتها وفقاً لإطارها الإسلامي، كما أنّ من الطبيعي أيضاً أنّ يتأثر الحقل الاقتصادي بالمفهوم الإسلامي للربح بالدرجة التي يحددها مدى عمق المفهوم وتركزه،

وبالتالي يؤثر المفهوم على مجرى الاقتصاد الإسلامي خلال تطبيقه، فلا بُدَّ أن يدرس من خلال ذلك، ولا يصح أن يعزل عن تأثير المفاهيم الإسلامية المختلفة خلال التطبيق.

٣- ارتباط الاقتصاد الإسلامي بالبيئة الإسلامية

ذكرنا أن البيئة الإسلامية تتضمن جملة من العواطف والأحاسيس القائمة على أساس المفاهيم الإسلامية الخاصة، كعاطفة الأخوة العامة التي تزخر بالحب للآخرين، والمشاركة في آلامهم وأفراحهم، وهي تتفاوت تبعاً لدرجة الشعور العاطفي بالأخوة وانصهار الكيان الروحي للإنسان بالعواطف الإسلامية، والترقية المفروضة في المجتمع الإسلامي، وهذه العواطف والمشاعر تلعب دوراً مهماً في تكييف الحياة الاقتصادية، وتساعد المذهب فيما يستهدفه من غايات.

٤ - الارتباط بين المذهب الاقتصادي والسياسة المالية للدولة

لا ريب أن الارتباط إنَّما يكون تابعاً إلى درجة تسمح باعتبار السياسة المالية جزءاً من برنامج المذهب الاقتصادي في الإسلام؛ لأنَّها وضعت بصورة تلتقي مع السياسة الاقتصادية العامة، وتعمل لتحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، فالسياسة المالية في الإسلام لا تكتفي بتمويل الدولة بنفقاتها اللازمة، وإنَّما تستهدف المساهمة في إقرار التوازن الاجتماعي والتكافل العام.

ومن أجل ذلك كان من الضروري اعتبار السياسة المالية جزءاً من السياسة الاقتصادية العامة، وإدراج الأحكام المتعلقة بالتنظيم المالي للدولة ضمن هيكل التشريع العام للحياة الاقتصادية، كما سيتبين في البحوث الآتية.

٥- الارتباط بين الاقتصاد الإسلامي والنظام السياسي في الإسلام

ذكرنا إنَّ النظام السياسي في الإسلام إنّما يتمثل بوجود الرسول الكريم ﷺ الذي اجتمعت فيه السلطات الثلاث، فهو ﷺ المشرع والحاكم الذي يحكم العباد والبلاد، والذي يقضي بين العباد وينفد أحكام الشرع المبين، ثمَّ لما ارتحل إلى الرفيق الأعلى نصب أوصياء على كثير من الأوصاف كالعلم والحلم والحكمة والعصمة وغيرها، كلّ ذلك من أجل صيانة دينه الحق عن الانحراف وضياعه؛ لأنَّه آخر الأديان الإلهية فلا يؤمن على بقائها بما يحبه الله تعالى ورسوله الكريم ﷺ من الكافرين المعاندين والمنافقين الضالين. إلا أنَّ الذي حدث أنَّ الأمة اتَّخذت نظاماً بديلاً فتعطّلت كثير من الأحكام وخرجت عن المنهج القويم الذي وضعه الله تعالى لهذا الدين والمؤمنين به، وقام نظام جديد يختلف عن النظام الإسلامي كثيراً، ومع ذلك فإنَّ الضرورة العقلية تقتضي بأنَّ يقوم النظام البديل بتنظيم أمور العباد والبلاد حتى يأذن الله لعباده المؤمنين بقيادة الأمة وإرجاع الدين الحنيف إلى أصله غصاً طرياً، وتفصيل الكلام في هذا الموضوع المهم الذي يمس حياة الدين في موضع آخر. ومن ذلك يظهر أنَّ ارتباط الاقتصاد الإسلامي بالنظام السياسي في الإسلام شديد؛ لأنَّ أحدهما يكمل الآخر، فالاقتصاد من صميم السياسة الدينية، كما أنَّهما من أجزاء الكيان الديني.

وأما بالنسبة إلى النظام السياسي البديل ولا سيما النظام الحديث، فإنَّ السياسة الحاكمة هي التي تدير النظام الاقتصادي برهة من الزمن، وبالعكس برهة أخرى، فإنَّ كلّ واحد منهما يتبع المصالح الزمنية. وفي المجتمع الإسلامي فإنَّ للسلطة الحاكمة صلاحيات

اقتصادية واسعة، وملكيات كبيرة تتصرف فيها طبقاً لاجتهادها، وهذه الصلاحية يجب أن تقرر بواقع للسلطة في الإسلام والضمانات التي وضعها الدين الحنيف لنزاهة ولي الأمر واستقامته.

ففي ضوء هذه الضمانات نستطيع أن ندرس مكانة الدولة في المذهب الاقتصادي، ونؤمن بصحة إعطائها الصلاحيات والحقوق المفروضة لها.

ولكن مما يهون الخطب إن السلطات الحاكمة في عصرنا الحاضر هي مفروضة على البلاد والعباد تابعة للنظم الوضعية في الاقتصاد والسياسة ولا ارتباط لها بالدين إلا بالاسم فقط.

٦- الارتباط بالشرعية وأحكامها

تقدم في بداية هذا الفصل أن الشريعة هي محل تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي، فبدونها يكون مجرد نظرية وفكرة لا واقع لها، ولذلك رأينا الارتباط الوثيق بين الأحكام في الشريعة والاقتصاد الإسلامي كما أن هناك ارتباط بين أحكام الشريعة في الاقتصاد بعضها مع بعض، فإن إلغاء رأس المال الربوي يرتبط بأحكام الإسلام الأخرى في المضاربة والتكافل العام والتوازن الاجتماعي، فإن من يدرس تحريم الربا بصورة منفردة كان مثاراً لمشاكل خطيرة في الحياة الاقتصادية. ولكن إذا أخذناه بوصفه جزءاً من عملية واحدة مترابطة، فسوف نجد أن الإسلام وضع لتلك المشاكل حلولاً واضحة تنسجم مع طبيعة التشريع الإسلامي وأهدافه وغاياته وذلك من خلال أحكام المضاربة والتوازن والتكافل والنقد، وسيأتي مزيد بيان لذلك إن شاء الله تعالى.

٧- الارتباط بين أحكام الملكية الخاصة في الاقتصاد الإسلامي، وأحكام الجهاد والتي

تنظم علاقات المسلمين بغيرهم في حالة الحرب

فقد سمح الإسلام لولي الأمر بالجهاد وإعلان الدفاع عن أمة الإسلام وبلاده من كيد الأعداء، كما سمح له باسترقاق الأسرى؛ بوصفهم جزءاً من الغنيمة، وتوزيعهم على المجاهدين كما توزع سائر عناصر الغنيمة، وقد اعتاد أعداء الإسلام -ولا سيما الصليبيون- أن يعرضوا هذا الحكم من الشريعة الإسلامية منفصلاً عن شروطه وملايساته، ليراهنوا على أن الإسلام شريعة من شرائع الرق والاستعباد التي مُني بها الإسلام منذ ظلمات التاريخ، ولم ينقذه منها سوى الحضارات الأوربية الحديثة مع أن الإسلام بدأ بإزالتها قبلها بقرون كما يأتي، وقد تحررت الإنسانية منها ومسحت الذل والهوان.

إنَّ الدراسة العميقة والمخلصة للإسلام وحكمه في الغنيمة والحرب تبين شروط ولي أمر المسلمين، وشروط إقامة الحرب، وشروط الاسترقاق وحكم الإسلام في غنائم الحرب. والشرط الأساسي لمفهوم الغنيمة في الإسلام هو الحصول عليها في حرب جهادية مشروعة في معركة عقائدية، فإذا لم تكتسب الحرب طابع الجهاد لا يكون المال غنيمة، وهذا الطابع يتوقف على أمرين:

أحدهما: أن تكون الحرب بإذن من ولي الأمر المعصوم في سبيل حفظ الدين وأمة الإسلام، فليس من الجهاد بشيء حروب السلب والنهب؛ كمعارك الجاهلية أو القتال في سبيل الظفر بثروات البلاد والسيطرة عليها؛ كالحروب الجاهلية الحديثة في الدول الاستعمارية.

والأمر الآخر: إتمام الحجة عليهم بإبلاغ الرسالة الإسلامية إليهم وإيضاح معالمها الرئيسة معززة بالحجة والبرهان، فإذا تمت للإسلام حجته ولم يبق للآخرين مجال للنقاش المنطقي السليم، وظلوا بالرغم من ذلك مصرّين على رفض الحق المبين عند ذلك يحق لولي الأمر إعلان الجهاد عليهم. وفي هذا الظرف فقط تعتبر مكاسب الحرب غنيمة في نظر الإسلام. وأما حكم الأسير في الغنيمة، فهو تطبيق أمور ثلاثة؛

أ- إمّا أن يعفى عنه.

ب- وإمّا أن يطلق بفدية.

ج- وإمّا أن يسترق.

فيكون الاسترقاق هو أحد الحلول الثلاثة التي يجب على ولي الأمر معاملة الأسير بها، وإذا كان الحديث في هذا الموضوع لا بُدَّ أن تعرف أن ولي الأمر مسؤول عن تطبيق أصلح الحلول الثلاثة المتقدمة على الأسر وأرفقها بالمصلحة العامة، وقد صرّح بذلك أعظم فقهاء الإمامية، كالشهيد الثاني والفاضل وغيرهما.

ومع ذلك نضيف حقيقة أخرى إسلامية وهي: إنّ الحرب في الإسلام إمّا جهادية في سبيل نشر الإسلام في بلاد الكفر. وإمّا جهادية دفاعية عن بلاد الإسلام والمسلمين حين يهاجمهم العدو.

والأول لم يسمح لها الإسلام سباحاً عاماً، فهي مختصة بقائد معصوم يتولى قيادة الأمة مسلماً وحرباً، فليس لكل قائد الحق في قيادة هذا النوع من الجهاد.

فإذا جمعنا بين هاتين الحقيقتين نستنتج أنَّ الإسلام لم يأذن باسترقاق الأسير إلا إذا كان أصلح من العفو والفداء معاً، ولم يسمح بذلك إلا لولي الأمر المعصوم الذي لا يخطأ ولم تؤخذه الأهواء. وتفصيل الكلام في هذا الموضوع يأتي في محله.

٨- الارتباط بين الاقتصاد والتشريع الجنائي في الإسلام

إنَّ التكافل العام والضمان الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي لهما التأثير على طبيعة العقوبة على بعض الجنايات، فقد تكون عقوبة السارق بقطع يده قاسية إلى حدٍّ ما في بيئة رأسمالية، تركت فيها الكثرة الهائلة من أفراد المجتمع لرحمة القدر وزحمة الصراع، وأمّا حيث تكون البيئة إسلامية وتوجد الأرضية الصالحة للاقتصاد الإسلامي ويعيش المجتمع في كنف الإسلام فإنَّه ليس من القوة في شيء أن يعامل السارق بصرامة؛ بعد أن وفّر له الاقتصاد الإسلامي أسباب الحياة الحرّة الكريمة، وبعد أن محّا من حياته كلّ الدوافع التي تضطرّه إلى السرقة.

ومن جميع ذلك يظهر شدة ارتباط الاقتصاد الإسلامي بجميع المفاهيم الإسلامية في العقيدة والسياسة والاجتماع والتشريع والأخلاق والعلاقات الاجتماعية والقضاء والقصاص والديات والعقوبات المفروضة في الدين الحنيف. وسيأتي تفصيل ذلك في موضعه.

قوام الاقتصاد الإسلامي

ذكرنا في البحوث السابقة أنَّ الدين هو قوام المذهب الاقتصادي الإسلامي، كما عرفت فيما استفدناه من آية وثيقة الاقتصاد الديني.

وحينئذٍ يمتاز المذهب الاقتصادي الإسلامي عن بقية الأنظمة الاقتصادية الوضعية المادية التي درسناها بإطاره الديني العام، فإنَّ الدين هو قوام والإطار الشامل لكل أنظمة الحياة في الإسلام. فكل شعبة من شعب الحياة حين يعالجها الإسلام، يمزج بينها وبين الدين، ويصوغها في إطار من الصلة الدينية للإنسان بخالقه وآخرته.

وهذا الإطار والقوامية للدين هو السبب في نجاح الاقتصاد الإسلامي، والضامن للمصالح الاجتماعية العامة للإنسان، إذ إنَّ هذه المصالح العامة لا يمكن أن يضمن تحقيقها إلا عن طريق الدين.

١- ولكي يتضح ذلك ينبغي أن ندرس مصالح الإنسان في حياته المعيشية، ومدى إمكان توفيرها، وضمان تحقيقها حتى نصل من ذلك إلى الحقيقة التي تقدم ذكرها، وهي أنَّ المصالح الاجتماعية للإنسان لا يمكن أن تتوفّر ويضمن تحقيقها إلا عن طريق نظام يتمتع بإطار ديني صحيح.

وحين ندرس مصالح الإنسان في حياته المعيشية يمكن تقسيمها إلى فئتين:

أحدهما: المصالح التي تقدمها الطبيعة للإنسان بوصفه كائناً خاصاً، كالعقائير الطبية -مثلاً- فإنَّ من مصلحة الإنسان الظفر بها من الطبيعة، وليست لهذه المصلحة صلة بعلاقاته الاجتماعية مع الآخرين، بل الإنسان بوصفه كائناً معرضاً للآفات والأمراض، فهو يحتاج إلى تلك العقائير، سواء كان يعيش منفرداً أم ضمن مجتمع مترابط.

والفئة الأخرى: مصالح الإنسان التي يكفلها له النظام الاجتماعي، بوصفه كائناً اجتماعياً يرتبط بعلاقات مع الآخرين، كالمصلحة التي يجنيها الإنسان من النظام الاجتماعي حين يسمح له بمبادلة منتوجاته بمنتوجات الآخرين، أو حين يوفر له ضمان معيشة في حالات العجز والتعطل عن العمل.

ويمكن إطلاق أسم المصالح الطبيعية على الفئة الأولى، والمصالح الاجتماعية على الفئة الأخرى.

ولكي يتمكن الإنسان من توفير مصالحه الطبيعية والاجتماعية يجب أن يجهز بالقدرة على معرفة تلك المصالح، وأساليب إيجادها، وبالدافع الذي يدفعه إلى السعي في سبيلها، فالعقاير التي تستحضر للعلاج من داء معين إنما توجد لدى الإنسان حين يعرف أن لذلك الداء دواءً خاصاً به، فيكشف كيفية استحضاره، ويملك الدافع الذي يحفزّه على الانتفاع باكتشافه واستحضاره، كما أن ضمان المعيشة في حالات العجز - بوصفه مصلحة اجتماعية - يتوقف على معرفة الإنسان بفائدة هذا الضمان، وكيفية تشريعه، وعلى الدافع الذي يدفع إلى وضع هذا التشريع وتنفيذه.

وحينئذٍ نستفيد الشرطين الأساسيين اللذين لا يمكن بدونهما للنوع الإنساني أن يظفر بحياة كاملة تتوفر فيها مصالحه الطبيعية والاجتماعية، وهما:

الأول: معرفة تلك المصالح، وكيفية تحقيقها.

الثاني: أن يملك الدافع الذي يدفعه إلى تحقيقها بعد معرفتها.

٢- إنَّ الإنسانية قد زوِّدَتْ بإمكانات الحصول على المصالح الطبيعية، فهي تملك قدرة

فكرية تستطيع أن تدرك بها ظواهر الطبيعة، والمنافع التي تكمن فيها.

وهذه القدرة وإن كانت تنمو على مرَّ الزمن نمواً بطيئاً في فترة، ومذهلاً في فترة

أخرى، ولكنها تسير على أي حال في خط متكامل على ضوء الخبرة والتجارب

المستجدة، وكلما نمت هذه القدرة كان الإنسان أقدر على إدراك مصالحه، وأشد

معرفة بالمنافع التي يمكن أن يجتنبها من الطبيعة.

وإلى جانب هذه القدرة الفكرية يمتلك الإنسان دافعاً ذاتياً، يضمن اندفاعه في

سبيل مصالحه الطبيعية، التي هي للإنسان، وهي تلتقي بالدافع الذاتي لكل فرد،

فليس الحصول على العقاقير الطبية -مثلاً- مصلحة لفرد دون فرد، أو منفعة

لجماعة دون آخرين، فالمجتمع الإنساني دائماً يندفع في سبيل توفير المصالح الطبيعية

بقوة بوصفها ذات نفع شخصي للأفراد جميعاً. وهكذا يتبين إن للإنسان القابلية

الفكرية والنفسية مما تجعله قادراً على توفير المصالح الطبيعية وتكملها في حياته

عبر تجاربه ومعارفه للحياة والطبيعة.

٣- وأمّا المصالح الاجتماعية فهي أيضاً -كما عرفت- تتوقف على إدراك الإنسان

للتنظيم الاجتماعي الذي يصلحه، وعلى الدافع النفسي نحو إيجاد ذلك التنظيم

وتنفيذه، وحينئذ يقع السؤال التالي:

ما هو نصيب الإنسان من هذين الشرطين بالنسبة إلى المصالح الاجتماعية؟

وهل جهز الإنسان بالقدرة الفكرية على إدراك مصالحه الاجتماعية، وبالدافع

الذي يدفعه إلى تحقيقها، كما جهز بالنسبة إلى مصالحه الطبيعية؟

أمّا الشرط الأول، فإنّ من القول الشائع: أنّ الإنسان لا يستطيع أن يدرك التنظيم الاجتماعي الذي يكفل له كل مصالحه الاجتماعية، وينسجم مع طبيعته وتركيبه العام، لأنّه أعجز ما يكون عن استيعاب الموقف الاجتماعي بكل خصائصه، وإدراك الطبيعة الإنسانية بكل محتواها.

ويخلص أصحاب هذا القول إلى نتيجة وهي: أنّ النظام الاجتماعي يجب أن يوضع للإنسانية، ولا يمكن أن تترك الإنسانية لتضع بنفسها النظام، ما دامت معرفتها محدودة، وشروطها الفكرية عاجزة عن استكناه أسرار المسألة الاجتماعية كلها.

وعلى هذا الأساس يقدمون الدليل على ضرورة الدين في حياة الإنسان وحاجة الإنسانية إلى الرسل والأنبياء، بوصفهم قادرين عن طريق الوحي على تحديد المصالح الحقيقية للإنسان في حياته الاجتماعية وكشفها للناس.

غير أنّ المشكلة في رأينا تبدو بصورة أكثر وضوحاً حين ندرس الشرط الثاني. فإنّ أساس المشكلة ليس في كيفية إدراك الإنسان للمصالح الاجتماعية فقط، بل المشكلة الأساسية هي: كيف يندفع الإنسان إلى تحقيقها وتنظيم المجتمع بالشكل الذي يضمنها؟ وما يثير هذه المشكلة أنّ المصلحة الاجتماعية لا تتفق في أكثر الأحيان مع الدافع الذاتي، لتناقضها مع المصالح الخاصة للأفراد.

فإنّ الدافع الذاتي الذي كان يضمن اندفاع الإنسان نحو المصالح الطبيعية للإنسانية لا يقف الموقف نفسه من مصالحه الاجتماعية، فإنّه بينما كان الدافع الذاتي يجعل الإنسان يحاول إيجاد الدواء للداء المعين؛ لأنّه من مصالح الأفراد

جميعاً. نجد أنَّ هذا الدافع الذاتي يحول دون تحقيق كثير من المصالح الاجتماعية، ويمنع عن إيجاد التنظيم الذي يكفل تلك المصالح أو عن تنفيذه.

فضمان معيشة العامل حال التعطيل يتعارض مع مصلحة الأغنياء، الذين سيكلفون بتسديد نفقات هذا الضمان، وتأمين الأرض يتناقض مع مصلحة أولئك الذين يمكنهم احتكار الأرض لأنفسهم، وهكذا كل مصلحة اجتماعية تواجه معارضة الدوافع الذاتية من الأفراد، الذين تختلف مصالحهم عن تلك المصلحة الاجتماعية العامة.

وفي هذا الضوء يظهر الفرق الكبير الأساسي بين المصالح الطبيعية والمصالح الاجتماعية، فإنَّ الدوافع الذاتية للأفراد لا تصطدم بالمصالح الطبيعية للإنسان، بل تدفع الأفراد إلى إيجادها واستثمار الوعي التأملي في هذا السبيل، وبذلك يكون النوع الإنساني يمتلك الإمكانيات التي تكفل له مصالحه الطبيعية بصورة تدريجية وفقاً لدرجة تلك الإمكانيات التي تنمو عبر التجربة.

وعلى العكس من ذلك المصالح الاجتماعية، فإنَّ الدوافع الذاتية التي تنبع من حب الإنسان لنفسه، وتدفعه إلى تقديم صلاحه على صلاح الآخرين، إنَّ تلك الدوافع تحول دون استثمار الوعي العملي عند الإنسان استثماراً مخلصاً في سبيل توفير المصالح الاجتماعية، وإيجاد التنظيم الاجتماعي الذي يكفل تلك المصالح وتنفيذ هذا التنظيم.

ومن جميع ذلك يظهر أنَّ المشكلة الاجتماعية التي تحول بين الإنسانية وتكاملها الاجتماعي، هي التناقض بين المصالح الاجتماعية والدوافع الذاتية، وما لم تكن الإنسانية مجهزة بإمكانات للتوفيق بين المصالح الاجتماعية والدوافع الإنسانية التي تتحكم في الأفراد، لا يمكن للمجتمع الإنساني أن يظفر بكماله الاجتماعي، إذن إنَّ الإنسانية بحاجة إلى دافع يتفق مع المصالح الاجتماعية العامة، كما جعلت المصالح الطبيعية الدافع الذاتي حليفاً لها، فالكلام يقع في بيان تلك الإمكانيات والسبل في كشفها هي:

١ - سبيل العلم:

فقد قيل بأنَّ تطور العلم بشكل هائل كفيل بحلَّ المشكلة الاجتماعية، فإنَّ الإنسان المتمرد على أغلب قوانين الفطرة والسماء، تمكن بكفاحه المتواصل من النظر إلى أعماق أسرار ميادين الفكر والحياة الطبيعية في تاريخ قصير، وانتصر في جميع معاركه مع الطبيعة، فهذا العلم بهذا الوصف يمكنه أن يبني المجتمع المتناسك السعيد، ويضع التنظيم الاجتماعي الذي يكفل المصالح الاجتماعية الإنسانية، فلم يعد الإنسان بحاجة إلى مصدر يستوحى منه موقفه الاجتماعي سوى العلم الذي قاده من نصر إلى نصر في كل الميادين.

ولكن الذي لا بُدَّ من التنبيه عليه هو أنَّ هذا الحل ينبع عن الجهل بوظيفة العلم في الحياة الإنسانية، فإنَّ العلم مهما تطور وتقدم ليس إلا أداة لكشف الحقائق الموضوعية في مختلف الحقول، وتفسير الواقع تفسيراً محايداً يعكسه بأعلى درجة ممكنة من الدقة والعمق، فهو يعلمنا -مثلاً- في المجال الاجتماعي: أنَّ الرأسمالية تؤدي إلى تحكم القانون الحديدي للأجور، وحفظها إلى المستوى الضروري للمعيشة، كما يعلمنا في المجال الطبيعي أنَّ

استعمال مادة كيميائية معينة يؤدي إلى حلول مرض خطير يهدد حياة الشخص، والعلم حين يبرز لنا هذه الحقيقة أو تلك، يكون قد قام بوظيفته، وأتخف الإنسانية بمعرفة جديدة، ولكن نتج هذا المرض الخطير أو ذلك القانون الرهيب (قانون الأجور الحديدي)، بل إنَّ الإنسان يتخلص من المرض بالتجنب عما يؤدي إليه، ويتخلص من القانون الحديدي للأجور بمحو الإطار الرأسمالي للمجتمع.

وإنَّ سأل أحد بأنَّه ما الذي يضمن أن يتخلص الإنسان من ذلك المرض؟ ومن هذا الإطار؟

وأما ما يتعلق بالمرض فإنَّ الجواب عنه واضح؛ لأنَّ الدافع الذاتي عند الإنسان يكفي وحده لإبعاده عن تلك المادة الخاصة التي كشف العلم عن نتائجها الخطيرة لأنَّه يناقض المصلحة الخاصة للفرد.

وأما ما يتصل بالقانون الحديدي للأجور، وإزالة الإطار الرأسمالي، فإنَّ الحقيقة العلمية التي كشفت عن الصلة بين هذا الإطار وذلك القانون -مثلاً- ليست قوة دافعة إلى العمل وتغيير الإطار، وإنَّما يحتاج العمل إلى دافع، والدوافع الذاتية للأفراد لا تلتقي دائماً، بل تختلف تبعاً لاختلاف المصالح الخاصة.

٢- جواب المادة التاريخية:

فإنَّ الماركسين ادَّعوا بأنَّ المشكلة إنَّما تحل نفسها بنفسها؛ لأنَّ قوانين التاريخ كفيلة بحلِّها في زمن ما، فليست المشكلة إلا في المقولة التي تدعي بأنَّ الدوافع الذاتية لا تستطيع أن تضمن مصالح المجتمع وسعادته، لأنَّها تنبع من المصالح الخاصة التي تختلف في أكثر الأحيان مع المصالح الاجتماعية العامة. وهذه ليست مشكلة، وإنَّما هي حقيقة المجتمعات

البشرية منذ فجر التاريخ، فقد كان كل شيء يسير طبقاً للدافع الذاتي الذي ينعكس في المجتمع بشكل طبقي، فيثور الصراع بين الدوافع الذاتية للطبقات المختلفة، والغلبة دائماً تكون من حظ الدافع الذاتي للطبقة التي تسيطر على وسائل الإنتاج، وهكذا يتحكم الدافع الذاتي بشكل محتوم، حتى تضع قوانين التاريخ حلها الجذري للمشكلة بإنشاء المجتمع اللاتبقي، الذي تزول فيه الدوافع الذاتية، وتنشأ بدلاً عنها الدوافع الجماعية، وفقاً للملكية الجماعية.

ولكن المادية التاريخية لا تقوم على أساس عملي، ولا يمكن أن تحل المشاكل كالمشكلة التي نحن بصدد حلها ولا غيرها، بل أوجدت مشاكل أخرى، راجع المؤلفات التي بحثت هذا الموضوع.

٣- الجهاز الحكومي:

فإنه قد يحل الجهاز الحكومي المشكلة بالقوة، ويوقف الدوافع الذاتية عند حدها لأن هذا الجهاز نابع من المجتمع نفسه، فالمشكلة فيه هي المشكلة في المجتمع بأسره، لأن الدافع الذاتي هو الذي يتحكم فيه.

والحاصل من ذلك كله أن الدافع الذاتي هو مثار المشكلة الاجتماعية، وأن هذا الدافع أصيل في الإنسان، لأنه ينبع من حبه لذاته. فلا يمكن أن تعيش الإنسانية في هذه المشكلة الاجتماعية النابعة من الذات، فتشقى بهذه الفطرة، فهل تكون الإنسانية قد استثنيت من نظام الكون الذي زود كل كائن فيه بإمكانات التكامل، وأودعت فيه الفطرة التي تسوقه إلى كماله الخاص، كما دلت على ذلك التجارب العلمية والبرهان النفسي.

٤ - الدين:

بعد ما عرفت عدم إمكان حلّ المشكلة الاجتماعية بالطرق المزبورة يتعين الرجوع إلى الدين الذي هو الحلّ الوحيد للمشكلة، ولا يمكن العدول عنه، وهو التوفيق بين الدوافع الذاتية والمصالح الاجتماعية العامة، ومثل هذا التوفيق هو الذي يقدّمه الدين للإنسانية، فإنّ الدين هو الطاقة الروحية التي تستطيع أن تعوّض للإنسان عن لذائذه الموقوتة التي يتركها في حياته الأرضية أملاً في النعيم الدائم، وهي تستطيع أن تدفعه إلى التضحية بوجوده عن إيمان بأنّ هذا الوجود المحدود الذي يضحّي به ليس إلا تمهيداً لوجود خالد وحياة دائمة، وتستطيع أن تخلق في تفكيره نظرة جديدة تجاه مصالحه، ومفهوماً خاصاً عن الربح والخسارة أكمل وأتمّ ربحاً من مفاهيها التجارية المادية. فيكون العناء طريق اللذة، والخسارة لحساب المجتمع سبيل الربح، وحماية مصالح الآخرين تعني حماية مصالح الفرد في حياة أسمى وأرفع. وهكذا ترتبط المصالح الاجتماعية العامة بالدوافع الذاتية بوصفها مصالح الفرد في حسابه الديني.

وهذا هو الجانب الأخلاقي في الاقتصاد كما تقدم بيان ذلك وقلنا أنّه لا ينفك أحدهما عن الآخر.

وفي النصوص الشرعية - من الكتاب الكريم والسنة الشريفة - التأكيدات على هذا المعنى، والهدف منها تثبيت هذه الفكرة في النفوس ليعرف الفرد مصالحه وأرباحه، مثل قوله تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾^١.

وقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^٢.

١ سورة الحشر؛ الآية ٩.

٢ سورة المائدة؛ الآية ٢.

وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْغُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٢٠﴾ وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٢١﴾﴾.

وغير ذلك من الآيات التي تربط بين الدوافع الذاتية وسبل الخير في الحياة، وتطور مصلحة الفرد تطوراً يجعله يؤمن بأن مصالحه الخاصة والمصالح الحقيقية العامة للإنسانية التي يحددها الإسلام مترابطة.

فيكون للدين الدور الأساسي في حل المشكلة الاجتماعية عن طريق تجنيد الدافع الذاتي لحساب المصلحة العامة.

وفي ضوء ما تقدم يتبين إنَّ للإنسان حاجة فطرية، فإنَّ الفطرة ما دامت هي أساس الدوافع الذاتية التي تنشأ منها المشكلة، فلا بُدَّ أن تكون قد جهرت بإمكانات هائلة لحل المشكلة أيضاً، لئلا يشذَّ الإنسان عن سائر الكائنات التي زودت فطرتها جميعاً بالإمكانات التي تسوق كل كائن إلى المكان اللائق به. وليست تلك الإمكانات التي تملكها الفطرة الإنسانية لحل المشكلة إلا غريزة التدين والاستعداد الطبيعي لربط الحياة بالدين وصوغها في إطاره العام.

إذن يكون للفطرة الإنسانية جانبان:

فهى من ناحية: تملى على الإنسان دوافعه الذاتية، التى تتبع منها المشكلة الاجتماعية الكبرى

فى حياة الإنسان (مشكلة التناقض بين تلك الدوافع والمصالح للمجتمع الإنسانى).

ومن ناحية أخرى: تزود الفطرة الإنسان بإمكانية حل المشكلة عن طريق الميل الطبيعى

للتدين، وتحكيم الدين فى الحياة بالشكل الذى يذيب الدوافع الذاتية فى الغير سواء كان

خالقه، وهو أمل العارفين أم كان عبداً من عباد الله الصالحين، أم المجتمع فيترك مصالحه

الشخصية لأجل مصالح المجتمع. وبهذا أتمت الفطرة وظيفتها فى هداية الإنسان إلى كماله

اللائق به، فلا مشكلة حتى نرجع إلى الأفكار المادية التى لا يمكن لها الوصول إلى الحقائق

المعنوية، ولا تبقى مشكلة بغير حل، فإنَّ الإنسان يحكم عليه فطرته إلى النظر فيها ومعرفة

شروطها ومضاعفاتها، وهذا ما قرره الإسلام بكل صراحة ووضوح فى قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ

وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ

وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝١.

والمستفاد من هذه الآية الشريفة أموراً:

الأول: إنَّ الدين من شؤون الفطرة الإنسانية التى فطر الناس جميعاً عليها، ولا تبديل

لخلق الله.

الثانى: إنَّ الدين الذى فطرت الإنسانية عليه ليس هو إلا الدين الحنيف، وهو دين التوحيد

الخالص، لأنَّه الوحيد الذى يمكن أن يؤدى وظيفة الدين الكبرى، ويوحد البشرية على

مقياس عملي وتنظيم اجتماعي واحد، تحفظ فيه المصالح الاجتماعية. بخلاف أديان

الشرك التي هي في الحقيقة نفس المشكلة، فلا يمكن أن تكون علاجاً لها؛ لأنّها كما قال تعالى حكاية عن يوسف النبي ﷺ: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِيَ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ مِمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾^١. فإنّه يشير أنّها وليدة الدوافع الذاتية التي أملت على الناس أديان الشرك طبقاً لمصالحهم الشخصية المختلفة، لتصرف بذلك ميلهم الفطري الطبيعي إلى الدين الحنيف تصرفاً غير طبيعي، وتحول بينهم وبين الاستجابة الصحيحة لميلهم الدين الأصيل.

الثالث: إنّ الدين الحنيف الفطري يتميز بكونه ديناً قيماً على الحياة ﴿ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾^٢، قادراً على التحكم فيها وصياغتها في إطار العلم والشريعة، بخلاف الدين الذي لا يتولى إمامة الحياة وتوجيهها، فهو لا يستطيع استجابة نداء الفطرة في الإنسان، ولا يمكنه معالجة المشكلة الأساسية في حياة الإنسان.

ونستخلص من جميع ما تقدم بيانه عدة مفاهيم للإسلام عن الدين والحياة.

١- إنّ المشكلة الأساسية في حياة الإنسان نابعة من الفطرة؛ لأنّها مشكلة الدوافع الذاتية في اختلافاتها وتناقضاتها مع المصالح العامة.

٢- إنّ الفطرة - في نفس الوقت - هي العلاج الوحيد لهذه المشكلة.

٣- وهذا العلاج إنّما يكون في الدين الحنيف القيم؛ لأنّه القادر على التوفيق بين الدوافع الذاتية، وتوحيد مصالحها ومقاييسها العملية.

٤- لا بُدّ للحياة الاجتماعية من دين حنيف قيم.

١ سورة يوسف؛ الآية ٤٠.

٢ سورة يوسف؛ الآية ٤٠.

٥- لا بُدَّ للتنظيم الاجتماعي في مختلف شعب الحياة أن يكون في إطار هذا الدين القيم القادر على التجاوب مع الفطرة ومعالجة المشكلة الأساسية في حياة الإنسان.

٦- وفي ضوء تلك المعطيات يظهر أن الاقتصاد بوصفه جزءاً من تنظيم اجتماعي شامل للحياة، يجب أن يندرج ضمن الإطار العام لذلك التنظيم، وهو الدين، فيكون الدين هو الإطار العام للاقتصاد الإسلامي.

٧- إنَّ وظيفة الدين -بوصفه الإطار العام للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي في الإسلام- أن يوفِّق بين الدوافع الذاتية، والمصالح الحقيقية العامة للمجتمع الإنساني، بحسب الفكر الإسلامي القويم.

الاقتصاد الإسلامي تنظيم وتهذيب وعمل

يتبين من جميع ما تقدم أن الاقتصاد الإسلامي ليس مجرد علم بل هو علم مقترن بعمل وتنظيم وتهذيب وعقيدة وأخلاق، فهو شمولي يشمل شتى فروع الحياة، وبهذا يختلف عن بقية المذاهب الاقتصادية.

فالاقتصاد الرأسمالي جزء من الديمقراطية الرأسمالية التي تستوعب بنظرتها التنظيمية المجتمع كله، كما أن الاقتصاد الماركسي جزء أيضاً من المذهب الذي يبلور الحياة الاجتماعية كلها في إطاره الخاص، والسبب يرجع إلى أن هذه المذاهب وسائر المدارس الاقتصادية لا تختلف في بذورها الفكرية الأساسية، وجذورها الرئيسة التي تمتد منها كيائها وقوامها، وتبعاً لذلك تختلف في طابعها الخاص. وقد تقدم بيان ذلك إجمالاً. وأما المذهب الإسلامي فهو لم يصبغ نفسه بالطابع العلمي فقط، كالمذهب الماركسي، بل هو دين يتكفل التوجيه إلى تنظيم الحياة الاقتصادية مع سائر نواحي الحياة، وليس علماً

اقتصادياً على طراز سائر العلوم بل هو تنظيم للحياة من جديد طبق المبادئ السامية يتحول الواقع الفاسد إلى واقع سليم، فهو ليس تفسيراً موضوعياً للواقع التاريخي لمرحلة معينة أو يعكس نتائج القوانين الطبيعية للتاريخ. فإنَّ الوظيفة المذهبية للاقتصاد الإسلامي هي الكشف عن الصورة الكاملة للحياة الإنسانية في كل جوانبها وفقاً للشريعة والأخلاق وأحكام الفطرة ولا سيما ما يرتبط بالاقتصاد من الأفكار والمفاهيم العامة التي تنبع عن تلك المبادئ، كفكرة انفصال شكل التوزيع عن نوعية الإنتاج، وغيرها من الأفكار. وأمّا الوظيفة العلمية تجاه الاقتصاد الإسلامي فيأتي دورها بعد ذلك، للكشف عن مجرى الحياة الواقعي وقوانينه، ضمن مجتمع إسلامي قد طبق دين الإسلام تطبيقاً كاملاً فيكون الباحث العلمي يأخذ الاقتصاد الإسلامي كقاعدة ثابتة للمجتمع الذي يحاول تفسيره وربط الأحداث فيه ببعضه ببعض، فهو في هذا نظير الاقتصاد السياسي لعلماء الاقتصاد الرأسمالي، الذين فرغوا من وضع خطوطهم المذهبية، ثمَّ تفسير الواقع ضمن تلك الخطوط، ودراسة طبيعة القوانين التي تتحكم في المجتمع الذي تطبق عليه، ومن ثمَّ كانت نتيجة دراستهم هذه علم الاقتصاد السياسي.

وفي ضوء ذلك يمكن أن يتَّكون للاقتصاد الإسلامي علم بعد أن يدرس دراسة دينية شاملة، من خلال دراسة الواقع في هذا الإطار.

ولكن السؤال الذي يراود كثير من الاقتصاديين هو: متى وكيف يمكن وضع علم الاقتصاد الإسلامي، كما وضع الرأسماليون علم الاقتصاد السياسي.

وبعبارة أخرى: علم الاقتصاد الذي يفسر أحداث المجتمع الرأسمالي.

وقيل في الجواب عن هذا السؤال: أنَّ التفسير العلمي لأحداث الحياة الاقتصادية يرتكز على أحد أمرين.

الأول: جمع الأحداث الاقتصادية من التجربة الواقعية للحياة، وتنظيمها تنظيمًا علميًا يكشف عن القوانين التي تتحكم بها في مجال تلك الحياة وشروطها الخاصة.

الثاني: البدء في البحث العلمي من مسلمة معينة تفرض افتراضاً، ويستنتج في ضوءها الاتجاه الاقتصادي ومجرى الأحداث.

أمَّا الأمر الأول فإنَّ التفسير العلمي المستند عليه يتوقف على تجسيد المذهب في كيان واقعي قائم ليتاح للباحث أن يسجل أحداث هذا الواقع، ويستخلص ظواهره وقوانينها العامة، وهذا هو الذي اتبعه الاقتصاديون الرأسماليون وقد نجحوا فيه، لأنَّهم عاشوا في مجتمع آمن بالرأسمالية قد طبقها في حياته، ممَّا أتاح لهم أن يضعوا نظرياتهم على أساس تجارب الواقع الاجتماعي التي عاشوها.

لكن مثل ذلك لم يكن متاحاً للاقتصاديين الإسلاميين ما دام الاقتصاد الإسلامي بعيداً عن مسرح الحياة، فهم لم يملكو مثل تلك التجارب عن الاقتصاد الإسلامي خلال التطبيق، ليدركوا في ضوءها طبيعة القوانين التي تتحكم في حياة تقوم على أساس الإسلام.

إلا أنَّ ما ذُكر غير صحيح لأنَّه نشأ من قياس الاقتصاد الإسلامي بالاقتصاد المادي الرأسمالي الذي يعتمد على قوانين وضعية مادية يمكن حصرها وإحصاؤها في ضوء التجارب.

أما الاقتصاد الإسلامي فقد اعتمد على مجموعة قواعد وقوانين متعادلة ومتكاملة في التشريع والأخلاق والعقيدة، فإذا تحققت في التطبيق كان الاقتصاد ناجحاً ومنتجاً. فلا حاجة إلى ما يتخذه الرأسماليون من التجارب المادية، فإنَّ الإنسان المسلم تحت مراقبة من الله تعالى، ومن ضمير الإنسان نفسه، وإنَّ بمقدار تطبيق قواعد الاقتصاد الإسلامي ومبادئه يكون النجاح، فإنَّ الأخلاق الفاضلة التي من أركان هذا الاقتصاد، والعقيدة التوحيدية التي أخذها ركناً أساسياً في الإنسان المسلم، والشريعة التي لا بُدَّ من تطبيق قواعد الاقتصاد ونشاطاته عليها، جميعها تضمن الاقتصاد الناجح، وإلاَّ فإنَّه يكشف عن خلل في أحد الأركان المتقدمة في الأفراد أو المجتمع.

نعم؛ يمكن تصحيح الأخطاء التي تحدث من احتكاك النشاطات بين الأفراد ومن خلال تطبيقات القواعد والأحكام، وصدور بعض السلبات من التصادم الحاصل بين الأفراد ممَّا يؤثر في الاقتصاد كلاً أو جزءاً، ولذلك نحتاج إلى إحصاء وفرض وتقدير واستنتاج. وممَّا ذكرناه يظهر أنَّه يمكن استخدام التفسير العلمي على الوجه الثاني، واستخدامه في سبيل توضيح بعض الحقائق التي تتميز بها الحياة الاقتصادية في المجتمع الإسلامي. وإنَّما يتحقق ذلك بالانطلاق من نقاط مذهبية معينة، واستنتاج أثارها في التطبيق المفترض ووضع نظريات عامة من الجانب الاقتصادي في المجتمع الإسلامي على ضوء تلك النقاط المذهبية.

إلا أنَّ الذي لا بُدَّ من التنبيه عليه من أنَّ علم الاقتصاد الإسلامي لا يمكن إلاَّ أن يولد ولادة جديدة وتجسّد هذا الاقتصاد في كيان المجتمع بجذوره ومعالمه وتفصيله، ودرست الأحداث والتجارب الاقتصادية التي يمر بها دراسة منظمة.

مضافاً إلى ذلك ما بيناه في حقيقة الاقتصاد الإسلامي المتكامل المتوازن، فراجع.

الفصل السادس

توزيع الدخل في الإسلام والنظم الوضعية

وفيه بحوث

البحث الأول: دراسة توزيع الدخل وتطوره:

اهتمت كل المجتمعات الإنسانية بمسألة توزيع الدخل القومي، مع اختلاف الأسس التي يتم على أساسها التوزيع من مجتمع لآخر، إلا أنه ليس هناك تحديد قاطع لبداية دراسة التوزيع على أسس علمية مدونة.

أولاً: الحضارة اليونانية.

يعتبر المجتمع اليوناني القديم من أقدم المجتمعات التي وصلت إلينا بعض أفكاره الاقتصادية، وخاصة ما يتعلق بالتوزيع^١.

فإن (أفلاطون) ذكر في كتابه الجمهورية بعض الأفكار الاقتصادية، وجعل كل صور النشاط في مدينته الفاضلة يقوم على تنظيم دقيق، سواء ما يتعلق بالإنتاج أم التوزيع، ويقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات، ويجعل لكل طبقه عملاً خاصاً ومميزاً، ثم ينادي بإلغاء الملكية الخاصة بالنسبة إلى بعض الطبقات حتى يتفرغوا لأعمالهم على حدٍّ سواء، وهذه الجوانب تتصل كلها بالتوزيع. وكذلك أرسطو ينادي بإلغاء الملكية العامة، نظراً إلى أن المجتمع الشيوعي يؤدي إلى منازعات بين الأفراد حول كيفية توزيع ما ينتجونه معاً فيما بينهم، كما أنه بحث الإقراض بفائدة وأعتبرها ربا، وانتقده بحجة أنه زيادة في النقود التي ترد عن النقود التي اقترضت، ولا مبرر لأخذ هذه الزيادة، وقد بحث في أحد جوانب التوزيع، وهو ما يتعلق برأس المال ثمن استخدامه.

١ تاريخ الفكر الاقتصادي (د. لبيب شقير)؛ ص ٤٠.

ثانياً: الحضارة الرومانية.

بحث الرومان في المهن والحرف، وتفضيل الزراعة، وانتقاد الفائدة، ودراسة الرومان في الاقتصاد، والتوزيع كانت تميل إلى العودة إلى الظروف الأكثر بدائية. إلا أنَّهم هاجموا الممتلكات الكبيرة، وفضلوا الزراعة، واستنكروا الأشكال الأحداث عهداً من كسب المال، ولقد قدّموا مبادئ قانونية وبخاصة في مجال تنظيم العلاقات الاقتصادية، حقوق الملكية والتعاقد.

ثالثاً: توزيع الدخل في العصور الوسطى.

والفكر الاقتصادي في العصور الوسطى كان خاضعاً للدين المسيحي بكافة تعاليمه، فكان توزيع الدخل خاضعاً للدين، والتوزيع كان حسب التقسيم الطبقي لدى بعض المفكرين المسيحيين الذين يعتبرون المجتمع كالجسد الواحد الذي يتكون من أعضاء للدين، والدفاع، وللزراعة، والصناعة، وللتجارة وكلّ من هؤلاء الأعضاء يكونون طبقة خاصة لها أفراد عديدون، وكلّ طبقة يجب أن تحصل على الوسائل الملائمة لوضعها، وإلا تطلب مزيد من ذلك، ومن هنا قد تأخذ طبقة من الناتج أكبر ممّا تأخذه طبقة أخرى، فلا مساواة بين الطبقات، واعتبروا أنَّ هذا الاختلاف ضروري لتأدية كل طبقة لوظيفتها، فيجب أن لا يأخذ الفلاح -مثلاً- أكثر ممّا له، لأنّ ذلك يحرم طبقة الدفاع الحصول على ما يلزمها، فلا تؤدي وظيفتها. وأمّا الربا فقد كان الفكر الاقتصادي في أوروبا الذي اعتمد على الدين يحرمه في العصور الوسطى.

رابعاً: التجاريون.

وأهم الجوانب التي تتعلق بالتوزيع هي:

١- يمتاز عصر التجاريين بوجود تراث فكري اقتصادي، كما ذكرنا في البحوث السابقة، مثل الإجراءات والتوجيهات التي كانت تصدر على الحاكم بناءً على نصائح يقدمها إليه المفكرون الاقتصاديون.

٢- تغيير الهيكل الاجتماعي الذي ساد في العصور الوسطى حيث أصبحت طبقة التجار هي الطبقة الموجهة للاقتصاد، ثمَّ بعد اكتشاف العالم الجديد أصبحوا يجلبون المواد الأولية منه ثمَّ تصدير السلع المصنوعة إليه وإلى العالم الآخر، وإنَّما التجار التجار إلى الصناعة لخدمة التجارة.

٣- أمَّا ما يتعلق بالتوزيع، فإنَّ الانفصال الذي حدث بين العامل وملكية الآلة التي يعمل عليها مما أوجب ظهور طبقة جديدة وهي طبقة العمال التي تعيش على بيع مجهودها عن طريق عقود واتفاقيات مع المنتجين، وهكذا استطاع التجاريون تخليص الصناعة من نظام الطوائف الذي كان يحكمهم ويعيق تقدمهم في العصور الوسطى. فقد ظهر العامل وصاحب رأس المال، وعمل المنظم، وكلُّ هذه الأفكار كان لها الأثر الكبير على التوزيع.

خامساً: دراسة التوزيع ابتداءً من الطبيعي حتى العصر الحاضر.

١- الطبيعيون.

يحتل الطبيعيون مكانة خاصة في الدراسات الاقتصادية، وكانت دراسة التوزيع أول دراسة علمية مجردة عندهم، وقد ظهرت هذه المدرسة في فرنسا في منتصف القرن الثامن

عشر، ومن أهم رواد هذه المدرسة (كيناي) في كتابه المعروف (الجدول الاقتصادي) الذي يمثل فكر الطبيعيين. ومن أهم آراء الطبيعيين بصفة عامة، وآراء (كيناي) خاصة هي:

أ- أنّها لم تنظر إلى النقود كونها الثروة، وإنّما أهتمت بالإنتاج على أنّه قوة خلق الثروة والفائض الذي يمكن أن يتوافر لأغراض الجميع.

ب- يُعد الطبيعيون أول من أعطى صورة عن دورة الناتج الكلي وانتقاله داخل البلد في مجموعة وعن كيفية توزيعه بين الطبقات المختلفة.

ج- بدأ الطبيعيون فكراً ساعداً فيما بعد على صياغة نظرية القيمة وفائض القيمة التي تقوم على أساس العمل.

٢- الكلاسيك.

تعدّ المدرسة الكلاسيك من إحدى المدارس العامة في الاقتصاد وقد تقدم أن آدم سميث، وريكاردو من رواد هذه المدرسة وهما أول من وضعاً دراسة علمية للاقتصاد، ولقد احتل موضوع التوزيع أهمية خاصة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وأنّ ريكاردو ينظر إلى أنّ تحديد القوانين التي تنظم توزيع المنتج الذي ينتجه المجتمع هي المشكلة الرئيسة في علم الاقتصاد.

٣- الاشتراكيون.

تأتي المدرسة الاشتراكية في الترتيب التاريخي بعد المدرسة الكلاسيكية وقبل المدرسة الحديثة، ويتميّز مؤرخو الفكر الاقتصادي بين مرحلتين في الاشتراكية:

أ- الاشتراكية الخيالية التي وجدت قبل ماركس، وفيها كانت دراسة عامة للتوزيع.

ب- الاشتراكية الماركسية، وفيها قدم ماركس تحليلاً لعملية التوزيع في الرأسمالية لخدمه، وفي الاشتراكية للبناء.

٤- الحديون.

تقدم الكلام في هذه المدرسة، وذكر أنّها ظهرت على يد (جيفونز) في إنكلترا، و(كارل منجر) في النمسا، و(ليون فالراس) في سويسرا، ومن أبرز أفكارها:

أ- إنّها أسهمت في تطوير علم الاقتصاد بعد إثباتها بطريقة جديدة للتحليل استخدمت لدراسة المشكلات الاقتصادية.

ب- وقد سادت النظرية الحديثة في التحليل الاقتصادي منذ الربع الأخير للقرن التاسع عشر، وما زالت كذلك، وقد أصبحت أدوات التحليل التي استخدموها مفتاحاً عاماً يستعمله الاقتصاديين في بحثهم؛ لأنّ النظرية الحديثة في تحديد الأجور هي النظرية الرأسمالية التي تعتبر من نتائج الاقتصاد التحليلي الرأسمالي ولا زالت هي الأساس النظري لتحديد الأجور في الفكر الرأسمالي النظري.

ج- سميت المدرسة الحديثة بهذا الاسم؛ لأنّها أقامت تحليلها على أساس المنفعة الحديثة، أي منفعة الوحدة الأخيرة، فنظرية القيمة عندهم تبقى على هذا الأساس، وقد سحبوا هذا الأساس على آرائهم في تحديد أثمان عوامل الإنتاج، فثمن كل عنصر يتوقف على الإنتاجية الحديثة له.

مفهوم التوزيع وأنواعه:

مما تقدم ذكره يظهر مفهوم التوزيع الذي هو عبارة عن عمليات نقل السلع من أماكن تواجدها إلى المستهلك النهائي، أمّا ما يقصد بنظرية التوزيع كفرع من علوم الاقتصاد

فهو دراسة المشكلة المتعلقة بنظرية توزيع الدخل القومي والثروة، وكيفية توزيع الدخل القومي والثروة على قوى الإنتاج في المجتمع، وهنا يختلف من نظام إلى آخر. ومن أهم الموضوعات التي تشملها المشكلة الاقتصادية. كيف يتم توزيع ناتج -أي عملية إنتاجية- على العناصر التي أسهمت في إنتاجه؟! وقد حددت الرأسمالية الإجابة بالنظر إلى وضعين: أولاً: وضع الملكية.

أي ما يملكه كل فرد من رأس مال أو أرض أو أي وسيلة أخرى من وسائل الإنتاج، وكيفية توزيع وسائل الإنتاج بين الأفراد، وتعرف هذا باسم نظرية التوزيع الشخصي. وعليه؛ يتحدد لنا الإجابة على النوع التالي من الأسئلة:

١- لماذا يكون دخل زيد من الناس هو (١٠٠٠) دينار سنوياً، بينما يتقاضى خالد (٢٠٠٠) دينار سنوياً؟!

٢- لماذا يكون بعض الناس أغنياء، والبعض الآخر فقراء؟!

٣- ما هي العوامل التي تحدد الطريقة التي توزع بها الثروة والدخل القومي بين الناس؟!

ثانياً: وضع عوامل الإنتاج ومكاسب القوى الإنتاجية.

أي الأثمان التي تتقاضاها قوى الإنتاجية نتيجة مساهمتها في العملية الإنتاجية، ويطلق على هذه المشكلة أسم نظرية التوزيع الوظيفي للدخل، وتُحدد لنا الإجابة على نوع آخر من الأسئلة وهي:

١- ما الذي يجعل ريع منزل معين (٥٠٠ دينار) في السنة؟

٢- ما الذي يجعل ريع قطعة معينة خمسة دنانير للدونم سنوياً؟

٣- لماذا يكون أجر زيد دينارين في الأسبوع؟ لكي نتعرف على العوامل التي تحدّد الدخل الكلي لأي فرد. لا بُدّ من بيان المقارنة بين التوزيع الشخصي والتوزيع الوظيفي للدخل والثروة، حسب أفكار الاقتصاد الوضعي.

البحث الثاني: التوزيع الشخصي وعلاقته بالتوزيع الوظيفي:

إذا افترضنا إنَّ زيداً يستلم دخلاً قدره (٧٥٠٠ دينار) في سنة معينة، وحينئذٍ يقع السؤال عن مصادر هذا الدخل. ونستمر في فرضنا ونقول إنَّ زيداً لديه عمل يكتسب منه (٥٠٠٠) دينار سنوياً، كما أنَّه يمتلك قطعة أرض ربحها السنوي (١٣٠٠) دينار سنوياً، كذلك عقاراً يبلغ ربحه الصافي (١٢٠٠) دينار سنوياً، من الواضح أنَّ دخل زيد يمكن أن ينقسم من حيث مصدره إلى قسمين:

احدهما: يتحصل عليه من عمله البدني أو العقلي.

والآخر: يتحصل عليه من ملكيته لشيء ما، أي أنَّ ملكية زيد لبعض الأشياء تعطيه دخلاً حيث أنَّها تمدّه بخدمات ذات قيمة، وفي الواقع إذا اردنا تعريف مصدر الدخل فإنَّه يمكن أن نقول بأنَّ دخل أنما يأتي أساساً من الملكية. فالدخل الذي يأتي من بيع خدمات الجسم لا ينظر إليه أنَّه دخل من الملكية، ومع ذلك فإنَّ قليلاً من التأمل يجدان أنَّ ذلك صحيح بسبب ملكيتنا لأجسامنا فنحصل منها على الدخل (الأجر)، وفي المجتمع الذي تشمل فيه العبودية تبدو هذه الحقيقة واضحة للعيان. أمّا في المجتمع المتحرر فكل رجل يمتلك جسمه فله بيع خدماته (العمل) فليست ملكية الأجسام هنا كملكية العبيد، ولا تفكر الناس في أنَّ أجسامهم شبيهة بالملكية ولذلك فإنَّ دخل أي فرد يتحدد بعاملين اثنين:

١- كمية الأشياء التي يمتلكها.

٢- أثنان خدمات هذه الأشياء.

ولكن هذا الدخل يتأثر بعوامل عديدة ذكرناها في البحوث السابقة أهمها: زيادة الكمية التي من عوامل الإنتاج. وزيادة أثمان خدمات عوامل الإنتاج التي يمتلكها. ولذلك فإنَّ الارتباط بين مشكلة التوزيع الشخصي والتوزيع الوظيفي للدخل يحدده توزيع الملكية نفسه. ومما سبق يمكن التعرّف على العوامل التي تساعد على وجود التباين في الدخل الشخصية، فالنسبة لتوزيع الملكية كلما كان ذلك عادلاً، كلما زاد التقارب في الدخل، أمّا بالنسبة لأثمان عوامل الإنتاج فكلما كان ثمن خدمات عوامل الإنتاج متجانساً كلما قلَّ التفاوت في توزيع الدخل. ففي المجتمع الذي تتركز فيه الملكية في أيدي قلة من الناس لن تكون الدخل الشخصية متماثلة، كما في النظام الرأسمالي.

البحث الثالث: العوامل التي تحدد توزيع الملكية بين الأفراد:

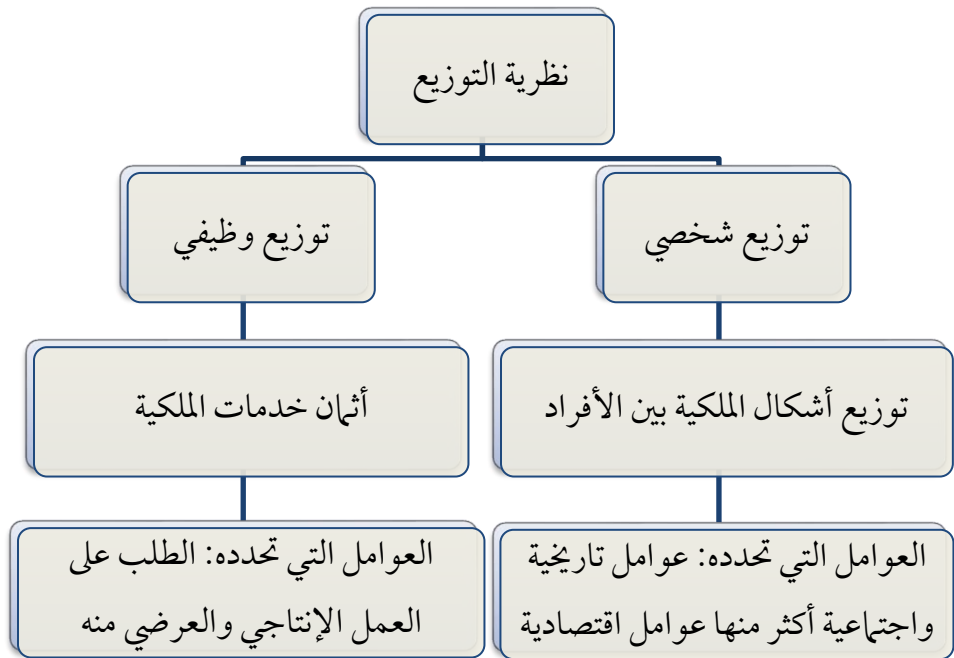
إنَّ دراسة القوانين التي تحكم هذه العمليات تتصل بالتاريخ الاجتماعي أكثر ممّا تتصل بالتاريخ الاقتصادي، فالنظم الاجتماعية فيما يتعلق بالوراثة، وحقوق التملك، والضرائب لها أهمية خاصة في تحديد الاتجاه التاريخي نحو تركيز أو تفتيت الملكية، فإذا كان نظام الوراثة -مثلاً- يشترط انتقال الميراث إلى الابن الأكبر فإنَّ ذلك يؤدي إلى تركيز الثروة، أمّا إذا سمح بتوزيع الميراث على الأبناء بالتساوي، فإنَّ الملكية ستتفتت. وكذلك الحروب والثورات والضرائب من العوامل العامة في تحديد الاتجاه التاريخي للملكية.

البحث الرابع: التوزيع الوظيفي كجزء من الثمن:

هذه المشكلة هي جزء من النظرية العامة للأثمان، أي أنَّ كلاً من أجر العمل، وعائد الأرض والمعدات الرأسمالية -التبادل، والمقدرة التنظيمية تمثل أثماناً لخدمات الملكية، هذه

الأثمان تتقرر من خلال عمليات التبادل. وعندما يعمل أحد الأفراد في منشأة ما فهو يعطي خدمة معينة وهي (عمل أسبوع) ويتسلم في مقابل ذلك مبلغاً من النقود ثمن العمل (الأجر). وعندما يؤجر مالك داره، فإنه يقدم خدمة معينة للمستأجر هي (استعمال الدار لمدة شهر -مثلاً-) ويتسلم في مقابل ذلك مبلغاً من النقود هو ثمن الانتفاع (الإيجار) الربح. لذلك يمكن لنا استخدام أدوات العرض والطلب لحل المشاكل التي تتعلق بتحديد الأجر وعائد خدمات الملكية تماماً، كما تستخدم في حل المشاكل المتعلقة بتحديد ثمن السلعة.

ويمكن لنا إيجاز ما سبق فيما يلي:



والحاصل مما سبق أن التوزيع على قسمين:

١- التوزيع الشخصي؛ وهو يختص بتوزيع ملكة عناصر الإنتاج على الأفراد.

٢- التوزيع الوظيفي؛ ويختص بتحديد أثمان عناصر الإنتاج.

وللتوزيع الشخصي قواعده وقوانينه في النظم الاقتصادية المختلفة التي تتفاوت فيما بينهما. فبينما تتيح الرأسمالية الملكية الخاصة بلا قيود، وتسمح بنقل الثروة عن طريق الميراث أو الهبات بلا قواعد في هذا الشأن. وأنَّ الاشتراكية تقصر الملكية على الملكية العامة للدولة فقط لكل مصادر الثروة في المجتمع وتمنع الملكية الخاصة، كما عرفت في البحوث السابقة. إلَّا أنَّ الإسلام يسمح بالملكية بأنواعها المختلفة ويضع لكل منها قواعد معينة لاكتسابها والتصرف فيها، وقواعد للنشاطات الاقتصادية لاكتسابها.

البحث الخامس: مبادئ التوزيع في الإسلام:

يعتمد التوزيع في الإسلام على أسس وقواعد وأصول ومجموعة أحكام تشريعية ومن مجموعها يمكن استنتاج المبادئ الأساسية للتوزيع في الدين الحنيف، ففي البدء يقدم توزيع المواد الأساسية للإنتاج ومصادره ثمَّ توزيع الدخل وقواعده.

القسم الأول: توزيع مصادر الثروة.

وفي هذا القسم حدّد أنواع الملكية فيها، كما سيأتي بيان ذلك واعتبر الإسلام مصادر الثروة هي: الأرض، والمعادن، والمياه، والمنايع الطبيعية. وقد أرسى قواعد تنظيمية لتوزيعها والاستفادة منها بما يخدم المصالح العامة والخاصة للبشر عامة وخصوص أمة الإسلام، كما سيتضح ذلك إن شاء الله تعالى.

القسم الثاني: توزيع الثروة والدخل.

ويتبين ذلك في أمور:

١- لا ريب أنَّ توزيع الدخل بصفة عامة في المجتمع يتحدد بعدة عوامل مثل: توزيع

عناصر الملكية، والمهارات والكفاءات الفردية، والنظم، والقوانين الخاصة

باكتساب الثروة والدخل، والميراث والضرائب.

٢- إنَّ التوزيع المثمر الذي يلبي حاجات الإنسان يتحقق في عدالة توزيع الثروة في المجتمع الذي هو الأقرب لعدالة توزيع الدخل.

٣- إنَّ في النظام الاقتصادي الإسلامي يتحقق الدخل للأفراد من العمل والإنتاج ومن ممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية، واستثمار الموارد الطبيعية وفق النظام الشرعي الدقيق.

٤- إنَّ للنظم الاقتصادية المختلفة، والسياسات الاقتصادية دوراً كبيراً في تحقيق عدالة توزيع الدخل أو عدمها.

٥- إنَّ المشكلة التي يدور حولها الصراع الفكري والخلاف المذهبي تتركز حول التوزيع العادل، وإيجاد التوازن بين نمو المجتمع وتحقيق العدالة، ولذلك يكون مؤشر الدخل القومي المتوسط ومعدل النمو صالحين للحكم على المجتمع لأنَّ هذا لا يعني أنَّ ثمار الدخل القومي قد تمَّ توزيعها بعدالة. إنَّ وجهة نظر العالم الحر عدم الاهتمام بقضية التوزيع، بل نظامه قائم على كنز المال وازدياد الثروة بكل الأساليب المتاحة لهم مثل الاحتكار والفائدة، وغيرها تحت عنوان إباحة المنافع، وأصبح مفهوم التوازن والصالح العام مرتبطاً بتحقيق صالح الفرد.

٦- إنَّ الإنتاج يعتبر في النظم الاقتصادية الوضعية انعكاساً للطلب الفعال الذي يُعبر عن هيكل توزيع الدخل القومي بين الناس، فكلِّما كان هيكل التوزيع مختلفاً كلما أختل الطلب والإنتاج، ولذلك كانت قضية الكسب وتوزيعه مهمة في دراسة التوازن الاجتماعي.

٧- تعتبر الرأسمالية قضية عدالة التوزيع قضية اقتصادية (المواد والجهاز الاقتصادي)، ولكن ذلك خطأ واضح؛ لأنّها قضية سياسية وقتية وأخلاقية، وليست اقتصادية فقط، وذلك لأنّه حينما يكون الاستغلال الاحتكاري والدخل الربوي يتنقل الدخل من فئات إلى أخرى ويكثر عدد الفقراء ويقلّ عدد الأغنياء ويزداد دخلهم فيعجز الفقراء حتى عن طلب الضروريات، ويتفنن الأغنياء في الكماليات فيتحول الإنتاج من الضروريات إلى الكماليات وتنتشر المظالم الاجتماعية ويزداد الفقراء سوءاً في أحوالهم، ويزداد الأغنياء طغياناً. وهذه هي الصلة العضوية بين توزيع الموارد وتوزيع الإنتاج ونوعه وتوزيع الدخل.

٨- هناك دراسات متعددة حول المستهلك واختياره، ولم تهتم بما يؤثر على هيكل توزيع الدخل على القوة الشرائية للمستهلكين ولم ينتج الفكر الاقتصادي من تلك الدراسات سوى تحليلات الواقع الحاصل للتوزيع (العمل، رأس المال، الأرض). إلا أنّ هذه الملاحظات لم تنفع؛ لأنّ الدراسات النظرية اهتمت بالأسعار والتوازن للسوق، وحصرت السلوك الاستهلاكي على فرد أو أسرة لها ميزانية، لتدرس كيفية تحقيق أكبر إشباع عن طريق منحنيات السواء، والمهم هو الدفاع عن حرية المالك في كسب دخلة وانفاق ماله دون النظر للصالح العام أو التوازن الاجتماعي. ومن أجل ذلك كله كان البحث في الاقتصاد الحديث حول عدم الاستقرار، وكيفية معالجة الأزمات باستخدام ظاهرة الطلب الفعال، ممّا أوجب التخبّط بين التوازن في ظلّ العمالة الكاملة لمارشال، ثمّ كينز مبتعدين عن

جوهر المشكلة في عدالة التوزيع، وذهب جهدهم إلى التخطيط وازدحام المدن، والخوض في الدراسات الرياضية دون الرجوع إلى المجموع وهيكل التوزيع. وأنَّ علاج الخلل الهيكلي الذي أحدثته الأزمات الاقتصادية في بنية المجتمع الرأسمالي يمكن علاجه بمزيد من التدخل للدولة ممَّا أصبحت الدولة عن طريق القطاع العام تسيطر على نصف الدخل القومي إلا أنَّ الركود التضخمي أصبح مرضاً مزمناً منذ السبعينات، ولم تفلح معه السياسة النقدية لفريدمان في إنكلترا وأمريكا، حيث أفلحت في إيقاف التضخم ولكن النتيجة كانت مزيداً من الردود. أمَّا الاشتراكية فقد حوَّلت المشكلة إلى فلسفة التوزيع فصادت الإنتاج وصادت الملكيات، ومنعت الميراث فأهدرت كرامة الإنسان وحوَّلته إلى عبد مملوك للسلطة الحزبية، وقضت على دوافع الإنتاج (الربح والتميز وغيرها) واستبدلتها بالقمع والترهيب ممَّا كانت النتيجة سوء الإنتاج كمَّا وكيفاً. إلا أنَّ للمذهب الإسلامي منهج خاص في الإنتاج والتوزيع يختلف عن سائر المذاهب الاقتصادية الأخرى من الرأسمالية والاشتراكية. سيأتي بيان ذلك في الجزء الثالث من كتابنا إنَّ شاء الله تعالى.

الفصل السابع

الفكر الاقتصادي في الإنتاج

والكلام يقع في نقاط:

أولاً: أقسام المنافع

لأرب في أن الإنتاج إنما يقوم على توفر عناصر الإنتاج وتضافرها في المنافع الاقتصادية، وهو وسيلة المجتمع للحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجاته ورغباته، سواء أكان هذا الإشباع بطريقة مباشرة أم غير مباشرة. وتطلق كلمة عناصر الإنتاج على العوامل أو الموارد التي تساهم وتشارك في العمليات الإنتاجية، وتنقسم المنافع التي يتم إيجادها أو أصنافها أثناء وتلك العمليات إلى الأقسام التالية:

١ - المنفعة الشكلية.

وتتمثل في تحويل السلعة من شكل إلى آخر، كتصنيع المواد الأولية لتحويلها إلى سلع ملائمة لأغراض المستهلكين، وينطبق هذا على مجالات الإنتاج المختلفة في الزراعة والصناعة، ففي الزراعة نستخدم الأسمدة والكيماويات وغيرها لإنتاج المحاصيل المختلفة التي بها يتم تحويل شكل المواد الأولية إلى منتجات ناقصة.

٢ - المنفعة المكانية.

والمراد منها خدمات نقل السلع من أماكن إنتاجها إلى أماكن الطلب عليها باستخدام كافة وسائل النقل المتاحة، وقد يتم النقل على مراحل ومستويات عديدة بين أماكن الإنتاج والاستهلاك، فإن سلعة القمح في المزارع التي هي مناطق إنتاجها ثم تنقل إلى تجار الجملة ثم للبيع بالتجزئة ثم المطاحن ثم إلى المخازن.

٣ - المنفعة الزمانية.

وهي تعني كل العمليات الإنتاجية التي تتم بقصد تخزين السلعة والمحافظة عليها من وقت إنتاجها حيث يزيد المعروض منها عن الطلب عليها إلى وقت الحاجة إليها بزيادة

المطلوب منها عن المعروض في الأسواق.

٤- المنفعة من الملكية أو الحيازة.

وتتمثل في خدمات الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين أثناء عمليات تجميع ونقل وتخزين السلع المختلفة بغية نقل ملكية أو حيازة السلع من يد إلى أخرى حتى تتحقق المنافع المختلفة للملكي أو حائزي هذه السلع، مثل خدمات الوسطاء في نقل الملكية أو حيازة الأراضي والعقارات.

هـ- المنفعة في الخدمات العامة.

وهي تتضمن منافع الخدمات الاقتصادية التي تشبع الحاجات الإنسانية، كخدمات التعليم والأمن والدفاع والصحة والترفيه وغيرها، وهي خدمات لازمة لكل من الفرد والمجتمع ونافعة لهما.

ثانياً: أهداف الإنتاج في النظم الاقتصادية المختلفة

النظم الاقتصادية على اختلافها تتفق جميعاً في الاستفادة من الموارد الطبيعية بأقصى درجة ممكنة وتنمية الإنتاج إلا أنها تتبع الأساليب التي تتفق مع المبادئ التي تنادي بها.

١- الرأسمالية.

وهي تهدف إلى تنمية الثروة من دون النظر إلى توزيعها ودورها في تحقيق الرفاهية للمجتمع، وتسلك في سبيل ذلك كل السبل المؤدية التي تحقيق هذا الهدف بدون اعتبار لآثارها الأخرى على المجتمع. ومن ثم فقدت الثورة الصناعية -مثلاً- إلى زيادة الإنتاج

ونمو الثروة إلا أنّها أضرت بالطبقة العاملة إضراراً كبيراً، ولم تضع الرأسمالية لهذا الضرر علاجاً يواكب استخدام الآلة ويحمي المجتمع من أضرارها.

٢- الاشتراكية.

وهي تؤكد على العلاقة بين أشكال الإنتاج والتوزيع إلا أنّها ترى أنّ نظام التوزيع يتبع دائماً شكل الإنتاج مع مصلحة الإنتاج نفسه حتى ينمو الإنتاج باطراد.

٣- الإسلام.

الذي يهدف إلى تنمية الثروة كهدف وسيط لتحقيق الرفاهية وعدالة التوزيع، وطلب الآخرة والقرب والزلزلى لديه عزّ وجلّ، ومن هنا كان حق الفرد والمجتمع في الثروة مقترناً بعبادة الله سبحانه. ومن أجل ذلك كانت قواعد الإسلام في التوزيع ثابتة لا تتغير من عصر إلى آخر، ولا بين الأقاليم المختلفة، والإنتاج مجال لتطبيق قواعد التوزيع، فهناك حدود وقواعد للإنتاج تكيفه ضماناً لعدالة التوزيع، ومع أهداف الإسلام، وعلاج المشاكل التي تترتب على تغيير أساليب الإنتاج. أمّا المحرك للإنتاج فإنّه الرغبة في تحقيق أقصى ربح ممكن وفقاً للنظام الرأسمالي لأنّ ذلك يكفل إشباع رغبات المستهلكين لأنّه يتم وفقاً لرغباتهم التي يتم التعبير عنها في صورة الطلب الذي يتفاعل في السوق مع العرض مكوناً للسعر، أي أنّه -والأمر كذلك- فإنّ جهاز الثمن يعتبر تعبيراً دقيقاً عن التوازن بين الإنتاج والطلب، ويضمن أن يتجه الإنتاج حسب حاجات المستهلكين.

ولكن هذه النظرية قد جوبهت بالرد والنقاش، لأنّ الطلب الفعال في السوق الرأسمالي هو الطلب الذي تفرزه القدرة الشرائية، أي الطلب النقدي الذي هو جزء من حاجات

المستهلكين التي يستطيعون التعبير عنها بلغة السوق وهو الثمن. أمّا حاجاتهم الأخرى والتي تكون أكثر إلحاحاً وأهمية فما داموا لا يستطيعون ترجمتها إلى طلب نقدي، فإنّها لا تجد لها إشباعاً إذ أنّها لا تجد لها طريقاً إلى مجال الإنتاج، وهو يؤدي إلى الانحراف بالإنتاج عن توفير احتياجات المجتمع الضرورية، ووفرة إنتاج السلع الترفيهية الكمالية التي يطلبها الأغنياء لاستطاعتهم ترجمة طلبهم عليها بلغة السوق، وهو الطلب النقدي أو الطلب الفعّال. وفي الاشتراكية إنتاج السلع يتم وفقاً لتقدير الدولة لأهمية السلع للمجتمع، وتصنيفها إلى سلع ضرورية، وأخرى كمالية، تبعاً لذلك والاهتمام بتوفير الكماليات بأسعار عالية لتعويض جهاز الإنتاج عن خفض أسعار الضروريات، ولكن يعيب هذا التقدير الذي يقوم به جهاز الدولة لأهمية السلع للمجتمع، عدم إمكانية التعبير الدقيق عن هذه الأهمية ولا عن التغيرات فيها.

أمّا الإسلام فإنّه يوجب على المجتمع توفير الاحتياجات الضرورية لجميع أفرادهِ دون إسراف أو تقتير قبل توجيه الموارد لإنتاج غيرها من السلع، وذلك بغض النظر عن وجود الطلب الفعال على هذه الضروريات من عدمه، وإنتاج السلع يجب أن يكون في إطار عدم الإسراف والتقتير، وأن يتجنب إنتاج السلع الممنوع إنتاجها والتي تضر بالمجتمع، وتحقيقاً لذلك فإنّ للدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي بما يكفل تحقيق أهداف الإسلام من الإنتاج والتبادل والتوزيع.

ثالثاً: عناصر الإنتاج في المذهب الاقتصادي الإسلامي:

هي الأرض، العمل، المال، التنظيم والإدارة.

الأرض (الموارد الطبيعية).

قد يراد من الأرض كل الموارد الطبيعية التي لم يتدخل الإنسان في إيجادها وتشمل الأرض، وما عليها، وما يحيط بها، وما في باطنها من مواد مختلفة باعتبار أن الأرض هي من أهم الموارد الطبيعية، وقد يعبر عنها بالبيئة، والأرض على أقسام مختلفة ومن جهات متعددة، كالأراضي الزراعية، وغير الزراعية، والمعادن وغيرها التي هي في باطن الأرض، ومياه الأنهار والبحار والبحيرات، والعيون والآبار، والغابات، ولذا فإنها تشمل كافة مصادر الطاقة والقوى الطبيعية ومصائد الأسماك والمناجم والمحاجر. ومن جهة أخرى ملكية الأرض إما أن تكون نوعية أو شخصية، أو ملكية جزئية أو ملكية الدولة وغيرها مما يأتي ذكرها مفصلاً.

رابعاً: خصائص الأرض:

أ- محدودية العرض.

فإن الأرض وإن كانت تتسم بالثبات النسبي في عرضها بصفة عامة، ولكنَّ جهد الإنسان في التأثير في المعروض منها محدود الأثر، على الرغم أنَّه قد أمكن في بعض المناطق زيادة مساحة الأرض عن طريق تجفيف مياه البحار أو البحيرات وما تحدثه الأنهار عند مصباتها من إضافة إلى مساحة الأرض عن طريق ما يسمى بطرح النهر، وهو أن مياه الأنهار تحمل من منابعها أو أثناء مسيرها أنواعاً من الطين تترسب عند مصباتها الأخرى من الأرض بفعل عوامل التعرية. والتغيير (الزيادة والنقص) ضئيل جداً بالنسبة للمساحة المزروعة منها على سبيل المثال وذلك لأنَّ هذه المساحات تمثل أجزاء من المساحة الكلية للأرض وتختلف من زمن لآخر تبعاً لجهود الإنسان في هذا المجال.

وقد حدا الثبات في العرض من هذا المورد الاقتصادي بين القدامى إلى استخدام عنصر الأرض في التدليل على قانون تناقص الغلة. كما أنَّ (مالتوس) قد أسس بناءً على ذلك نظريته في السكان، والتي تركز على أنَّ إمكانية الزيادة في موارد الغذاء تقل كثيراً عن الزيادة في أعداد السكان.

ب- الأرض ليس لها نفقات إنتاج.

وذلك لأنَّ الأرض هبة من الله تعالى ولم يتدخل الإنسان في تكوينها فهو إذاً لم يتحمل تكلفة في سبيل إيجادها ولذا فإنَّ استخدام الأرض في الإنتاج لا يحمل المجتمع أي نفقات في الوقت الذي يدّر فيه عائداً عليه من هذا الاستخدام، ولهذا ينظر إلى ما يدفع لمالك الأرض في سبيل استخدامها للإنتاج على أنَّه مدفوعات تحويلية بين أفراد المجتمع: ويتوقف دور الأرض في الإنتاج على عوامل طبيعية، وأخرى اقتصادية.

أما العوامل الطبيعية فهي تشمل:

١- امتداد الأرض.

٢- خصوبة التربة الطبيعية.

٣- صلاحيتها للاستعمالات المختلفة.

٤- موقعها الجغرافي.

٥- المناخ.

٦- ما يتوافر بها من ثروات ومعادن ومصادر للقوى.

وأما العوامل الاقتصادية، فمنها:

١- استخدام الأسمدة والكيماويات والمبيدات على اختلاف أنواعها بما يناسب نوع

التربة والمحاصيل المزروعة والمناخ السائد.

٢- وسائل الري والصرف وأساليب استغلال الأرض من حيث الدورات الزراعية (نظام تعاقب المحاصيل في الأرض في فترة زمنية معينة) والمحاصيل المزروعة، وطرق الزراعة المختلفة والمسافة بينها وبين مراكز الاستهلاك وتوافر وسائل النقل والمواصلات إلى غير ذلك.

ويعد جهد الإنسان في تعديل هذه الظروف البيئية محدوداً رغم اكتشافاته العلمية وجهوده الكبيرة في إخضاع الموارد الطبيعية للاستخدام الاقتصادي.

خامساً: الإسلام والأرض.

على الرغم من محدودية الأرض من حيث كيانها الكلي المحدد، فإنَّ الإنسان لم يتمكن حتى الآن من استخدام كافة ما فيها من موارد -ظاهرة وباطنه- وذلك لعوامل تتعلق بالإمكانيات والوسائل والعلوم الفنية المتاحة للإنسان في استغلالها والإفادة منها ولعوامل اقتصادية واجتماعية وغيرها كتكلفة استخدامها، والخوافز لهذا الاستخدام والإلزام العقدي بعمارها. وتعرف المشكلة الاقتصادية في الإسلام بأنها قصور في الوسائل المتاحة للإنسان عن تسخير الموارد والممكن له استخدامها والإفادة منها في إشباع حاجاته وتطوير طاقاته علاوة على ما يبذل الإنسان من جهد في ميادين البحث، والإنتاج يكون مقدار ما يحصل عليه من خيارات وإفادة من الموارد وإنَّ التقدم الفني الذي حدث من خلال الثورة الصناعية في أدوارها المختلفة، وإحداث تطورات هائلة في ميادين العمل والإنتاج وتنمية المجتمعات المختلفة، وانتقال الناس في الموارد المتعددة من الطاقة وغيرها، يمكن الإنسان من تحقيق التقدم الاقتصادي وإشباع الكثير من حاجاته

وتحقيق الرقي للمجتمعات البشرية على الرغم من عدم تبدل الأرض والقوانين الطبيعية إلا أنَّ سعي الإنسان في اكتشافها والاستفادة منها هو الذي يحقق له رغباته ويلبي حاجاته. إذن ليست المشكلة في أنَّ الأرض محدودة العرض، ولكن المشكلة تكمن في كيفية الاستفادة منها ومما تحويه من خيرات (الموارد الكامنة).

ويعالج الإسلام ذلك بعدة طرق؛

منها؛ الإلزام العقيدي بعمارة الأرض والنظر فيها، كما قال تعالى: ﴿وَالْأَلَمَ تَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَفُورَ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾^١.

فإنَّ الإنسان خلق من الأرض فيلزم عليه عمارتها، فقد خلق الله عزَّ وجلَّ الإنسان وخلق الأرض وجميع النعم والموارد والخيرات ينتفع منها ويستثمرها، وجعله قادراً على الاستفادة منها، وهياً له جميع السبل لاستغلالها. قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾^٢.

وجعل الأرض مستقراً للإنسان ومكان المعيشة والمتاع إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، قال تعالى: ﴿وَقُلْنَا أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾^٣. وقال رسول الله ﷺ: ﴿مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ أَوْ طَيْرٌ أَوْ بَيْهَمَةٌ إِلَّا كَانَتْ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ﴾^٤. وهو يدل على تأكيد العمارة وأنها سبيل للآخرة.

١ سورة هود؛ الآية ٦١.

٢ سورة البقرة؛ الآية ٢٩.

٣ سورة البقرة؛ الآية ٣٦.

٤ مستدرک الوسائل ومستنبط المسائل؛ ج ١٣ ص ٤٦٠.

وقال ﷺ: ﴿سبع يجري للعبد أجرهنّ وهو في قبره بعد موته: من علّم علماً، أو أجرى نهراً، أو حفر بئراً، أو غرس نخلاً، أو بنى مسجداً، أو ورّث مصحفاً، أو ترك ولداً يستغفر له بعد موته﴾^١. إلى غير ذلك من النصوص الشرعية التي تدل على المبدأ الذي ذكرناه، وسيأتي مزيد بيان لذلك ومنها الفنون والعلوم.

لا ريب أنّ الأمر بعمارة الأرض يستلزم. العلم بخصوصياتها ومعرفة المعلومات المتجمعة عنها في التعرف على الأساليب الممكنة والمختلفة للاستفادة من هذه الموارد وإتاحتها للإنتاج الاقتصادي، ولا سبيل لذلك اذا لم يكن هذا الاستغلال بما هو متاح من علوم وفنون وتطوير فنون وأساليب الإنتاج وتشجيع الاختراع والابتكار في هذا المجال، وهو ما يدفع إليه الأمر بالعمارة، وإباحة التسخير، والانتفاع من فوائده ظاهرة وباطنة، وعجز الوسائل المتاحة في تحقيق ذلك.

وقد قال رسول الله ﷺ: ﴿طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ﴾^٢.

وقال ﷺ: ﴿مَنْ خَرَجَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ﴾^٣.

وغير ذلك من النصوص الشرعية التي تحث على طلب العلم، ليكون المجتمع الإسلامي مجتمعاً علمياً، وفيهم علماء في كل مجالات العلم المختلفة، فالمطلوب من كلّ إنسان أن يتعلم، وأن لا يكتّم علمه عن طالبه، وقد قال ﷺ: ﴿مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ يَعْلَمُهُ فَكَتَمَهُ أُجِّلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ﴾^٤.

١ نهج الفصاحة؛ ص ٥٢٠.

٢ مصباح الشريعة؛ الباب الخامس في العلم.

٣ منية المريد؛ ص ١٠١.

٤ مجمع البيان في تفسير القرآن؛ ج ١ ص ٤٤٢.

والعلم لم يقتصر على علوم الدين فقط، وإن كانت مهمة في كل مجالات الحياة، بل يشمل كل علوم الدنيا التي بها تتحقق عمارة الأرض، وتلبية أمر الله تعالى فيها ومن هنا كان تعلم فنون المهن والحرف والصناعات المختلفة فرض كفاية يتعين على المجتمع توفيره للقادرين عليه والراغبين فيه ويلزم على الحاكم توفير الشروط المطلوبة وتهيئته السبل لذلك؛ التي منها الحوافز. وفي المذهب الإسلامي حوافز متعددة شرعها الدين الحنيف لإعمار الأرض وما عليها وما في باطنها:

١ - إحياء الأرض الموات.

وفيه إخبار عديدة تدل على أن من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق، وقد جعل الدين شروط معينة اذا توفرت يثبت للمحيي حقاً في الأرض المحيية، وفصل الفقهاء الكلام في ذلك في كتبهم الفقهية، وسيأتي الكلام في ذلك إن شاء الله تعالى.

٢ - الصيد.

٣ - الزراعة.

٤ - الرعي.

وغير ذلك مما سيأتي ذكره، ولكن المهم في المقام ذكر وسائل الاستثمار والإعمار وعناصره وهي:

أولاً: رأس المال.

يعرف رأس المال بأنه الثروة المنتجة في الماضي والتي تستخدم في عمليات الإنتاج المختلفة لتوفير السلع والخدمات التي تحقق إشباع الحاجات الإنسانية، وعليه؛ فإن هذا العنصر من عناصر الإنتاج يضم كل السلع الرأسمالية من أدوات وآلات للإنتاج، والمصانع،

والسلع الوسطية أي نصف المصنعة، والمواد الخام، والسلع الاستهلاكية، كالمساكن والملابس والمواد الغذائية ولكنه يختلف عن غيره من العناصر بكونه ناتجاً عن عمل إنساني عكس الأرض، التي تعد هبة من الله تعالى دون تدخل إنساني في إيجادها، وخلاف العمل الذي يتوفر بالتكاثر.

ويعد رأس المال من العوامل الهامة في زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية والتقدم للمجتمعات الإنسانية، حيث يزيد من الكفاءة الإنتاجية للعمل والأرض ومن مقدرة المجتمع على الإنتاج.

ويختلف رأس المال من الدخل في أن الأول بالنسبة لفرد ما أو لوحدة إنتاجية يمثل مجموع الأشياء المادية التي يملكها هذا الفرد في لحظة معينة، كنهاية العام -مثلاً- وأما الدخل فإنه يمثل مجموع العوائد للفرد خلال فترة من الزمن كشهر أو سنة ولا تحسب في لحظة معينة، وذلك لأن رأس المال يمثل رصيداً بالنسبة للفرد أو الوحدة الإنتاجية ، ولذا يمكن قياسه في لحظه معينة، أمّا الدخل فيمثل تدفقاً أو تياراً من خلال فترة زمنية معينة، كما أن الدخل يمثل عائداً لرأس المال وغيره من عناصر الإنتاج.

ولأهمية رأس المال في الاقتصاد المادي نذكر بعض ما يتعلق به:

١- تصنيف رأس المال:

يتم تقسيم رأس المال في الدراسات الاقتصادية إلى أقسام عديدة تبعاً لوجهة نظر القائم بهذا التقسيم، فيقسم رأس المال أمّا تبعاً لطبيعة استخدامه أو الصورة التي عليها رأس المال. أو تبعاً لمصدره، أو غير ذلك من الاعتبارات من أهم هذه التقسيمات:

أ- التقسيم تبعاً لطبيعة استخدامه:

فهو ينقسم إلى رأس المال ثابت يمكن استخدامه في الإنتاج مرات عديدة، فلا تنتهي منفعته الاقتصادية باستخدامه مراراً، ومثاله الآلات والمباني والمصانع، ورأس مال متداول لا يستخدم سوى مرة واحدة فقط أو مرات محدودة في الإنتاج وتنتهي منفعته الاقتصادية بذلك، ومثاله المواد الخام والبذور والسماد. ولهذا النوع من التفرقة أهميته في حساب تكاليف إنتاج السلع والخدمات، إذ تدخل كل نفقات رأس المال المتداول ضمن حساب التكاليف. أمّا رأس المال الثابت فيدخل في تكاليف الإنتاج بحساب يساوي الجزء المستهلك منه في الإنتاج تبعاً للعمر الإنتاجي المفترض له. كذلك فإنّ رأس المال الثابت يصعب تحويل استخدامه من نشاط إنتاجي إلى آخر دون نقص ملموس في قيمته، بعكس رأس المال المتداول الذي يسهل تحويله من دون نقص ملموس في قيمته. وكلما زادت نسبة رأس المال الثابت في المشروعات الاقتصادية كلما أدّى ذلك إلى تحملها بنفقات كبيرة لا تسترد إلا بعد مرور فترة زمنية طويلة، لذا فإنّ ارتفاع هذه النسبة يجعل من الغير التحكم في عرض المنتجات لارتفاع التكاليف التي يتحملها المشروع سواء تمّ الإنتاج أم لا، واضطرار المشروع إلى استمرار الإنتاج حتى في ظروف انخفاض أسعار السوق حتى يمكن تغطية -ولو جانب- من هذه النفقات الثابتة.

كما أنَّ ارتفاع النفقات المطلوبة لتزويد المشروع برأس المال الثابت وطول الفترة اللازمة لاستردادها يجعل الخطأ في تقدير حجم الاستثمار أو ظروف العرض والطلب في المستقبل غير ممكن تداركه، وربما يؤدي ذلك إلى اختلال التوازن الكلي للصناعة، عكس الحال بالنسبة لرأس المال التداول الذي يحتاج إلى نفقات قليلة يمكن استردادها في فترة قصيرة، وبذا لا يترتب على الخطأ المذكور في التقدير أضراراً كثيرة، وكلّ هذه العوامل تجعل المشروعات ذات النفقات الثابتة الكبيرة تطلب عائداً مرتفعاً على إنتاجها لمواجهة عدم التأكيد الذي يقترن بمستقبل الإنتاج.

ب- أقسام رأس المال تبعاً للصورة التي يكون عليها:

ينقسم رأس المال إلى مال عيني أو حقيقي، ورأس مال نقدي، وهذا القسم يتبع لصورة المال. أمّا الرأس المال العيني فهو كل ما لدى المجتمع من أصول مادية ملموسة في الإنتاج، وهي بذلك تمثل رأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج. أمّا رأس المال النقدي فإنّه رأس المال السائل في صورة نقود، فطالما تظل على صورته هذه فإنّه لا يعدّ عنصراً من عناصر الإنتاج، ولا يفيد في عمليات الإنتاج، إلا أنّه اذا تمّ استخدام رأس المال هذا في الحصول على رأس المال العيني اصبح عنصراً إنتاجياً. ولكن من السهل أن يتحول أحد قسمي رأس المال هذين أحدهما إلى الآخر إلا أنّ تحويل رأس المال النقدي إلى عيني أسهل من التحويل العكسي ويمكن التعبير بصورة أخرى مختلفة عن هذا

التقسيم بأن رأس المال النقدي هو القيمة النقدية لرأس المال العيني في مختلف السلع الإنتاجية والوسيلة والمواد الخام، ونظراً لاختلاف طبيعة السلع والأوزان والمقاييس التي تقدر بها، فإنه يستخدم لذلك قياس موحد، هو النقد في التعبير عن قيمتها الإجمالية، ولذا فإن رأس المال النقدي للمجتمع وفقاً لهذا المفهوم يختلف عن النقود، ومثال ذلك أن زيادة النقود في المجتمع ليست دليلاً على زيادة ثروة المجتمع إذ قد يكون راجعاً إلى التضخم النقدي دون زيادة فعلية في الناتج الكلي للمجتمع، بينما زيادة رأس المال للمجتمع معبراً عنه بالنقود تعني زيادة المقدرة الإنتاجية للمجتمع وزيادة ناتجة الكلي.

ج- أقسام رأس المال تبعاً لمصدره:

ينقسم رأس المال تبعاً إلى رأس مال محلي أو وطني، ورأس مال خارجي أو اجنبي. أما رأس المال الأجنبي فإنه يتحقق بالاقتراض من الخارج ويعد عبئاً على الاقتصاد الوطني في الآجل الطويل لأنه يتعين سداؤه بعد فترة مع الفائدة عليه وفقاً للاعتبارات السائدة حالياً في العلاقات الاقتصادية بين الدول.

د- أقسام رأس المال تبعاً للملكيته:

قسّم بعض الاقتصاديين رأس المال إلى قسمين هما: رأس المال الخاص، ورأس المال العام، وترجع ملكيته للدولة بكافة أجهزتها وهيئتها العلمية في قطاعات النشاط الاقتصادية المختلفة.

وتتزايد أهمية رأس المال العام في الدول التي تسهم فيها الحكومات بدور كبير في الحياة الاقتصادية للمجتمع، كما أنه يعد رأس المال الوحيد في الدول التي تأخذ بالنظام الاشتراكي في تنظيم حياتها الاقتصادية.

هـ- هناك تقسيمات أخرى لرأس المال كثيرة:

منها: رأس المال الأصلي ورأس المال الاحتياطي، والأول هو رأس المال المكتسب به عند تأسيس المشروع، والثاني هو يتكون من الأرباح التي يحتجزها المشروع على شكل احتياطي، وله نفس أهمية رأس المال الأصلي. ومنها: رأس المال الزراعي ورأس المال الصناعي ورأس المال التجاري تبعاً لمجال استخدام رأس المال. والكل معروف بمجاله واختصاصه.

ومنها: رأس المال الخاص ورأس المال المقترض، والأول معروف وهو الذي يملكه المشروع من المساهمين، والثاني يشير إلى ما يتم اقتراضه من الغير، ومن أقسامه الهامة السندات أيضاً.

ومنها: رأس المال المنتج ورأس المال الإيرادي. أمّا رأس المال المنتج فهو رأس المال المستخدم في الإنتاج في صورة أصول رأسمالية عينية بذلك يزيد من ثروة المجتمع. أمّا رأس المال الإيرادي فإنه يمثل حقاً على رأس المال المنتج يدر لأصحابه إيراداً أو دخلاً. ومثاله الأسهم والسندات التي يملكها الأفراد فإنّها تدر لهم دخلاً مقابل حقوق الملكية التي لهم على رأس المال الإنتاجي في صورة اسهم وسندات.

ويمثل رأس المال عاملاً مساعداً وهاماً في تقديم المجتمعات البشرية كما سبق
إلا أن رأس المال العيني والحقيقي هو الذي يعد عاملاً إنتاجياً من بين الأقسام
العديدة لرأس المال، وهو الذي يسهم في تحقيق التقدم.

٢- رأس المال في الاقتصاد الإسلامي:

ذكرنا سابقاً إن الإسلام لم يمنع من امتلاك رأس المال بأقسامه المتقدمة، وأرباح الانتفاع
منه مع شروط معينة سيأتي ذكرها.

والمال أعم من رأس المال، حيث أن المال يشمل كل السلع والخدمات، أي الأعيان والمنافع
المباحة، أما رأس المال فإنه يشير إلى الأعيان التي يستوفي منها مع بقاء أصلها فهي تستخلف
شيئاً فشيئاً كلما ذهب منها شيء خلفه شيء مثله: وأصله باق، أي الأموال الإنتاجية، وأما
غير ذلك من الأموال فهي الأعيان والمنافع التي تذهب جملة ولا تستخلف.

ولكن قد يطلق رأس المال في المصطلح الحديث على بعض أنواع المال، كالنقود فلا يقتصر
رأس المال على الأعيان فقط، وإن كانت مما يكن حيازته وادخاره لحين الحاجة، وقد قيل:
بأن المنافع لا تحاز، ولكنه غير صحيح على كميته، فإنها تحاز تبعاً لأصولها، ويأتي تحقيق
ذلك.

والأموال تنقسم إلى نقود، ومبيعات من القيميات (كل سلعة لا تتماثل وحداتها)
والمثلثات (المقدرات أو الملكيات والموزونات والعديدات المتقاربة) ومنها ما يصلح كعوض
مثل النقود والمثلثات، وما لا يصلح كعوض وهي القيميات. أما المبيعات فهي المنتفع
بأعيانها وأما النقود فهي أثمان مطلقاً لأئها وضعت للثمنية، فهي وسيط التبادل.

كما تقسم الأموال إلى أموال منقولة، وإلى عقارات وأراضي وأشجار وهو يسرى إلى رأس المال أيضاً، فهو إما منقول أي متداول أو ثابت. والمعروف عند الفقهاء أنَّ رأس المال يقتصر على رأس المال العيني الذي يستخدم في تحقيق المنافع، أمّا النقود فليست برأس مال لاقتصارها على الثمنية أي معياراً للقيم، فليست سلعة تباع وتشترى وترتفع قيمتها وتنخفض شأن غيرها من السلع، فيجب أن يستمر على حالة واحدة تقوم به الأشياء ولا يقوم هو بغيره. وذكرنا أنَّ ذلك محل خلاف سيأتي ذكره في محله إن شاء الله تعالى.

٣- دور رأس المال في الإنتاج:

إنَّ تزايد أهمية رأس المال -كعنصر إنتاجي- يسهم في تقدم المجتمعات البشرية من استثماره في عمليات الإنتاج وخفض النفقات واتساع نطاق الإنتاج وتقليل الجهد والوقت اللازمين له، وإنتاج ما كان متعذراً إنتاجه بدون استخدام رأس المال. ولا ريب إنَّ دور رأس المال لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تمَّ كفاءة إنتاج العناصر الأخرى، وهي العمل والأرض.

والأمثلة عديدة في هذا المجال، كالحصول على الماء من الآبار والأنهار بوسائل يدوية أو باستخدام التجهيزات والفن الإنتاجي الحديث (وهي صدور من رأس المال المنتج) في إنشاء القنوات وتوصيل المياه إلى المزارع والمساكن والمصانع بطريقة سهلة وسريعة وبكفاءة عالية تناسب التقدم والتحضر.

٤- تكوين رأس المال:

يتكون رأس المال في المجتمع من مدخرات توجه للاستثمار في إنتاج السلع الإنتاجية التي

تستخدم في تعويض الأصول الإنتاجية التي تستهلك نتيجة لعمليات الإنتاج، أي ما يعرف بالإحلال، وفي زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع بغية زيادة رفاهته وتحسين مستواه المعيشي في المستقبل.

وتكوين رأس المال له الأهمية الكبيرة للمجتمعات المختلفة، ولذا لا بُدَّ من دراسة العوامل التي تؤثر في هذا التكوين الرأسمالي حتى يمكن تحقيق النمو المستمر فيه، وما دام هذا التكوين يعتمد في مبدئهُ على الادخار فلا بُدَّ من دراسة العوامل المسؤولة عن كلٍّ منهما، والاستفادة من العوامل التي تساعد عليها والتغلب على المعوقات التي تقف في سبيل ذلك، وتتم دراسة هذه العوامل في الاقتصاد الكلي، والذي يشمل على الموضوعات الكلية في الاقتصاد، ومن بينها الاستهلاك والادخار والاستثمار وهي العوامل المؤثرة في التكوين الرأسمالي.

ثانياً: العمل.

يطلق العمل على ما يشمل جميع المجهودات البدنية والذهنية التي يبذلها الإنسان بصدد تحقيق المنافع أو زيادتها، وهو في هذا يشمل كلَّ عمل إنتاجي سواء في مجال إنتاج السلع أو الخدمات، وعليه؛ فلا يشمل الأعمال غير الإنتاجية كممارسة الرياضة أو التسلية بأنواعها المختلفة.

ويشمل العمل -كما عرفت- كلَّ الأعمال الإنتاجية في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة كالزراعة والصناعة والتجارة، والصحة والتعليم وغيرها.

كما أنه يشمل كل عمل مباشر أو غير مباشر في مجال الإنتاج، فالعمل المباشر هو الذي يؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الإنسانية بصورة مباشرة، كبناء المساكن، وإنتاج المنتجات الزراعية والغذائية، وأمّا العمل غير المباشر فهو الذي يبذل في إنتاج سلع اقتصادية أيضاً، إلا أنّها لا تؤدي إلى إشباع مباشر للحاجات الإنسانية، كالنشاط الإنساني في مجال التعدين والمحاجر -مثلاً- باستخدام النفط وغيره من المعادن أو الأحجار وغيرها من المعادن التي لا تصلح مباشرة للاستهلاك الإنساني.

ويعد العمل أهم عناصر الإنتاج كلّها لما يقوم به من استخدام لعناصر الإنتاج بالكم والكيف المناسبين لكل نوع من أنواع الإنتاج، وقد اختلفت نظرة المذاهب المختلفة للعمل، كما أنّ هذه النظرة قد تطورت واختلفت بين الاقتصاديين على مرّ الزمن.

ففي النظام الرأسمالي كان الاقتصاديون الطبيعيون يعتقدون بأنّ الطبيعة هي عنصر الإنتاج الوحيد، وأنّ العمل الزراعي هو الذي يستطيع الإنتاج باستخدام هذا العنصر.

ولكن آدم سميث اعتبر أنّ العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد، وأنّ بذل الإنسان للعمل هو الذي يوفر السلع ويحقق الإنتاج، ثمّ تطورت الآراء بعد ذلك باعتبار أنّ عنصراً إنتاجياً وحيداً لا يستطيع وحده إنتاج أي شيء من دون الاستعانة بالعناصر الأخرى، ثمّ تزايدت أهمية رأس المال في هذا المجال بعد ما أدت إليه الاكتشافات العلمية في زيادة الإنتاج، وأهميته في زيادة إنتاجية العناصر الأخرى.

وأما الاشتراكيون فإنّهم يعتبرون العمل هو العنصر الاجتماعي الوحيد، بل هو وحده مصدر اكتساب الحقوق والحصول على الدخل دون غيره من عناصر الإنتاج الأخرى،

وأنَّ قيمة العمل المبذول في إنتاج أي سلعة هي المحدد الأساسي لقيمتها في الأسواق. وقد تقدم في البحوث السابقة ما يتعلق بكلا النظامين في هذا المجال، فراجع.

العمل في الإسلام.

يُعَدُّ العمل في الإسلام عنصراً هاماً ليس لأنَّه العنصر الإنتاجي الوحيد بل من أجل أنَّ العمل يقرر مصير الإنسان، ويكرِّمه على غيره من سائر مخلوقات الله تعالى، فهو الذي سخر غيره من المخلوقات له لينتفع بها ويستثمرها في عمارة الأرض وتنفيذ أمر الله تعالى فيها، والعمل عند الإسلام: إمَّا عبادي المتحقق في أداء الشعائر والعبادات، وأمَّا عمل غير عبادي المتحقق في عمارة الأرض وتحقيق مصالح الإنسان في هذه الحياة، ويمكن أن يكون كلَّ عمل يعمل به الإنسان في هذه الحياة دنياً عملاً عبادياً إذا كان يرجع إلى مصالح الآخرة، قال تعالى: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلِّيِّ الْعَلِيِّ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^١.

فالمطلوب إذن العمل وأداء ما أوجبه الشرع الخفيف ليتحقق به منافع الفرد والمجتمع. ومن هنا كان المجتمع الإسلامي يتسم بالتشغيل الكامل لكافة قوى العمل القادرة على العمل، فلا مجال للبطالة الاختيارية فيه، وذلك من خلال عدة عوامل تؤدي إلى ذلك. وقد بيَّن الإسلام فضل العمل وقد جعله عبادة تحقق به المثوبة من الله تعالى، والعزة والعفة في الدنيا، وعلى الإنسان أن يحترف مهنة يتكسب منها، ويكف بها نفسه عن المسألة، ويتعرض بها لفضل الله بالرزق ولرحمته بالمغفرة والمثوبة، والخطوات التي اتخذها

الدين الحنيف في هذا المجال متعددة نذكر بعضها في المقام على سبيل الإجمال:

- ١- الحث على العمل.
- ٢- النهي عن المسألة.
- ٣- تقدير العمل مهما كان صغيراً.
- ٤- التوجيه العملي.
- ٥- العمل ضمن النشاطات الاقتصادية المتداولة التي تعتبر من فروض الكفاية.
- ٦- الالتزام بدائرة الحلال.
- ٧- تحقيق الرفاهية بالعمل.

وقد ذكرنا جملة من الأمثلة لكل واحدة من تلك الخطوات في بحوثنا السابقة، وسيأتي تفصيل الكلام فيها إن شاء الله تعالى.

تصنيف العمل

أولاً: يسهم العمل -كعنصر من عناصر الإنتاج- في العملية الإنتاجية بخدماته فقط، ذلك لما هو معلوم من أن بعض عناصر الإنتاج تدخل في العملية الإنتاجية بنفسها حيث تتحول إلى سلع وخدمات، وأمّا البعض الآخر فإنه يدخل العملية الإنتاجية بخدماته فقط.

ومثال القسم الأول من عناصر الإنتاج: ثاني أوكسيد الكربون الذي يمتصّه النبات من الجو، والنتروجين الذي يمتصّه النبات من التربة والرطوبة أيضاً.

وأما عناصر الإنتاج التي تشترك بالخدمات فقط مثل العمل والآلات والوقود حيث إنّ النبات يستفيد من خدماتها في تكوينه ونموه وثمره من دون دخول أي جزء من أجزاء هذه العناصر بعينها في تكوين النبات.

ثانياً: تصنيف خدمات العمل التي تشترك في الإنتاج إلى:

أ- العمل اليدوي أو العضلي

ومثاله عمل الزارع في الأرض، والحمال في حمل الأثقال، والنجار في صناعة الأثاث، والحداد وغيره من عمال المصانع الذين يبذلون جهداً عقلياً في الإنتاج.

ب- العمل الذهني أو العقلي

ومثاله عمل الطبيب أو المهندس وغيرهم من أصحاب المهن المختلفة التي تحتاج إلى المجهود الذهني أساساً في مباشرة أعمالهم.

ولكن هذا التقسيم لا يعني عدم استخدام العمال وأصحاب الأعمال اليدوية لأذهانهم في العلم، أو عدم استخدام أصحاب الأعمال الفكرية لمجهوداتهم العضلية في الإنتاج بل إنّ هذا التقسيم يقوم على أساس الغلبة في القسمين.

وهناك أسس أخرى كثيرة يتم على أساسها تصنيف العمل إلى أقسام مختلفة، فإنه من الممكن تقسيم العمل تبعاً للحاجة إلى الأعداد والتدريب إلى:

أ- عمل فني يحتاج إلى إعداد وتدريب كبيرين كعمل المهندس والطبيب.

ب- عمل غير فني لا يحتاج إلا إلى القليل من التدريب والإعداد، كعمل عمال البناء والسباكين وغيرها.

ويعد العمل الفني هو أساس زيادة الإنتاج والرفاهية، ولذا تهتم الدول حالياً بزيادة مهارة وتدريب العاملين فيها واكتسابهم مهارات جديدة على أساليب الإنتاج المتطورة حتى يمكن زيادة الإنتاج وخفض تكاليفه وتحسين المنتجات.

كذلك فإنه من الممكن تقسيم العمل تبعاً لمساهمته في خطة الإنتاج إلى العمل إداري مباشر تخطيط الإنتاج وتنظيمه في الوحدات الإنتاجية، وعمل تنفيذي يقوم بتنفيذ الأعمال الموكولة إليه تبعاً للخطة الإنتاجية الموضوعة من قبل الإدارة.

وبالطبع فإنَّ للعمل الإداري الدور الأهم؛ لأنَّ نجاح المشروع يتوقف على مدى إحكام الخطة ومناسبتها للظروف المختلفة، دون ما تقليل لأهمية التنفيذ بالطبع، وقد سبق التعرض لقسمي العمل المباشر وغير المباشر.

وهناك تقسيمات أخرى للعمل، يكفي ما ذكرناه من الأقسام، وسيأتي المزيد إن شاء الله تعالى.

وبعدما عرفنا المال ورأس المال والدخل وما يتعلق بها، ولكن ينبغي التعرض إلى الآفات وما يوجب فساد تلك ولو على سبيل الإيجاز، والتفصيل يأتي في موضعه.

الفصل الثامن

آفات الدخل والإنتاج

الفصل الثامن: آفات الدخل والإنتاج

وهي عديدة نذكر المهم منها:

التبذير والإسراف

لا ريب في أنَّ الاستهلاك هو جزء من الدخل الذي ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات التي تشبع الحاجات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مثل المواد الغذائية، والتنقل والترفيه، حيث أنَّ الدخل = الاستهلاك + الادخار.

ولكن الإنفاق والاستهلاك وإشباع الحاجات ليس مطلقاً من كلّ قيد، بل كلّ ذلك مقيد بأوامر الله ورسوله في الحلال والحرام، فلا استهلاك وإنفاق في شرب خمر أو استعمال مخدرات أو دفع ربا أو أدوات لهو وطرب وترفيه حرام وغير ذلك ممّا حرّمه الدين الحنيف. إنّما الإسلام يرشد الناس لأقوم السبل في الاستهلاك بما يحقق السعادة في الدارين، وقد ذكرنا ما يتعلق بذلك عند بيان وثيقة الاقتصاد الديني.

فإنَّ الهدف من الاستهلاك الإبقاء على الحياة في الأرض كما أَرادَه الله تعالى، ويكون مقدار الإنفاق المؤدي إلى الاستهلاك ما يشبع حاجاته الشخصية ومن يعول حسب الأولويات المعروفة في الفقه حفاظاً على النفس والنسل والمال.

والاستهلاك في الإسلام يختلف عنه في الاقتصاد الوضعي، وذلك إمّا لحرمة الخبائث وإمّا لاعتبار الاستهلاك استثماراً، ومن أجل ذلك نقول:

مفهوم الاستهلاك في الإسلام

الاستهلاك في الإسلام له مفهوم يختلف عنه في الاقتصاد الوضعي، ويختلف موضوعاً، فإنَّه في الاقتصاد الإسلامي يتعلق بالطيبات فقط، أي تلك المواد الخيرة التي منحها الله

تعالى للعباد، والتي يؤدي استعمالها إلى انتفاع مادي وأخلاقي للمستهلك، فإنَّ إشباع حاجات الإنسان أمر فطري وديني وضروري؛ لأنَّه لا يهدف إلى إهلاك السلع، وإنَّما يؤدي إلى مزيد من الإنتاج والنمو، فالمسلم يبذل جهده في الإنتاج، ممَّا يفقده من طاقة وسعرات حرارية يحتاج إلى تعويض عنها عن طريق تناول السلع الغذائية، وهذا ممَّا يزيد من قدرة الإنسان على الإنتاج، وبذلك فالاقتصاد الإسلامي يعتبر عملية استهلاك الحاجات عملية استثمار وإنتاج للجهـد البشري، فهي جزء من النمو الاقتصادي، فيتحقق الاستثمار من الاستهلاك الذي له ضوابط معينة.

أولاً: خصائص الاستهلاك الإسلامي

يتميز الاستهلاك في الإسلام بالخصائص التالية:

أ- الاستهلاك عبادة وطاعة.

إذا كان الاستهلاك يعبر عن الانصياع لأمر الله سبحانه في الأكل والشرب فهو طاعة من الطاعات، وإذا كان القصد منه التقوي على عبادة الله سبحانه، أو التقوي على عمارة الأرض، فهو عبادة وطاعة، قال عزَّ من قائل: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾^١.

ومن أجل تلك الأهداف النبيلة يرفض الدين الحنيف تحريم الانتفاع بما خلقه الله عزَّ وجلَّ، وإن كان تحسيناً كالزينة، قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ^٢.

١ سورة البقرة؛ الآية ١٦٨.

٢ سورة الأعراف؛ الآية ٣٢.

ب- ثواب الاستهلاك.

إذا كان الاستهلاك طاعة وعبادة، فهو يحقق أعلى الأهداف واسماها، وقد حث الإسلام عليه من أجل تحقيق تلك الأهداف، اعتبر الإسلام كثير من مصاديق الاستهلاك من الصدقات والقربات، فقد قال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾^١.

فالاستهلاك المقترن بالشكر شرط لتحقيق العبادة، فيكون السعي وراء المنفعة الاقتصادية فضيلة من الفضائل الدينية إذا كان متوازياً ومتسقاً مع الجوانب الأخرى في الحياة، وإذا ما قصد به الخير، ويترتب عليه الثواب الأخروي أيضاً.

ج- الاستهلاك وسيلة لا غاية.

عرفت أن المستهلك في الاقتصاد الإسلامي ليعيش، وهو يعيش ليعمر الأرض، ويعبد خالقة والمنعم عليه، ويسعى في نيل ثوابه، وعليه يكون الاستهلاك وسيلة، فإذا اختلف قصد المستهلك بأن يكون سعيه إلى مدى ما يمكنه تحقيقه أو لجمع الثروة فقط واكتنازها فإنه يكون غاية لا أن يكون وسيلة، فأنقلب إلى ضده.

ثانياً: ضوابط الاستهلاك في الإسلام

وقد وضع الاقتصاد الإسلامي للمستهلك الضوابط التالية:

١- الوسيطة في الاستهلاك.

وقد بين الدين الحنيف هذه الوسيطة في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْرُفُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾^٢.

١ سورة البقرة؛ الآية ١٧٢.

٢ سورة الفرقان؛ الآية ٦٧.

والإسراف (لغةً): مجاوزة الحدّ، وفي الاصطلاح الاقتصادي: مجاوزة حدّ الاعتدال في الطعام والشراب واللباس والسكن ونحو ذلك ممّا يحتاجه غريزة النفس البشرية. وأمّا التقدير، فهو البخل: أي حرمان النفس من الاستهلاك.

وكلاهما مذمومان في الدين الحنيف بمقتضى الآية الكريمة المتقدمة، وغيرها من النصوص. وللإسراف والتقدير أسباب عديدة؛ منها: ما هو نفسي شخصي، ومنها: ما هو اجتماعي سلوكي. ومن الأسباب الاقتداء والتأسي بالأهل والأقارب، ومصاحبة المسرفين أو البخلاء، والغنى بعد الفقر، والتهاون مع النفس، والأهم من ذلك عدم الثقة بوعد الله تعالى.

الآثار السلبية للإسراف والتقدير:

وهي كثيرة ويمكن إيجازها بما يلي:

أ- علة البدن.

لا ريب أنّ البدن محكوم بجملة من القوانين والسنن الإلهية، فإذا ما تجاوزها الإنسان وتعداها بالزيادة (الإسراف) أو النقص والتقصير (التقدير) تطرقت إليه علة بحيث يتقاعس المسلم بل الإنسان عن القيام بالواجبات والمسؤوليات الملقاة عليه.

ب- سوء استخدام المواد الاقتصادية.

الإسراف والتقدير يؤديان إلى سوء استخدام الموارد الاقتصادية إمّا لزيادة الإنتاج ولا سيما الكماليات أو الركود الاقتصادي، فتقل الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والأهم من ذلك فقدان عدالة التوزيع.

ولذلك فقد دعا الإسلام في اقتصاده الموزون إلى التوسط والاعتدال في الاستهلاك والتبادل، والعدل والاستقامة وبذلك يتحقق الاستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية، وعدالة التوزيع والرفاهية والسلم للأفراد والمجتمع.

ج- ربط الاستهلاك بظروف المجتمع.

ومن جميع ما تقدم يظهر الارتباط الوثيق بين الاستهلاك والتبادل وبين توفير الحاجات الأساسية للفرد والمجتمع التي بها حفظ الحياة وتحقيق الأمن والسلم والرفاه، ويجب على أفراد المجتمع التعاون على توفيرها، وقد عدّ سبحانه وتعالى بمنزلة الجهاد في سبيل الله وفي مرتبته، قال تعالى: ﴿وَأَخْرَجُوا يَظُرُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَخْرَجُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَقْرَأُوا مَا تَسَرَّعْتُمْ وَلَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ۗ﴾.

د- مراعاة الجانب العقدي في الاستهلاك.

لا ريب إن الدين الحنيف قد شرع أحكاماً وتشريعات معينة في الاستهلاك، وأمر بمراعاة تلك التوجيهات لتحسين الاستهلاك والمنع عن فساد، ومراعاتها تساعد على عدالة التوزيع وتحقيق المستوى الاستهلاكي الذي يناسب ظروف المجتمع، وقد شرع أروع التشريعات في أغلب مفردات الاستهلاك، وحرّم الإسراف وحرّم التقدير، وحبّب الإحسان، والتعاون على البر والتقوى، وقد تقدم البحث عن ذلك.

وقد جعل في توازن المستهلك في النظام الاقتصادي الإسلامي مع إضافة البعد الأخروي، والفلاح في الدنيا والآخرة، وجعل الفلاح في:

١- الفرائض المالية كالزكاة والخمس والصدقات الواجبة.

٢- نفقة الأقارب.

٣- الإنفاق في سبيل، ويشمل الصدقات التطوعية، والجهاد في سبيل الله تعالى.

٤- الإيثار، وهو تفضيل الآخرين على النفس.

العوامل المؤثرة في الإنفاق الاستهلاكي في الإسلام:

أ- ترشيد الإنفاق الاستهلاكي ليتفق مع الاحتياجات الفعلية للفرد والمجتمع، إمّا

أن يكون عن توفير الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع.

وإمّا عن توفير الحاجات الضرورية.

وإمّا عن الكماليات من دون إسراف.

وإمّا عن طريق منع الإسراف.

وإمّا عن طريق منع استهلاك السلع والخدمات غير النافعة.

هذه هي القواعد التي تؤدي إلى تكييف الهيكل السلعي للطلب الكلي.

ب- توفير مدخرات كافية لتنمية الاقتصاد (الادخار).

ج- توزيع الدخل.

نتائج تنظيم الإسلام للإنفاق الاستهلاكي:

عرفت إن تنظيم الدين الحنيف للإنفاق الاستهلاكي من حيث ترشيده وتوفير الاحتياجات

الأساسية، وتوفير مدخرات كافية يمكن أن تكون للمجتمع موارد كافية لدعم الطاقة

الإنتاجية بصفة مستمرة، والحد من المشاكل الاجتماعية التي يواجهها المجتمع بسبب

الإنفاق الترفي.

وباستمرار إعادة توزيع الدخل في المجتمع بزيادة حصة الفقراء وكبح جماح الفقر في زيادة مشاكلهم بسبب الصدقات والإنفاق الواسع على الخدمات العامة، كالتعليم والصحة والإسكان، كل ذلك مما يؤدي إلى النتائج القيمة الهامة، منها:

١- زيادة الميل الحدي للاستهلاك ثم الميل المتوسط للاستهلاك، ولذلك نظراً لزيادة الميل الحدي للاستهلاك لدى الطبقات الفقيرة التي أعيد توزيع الدخل لصالحها عنه لدى الطبقات الغنية في المجتمع التي لا يقل لديها هذا الميل، لزيادة الإنفاق على الخدمات العامة، وتكون الزيادة في حدود ضيقة نسبياً بسبب منع الاستهلاك الترفي والتبذير واستهلاك الممنوعات في المجتمع الإسلامي.

٢- تكييف الهيكل السلعي للطلب الكلي في المجتمع بزيادة الطلب على الضرورات وشبه الضروريات نتيجة لزيادة القوة الشرائية النسبية كأثر من آثار إعادة توزيع الدخل ونقص الطلب على الكماليات التي يعتبر الأغنياء المصدر الرئيسي لطلبها، لانخفاض القدرة الشرائية للطبقات الغنية بسبب إعادة توزيع الدخل وهو عامل مهم في تحقيق إشباع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، والحد من التنوع غير المرغوب فيه في الحاجات والاستهلاك الترفي والإسراف، كما في الرأسمالية، ولا يعني ذلك تقييد حرية الأفراد في الاستهلاك، كما هو الحال في النظام الاشتراكي.

٣- والأثر النهائي لإعادة التوزيع ترفع من المستوى المتحقق من المنافع الاقتصادية، وتحسن من مستويات التغذية والصحة في المجتمع خاصة عند تحريم إنتاج السلع الضارة، وهو ما لا يتوفر في المجتمعات غير الإسلامية.

٤- ولا ننسى إنَّ الإنفاق الشرعي الذي فرضه الإسلام كالزكاة والخمس ونحوها
مما يعالج مشاكل تخلف الإنفاق عن الإنتاج في المجتمعات المتقدمة، ويعالج
أيضاً نقص التكوين الرأسمالي وزيادة الإنفاق عن الإنتاج في الدول المتخلفة،
واستخدام الزكاة - مثلاً - في تكوين رؤوس أموال ترد دخلاً مستمراً على الفقراء
إذا كانت المصلحة تقتضي ذلك، وبذلك تحل مشكلة هامة من مشاكل التخلف
المتتملة في الضغوط الاستهلاكية العالية التي لا تبقى مدخرات للتكوين
الرأسمالي اللازم للتنمية المستمرة للمجتمع.

الفصل التاسع

التنمية الاقتصادية في النظم الاقتصادية

الفصل التاسع: التنمية الاقتصادية في النظم الاقتصادية

مفهوم التنمية والنمو:

من المعلوم إنَّ الهوة الاقتصادية التي تفصل بين الدول المتقدمة اقتصادياً والدول المتخلفة في اتساع مستمر، علماً بأنَّ الكثير من الدول تبذل جهوداً لانتشال اقتصادها من الركود والتخلف. وتعتبر التنمية الاقتصادية طريقاً لتحقيق النمو الاقتصادي في البلاد المتخلفة. أمَّا النمو الاقتصادي فهو في اللغة يعني الزيادة ونمو أي كمية يعني زيادتها، ونمو الاقتصاد يعني تحقيق معدل مرتفع في كلٍّ من الدخل القومي والدخل الفردي الحقيقي لما يحقق الرفاهية لأفراد هذا الاقتصاد.

فيكون النمو الاقتصادي بمعنى مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي.

والنمو الاقتصادي نمو تلقائي للاقتصاد يؤدي إلى زيادة الناتج القومي دون تغيير إرادي في عمل وأداء الاقتصاد، وهو يحدث في المجتمعات على مرور الزمن ويؤدي إلى النمو الطبيعي لها.

أمَّا التنمية الاقتصادية فهي أسلوب التوصل لهذا النمو، أي دخول الاقتصاد مرحلة من النمو السريع المضطرد مستهدفاً تحقيق زيادة تراكمية ودائمة في كلٍّ من معدل الدخل القومي، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي عبر فترة من الزمن يرتبط فيها نمو هذا الدخل بتطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية تساهم في تدعيمه، وهو يساهم في تحقيقها. ولذا تكون للتنمية الاقتصادية خصائص وصفات:

- التنمية الاقتصادية تشمل: إجراءات وسياسات وتدابير متعددة تتمثل في تغيير بنیان وهيكل الاقتصاد القومي، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل

الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.

- التنمية هي عمليات استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع في تحقيق زيادات مستمرة في الدخل القومي تفوق معدلات النمو السكاني بما يؤدي إلى إحداث زيادات حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

- التنمية الاقتصادية مفهوم يتضمن إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات وفنون الإنتاج، وهيكल الناتج، وفي توزيع عناصر الإنتاج بين مجالات الإنتاج المختلفة بما يؤدي إلى زيادة عناصر الإنتاج المستخدمة، وكفاءة هذه العناصر ومن ثمَّ زيادة الناتج القومي أو المحلي الحقيقي للمجتمع.

- إنَّ التنمية الاقتصادية أوسع مدى من النمو الاقتصادي، فهي تضيف تدخلاً إرادياً من الدولة لإجراء تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد ودفع المتغيرات الاقتصادية نحو النمو بأسرع وأنسب من النمو الطبيعي لها، وعلاج ما يعتر بها من اختلال، وهي تؤدي بذلك إلى تحسين كفاءة الاقتصاد وزيادة الإنتاج، لذا فرّق الاقتصاديون بين التنمية والنمو الاقتصادي.

والحاصل من البيانات السابقة أنَّ التنمية تعني تكوين رأس المال اللازم للتقدم الاقتصادي، أي زيادة الطاقة الإنتاجية لاقتصاد الدولة بشكل عام، وهذه البيانات كلّها تركز على الجانب المادي فقط، أي أنَّ التنمية الاقتصادية محصلة لرأس المال وفي هذا إهمال للعوامل الأخلاقية والاجتماعية التي ينبغي أن ترتبط بها التنمية الاقتصادية كما هو الحال في المجتمع

الإسلامي للتنمية حيث إنّها متكاملة شاملة للإنسان حيث لا يفصل الإنسان في منهجه بين العوامل الأخلاقية عن الاقتصادية والاجتماعية.

التنمية في الاقتصاد الإسلامي.

ذكرنا في البحوث السابقة أنّ الاقتصاد الإسلامي يقوم على أسس دينية متكاملة ومتوازنة تدعوا إلى العدالة والخير والرفاه لكل من الأفراد والمجتمع، فهو يشمل جميع نواحي الحياة:

- أ- فالتنمية تعني زيادة الدخل القومي الحقيقي للمجتمع على مدى الزمن بمعدلات لا تسمح فقط بزيادة متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، وإنّما تعمل أيضاً على تضيق أو سدّ فجوة التخلف الاقتصادي بين المجتمع أو المجتمعات الأكثر تقدماً.
- ب- التنمية تعني توسيع كلّ مجالات القدرات الإنسانية، والنشاط الإنساني والمجالات الروحية والفكرية والعلمية والتكنولوجية والاقتصادية وكافة المجالات الاجتماعية. وغير ذلك ممّا تقدم ذكره في البحوث ممّا جعل التنمية في الفكر الإسلامي يختلف تماماً عن التنمية في الفكر الاقتصادي الوضعي، ولا يصح قياس الأولى بالأخيرة، نعم؛ ربما تلتقيان في المعاملات المادية الدنيوية.

والتأخر المحسوس في المجتمع الإسلامي يرجع إلى الابتعاد عن تعاليم الدين الحنيف، فكان التخلف في البلدان الإسلامية عقاب إلهي لهم ما داموا معرضين عن طريق الصواب. يقوم الاقتصاد الإسلامي بالتنسيق في التنمية الاقتصادية على الجمع بين عملية التنمية في الاقتصاد وبين التنمية الاجتماعية، وتوفير ما يحتاجه الفرد والمجتمع بما يناسب كلّ عصر

ويتفق مع مفاهيم الإسلام في الرفاهية والعدالة، لإقامة مجتمع إسلامي يقوم على التعاون على البر والتقوى وطاعة الله تعالى، مع توفير الإنتاج وسهولة الحصول عليه مع الأمن والطمأنينة للفرد والمجتمع.

إنَّ مفهوم التنمية في الإسلام يبدأ من حقيقة اعترف بها الدين الحنيف مفادها وفرة الموارد الطبيعية، وأنَّ الله عزَّ وجلَّ خلقها وسخرها للإنسان ليستثمرها ويتنفع منها في الحياة الدنيا، وعلى الإنسان العمل في سبيل إيجاد الرفاه للأفراد والمجتمع وبعث الطمأنينة في النفوس وتثبيت دعائم العدل في كلِّ مفاهيم هذه الحياة.

ولا ريب إنَّ تلك القواعد والأسس في التنمية الاقتصادية إنَّما تجعل الفرد والمجتمع تسعى إلى العمل الصالح المطلوب الذي تزكو به النفس وتقوم به الأخلاق وتتسع دائرة البر والتقوى، ويحفظ به الدين والإنسان والدنيا.

ثمَّ إنَّ لتنمية المال وتوظيفه شروط معينة:

منها: تحقيق العدالة منها، كما تقدم.

منها: إقامة التكافل الاجتماعي.

ومنها: الضمان لأفضل استخدام ممكن للمال.

ومنها: تطوير المجتمع ونمّوه إلى مستوى أفضل في جميع القطاعات (السياسية والاجتماعية والاقتصادية).

وعملية التنمية لكي تتحقق على أرض الواقع لا بُدَّ أن تبدأ من الأصل أي من الإنسان وتنتهي في كلِّ مرحلة من مراحلها المستمرة والمتصاعدة بالإنسان وللإنسان، فهو وفقاً للمنهج الرباني أهم وأسمى ما في الوجود.

وإذا كانت التنمية في أسمى أهدافها تسعى لإيجاد مجتمع الرفاهية، فإنَّ الإسلام في تعاليمه قد وفر أسباب الرفاهية المتعددة الأبعاد للمسلمين ولغيرهم من أفراد الإنسان، وقد انقذ الإنسان من كثير هفواته وكبواته فلا بُدَّ من الخروج من غفلته والرجوع إلى تعاليم الدين الحنيف إذا كان يريد تحقيق المشروع الإنساني المتمثل في إعمار الأرض إلا أنَّه مع التخلف القائم لا يمكن الوصول إليه مع العلم بأنَّ تعمير الأرض هو السبب الرئيسي الذي يحقق إشباع الحاجات والرفاهية للمجتمع، وهو من فروض الكفاية، وفي التنمية يتحقق الشكر والطاعة لله سبحانه، ومن أجل ذلك يشترط أن يؤسس على تقوى الله تعالى.

إلا أنَّ نظريات التنمية في الفكر الرأسمالي قد حققت نمواً في الاقتصاد القومي بشكل عام، ولكنها تركزت في المجال المادي فحسب وأهملت الجوانب الأخلاقية والاجتماعية التي بهما يتحقق صلاح الإنسان، مع أنَّ بالثلاثة تنال السعادة، وبها تصبح عملية التنمية متكاملة في جميع الميادين حيث لا يمكن فصل التنمية الأخلاقية والاجتماعية عن التنمية الاقتصادية لا سيما إذا كانت مقترنة مع الجانب العقائد، وهذا هو الهدف الأسمى في الاقتصاد الإسلامي، كما عرفت مكرراً.

حيث إنَّ الإنسان هو الأصل لتحقيق التنمية الشاملة؛ لأنَّ الإسلام ليس دين عبادة فقط بل هو دين عبادة ومعاملة، وسيأتي في الموضوع المناسب تفصيل الكلام في هذا الموضوع المهم، بل مغفول عنه عند المسلمين إنَّ شاء الله تعالى.

ختم البحث

الاقتصاد من منظور عالمي

تمهيد

التقلبات الاقتصادية

تتميز الحياة الاقتصادية للمجتمعات الحديثة بتقلبات دورية في الإنتاج الكلي، ولكن هذه التقلبات الدورية لم تنل من النظرية الاقتصادية إلا قليلاً من الاهتمام حتى الأزمنة الحديثة. فقد يكون هذا راجعاً إلى أن التقلبات الدورية الأولى لم تنتج عنها آثار اجتماعية واسعة الانتشار، ولكن الرواج الذي حصل بعد الحرب العالمية الأولى ترك خلفه بطالة مزمنة بين جماهير العمال المتقدمة اقتصادياً، بل في الواقع فقد أصبحت تلك البطالة ظاهرة عالمية، ولم تحتفِ حتى في سنوات الرواج التي تحققت بعد ذلك.

ولقد شاهد العالم أبان الكساد العظيم في الفترة من عام ١٩٢٩ إلى ١٩٣٢ زيادة كبيرة جداً في عدد العاطلين، وكاد المرض أن يصبح أقوى من كل علاج، فلم يعد من الممكن أن يحدث انتعاش مصطنع عاجزاً عن مواجهة قوة الكساد والركود، وقد اضطر التحليل النظري لذلك إلى دراسة طبيعة وأسباب التقلبات الاقتصادية، وكانت نتيجة ذلك تخصيص جزء كبير من الكتابات الاقتصادية لدراسة هذا الموضوع خلال السنوات الأخيرة.

١ - أنواع التقلبات الاقتصادية.

تنقسم التقلبات في النشاط الاقتصادي إلى مجموعات أربع: موسمية، ودورية، وعفوية، ومزمنة.

والجميع يعلم بالتغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي، فإن بعض الصناعات ذو طبيعة موسمية، إذ يزداد نشاطها في موسم ويقل في موسم آخر، وتؤثر التغيرات المفاجئة

أيضاً في حجم النشاط في موسم معين، ولكن التغيرات الموسمية في حجم النشاط الاقتصادي ليست بحاجة إلى استقصاء نظري خاص.

أما التغيرات العفوية فهي تحدث بعدة طرق:

- الزلازل والأوبئة والبراكين.
- ومثل هذه الحوادث تؤثر في النشاط الإنتاجي للإنسان، كما هو معلوم لكل أحد.
- الأحداث الاجتماعية الهامة مثل الحروب فإنها تحدث انحرافات في طبيعة وحجم النشاط الاقتصادي.

- الاختراعات والتجديدات على اختلاف أنواعها لها أثارها أيضاً على هيكل الاقتصاد القومي، وتتطلب التغيرات التي من هذا النوع تحليلاً نظرياً، ولكن لا يمكننا القيام بهذا التحليل إلا فيما يتعلق بالدورة الاقتصادية، وهكذا تبقى في النهاية التغيرات الاتجاهية، والتغيرات الدورية.

وتحدث التغيرات الاتجاهية ببطء، وتنتشر لفترة طويلة من السنين، وتنتج التغيرات في الإنتاج، وتغيرات السكان آثاراً طويلة المدى، وقد كشفت اقتصاديات معظم الجماعات عن اتجاهات تصاعدية خلال القرنين الآخرين، إذ يحدث التقدم في جميع مجريات الحياة البشرية، بما فيها النشاط الإنتاجي.

وقد أوضح (تبرجن) أن الإنتاج في الولايات المتحدة قد ازداد خلال الفترة (١٨٧٠ - ١٩٤٠) بمقدار سنوي متوسط قدرة (١ و ٤٪).

أما في ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة فقد نما بمعدل سنوي متوسط قدره (٣ و ٤٪، ١،٦٪، ١،٥٪) على التوالي خلال نفس الفترة. ولكن إذا دققنا النظر في أرقام المملكة المتحدة فسنجد أن معدل النمو قد تناقص ببطء في الفترة من (١٨١٩ إلى ١٩٣٥).

لقد تعرضت المعدات الرأسمالية لتغير بطيء في كل جماعة، فالطرق والسكك الحديدية والكباري والمنازل والمستشفيات والمباني المدرسية والمصانع والسفن وما إلى ذلك قد ازدادت ببطء في عددها، وتحسنت من حيث نوعها، فالمعرفة العلمية والفنية في تزايد مستمر، وهي بهذا تساعد على إطراد تقدم الحياة الاقتصادية والثقافية للجماعة.

٢- تعريف وطبيعة الدورة الاقتصادية:

يطلق اصطلاح (الدورة الاقتصادية) على تلك التقلبات التي تتاب العديد من الكميات الاقتصادية الكلية، وتكون ذات صلة وثيقة بمستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع، ومن هنا فإنَّ نظرية الدورة الاقتصادية تدخل في صميم النظرية الاقتصادية الكلية، أي في إطار التحليل الكلي، طالما أنَّها تتعامل مع الكميات الكلية في تفسير ظاهرة اقتصادية تتمثل في تقلبات دورية في المجتمعات الحديثة.

وبناء على ذلك تُعرّف الدورة الاقتصادية بأنَّها: تغيّر كمي يتتاب النشاط الاقتصادي الكلي. وعليه؛ فإنَّ الدورة الاقتصادية ما هي إلا انعكاس للتقلبات في الكميات الاقتصادية الكلية، كما أنَّ أوضح مظهر لهذا القلب في النشاط الاقتصادي إنَّما يتمثل في التقلبات في حجم الناتج الكلي الحقيقي؛ لأنَّ مثل هذه التقلبات ما هي إلا محصلة سلسلة من التغيرات في العديد من الكميات الاقتصادية الكلية.

فلو أنَّ تغيراً قد حدث في الإنفاق الكلي في المجتمع -مثلاً- فإنَّ النتيجة المترتبة على ذلك تتمثل في تغير مناظر في مستوى الناتج القومي الحقيقي، وهو ما يؤدي بدوره إلى التغير في حجم التوظيف، ومن ثمَّ فإذا تغير مستوى الناتج وحجم التوظيف، فإنَّ أسعار السلع

والخدمات تتغير هي الأخرى وإن كان ذلك بنسب متفاوتة إنَّما يلاحظ أنَّ هذا التحرك في الأسعار هو في نهاية المطاف استجابة لنوعين من التغيرات:

التغيرات التي تطرأ على الإنفاق (الطلب) الكلي من ناحية.

التغيرات التي تطرأ على نفقات الإنتاج من ناحية أخرى.

وعلى ذلك فإنَّ التغيرات في مستوى الناتج (الدخل) الكلي المترتبة على التغيرات في حجم الإنفاق الكلي، وفي مستوى الأسعار عامة، تنعكس بالضرورة على القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات التي يتكون منها الناتج القومي.

فمن الواضح أنَّ هذا السلوك من جانب الكميات الاقتصادية الكلية هي أنَّ الدورة الاقتصادية تنطوي على حدوث تقلبات دورية على مستويات ثلاثة:

مستوى الناتج والدخل أو مستوى التوظيف، ومستوى الأسعار.

إذا كانت خاصية القلب هي السمة البارزة للدورة الاقتصادية، فإنَّها تعبر في الواقع عن الهزات الاقتصادية التي تهيمن على المجتمع الحديث من حين إلى آخر، فإننا نجد في بعض الأحيان أنَّ التفاؤل يسود بعض فروع النشاط الاقتصادي فما يدفع رجال الأعمال إلى التوسع في نشاطهم الاستثماري والانتفاعي، تحدوهم الآمال في تحقيق الربح الوفير، كما نجد في أحيان أخرى أنَّ التشاؤم يسود بعض فروع النشاط الأخرى مما يدعو رجال الأعمال إلى توخي الحذر والإحجام من التوسع في نشاطهم.

وعلى ذلك فإذا سادت موجة التشاؤم، فإنَّ النظام الاقتصادي يأخذ في الانحسار، فتلوح بواذر الأزمة بما يعقبها من كساد، حيث تنهار مستويات الأسعار وتتضاءل معدلات الأرباح كما حدث إبان (الكساد العظيم) خلال الفترة (١٩٢٩-١٩٣٢) عندما تفشت

البطالة على أوسع نطاق في الثلاثينيات من القرن الماضي، وهي الفترة التي عاصرها (كينز) وفيها نشر مؤلفه المعروف (النظرية العامة)، وقد ترتبت نتيجة أخرى في مرحلة الكساد، وهي انخفاض معدل تكوين رأس المال (معدل الإحلال) نتيجة لانكماش الطلب الكلي.

أمّا السبب الثاني فهو ضعف الحافز إلى التجديد والابتكار، أي تكوين رصيد إضافي من رأس المال الحقيقي في مرحلة يسودها التشاؤم بين رجال الأعمال.

بيد أن النظام الاقتصادي لا يستقر طويلاً عند هذا الوضع، إذا يبدأ في تجاوزه، ويتصاعد النشاط الاقتصادي في مجموعه ببطء نحو الانتعاش إلى مرحلة الرواج التي تتسم مظاهرها بعكس مظاهر مرحلة الكساد (ارتفاع مستويات الإنتاج والدخل والتوظيف والأسعار) مما يؤدي إلى ارتفاع موجة التوقعات التفاؤلية في أواخر مرحلة الرخاء ارتفاعاً لا تبرره حقيقة الوضع الاقتصادي.

وعندما ينكشف هذا الوضع لرجال الأعمال، ويتضح أنّهم قد غالوا في توقعاتهم التفاؤلية، تهتز الثقة بينهم في الوضع الاقتصادي، وتهبط توقعاتهم من عوائد الاستثمار بصورة مفاجئة وسريعة وتتضاءل حركة الاستثمار تبعاً لذلك وتبدأ بوادر الأزمة من جديد.

٣- مراحل الدورة الاقتصادية.

في الواقع إنّ خاصية التغلب للدورة الاقتصادية ملازمة لتطور المجتمعات الاقتصادية الحديثة عبر الزمن، إذ أنّ هناك سلاسل من تقلبات النشاط الاقتصادي في مجموعة خلال

المائة والخمسين سنة الأخيرة، وبهذا المعنى يمكن القول بأنّها كانت متكررة، وليس من الممكن أن نذكر شيئاً على وجه الدقة والتحديد فيما يتعلق بتوقيتها أو حجمها؛ لأنّ بعض الدورات كانت أكبر وأطول من غيرها، وفوق ذلك إذا تسنّى مقارنة مكونات الدورات المختلفة، فلن يتيسّر أن نذهب إلى أنّ سلوكها كان متشابهاً في جميع الدورات، وليس هناك إلا عدد قليل من الدلائل التي يمكن أن يقال أنّها كانت مشتركة في جميع الدورات:

أولاً: تكشف كلّ دورة عن تغيرات دورية في المستوى العام للأسعار، ولكن تغيرات أسعار الأسهم والسندات تحدث مبكراً قبل تغيرات أسعار الجملة والإنتاج الكلي.

ثانياً: تحدث تغيرات أسعار الجملة والإنتاج مبكرة قبل تغيرات الأجور وأسعار الفائدة.

ثالثاً: تحدث تغيرات أسعار المواد الخام مبكرة قبل تغيرات أسعار السلع الأخرى.

رابعاً: تتخلف أسعار التجزئة وراء أسعار الجملة.

ولكل دورة أربع مراحل:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة الانتعاش التي يميل المستوى العام للأسعار إلى الثبات، ولكن النشاط الاقتصادي في مجموعه يتزايد ببطء. ولذا كانت الحركة التصاعدية للأسعار بطيئة، فالنتيجة هي زيادة حجم التوظيف ببطء أيضاً. ويتم الوفاء بديون البنوك على نطاق واسع إبان هذه المرحلة، وتتحلر الأصول المجمدة، وتنخفض سعر الفائدة، كما يتضاءل حجم المخزون من السلع، فيهبط دون المستوى العادي، ولذلك تنهال الطلبات على المنتجين لتعويض ما نفذ من المخزون من هذه السلع.

المرحلة الثانية: وهي تتكون من حركة تجمعية سريعة للأسعار والإنتاج والدخل والتوظيف، فإنه يسجل الإنتاج الكلي زيارة مطردة وبمعدلات سريعة مما يكون له أثره الإيجابي على مستوى الدخل، وبالتالي على مستوى التوظيف.

المرحلة الثالثة: فهي تتسم بالأزمة، إذ تهبط الأسعار وتهتز ثقة رجال الأعمال في الوضع الاقتصادي، وتطلب البنوك قروضها من العملاء، وترتفع أسعار الفائدة بشدة، وتكشف الاستثمارات الجديدة عن هبوط شديد، وفي فترة قصيرة يهبط الإنتاج وتزداد البطالة وتتجمع أرصدة السلع في مخازن التجارة ولا تجد من سبيل لتصريفها في الأسواق.

المرحلة الرابعة: فهي مرحلة الكساد التي تتسم بانخفاض مستوى الأسعار وانتشار البطالة وتجمّد الأرصدة النقدية وكساد التجارة والنشاط الاقتصادي في مجموعه.

ومن الضروري أن نؤكد في هذا الصدد أن الدورة تكشف عن ارتفاع وانخفاض في الإنتاج الكلي، منفصلاً عن إنتاج سلعة معينة أو مجموعة من السلع، إذ أنه خلال حركة الإنتاج الكلي يكشف إنتاج السلع الرأسمالية وبيع الاستهلاك المعمرة عن انحرافات أكبر في مداها من انحرافات إنتاج السلع الأخرى.

٤ - التحليل التقليدي للدورة الاقتصادية.

لم تدخل النظرية الاقتصادية جدّياً في إطارها التقليدي (الكلاسيكي) بعمق في تحليل الدورة الاقتصادية؛ لأنّ هذا المذهب التقليدي قد ركز اهتمامه حول إقامة نظم التوازن الجزئي، كتوازن السوق وتوازن المستهلك.

إلا أن هذا التحليل القائم على التوازن الجزئي لا يمكن أن يتضمن تفسيراً لأسباب التغيرات في الإنتاج الكلي، يضاف إلى ذلك أنه طالما كان التوازن الجزئي لا ينطبق إلا على

جزء صغير من النظام الاقتصادي، فلا يمكن -بالتالي- شرح كيفية توازن النظام الاقتصادي في مجموعه، فليس توازن النظام جميعه مجرد المجموع الكلي لتوازن جميع الوحدات، إذ أنَّ مختلف أجزاء النظام الاقتصادي تعمل وتتفاعل مع بعضها البعض، ولهذا لا يمكن أن يكون التوازن الكلي أو العام مجرد مجموع التوازن الجزئي لأجزائه، ولا يمكن الوصول إلى التوازن العام إلا بواسطة تفاعل جميع أجزاء النظام كله.

وعندما نبحث في مسألة التغير في التوازن الكلي أو العام للنظام، فلا يمكن التقدم في هذا البحث دون افتراض تغيير الأحوال والظروف الأساسية في المجتمع الاقتصادي، وإذا كنا نعلم إلى إغفال شرح أسباب التغيرات في هذه الظروف، فإنَّ ذلك يعني أننا نأخذ هذه التغيرات على علاقتها في مثل هذه الحالة، وتعتبر بمثابة فروض أساسية لنظرية الدورة الاقتصادية.

لقد تجاهل التحليل التقليدي عنصر الوقت الذي تتضمنه العملية الاقتصادية، وهذه صورة أخرى للقول بأنَّ التحليل الكلاسيكي قد تجاهل عنصر التغير، فالتغير والوقت ليسا شيئين مختلفين؛ لأنَّ الزمن يمضي عادةً في صورة تغير في الأحوال الاقتصادية، ومن ثمَّ فإنَّ التحليل الكلاسيكي أقام نظاماً ذات طابع (سكوني) في تحليلها، وهي نظم غير محددة الزمن، يُطلق عليها (اقتصاديات السكون)، وعلى النقيض من ذلك (اقتصاديات الحركة) التي لم تبدأ إلا في الأزمنة الحديثة، فإنَّها تأخذ عنصري الوقت والتغير في الاعتبار، وهكذا تُعرف اقتصاديات الحركة بأنَّها (تحليل العمليات التي تحدث داخل النظام الاقتصادي وتتبع تحورها وتغيُّرها وحركاتها المتتالية من مرحلة إلى أخرى على مدار الزمن).

ولم يحدث التقدم في اقتصاديات الحركة إلا حديثاً وفي اتجاهات ثلاثة:

أولاً: استخدام الكليات التي تحل محل استخدام الجزئيات إلى حد بعيد، وتعتبر الكميات الكلية في نظام ما مدلولات التحليل النظام في مجموعة، فإن الأفكار الاقتصادية الحديثة المتعلقة بالدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار تتعلق بالنظام الاقتصادي في مجموعه، وليس بفرد معين أو مجموعة كذلك داخل هذا النظام.

ثانياً: هناك محاولة للكشف عن كيفية نشوء التغير الداخلي من مجرى هذه الكميات الاقتصادية الكلية ولا يستلزم الأمر افتراض هذا التغير، فالتغير المفترض خارج على النظام، ولا ينشأ نتيجة سريانه، في حين أن التغير الداخلي هو تغير ينشأ نتيجة لسريان النظام نفسه.

وبعبارة أوضح: إن العملية الاقتصادية تسري بصورة خاصة، وهي أن أسباباً معينة تؤدي إلى نتائج معينة، وهذه تصبح بدورها أسباباً لنتائج جديدة وهلم جرا، وهكذا لا يكون النظام الاقتصادي ساكناً بل سائلاً ينم عن الحركة والسهولة لا يمكن فهمها إلا إذا كان لها فاصل زمني.

ثالثاً: هناك محاولات لإيضاح كيفية ميل التغيرات الداخلية إلى الابتعاد بالنظام الاقتصادي عن التوازن لفترة من الوقت، وكيف تؤدي هذه الحركة نهائياً إلى تفاعل عنيف.

وبالرغم من أن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية قد استخدمت الوحدات الفردية (الوحدة الاستهلاكية أو الوحدة الإنتاجية) والذي يعرف باسم (الاقتصاد الجزئي) فإن هذه النظرية كانت تبتني على أساس استخدام الكميات الكلية، مثل كمية النقود ومستوى

الأسعار وحجم العلاقات، ولكن المشكلة الرئيسية التي حللتها النظرية النقدية الكلاسيكية قد اختصت بتحديد قيمة النقود، وهي في الواقع فكرة شاملة تتناول الكميات الكلية أيضاً، أو ما يعرف باسم الاقتصاد الكلي.

وفي تحليل هذه الفكرة كان على النظرية النقدية أيضاً أن تشرح مشكلة متصلة بها وهي التغيرات الدورية في النقود، ومثل هذه التغيرات الدورية تصاحب التغيرات الدورية في النشاط الاقتصادي الكلي، فإنَّ البحث النظري في تغيرات قيمة النقود وأسبابها كان يقتضي -أيضاً- تحليل ظاهرة الدورة الاقتصادية، وقد ترتب على ذلك طبعاً بناء نظرية نقدية في الدورة الاقتصادية.

ولكن الفكر الكلاسيكي مع ذلك لم يتعرض للدورة الاقتصادية؛ لأنَّه قام على فرضية مهمة، وهي إنَّ العرض يخلق الطلب عليه. تأسيساً على قانون (ساي) في الأسواق، فإذا كان الأمر كذلك، لاستحالة فكرة الإفراط في الإنتاج. وفوق ذلك فقد استمر الاعتقاد وساد بين الكتاب الكلاسيك القدامى بأنَّ الطلب على رأس المال ينافس الطلب على الاستهلاك دائماً في حدود دخل قومي ثابت في المدى القصير (وهو فرض كلاسيكي آخر)، ومن ثمَّ فإنَّ نقص الطلب على الاستهلاك نتيجة فزيادة الادخار لا أثر له على الطلب على رأس المال، فالزيادة الادخار في زعم الكلاسيك تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية، وقد أدَّى هذه الفرض إلى القول بأنَّ الطلب الكلي والعرض الكلي لا يمكن أن يختلف عن بعضها البعض، وإنَّ اختلفت مكونات الطلب من فترة إلى أخرى، وقد استمر هذا الوضع النظري الأساسي ثابتاً ردياً طويلاً من الزمن، وهذا هو السبب الذي من أجله كانت ظاهرة الدورة الاقتصادية في رأي الاقتصاديين الكلاسيك تُعزى إلى بعض العوامل، كموجات التفاؤل والتشاؤم وعدم استقرار الائتمان.

ومنذ عهد (جون استورات ميل) إلى عهد (بيجو) كان الفرضان السابقان النقطتين المركزيتين اللتين قامت عليها النظرية حتى ظهور الاقتصاديين المحدثين.

٥ - منشأ الدورة الاقتصادية:

اختلف الكتاب المحدثون في منشأ الدورة الاقتصادية هل هو أسباب نقدية أم حقيقية؟ يعتقد كثير منهم بأنَّ الدورة الاقتصادية ظاهرة نقدية، بمعنى أنَّ أسبابها نقدية في طبيعتها، وذلك في جميع مراحل الدورة، دليل ذلك أنَّ الاقتصاد الحاضر اقتصاد نقدي يقوم على تقسيم العمل والتبادل والنشاط الخاص، ولا يمكن أن يكون غير ذلك، بمعنى أنَّه لا يمكن أن يكون قائماً على أساس غير نقدي، فلكل مرحلة من مراحل الحياة الاقتصادية وجهها النقدي. وفوق ذلك فإنَّ الأرباح -وهي الهدف الأول للنشاط الاقتصادي- لا تظهر إلا في صورة نقدية دائماً، فهناك تدفق مستمر من المنتجين إلى مكتسبي الدخل ومن مكتسبي الدخل إلى المنتجين ثابتة.

ثمَّ إنَّ تغيرات الإنتاج تحدث بدورها تغيرات في الدخل النقدية ظاهرة الدورة الاقتصادية، ولكن هناك كتاب آخرون مَن يعتقدون بأنَّ أسباب التغيرات الدورية هي أسباب حقيقية وليست أسباباً نقدية، وإن كانوا يوافقون على أنَّ النقود والنظام النقدي أثراً هاماً على جميع مراحل الدورة الاقتصادية. وهكذا نجد أنَّ الاقتصاديين المحدثين قد انقسموا إلى فريقين:

فريق من الاقتصاديين النقديين، يعتقد بالتفسير النقدي للدورة.

وفريق آخر من الاقتصاديين غير النقديين، يعتقد بأنَّ أسباب الدورة هي أسباب حقيقية، تدور جميعها حول التقلب في حجم الاستثمار، وإن كانت النقود تدعم فاعلية هذه الأسباب.

ولا بأس بذكر تفسير كل فريق لأسباب الدورة:

أ- التفسير النقدي للدورة الاقتصادية.

من الواضح أنَّ ثمة جانباً نقدياً دائماً لكل تغير في حجم الدخل والتوظيف؛ لأنَّ الدخل القومي هو عرضة للزيادة والنقصان، ويتغير معه في نفس الوقت حجم الإنفاق الكلي، ويتم الإنفاق بواسطة النقود، وهذا يعني أنَّ هناك علاقة دائرية بين الدخل والإنفاق، أي أنَّ كلَّ علاقة دائرية بين الدخل والإنفاق، أي أنَّ كلَّ إنفاق يولد دخلاً مساوياً له في القيمة، وهذا الدخل بدوره يولّد انفاقاً مساوياً في القيمة، وهنا تبين نظرية كمية النقود بأنَّ حجم الإنفاق الكلي يتحدد خلال أي فترة زمنية معينة، من حاصل ضرب كمية النقود في سرعة دورانها، وهو يعني أمران:

الأمر الأول: إنَّ الزيادة في حجم الإنفاق الكلي لا بُدَّ أن تكون مصحوبة بزيادة مناظرة في كمية النقود أو سرعة دوران النقود أو بكليتهما.

الأمر الثاني: إنَّ أي تفسير للدورة الاقتصادية تبعاً لذلك يجب أن يشمل الجانب النقدي، بما أنَّ هذا التفسير يجب أن يفترض أنَّ كمية النقود أو سرعة دوران النقود أو كليهما قد تغيرت، حتى يسمح ذلك بتغير حجم الإنفاق الكلي أياً كان السبب في هذا التغير الأخير. إلا الاقتصاديين النقديين يذهبون إلى أبعد من ذلك، فهم يجادلون بأنَّ السبب التحول من الكساد إلى الرخاء أو العكس، هو التغير في حجم النقود الذي يؤثر بدوره في حجم الإنفاق النقدي، وبالتالي في مستوى النشاط الاقتصادي، غير أنَّ النوع الرئيسي في تغيّر حجم الإنفاق النقدي هو التغير في النقود الائتمانية أي الودائع المصرفية.

ومن أراء التفصيل للمامح الاءورة الاقتصادية في الإطار النقدي فليرجع إلى تحليل أأء الاقتصاديين النقديين وهو (ر. ج. هوتري).

وكيف كان فإنّ في تقويم الآراء النقدية في تفسير الاءورة الاقتصادية يكون من الصعب إهمال دور النقود في دراسة الاءورة؛ لأنّ كلّ آغير في حجم الطلب الكلي هو آغير في نفس الوقت في حجم الإنفاق النقدي، ولكن يلاحظ من الناحية العملية (هوتري) الباحث المتقدم ذكره، ويبلغ تأثير سعر الفائدة على إقبال رجال الأعمال على الاقتراض من البنوك، ولا يبدو كذلك أنّ سعر الفائدة ذو أثر ملموس في الإقبال على تراكم المخزون السلعي، أو الامتناع عنه في الفترات قصيرة المدى.

وفي هذا الصاء فإنّ العوامل آغير النقدية ذات أثر كبير في نشوء الاءورات الاقتصادية وفي آغير حجم الإنفاق النقدي أيضاً، وأنّ النقود وإن كانت آعتبر من العوامل الهامة في نشوء الاءورة، إلا أنّ فاعليتها اليوم أقل بكثير ممّا كان عليه الوضع فيما مضى.

والخلاصة أنّ العوامل النقدية -كما آعتقد فريق الاقتصاديين آغير النقديين يجب أن آتآير آجاباً مع آآير العوامل آغير النقدية، وهي عادة ما آفعل ذلك.

ب- تفسير الاءورة الاقتصادية بأسباب آقيقة:

أمّا الاقتصاديون آغير النقديين وأبرزهم جمع من رواء هذا الآآاه في تفسير الاءورة في إطار آغير نقدي فإنّهم يرون أنّ منشأ الاءورة يرجع لأسباب آقيقة آغير الأسباب النقدية، آءور -في آقيقة الأمر- آول آقلب حجم الاستثمار آلال مراحل الاءورة.

إذ نجد أنّ أأءهم في تفسيره للاءورة الاقتصادية ينطلق من فكرة أنّ النظام الاقتصادي يبدأ في الحركة والنمو، وإثمّا في صورة آقلبات آورية آرجع أسبابها إلى عاملين؛ ظهور

ابتكارات حديثة في مختلف مجالات الإنتاج، ونشاط حركة الائتمان لتمويل هذه الابتكارات، وعلى ذلك؛ فإنَّ مرحلة التوسع (الانتعاش والرخاء) عند بعضهم تتسم بظهور موجة واسعة من التجديد والابتكار تدفع إلى التوسع في الإنفاق على الاستثمار، وقيام البنوك التجارية بتمويل موجة التوسع في الإنفاق الاستثماري عن طريق التوسع في الائتمان الذي يمنح للمنظمين المبتكرين في صورة قروض، غير أنَّ موجة التوسع لا بُدَّ أن تصل إلى نهايتها لتبدأ مرحلة الانكماش (الأزمة والكساد) لأنَّ القوى التي دفعت إلى موجة التوسع تعمل بدورها في الاتجاه المضاد.

أمَّا تحليل (كينز) للدورة الاقتصادية، فإنَّه يقوم بالاستعانة بثلاثة متغيرات اقتصادية: الكفاية الحدية لرأس المال، وسعر الفائدة، والميل للاستهلاك الذي يحدد حجم مضاعف الاستثمار، ومن هنا فإنَّ مستوى الاستثمار يتوقف على مدى الفرق بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، إذ في مرحلة الرخاء تكون الكفاية الحدية مرتفعة، ويقدم رجال الأعمال على الاستثمار على نطاق واسع تبعاً لذلك. كما أنَّه -من خلال أثر مضاعف الاستثمار- يحدث التوسع في الطلب على الاستهلاك.

والمحصلة النهائية للتوسع في الاستثمار وفي الاستهلاك هي التوسع في حجم الناتج القومي، والدخل القومي ومستوى التوظيف، أمَّا في مرحلة الكساد فإنَّ العكس هو الصحيح.

وأمَّا (هيكس) فإنَّه يركز تحليله على مبدأ المعجل، ويبرهن على أهمية ذلك بالقول بأنَّ الطلب على الاستثمار مشتق من الطلب على الاستهلاك، وهذا يعني أنَّ زيادة الطلب على

الاستهلاك -أي زيادة الإنفاق على الاستهلاك- تنطوي على زيادة في الدخل، إلا إن هذه الزيادة في الدخل ذات أثر مضاعف على الاستثمار وفقاً لمبدأ المعجل، وهذا هو الذي يحدث في مرحلة الرخاء، أما في مرحلة الكساد، فإن العكس هو الصحيح، والملاحظ أن (هيكس) لم يغفل دور مضاعف الاستثمار في تفاعله مع مبدأ المعجل في إحداث التقلبات الاقتصادية الدورية، وإن كان يعتقد بأن دور المعجل هو الدور الرئيسي في نشوء الدورة الاقتصادية.

وأخيراً فإن تحليل (هانسن) يقوم على تفاعل مضاعف الاستثمار ومبدأ المعجل في تفسير التقلبات الاقتصادية الدورية، إذ يبدأ هانسن تحليله بزيادة معتدلة في المبيعات من السلع الاستهلاكية (أي الإنفاق الكلي، وبالتالي زيادة في الدخل الكلي، لأن كل إنفاق يولد دخلاً مساوياً في القيمة) فيؤدي ذلك إلى زيادة مضاعفة في الاستثمار طبقاً لمبدأ المعجل، غير أن هذه الزيادة في الاستثمار تؤدي بدورها إلى دورات متعاقبة من الزيادة في الإنفاق على الاستهلاك مما يؤدي بدوره إلى زيادة مضاعفة في الدخل طبقاً لفكرة مضاعف الاستثمار.

ولكن هذه الزيادة في الدخل تنطوي على زيادة المبيعات من السلع الاستهلاكية مما يؤدي بدوره إلى زيادة مضاعفة في الاستثمار طبقاً لمبدأ المعجل، وهكذا تنشأ دورة مفرغة يتفاعل فيها كل من مضاعف الاستثمار ومبدأ المعجل ليحدثا معاً اتجاهًا توسعياً في الناتج والدخل ومستوى التوظيف في مرحلة الرخاء، والعكس هو الصحيح في مرحلة الكساد.

٦- الدورة الاقتصادية في الوقت الحاضر.

إنَّ الإعلان عن انقضاء عصر الدورة الاقتصادية - كما يذكر أحد الكتاب الاقتصاديين - سابقة لأوانه نوعاً ما، إذ أنَّه على أحسن الفروض يمكن القول بأنَّه قد تحقق - نوعاً ما - ترويض تحليل الدورة الاقتصادية، بيد أنَّ الحقيقة الواضحة للعيان هي أنَّ الدورة الاقتصادية التي امتدت على النطاق العالمي، خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٧٥) كانت مؤشراً قوياً على أنَّ تلك الفترة هي أخطر فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بأسرها، وتدل بوضوح على أنَّ شبَّح الدورة الاقتصادية ما زال يطل برأسه علينا.

وحينئذٍ يحق لنا أن نتساءل علمياً عن دلائل المستقبل بالنسبة للتقلبات الاقتصادية؟ وإن كان بوجه عام يتفق الاقتصاديون حول الصياغة التالية:

وهي: إنَّه وإن لم يكن هناك شيء مستحيل في علم اجتماعي غير دقيق في مبناه، كعلم الاقتصاد، فإنَّ احتمال حدوث كساد عظيم مثل كساد تراكمي مزمّن طويل الأمد، كالذي حدث في الثلاثينيات من القرن الماضي وقبله في السبعينيات والتسعينيات منه، ممَّا كانت لها آثار سيئة على الأفراد والمجتمع.

أمَّا السبب في الاختفاء الفعلي لحالات الكساد العظيم وأزماته الاقتصادية الخانقة، فهو الاتجاه الجديد للسلطات الحكومية في معالجة هذه الحالات، إذ بفضل التحليل الكينزي للطلب الفعال (ح + ك = ل)، وبفضل التحليل النقدي يعرف علم الاقتصاد كيف يستخدم السياسة النقدية والسياسة المالية للحيلولة دون أن يتطور أي ركود اقتصادي إلى هالة ضخمة من كساد مزمّن دائم.

فلو فرضنا أننا نسلم بأن أحوال الكساد قد أصبحت حقاً من ذكريات الماضي، فهل هذا يعني أننا قد تحركنا على الطريق إلى عصر جديد من الرخاء الأبدي؟

إنَّ الإجابة الوحيدة التي يمكن أن يدلي بها الاقتصاديون في الحكم على حقائق الأوضاع القائمة وملابساتها، هي أن أي اقتصاد لا يزال عرضة للنكسات التي تحدث أحياناً: لا يزال من الممكن أن تُحدث التقلبات في الاستثمار، كما يمكن للتغيرات في الإنفاق الحكومي أن تحدث ابتداءً بعض الآثار السلبية على النشاط الخاصة عامة ممّا يزعزع الاستقرار الاقتصادي، وقد تؤدي بعض الأحداث الهامة التي يكون منشؤها العالم الخارجي (كحظر إمدادات الطاقة وارتفاع أسعارها) إلى أثار سيئة على النشاط الاقتصادي للمجتمعات المستورة والمستهلكة للطاقة.

٧- التقلبات الاقتصادية في المذهب الإسلامي.

تقدم ما يتعلق بالتقلبات الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي المادي، وقد عرفت أنَّها من صفات الحياة الاجتماعية الحديثة، وهي تقوم على الدورات الاقتصادية التي تنقسم إلى أقسام أربعة، وأنَّ لها أسباباً عديدة، كما أنَّ لها تأثيرات على المجتمع والفرد، بعضها تكون سيئة على الأنشطة الاقتصادية، وقد اختلفت المذاهب الاقتصادية في تفسير تلك التقلبات والدوريات الاقتصادية، وللمفكرين الاقتصاديين آراء ونظريات في حلول تلك المشكلات ورفعها، والدوامه مستمرة في تقلبات وحل المشكلات وقد عرفت في مباحثنا السابقة أنَّ ذلك لا يزول أبداً ما دام الاقتصاد الوضعي مبني على أساس مادي صرف، وليس له هدف إلا جميع الثروة وتكثيرها واستعمال كل وسيلة ولو كانت شريرة في سبيل ذلك.

إلا أنَّ الاقتصاد الإسلامي المتوازن الذي يقوم على أسس متينة ورصينة وثابتة، وهي: النية، والعدالة، والأخلاق، وفي مقام تطبيق المفاهيم لا بُدَّ أن يكون مطابقاً مع أحكام الشريعة الغراء، فلا يتصور في مثل هذا الاقتصاد أن يقع في نفس المشكلات التي أوجدها الاقتصاد الوضعي المادي لنفسه.

نعم؛ الأسباب في حدوث تلك التقلبات الاقتصادية عديدة:

أ- ما هو خارج عن إرادة الإنسان مثل الكوارث الطبيعية؛ كالزلازل، والأعاصير، والفيضانات المدمرة، وغيرها.

ب- ما هو بفعل الإنسان؛ كالحروب، والاستعمار، والمؤسسات الدولية؛ كالصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة الدولية، ومؤتمر دافوس، والاستثمارات الأجنبية، وغيرها.

ج- ما هو حاصل من الإعراض عن تعاليم الدين الحنيف، والسنن الإلهية، والانقلاب على الهداية الربانية.

أمَّا القسم الأول: فإنَّ علاج المشاكل الحاصلة من تلك الكوارث يتحقق: أولاً: بالعمل على دفع تلك الكوارث قبل حصولها؛ كبناء السدود، وإقامة المجمعات السكنية في أماكن آمنة، وغير ذلك مما هو كثير.

ثانياً: تثقيف الإنسان بكيفية التعامل مع تلك الكوارث إذا حصلت.

ثالثاً: التأهب والاستعداد الدائم على تلقي تلك الكوارث وتخفيف آثارها.

رابعاً: العمل على رفع آثارها مهما أمكن إلى ذلك من سبيل وإعمار ما أفدته الكارثة، لتخفيف الوطأة التي أحدثتها على النفوس، وإرجاع الحياة إلى حالتها الطبيعية ليعيش

الفرد والمجتمع في سعادة وأمان، وقلب الطمأنينة إلى النفوس، وغير ذلك من أنواع العلاج المذكورة في المواضع الأخرى.

ولكل واحد من هذه الأنواع أجنة وأساليب وأسس معينة، ولا بُدَّ أن يكون كل ذلك عن فهم ودراية وثقافة خاصة وعلم معين.

أمَّا القسم الثاني: فإنَّ علاج مشاكل هذا القسم صعب جداً؛ لأنَّ الدول الاستعمارية قد سيطرت على كلِّ المنظمات الدولية السياسية منها والاقتصادية، والاجتماعية، فلم تبقى أي رأي وإرادة للشعوب والدول الأخرى، والحكمة المعروفة في مثل هذه الحالة هي: إنَّ معاداتها مهلكة، وموافقها وصادقتها متعبة جداً. ومن هنا لا بُدَّ من إيكال الأمر إلى العقلاء اللذين يتصفون بالصدق والأمانة، والعلم، والإدارة، والوفاء، وفي مثل عصرنا يجب تقليل الإعتماد على مثل هذه المؤسسات والمنظمات، والبحث في هذا الموضوع موكول إلى موضع آخر.

أمَّا القسم الثالث من تلك المشاكل التي ابتلى بها الاقتصاد الإسلامي والمجتمع الإسلامي في مرَّ العصور فهي ترجع إلى عدة عوامل:

١- إهمال التشريعات الإلهية الواردة في الاقتصاد، وعدم تطبيقها على الوجه المطلوب.

٢- عدم استنباط القواعد الرصينة التي وضعها الدين الحنيف في هذا الموضوع، والاكتفاء بالنشاطات الاقتصادية فقط.

٣- الإعتماد على الاقتصاد البديل باعتبار كونه من الأمور الاجتماعية الدائرة في الاجتماع الإنساني وهو أمر لم يردع عنه الشرع الحنيف.

٤- تدخل الأجنبي في شؤون الدول الإسلامية، والتحكم في خيراتها.

٥- عدم اعتداد المسلم بآراء وأفكار علماء المسلمين، وعدم الاعتناء بكل أقوالهم وتصرفاتهم.

٦- الانبهار الكامل بكل ما يسوقه الأجنبي وتنفيذه من دون رؤية وإن أحسَّ بأنَّ آثاره لم تكن مطلوبة بل ربما تكون سلبية.

٧- استيلاء من لا أهلية له دينياً وعلمياً ووطنياً على بلاد المسلمين، وتولي أمورهم ممَّا سبَّب فراغاً هائلاً لأحكام الإسلام وتعاليم الدين الحنيف لا سيما الأمور الاقتصادية حتى جعل إخفاء الحقائق من الأمور العادية عند عامة المسلمين، قد أنكر كثير من الناس أن يكون للإسلام اقتصاد خاص.

وهناك عوامل أخرى ربما أشد تأثيراً ممَّا تقدم ذكره يأتي التنبيه عليها في الموضوع المناسب إن شاء الله تعالى.

وعلى أيِّ حال فقد وضع الإسلام قواعد ومبادئ واقعية لحلَّ تلك المشاكل الطارئة، وهي عديدة نذكر المهم منها:

الأول: مبدأ الإحسان الذي تقدم ذكره في الجزء السابق.

الثاني: مبدأ الضمان الاجتماعي، وقد سبق البحث عنه أيضاً.

الثالث: معالجة أسباب البطالة.

الرابع: مراقبة الدولة على وضع السوق ومعالجة الاحتكار إمَّا بضخ السوق بالمواد المحتكرة، أو معاقبة المحتكرين بإجبارهم ببيع المواد المحتكرة بالسعر المعقول من تدخل الدولة في شؤون السوق.

الخامس: مبدأ الحرية في اختيار الاستثمار والنشاطات الاقتصادية تحت مراقبة الدولة من أجل التنظيم وإخراج المفسدين، وعدم الاعتماد على استثمار الأجنبي إلا بشروط معينة إلى مصالح الأمة .

السادس: تحريم الربا وسعر الفائدة، وجعل البديل عنها بنشاطات اقتصادية غير محرمة تفتح أبواباً للدخل، وبذلك يلغي أهم سبب للمشكلة الاقتصادية التي تعاني منها المذاهب الأخرى الاقتصادية المادية.

السابع: مبدأ تعاون المجتمعات الإنسانية في قوانين الاقتصاد وقواعده التي تطابق العقلاء على مراعاتها مشروطاً بعرضها على إحكام الشرع الحنيف.

وعلى ضوء هذه المبادئ وغيرها مما تقدم ذكره، وسيأتي البحث عنها أيضاً، يكون الاقتصاد الإسلامي متصفاً بالديمومة والاستقرار ولا يصيبه ما يصيب الاقتصاد الوضعي المادي، والأهم من ذلك تطبيق مبدأ العدالة الذي هو من أركان اقتصاد الإسلام، غير أنّ ذكرناه من العوامل التي تقدم ذكر بعضها جعلت الاقتصاد الإسلامي مجرد نظرية من دون تطبيق خارجي، والموجود في الخارج في البلاد الإسلامية اقتصاد مزيف لا هو من الإسلام ولا هو من الاقتصاد الوضعي -والأمة؛ رؤساؤها وشعوبها- في غفلة وإعراض لا يعلم مداهما إلا الله تعالى.

والحمد لله أولاً وآخراً

الفهرست

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
الفصل الأول	٩
المطلب الأول: فروع علم الاقتصاد	١١
الأمر الأول	١٣
الأمر الثاني	١٥
الاقتصاد الجزئي	١٦
الاقتصاد الكلي	١٧
نماذج العلماء للاقتصاد الكلي	١٨
الاقتصاد القومي	٢٠
الأمر الثالث	٢٣
الاقتصاد الطبيعي	٢٤
الاقتصاد القائم على التخطيط	٢٤
الاقتصاد الحركي الديناميكي	٢٦
الاقتصاد السوقي	٢٨
الاقتصاد الرأسمالي	٢٩
الاقتصاد الاشتراكي	٣١
الاقتصاد القياسي	٣٢
الاقتصاد الكلاسيكي	٣٤

٤٥	الأمر الرابع
٤٧	النظام الكينزي
٤٨	مشروع كينز
٤٨	الاقتصاد المختلط
٤٩	الاقتصاد المغلق
٤٩	الاقتصاد القومي
٥٠	الاقتصاد التبادلي
٥٠	اقتصاديات الرفاهية
٥٢	الأمر الخامس
٥٢	الكفاية الاقتصادية
٥٤	النمو الاقتصادي
٥٨	الحرية الاقتصادية
٥٩	الاحتكاك الاقتصادي
٦٠	المذهب النفعي
٦٣	المطلب الثاني: نبذة عن تاريخ الاقتصاد
٦٥	البحث الأول
٦٥	الأمر الأول
٦٦	البحث الثاني
٧١	البحث الثالث
٧٤	البحث الرابع

٨٢	حصيلة البحث
٨٣	البحث الخامس
٨٧	الفصل الثاني: أهم المدارس الاقتصادية المعاصرة
٨٩	تمهيد
٩٠	المدرسة الحديثة
٩٨	المدرسة الكينزية
١٠٣	مبادئ نظرية كينز
١٠٥	نظرية الطلب الفعال
١٠٧	دالة المستهلك
١٠٨	قانون كينز النفساني للاستهلاك
١١٨	النظريات البديلة المختلفة عن نظرية كينز
١٢٦	المدرسة النقودية
١٢٧	النظريات النقودية
١٣٤	الانتقادات على النقوديين
١٣٦	مدرسة التضخم الركودي
١٤١	رأي المدرسة النقودية في البطالة
١٤٢	نظرية اقتصاد جانب العرض
١٤٣	الحلول والإجراءات للعلاج
١٤٤	نظرية المقايضة بين البطالة والتضخم
١٤٦	انتقاد نظرية ومنحني فيليبس

١٤٧	تقييم لرأي فيليس
١٤٧	رأي الدين الحنيف
١٤٨	مدرسة التوقعات العقلائية
١٥٣	رأي (كينز) في التوقعات
١٥٤	التوقعات التضخمية
١٥٥	شروط نظرية التوقعات
١٥٥	تقييم النتائج التي وصلت إليها مدرسة التوقعات العقلائية وغيرها
١٥٩	نظريات الدين الحنيف الاقتصادية
١٦١	مشكلة ندرة الموارد الطبيعية
١٦١	نظرية الاقتصاد الإسلامي
١٦٧	الفصل الثالث: النظم الاقتصادي ومذاهبها
١٦٩	تمهيد
١٧٠	الأمر الأول
١٧١	الأمر الثاني
١٧٣	الأمر الثالث
١٧٤	الأمر الرابع
١٧٦	الأمر الخامس
١٨١	النظام الرأسمالي
١٨٣	الموقع الأول: مراحل الرأسمالية التاريخية
١٨٦	الموقع الثاني: اتجاهات الرأسمالية الحديثة

١٩٧	الموقع الثالث: معالم الاقتصاد الرأسمالي
١٩٩	الموقع الرابع: توضيح تلك المبادئ
٢٠٣	الموقع الخامس: مناقشه المذهب الرأسمالي
٢٢٣	نظرات في الاقتصاد الرأسمالي
٢٢٧	النظام الشمولي المخطط مركزياً (الماركسية والاشتراكية)
٢٢٩	المطلب الأول
٢٣١	المطلب الثاني: أنواع الاشتراكية
٢٣٤	المطلب الثالث: الاشتراكية الماركسية
٢٣٧	المطلب الرابع: الخصائص الرئيسية للاقتصاد الاشتراكي
٢٤٠	تقييم النظريتين؛ الماركسية والاشتراكية
٢٤٧	الفصل الرابع: الاقتصاد الإسلامي، النظام المتوازن
٢٤٩	تمهيد
٢٥٠	المبحث الأول: وثيقة الاقتصاد الديني
٢٦٢	المبحث الثاني: مفهوم النظام في الدين الحنيف
٢٦٣	المبحث الثالث: المفهوم الإسلامي للأصول العامة في الاقتصاد
٢٦٦	المبحث الرابع: مكونات الأصول العامة للاقتصاد في الإسلام
٢٦٦	المطلب الأول: الفكر الإسلامي
٢٦٨	المطلب الثاني: المبادئ العامة
٢٧٣	المطلب الثالث: العمل وقواعده
٢٧٧	المبحث الخامس: السلوك الاقتصادي ضمن الإطار الإسلامي

- ٢٨٠ المبحث السادس: معايير الرفاهية في المجتمع الإسلامي
- ٢٩٢ المبحث السابع: جوهر المفهوم الإسلامي للاقتصاد وأصوله وخصائصه
- ٢٩٧ الفصل الخامس: تفصيل الكلام في الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي
- ٢٩٩ الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي
- ٣٠٨ صفات الاقتصاد في الإسلام
- ٣٠٩ ارتباط الاقتصاد الإسلامي بما حوله
- ٣١٧ قوام الاقتصاد الإسلامي
- ٣٢٩ الاقتصاد الإسلامي تنظيم وتهذيب وعمل
- ٣٣٣ الفصل السادس: توزيع الدخل في الإسلام والنظم الوضعية
- ٣٣٥ البحث الأول: دراسة توزيع الدخل وتطوره
- ٣٤١ البحث الثاني: التوزيع الشخصي وعلاقته بالتوزيع الوظيفي
- ٣٤٢ البحث الثالث: العوامل التي تحدد توزيع الملكية بين الأفراد
- ٣٤٢ البحث الرابع: التوزيع الوظيفي كجزء من الثمن
- ٣٤٤ البحث الخامس: مبادئ التوزيع في الإسلام
- ٣٤٩ الفصل السابع: الفكر الاقتصادي في الإنتاج
- ٣٥١ أقسام المنافع
- ٣٥٢ أهداف الإنتاج في النظم الاقتصادية المختلفة
- ٣٥٤ عناصر الإنتاج في المذهب الاقتصادي الإسلامي
- ٣٧٥ الفصل الثامن: آفات الدخل والإنتاج
- ٣٧٧ التبذير والإسراف

٣٧٧	مفهوم الاستهلاك في الإسلام
٣٨٠	الآثار السلبية للإسراف والتقتير
٣٨٢	العوامل المؤثرة في الإنفاق الاستهلاكي في الإسلام
٣٨٢	نتائج تنظيم الإسلام للإنفاق الاستهلاكي
٣٨٥	الفصل التاسع: التنمية الاقتصادية في النظم الاقتصادية
٣٨٧	مفهوم التنمية والنمو
٣٨٩	التنمية في الاقتصاد الإسلامي
٣٩٣	ختام البحث: الاقتصاد من منظور عالمي
٣٩٥	التقلبات الاقتصادية
٤١٧	الفهرست